

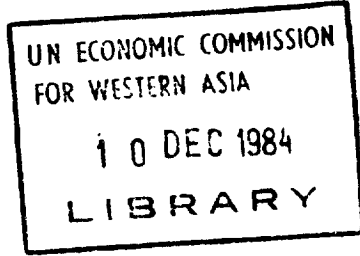


التوزيع: عام

E/ECWA/XI/6/Add.1

٢ تشرين أول / أكتوبر ١٩٨٤

الاصل : بالانكليزية



الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الحادية عشرة

٢٢-٢٦ نيسان / ابريل ١٩٨٤

بغداد

البند ٦ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

الاستعراض النصفى وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ

الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة

الانمائي الثالث في منطقة الاكسوا

المحتويات

الصفحة

الجزء الأول : نظرة عامة

١	مقدمة
٤	<u>الفصل الأول - البيئة الاقتصادية الخارجية ومنطقة الكوا</u>
٤	ألف - التضخم والركود في الاقتصاد العالمي وآثارهما على البلدان النامية
٩	باء - العائدات النفطية لمنطقة الكوا : أسباب زلزال انخفاضها
١٧	جيم - الانتعاش والحاجة لمفاوضات شاملة
١٩	<u>الفصل الثاني - الأداء الإجمالي</u>
١٩	ألف - شكل ونمو الناتج
٣٣	باء - التنويع
٣٣	جيم - الصناعة التحويلية
٣٨	دال - الزراعة
٤٢	هاء - الاستثمار الإجمالي
٤٤	واو - الأرباح المحلي

الجزء الثاني : الأداء القطاعي

٥١	<u>الفصل الأول - الزراعة والتنمية الريفية</u>
٥١	ألف - الزراعة
٧٢	باء - التنمية الريفية

الصفحة

٨٧	الفصل الثاني - <u>الصناعة</u>
٨٧	ألف - <u>الصناعات التحويلية</u>
٩١	باء - <u>الصناعات الحرفية والمصنوعات الجلدية</u>
٩٩	الفصل الثالث - <u>التجارة الدولية والمدفوعات</u>
٩٩	ألف - <u>الأداء العام للتجارة</u>
١٠٨	باء - <u>التركيب السلمي للتجارة</u>
١٢٠	جيم - <u>اتجاه التجارة</u>
١٣٢	دال - <u>المدفوعات والاحتياطات الدولية</u>
١٤١	الفصل الرابع - <u>القضايا النقدية والمالية</u>
١٤٦	ألف - <u>التطورات المالية</u>
١٥٩	باء - <u>التطورات النقدية</u>
١٦٢	جيم - <u>المؤسسات المالية والأنشطة الإقراضية الإقليمية</u>
١٦٧	الفصل الخامس - <u>العلم والتكنولوجيا</u>
١٧٣	الفصل السادس - <u>الطاقة</u>
١٧٣	ألف - <u>إنتاج النفط وعائداته النفطية</u>
١٧٦	باء - <u>التطورات الرئيسية على الصعيد الوطني</u>
١٨١	الفصل السابع - <u>النقل والاتصالات والسياحة</u>
١٨١	ألف - <u>النقل البحري</u>
١٨٦	باء - <u>الموانئ والمرافق البرية ذات الصلة</u>
١٨٧	جيم - <u>النقل الجوي</u>
١٨٩	دال - <u>الطرق والسكك الحديدية</u>

الصفحة

هـ -	التعاون الأقليمي في مجال النقل	١٩٤
و -	السياحة	١٩٥
الفصل الثامن -	الموارد المائية	١٩٧
الفصل التاسع -	المستوطنات البشرية	٢١١
الفصل العاشر -	السكان والتنمية الاجتماعية	٢٢٣
	ألف - السكان	٢٢٣
	باء - التعليم	٢٢٥
	جيم - الصحة	٢٢٨
	دال - الشباب والتنمية	٢٢٩
	هـ - ادماج المرأة في عملية التنمية	٢٢٩
	واو - تعزيز العمالة وتنمية القوى العاملة	٢٣٠

الجزء الثالث: قضايا انمائية معينة

الفصل الأول -	القضايا الراهنة في مجال التعاون والتكامل الاقتصادي في غربي آسيا	٢٣٥
ألف -	التعاون شبه الأقليمي	٢٣٦
باء -	المشروعات المشتركة	٢٤٠
جيم -	اتفاقيات تنشيط التجارة والتعاون الاقتصادي	٢٥٣
دال -	توسيع دور القطاع الخاص	٢٥٧
هـ -	التطورات المؤسسية	٢٥٨
واو -	نقل الموارد	٢٦٠
ز -	انتقال العمالة	٢٧١

الفصل الثاني - أقل البلدان نمواً ٢٨٩

ألف - مقارنة بين اداء واهداف برنامج العمل الجديد الشامل . . . ٢٨٩

باء - المعونة الخارجية واهداف برنامج العمل الجديد الاساسي . . ٢٩٧

جيم - التوقعات ٢٩٩

الفصل الثالث - دور الشركات عبر الوطنية ٣٠١

ألف - نطاق عمليات الشركات عبر الوطنية في غربي آسيا ٣٠٢

باء - اتساع الهوة التكنولوجية ٣٠٨

جيم - تضارب المصالح ٣٠٩

دال - المفاوضات التجارية حول مدونة قواعد سلوك للشركات عبر

الوطنية ٣٠٩

تلخيص ٣١٣

الجزء الاول : نظرة عامة

مقدمة

الاستراتيجية الإنمائية الدولية :

الخلفية والأهداف الرئيسية

يدعو ميثاق الأمم المتحدة للأسراع بالتنمية الاقتصادية في البلدان النامية لتحرير الملايين من شعوبها من الفقر وسوء التغذية ولا تاحة الفرصة لهم ليتمتعوا بالحد الأدنى من المعيشة التي تتفق مع الكرامة الإنسانية . وللمساعدة في تحقيق الوعي والعمل العالمي بدأ العمل بمعقود الأمم المتحدة الإنمائية الثلاثة عام ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٨١ على التوالي .

وكان عقد الأمم المتحدة الإنمائي الأول والذي حققت الدول النامية اثناءه متوسط معدل نموسنوى بلغ حوالي ٦ في المائة نجاحا في حد ذاته لكونه اعاد تأكيد هدفالقضاء على الفقر وأضفى عليه طابعا مؤسسيا ، عن طريق المبادرات المتعددة والتعاون بين البلدان المتقدمة والنامية . على كل حال ونظرا للعدد الكبير من البلدان المنكوبة بالفقر والهوة الواسعة بين الظروف الاقتصادية السائدة في البلدان الغنية والفقيرة فقد كان هناك الكثير الذي ينبغي عمله .

واستهدفت الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني تكثيف الجهود للأسراع بمزيد من التنمية في البلدان النامية وتضييق الفوارق بينها وبين البلدان المتقدمة . وقد دعت الى تحقيق الأهداف التالية بالنسبة للبلدان النامية : متوسط معدل نموسنوى بنسبة ٦ في المائة في الناتج الإجمالي المحلي ومعدلات نمو في احجام الصادرات والواردات تبلغ ٧ في المائة على التوالي ، وحصة ادخار اجمالي في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ ٢٠ في المائة بنهاية السبعينات ، ومعدلات نمو في الانتاج الزراعي والناتج الصناعي تبلغ ٤ و ٨ في المائة على التوالي . على كل حال كان هناك دليل كبير على انعدام اى تقدم اساسي في كثير من البلدان النامية .

وفي الوقت الذي شهدت فيه البلدان النامية ككل تطورات ايجابية متعددة خلال السبعينات كان هناك تفاوت كبير في الانجازات بين مختلف المجموعات وخاصة بين الحاليتين النقيضتين للبلدان المصدرة للنفط وأقل البلدان نموا . وقد شملت هذه التطورات معدل نمو فعلي سنوى قارب هدف الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني وزيادة في الناتج الصناعي أعلى مما كان متوقعا ونسبة في الاستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت بقدر كبير هدف الاستراتيجية الإنمائية الدولية . وعلى نفس المستوى

لوحظت بعض النواقص في نمو الناتج الزراعي ونمو الصادرات . الا ان اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية للسبعينات بشأن تدفق الموارد والمساعدة الانمائية الرسمية من الاقتصادات المتقدمة الى الاقتصادات النامية لم تتحقق رغم ان بعض البلدان المتقدمة قد نجحت في تحقيق ذلك بل وتجاوزته بكثير . كما ان بعض البلدان المتقدمة يسرت ايضا شروط المساعدة الانمائية الرسمية وخاصة لآقل البلدان نموا . وزيادة على ذلك كان تدفق الموارد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي من البلدان المصدرة للنفط الى آقل البلدان نموا أعلى بكثير من توقعات الاستراتيجية الانمائية الدولية .

وبالرغم من تلك التطورات الايجابية ، كانت هناك ظروف معيقة متعددة ناجمة عن نظام العلاقات الاقتصادية الدولية القائم على الظلم وعدم التوازن تظلل أفق التنمية في البلدان النامية . وتفاقت المشكلات أثر التطورات التي تهمت انهيار نظام بريتون وودز النقدي العالمي ، وحدوث التقلبات الحادة في اسعار التبادل بين العملات الرئيسية في العالم والزيادة الكبيرة في اسعار النفط في اعوام ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ١٩٧٩ وارتفاع معدلات الفائدة بشكل غير عادي وازدياد معدلات التضخم ومن تكثيف اجراءات الحماية المفروضة على المنتجات الصناعية للبلدان النامية . وقد أدت هذه العوامل وغيرها الى تدهور العلاقات التجارية للبلدان النامية غير النفطية وايضا الى ازدياد نمو العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع الديون الخارجية بشكل حاد . وشهد العالم بأسره أزمة اقتصادية حادة كانت مدمرة بشكل خاص للبلدان النامية نظرا لضعف اقتصادياتها في مواجهة القوى الخارجية . وقام المجتمع الدولي ، ادراكا منه للمآزق الذي تمر به معظم البلدان النامية ، بوضع أهداف أكثر تحديا لعقد الثمانينات ، بناء على افتراض حدوث تحسن في العلاقات الاقتصادية الدولية وزيادة التزام الدول المتقدمة لتنمية الدول الفقيرة .

ودعت الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث الى تكثيف العمل من قبل المجتمع الدولي لايجاد بيئة تدعم بشكل تام الجهود الوطنية والجماعية للبلدان النامية وخاصة لآقل البلدان نموا ، ولتقليل التفاوت بين البلدان النامية والمتقدمة . وتحقيقا لهذه الغاية حددت الاستراتيجية الانمائية الدولية اهدافا أكبر من تلك التي اتجهت اليها إبان عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني . وتشمل الاهداف الجديدة متوسط معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية ككل يبلغ ٧ في المائة (يتضمن معدل نمو يبلغ ٥ر٤ في المائة للفرد) ، ومعدلي نمو في الصادرات والواردات يبلغان ٧ و ٨ في المائة على التوالي ، واستثمارا اجماليا ونسبة ادخار يبلغان ٢٨ و ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي بنهاية العقد ؛ ومعدلات نمو في الانتاج الزراعي والناتج

الصناعي تلخ على الأقل ٤ و ٩ في المائة على التوالي . وفيما يتعلق بالمساعدة الانمائية الدولية للبلدان النامية فإن الهدف هو تحقيق مستوى ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الأجمالي للبلدان المتقدمة بحلول عام ١٩٨٥ و مستوى واحد في المائة بعد ذلك بأسرع فرصة ممكنة .

وقد اعتبرت الاهداف المذكورة أعلاه ممكنة التحقيق عند الهدف بتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية عام ١٩٨١ . على كل حال ونظرا لضآلة مستوى نسب الادخار المحلي والنقص في امدادات النقد الخارجي فإن تحقيق اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية يعتمد الى حد كبير على التطورات الملائمة في العلاقات الدولية بين بلدان الشمال المتقدمة وبلدان الجنوب النامية والانتعاش الاقتصادي العالمي . ولم ينجم عن المفاوضات الدولية على كل حال نتائج ايجابية حتى الآن ولذلك فإن اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية اضحت أعلى مما هو ممكن في الواقع ما لم يحدث تقدم فوري في الحوار العالمي يتبعه تدفق كبير من الموارد الحقيقية والدعم المالي والفنسي الى البلدان النامية في العالم .

ويتناول هذا التقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية خلال الجزء الاول من الثمانينات ويستعرض ويقيم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث في منطقة الاكوا .

فقد اسفر الارتفاع الحاد في اسعار النفط في عام ١٩٧٩ عن زيادة الضغوط التضخمية وآدى على الأرجح الى اتخاذ اقصى الاجراءات من قبل البلدان المتقدمة ، مما نتج عنه ركود عالمي في اعوام ١٩٧٩ / ١٩٨٠ - ١٩٨٢ / ١٩٨٣ والتخمة النفطية الحالية فسي الاسواق العالمية .

وقد أثرت التطورات في اقتصاد الولايات المتحدة على البلدان النامية بشكل كبير بما في ذلك منطقة الاكوا سواء كان ذلك بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر عن طريق أثرها على أوروبا . وسبب ارتفاع معدل التضخم في الولايات المتحدة الذى جاوز الـ ١٣ في المائة عام ١٩٧٩ ، وهو أعلى سجل له منذ الحرب العالمية الثانية ، فقد طبقت السلطات النقدية الأمريكية اجراءات انكماشية صارمة . وارتفعت معدلات الفائدة الاسمية حتى بلغ ادنى معدل لسعر الفائدة الاساسي ٢١ ٪ في المائة عام ١٩٨٠ . وكان هذا الاجراء الجذرى عاملاً رئيسياً في انكماش الاقتصاد الأمريكي ودخول الولايات المتحدة وأوروبا والبلدان النامية في ركود ١٩٧٩ - ١٩٨٢ .

وكانت لمعدلات الفائدة المرتفعة آثار مختلفة على الاوضاع المالية في البلدان الفنية والفقيرة في منطقة الاكوا كما سيتم توضيح ذلك بالتفصيل فيما بعد . وزيادة على ذلك أدت معدلات الفائدة المرتفعة الى انخفاض حجم الاستثمار وعن طريق الأثر المضاعف الى مزيد من الخسوف في النمو الاقتصادي في العالم .

وزيادة على ذلك ضاعفت معدلات الفائدة المرتفعة من المشكلات التي تواجه البلدان المدينة في خدمة ديونها الخارجية الضخمة البالغة ٧٥٠ مليار دولار . وينبغي الإشارة الى انه مع ظهور اتجاهات الركود الاخيرة في الاقتصاد العالمي خلال فترة ١٩٧٩ - ١٩٨٢ / ١٩٨٣ كان الدين الخارجى للبلدان غير النفطية وانبالغ ٣٩٧ مليار دولار يقع في حدود قدرتها على خدمة ديونها . ومع ازدياد حدة الركود تزايد عدد القروض الجديدة الممنوحة على اساس فترات قصيرة وارتفعت معدلات رسوم الفائدة بشكل حاد في الوقت الذى انخفضت فيه عائدات الصادرات في البلدان النامية الى حد كبير . وقد بلغت نسبة خدمة الدين (الرسوم الأصلية ورسوم الفائدة على الدين بالنسبة الى جملة قيمة الصادرات من السلع والخدمات) في عام ١٩٨٣ حوالي ١١٧ في المائة في البرازيل و ١٢٦ في المائة في المكسيك و ١٥٣ في المائة فالارجنتين . كما ان ارتفاع معدلات الفائدة في السنوات المتحدة أجبر البلدان الأوروبية على رفع معدلات الفائدة فيها بشكل اعلى نسبياً مما لو حدث عكس ذلك ، وذلك لمنع مزيد من التدهور في عملاتها . وبشكل عام فإن أية

نقطة مئوية اضافية في معدلات الدولار الاوروبي أدت الى زيادة مدفوعات الفائدة للبلدان المدينة بمعدل ٣ مليارد دولار في النسبة .

أن أثر ارتفاع معدلات الفائدة في الاسواق العالمية انعكس في البلدان الخليجية الاعضاء في الاكوا بشكل يختلف عما انعكس به في البلدان غير الخليجية . فالبلدان الخليجية المصدرة للنفط وخاصة المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة جمعت احتياطات نقدية ضخمة واستفادت بالتالي من العائدات المرتفعة على ودائعها في مختلف البنوك العالمية . ومن جهة أخرى فإن بلدانا مثل مصر والجمهورية العربية السورية والاردن واليمن شهدت مزيدا من التدهور في اوضاعها المالية بسبب الازدياد المستمر في دينها الخارجي وارتفاع رسوم الفائدة . وبحلول عام ١٩٨١ على سبيل المثال كانت نسبة الدين الخارجي الى الناتج الاجمالي المحلي قد بلغت مستويات خطيرة هي ١٤٤ في المائة في الجمهورية العربية السورية و ٣٨ في المائة في اليمن و ٣٨٦ في المائة في الاردن و ٤٦٩ في المائة في مصر و ١٠٦٦ في المائة في اليمن الديمقراطية (١) . كما ان الارتفاع المستمر في الدين الخارجي واعباء خدمة الدين الخارجي في البلدان المذكورة في منطقة الاكوا اعاقت نموها وتنميتها الاقتصادية خلال السنوات الاربع الاولى من الثمانينات .

لقد نجحت الاجراءات النقدية الصارمة التي اتخذتها السلطات النقدية في الولايات المتحدة في تحقيق الانكماش في الاقتصاد الامريكي وتحقيق الانخفاض المطلوب في معدل التضخم في الولايات المتحدة ، وأدت بالتالي لانخفاض معدلات الفائدة الاسمية . غير ان الزيادة الكبيرة في عجز ميزانية الولايات المتحدة الذي تراوح بين ٣٠ و ٥٠ مليار دولار في السنة خلال السنوات السابقة لعام ١٩٨٠ ، والذي يتراوح حاليا بين ١٨٠ و ٢٢٠ مليار دولار ، أدت الى عدم تشجيع السلطات النقدية في الولايات المتحدة على متابعة السير في اعتماد سياسة اكثر صرامة تضخمية ، خوفا من اعادة تحريك الضغوط التضخمية من جديد .

ان اهمية الانخفاض الكبير في معدل التضخم في الولايات المتحدة من حوالي ١٣ في المائة عام ١٩٧٩ الى أدنى من ٤ في المائة في عام ١٩٨٣ مع انخفاض اكثر تواضعا في معدلات الفائدة الاسمية قد نجم عنها معدلات فائدة حقيقية عالية . وهكذا ففي الوقت

(١) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، تقرير الامين العام (الاردن كانون اول /

الذي انخفضت فيه معدلات الفائدة الاسمية طويلة الاجل من ١٤ر٢ في المائة في عام ١٩٨١ الى ١٢ر٨ في المائة في النصف الثاني من عام ١٩٨٢ ، ارتفعت معدلات الفائدة الحقيقية من ٤ر٤ في المائة الى ٧ في المائة في نفس الفترة (١) .

وكان معدن الفائدة الحقيقي المرتفع نسبيا في الولايات المتحدة هو العامل الرئيسي في قوة الدولار الامريكي في اوائل الثمانينات (٢) . ونظرا لان حوالي ٥٥ الى ٦٠ في المائة من تجارة العالم ، والتي تمثل ٢٠ في المائة من دخل البلدان النامية (٣) تتم بالدولار ، وان ما يقارب الـ ٨٠ في المائة من قروض جميع البنوك الدولية يقوم بالدولار ، فان الارتفاع الكبير في قيمة الدولار كانت له آثار عديدة على نطاق العالم . وهكذا كان لقوة الدولار الامريكي أثر كبير على البلدان المستوردة للنفط والبلدان المصدرة للنفط ومعدلات التبادل في البلدان النامية والميزان التجاري للولايات المتحدة وعلى اسواق النقد الاجنبي .

لقد كان لارتفاع قيمة الدولار الامريكي أثر سلبي على البلدان المتقدمة والبلدان النامية المستوردة للنفط لأنها مضطرة لدفع قيمة النفط المستورد بالدولار وبالتالي لم تتمتع البلدان المستوردة للنفط بكل فوائد انخفاض اسعار النفط .

(١) ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامم المتحدة ، بناءً على التقرير الاقتصادي للرئيس (واشنطن العاصمة ، المطبعة الحكومية في الولايات المتحدة ١٩٨٣) . وفي نفس الوقت كانت معدلات الفائدة الحقيقية المناظرة ٩ر٥ في المائة في السلطنة المتحدة ، و ٧ر٥ في المائة في كل من اليابان وفرنسا وأدنى من ذلك بكثير ٣ر٣ في المائة في جمهورية ألمانيا الاتحادية .

(٢) نظرا لمعدلات الفائدة المرتفعة ازادت كلفة الغرض الضائعة لاقتناء الذهب وبالتالي ارتفع الطلب على الدولار الامريكي أثناء فترات الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي . كما تعززت قوة الدولار الامريكي ايضا نتيجة للتطورات الايجابية على صعيد النشاط التجاري في الولايات المتحدة وازدياد الثقة في الاقتصاد الامريكي منذ اواخر عام ١٩٨٢ .

(٣) Economic Impact, Number forty-four. (U.S. Washington, D.C. (٣)

1983/4) p. 15.

ويبدو من جهة أخرى ان البلدان المصدرة للنفط في المنطقة قد استفادت من قوة الدولار الذي تحصل به على عائداتها النفطية . ولكن هذه الفوائد فقدت اثرها جزئياً بالنسبة للبلدان التي تستورد بكثافة من الولايات المتحدة . فالبلدان الخليجية التي كانت تستورد ما قيمته ٢٨٠ مليون دولار فقط من البضائع الأمريكية في عام ١٩٧٣ ، أنفقت ١٢٨ مليار دولار على واردات السلع من هذا المصدر في عام ١٩٨٢ .

وبسبب الركود العالمي انخفض سعر المواد الأولية التي تمثل الجزء الرئيسي من صادرات البلدان النامية بحوالي ١٥٦ في المائة في عام ١٩٨١ ونسبة ٦١ في المائة أخرى في عام ١٩٨٢ . وقد تسبب ذلك اضافة الى ارتفاع قيمة الدولار في تدنى معدلات التبادل في البلدان النامية الى أدنى مستوى لها منذ اوائل الخمسينات .

لقد عاودت اسعار السلع الرئيسية النهوض من جديد ، وان كان ذلك النهوض ضعيفاً حتى الآن ، منذ الربع الاخير من عام ١٩٨٢ (١) . وعلى أية حال فقد استمرت قيمة الدولار في اتجاهها المرتفع طوال عام ١٩٨٣ وحالت بذلك دون حدوث أى انتعاش يذكر في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية .

كما ان ارتفاع قيمة الدولار قد أدى الى زيادة واردات الولايات المتحدة وخفض صادراتها مما تسبب في احداث مصاعب في الميزان التجاري . وقد تحول الحساب الجاري للولايات المتحدة من فائض يبلغ ٥ مليارات دولار عام ١٩٨١ الى عجز يقدر بأربعين مليار دولار لعام ١٩٨٣ (٢) . ومن المتوقع ان يتضاعف الى عجز هائل يبلغ ثمانين مليار دولار في عام ١٩٨٤ . وانخفض عدد العمال الأمريكيين الذين يعتمدون في عملهم على الصادرات التجارية الأمريكية من ٦٢ مليوناً في عام ١٩٨٠ الى ٥ ملايين في عام ١٩٨٢ ، وذلك بسبب انخفاض حجم الصادرات أساساً (٣) . وهذه الظروف لا يمكن تحملها ولا يمكن تركها لتستمر . فقد ألحقت الأذى بالمنتجين الأمريكيين وأدت الى زيادة اجراءات الحماية من قبل الولايات المتحدة وبالتالي من قبل البلدان المتقدمة الأخرى على حساب البلدان النامية التي تعاني أصلاً من الحواجز امام صادراتها الرئيسية بما في ذلك المنسوجات والمنتجات الجلدية والبتروكيماويات .

(١) لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأوروبا . النشرة الاقتصادية لأوروبا ، المجلد

٣٥ ، ١٩٨٣ ، ص ١٠٠ - ١٠٤ .

(٢) المصدر السابق نفسه .

(٣) Economic Impact, Number forty-four, 1983/4 (Washington D.C. 1983)

p. 6.

ان الآثار المشتركة لارتفاع معدلات الفائدة وقوة الدولار الأمريكي وتدنى معدلات التبادس وازدياد العجز في الميزان التجارى واضطراب اسواق النقد الاجنبى والتراكم السريع للديون الخارجية وتنامي اعباء خدمة الديون قد ساهمت في الركود العام فسي اقتصاديات البلدان النامية وأقل البلدان نموا وفي الانخفاض الفعلي في الناتج القومي المحلي للفرد في العديد من البلدان في الجزء الاول من الثمانينات . واذ اخذنا في الاعتبار الفوارق الاساسية في الاداء الاقتصادي لمختلف مجموعات البلدان النامية (١) فان تقديرات الاونكتاد الحديثة تشير الى انه بنهاية عام ١٩٨٤ سينخفض دخل الفرد في البلدان النامية عموما بحوالي ٥ في المائة عما كان عليه في بداية العقد وهو ما يناقض تماما اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية .

وقد اتخذ العديد من البلدان النامية اجراءات تقشفية أدت الى تخفيض الانفاق بشكل رئيسي في كثير من البرامج الاجتماعية وخاصة في مجالات التعليم والصحة العامة . وهذه الاعمال ستزيد من صعوبة تحقيق اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية الهادفة لزيادة عدد العاملين المدربين والمؤهلين في البلدان النامية وخفض معدل وفيات الرضع الى أدنى من ١٢٠ بالالف من المواليد الاحياء . وزيادة على ذلك ساهمت الاجراءات التقشفية هذه في حدوث انكماش اقتصادي في معظم البلدان النامية .

باء - العائدات النفطية لمنطقة الاكوا : أسباب وآثار انخفاضها

لقد تضرر انتاج وصادرات منطقة الاكوا من النفط بشكل خاص من التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي خلال السنوات الاولى من هذا العقد . اذ ان الركود العالمي بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٣ واجراءات حفظ الطاقة في البلدان الصناعية خاصة والزيادة الكبيرة في مصادر الطاقة الاخرى ، أدت جميعها الى خفض الطلب العالمي على النفط . فانخفض استهلاك النفط في البلدان المتقدمة من ٤.٨ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٩ الى ٣.٣٨ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٢ . وفي نفس الوقت ارتفع انتاج النفط بدرجة كبيرة في البلدان غير الاعضاء في الاوبك كالمكسيك وبريطانيا والنرويج في نفس الفترة . واثرتخمة النفطية التي بدأت في عام ١٩٨٠ قامت بلدان الاكوا بالتالي بخفض انتاجها الكلي من النفط من ١٩ مليون برميل في اليوم تقريبا في عام ١٩٧٩ الى حوالي ٩.٧ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٨٣ كما هو مبين في الجدول التالي :

(١) حققت البلدان النامية في جنوب شرق آسيا متوسط معدن نمو سنوي بلغ ٦ في المائة في فترة ١٩٧٩ - ١٩٨٢ / ٣ .

انتاج النفط في منطقة الاكوا والعالم خلال فترة اعوام ١٩٧٩-١٩٨٣
(بالاف البراميل في اليوم)

البلد	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الامارات العربية المتحدة	١٨٢٩	١٧١٠	١٦٠٢	١٢٢٩	١١١٩٩
البحرين	٥١	٤٨	٤٦	٤٥	٤٥٠
المملكة العربية السعودية	٩٥٣٣	٩٩٠٠	٩٨٠٨	٦٦٩٧	٥٠٦٣٦
الجمهورية العربية السورية	١٦٦	١٥٨	١٦٦	١٧٥	١٧٠٠
العراق	٣٧٠٠	٢٦٤٦	٨٩٧	٩٨٧	٩٥٤٨٨
قطر	٥٠٨	٤٧٢	٤١٥	٣٣٠	٣٠٠٠٤
الكويت	٢٤٩٧	١٦٥٨	١١٣٠	٨٣٣	١٦٧٥٥
مصر	٤٩٧	٥٥٤	٥٧٨	٦٦٧	٦٠٠٠
عمان	٢٩٧	٢٨٢	٣١٧	٣٢٢	٣٧٦٦
مجموع انتاج بلدان الاكوا	١٩٠٧٦	١٧٤٢٨	١٤٩٥٩	١١٢٨٥	٩٧٠٥٨
الانتاج العالمي	٦٣١٨٥	٥٩٧٤٠	٥٥٨٨٦	٥٤٥٤٥	٥٤١٣٥٦*
انتاج منطقة الاكوا كنسبة					
مئوية من الانتاج العالمي	٣٠٠٢	٢٩٠٢	٢٦٨٨	٢٠٠٧	١٧٠٩

المصدر: تجميع الاكوا من المصادر الوطنية والدولية .

* تقديرات الاكوا .

لقد انخفضت حصة منطقة الاكوا ككل في الانتاج العالمي للنفط من ٣٠.٢ في المائة عام ١٩٧٩ الى ١٧.٩ في المائة فقط عام ١٩٨٣ . وانخفضت الصادرات النفطية للمملكة العربية السعودية والعراق والكويت والامارات العربية المتحدة من ١٩٨ مليون برميل في اليوم عام ١٩٧٩ الى ٧٢ مليون برميل في اليوم عام ١٩٨٣ (١) . وزيادة على ذلك فان كثيرا من بلدان الاوبك وبسبب ضغوط متطلبات التنمية والتفقات الدفاعية ، قدمت عروضاً تتضمن تخفيضات كبيرة في الاسعار ، وتجاهلت حصص الانتاج المعتمدة من قبل الاوبك وذلك فسي محاولة منها للحصول على عائدات اضافية . وكان على البلدان الرئيسية المنتجة للنفط في المنطقة وهي المملكة العربية السعودية والعراق (٢) والكويت ان تتحمل معظم العبء في الحفاظ على سعر الاوبك الرسمي وذلك بخفض انتاجها الى ادنى من سقف انتاجها المخصص في اتفاقية اذار/مارس لعام ١٩٨٢ . ورغم ذلك فان حالة التخمة النفطية في اسواق النفط العالمية وانخفاض حصص بلدان الاوبك واعضاء الاكوا في الصادرات النفطية في العالم ظلت دون تغيير وتبين ان الوصول الى اتفاقية حول الاسعار والانتاج تكون مقبولة لكل اعضاء الاوبك والبلدان الرئيسية الاخرى غير الاعضاء في الاوبك كالمكسيك والمملكة المتحدة هو السبيل الوحيد لتفادي الاثار المدمرة لحرب اسعار النفط . وتحققت هذه الاتفاقية اثر مفاوضات لندن المطولة بين وزراء نفط الاوبك في اذار/مارس ١٩٨٣ . وانخفض سعر برميل النفط من ٣٤ دولارا الى ٢٩ دولارا ، ان بنسبة ١٤.٧ في المائة . كما انه في الوقت الذي بقي فيه السقف العام لانتاج الاوبك والبالغ ١٧ مليون برميل في اليوم دون تغيير فقد انخفضت حصة المملكة العربية السعودية لتوافي الزيادة في حصص كل من ايران (من ١٢ الى ٢٤ مليون برميل في اليوم) وليبيا (من ٨.٠ الى ١١ مليون برميل في اليوم) وفنزويلا (من ١٥ الى ١٧ مليون برميل في اليوم) . وهكذا تعرضت الصادرات النفطية للمملكة العربية السعودية والتي كانت قد انخفضت من ٩٨ مليون برميل في اليوم عام ١٩٨١ الى ٦٣ مليون برميل في اليوم عام ١٩٨٢ لانخفاض آخر حيث بلغ الانتاج ٤٤ مليون برميل فقط في اليوم عام ١٩٨٣ .

ان الانخفاض الحاد في اسعار النفط ، بالرغم من الاثر المضاد لارتفاع قيمة الدولار ، قد اثر على البلدان المستوردة للنفط وعلى البلدان الاعضاء في الاكوا . لقد استفادت البلدان النامية والمتقدمة المستوردة للنفط من انخفاض سعر النفط وتمتعت باثار ايجابية على موازين مدفوعاتها المعنية . ويعتقد ايضا ان انخفاض سعر النفط قد ساهم في الحد من معدلات التضخم وخاصة في البلدان الصناعية في العالم .

(١) انظر الجدول (٢) في فصل الطاقة .

(٢) لقد تأثرت صادرات العراق النفطية الى حد كبير نتيجة لقفز منافذ النفط العراقي عبر سوريا والخليج لاسباب سياسية وعسكرية .

ومن الواضح على كل حال أن كل التخفيضات التي طرأت على أسعار سوق النفط العالمية لم تصل إلى المستهلك النهائي للنفط أو إلى المشروعات الصناعية في اقتصاديات الأسواق المتقدمة نظرا لأن حصة كبيرة من سعر النفط المتحصل في تلك الاقتصاديات تمثل الضرائب المتصاعدة على الواردات النفطية . وهكذا ففي الوقت الذي حققت فيه الأوبك أسعار نفطها عام ١٩٨٣ قامت الولايات المتحدة على سبيل المثال برفع ضريبة الانتاج على الجازولين بنسبة ٥ سنتات اضافية للجالون الواحد . وهكذا منعت هذه السياسة المعتمدة من قبل الحكومات في اقتصاديات الأسواق المتقدمة أسعار النفط التي يدفعها المستهلكون من أن تنخفض بنسبة مناظرة للانخفاض في أسعار النفط التي تتقاضاها البلدان المصدرة للنفط مما سمح لخزائنها للاستفادة من التخفيضات في سعر السوق العالمي للنفط . وفي ضوء هذه السياسات يمكن للمرء أن يستنتج على كل حال أن كثيرا من تخفيضات أسعار النفط كان يمثل تحويلا مباشرا من ميزانيات البلدان المصدرة للنفط إلى ميزانيات اقتصاديات البلدان المتقدمة . وقد شهدت منطقة الاكوا على كل حال التي واجهت انخفاضا حادا في سعر النفط اضافة إلى انخفاض حجم الصادرات ، أثارا مزعجة لانخفاض العائدات وتقليص النفقات الناجم عنه .

وننتج عن الاتجاه المنخفض في أسعار النفط انخفاض ملحوظ في نشاطات استكشاف النفط والبحث عن مصادر جديدة للطاقة . بل إن بعض مرافق الانتاج القائمة قد تصبح غير مجزية إذا تعرضت الأسعار لمزيد من الانخفاض . كما أن هناك أيضا الخطر الذي أشارت إليه وكالة الطاقة الدولية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن فترة ركود أسعار النفط أو انخفاضها ربما تقود اقتصاديات الأسواق المتقدمة إلى الإفراط في الاستهلاك وهو أمر قد يؤدي قبل نهاية العقد إلى عودة بروز النقص في النفط على غرار أزمة النفط في السبعينات .

إن العائدات النفطية لمنطقة الاكوا ، التي بلغت حدا أقصى مقداره ١٢٦ مليار دولار في عام ١٩٨٠ قد انخفضت إلى ١٦٨ر٦ مليار دولار ثم إلى ١١٩ر٤ مليار دولار وأخيرا إلى ٨٦ مليار دولار على التوالي خلال السنوات الثلاث التالية . وهكذا لم تتجاوز العائدات النفطية لمنطقة الاكوا في عام ١٩٨٣ بنسبة ٥١ في المائة فقط مما كانت عليه في عام ١٩٨٠ . ونظرا لوجود قطاعات غير نفطية صغيرة ولكنها نامية في معظم الاقتصاديات النفطية في منطقة الاكوا فقد وفرت العائدات النفطية المصدر الرئيسي لأموال التنمية . وتعود العائدات النفطية إلى الحكومات مباشرة في البلدان النفطية مما يجعل معدل الانفاق الحكومي أهم العوامل المحددة للنشاط الاقتصادي . وهكذا فإن التدهور في ميزان المدفوعات والانخفاض الحاد في العائدات النفطية خلال فترة السنوات الأربع الأولى من الثمانينات قد أجبر بلدان الاكوا على إعادة توجيه حجم وتشكيل الانفاق الحكومي . ولذلك يجري اعتماد سياسات أكثر حذرا في وضع الموازنات من أجل الحد من الهدار وعدم الفعالية . ويجري رفع الدعم عن بعض المواد للتقليل من الضغط على الميزانيات الوطنية ولتمكين آلية أسعار السوق من العمل بفعالية في عدد من بلدان الاكوا .

ان آثار انخفاض العائدات النفطية وما رافقها من تباطؤ في مجهودات التنمية لا يرجح بها ان تقتصر على البلدان المصدرة للنفط في المنطقة ولكنها تشمل ايضا البلدان غير النفطية وأقل البلدان نموا . ان اقتصاديات معظم البلدان الأخيرة تعتمد الى حد كبير على المساعدة الاقتصادية من البلدان النفطية في منطقة الاكوا لتحويل نشاطاتها الانمائية . كما ان للاقتصاديات غير النفطية روابط قوية بالاقتصاديات النفطية لذا فان انخفاض فسي مستون النشاط في الأخير ينتقل الى الاولى عن طريق انخفاض صادراتها وتحويلات عمالها . وهكذا فان الاحداث العالمية التي أدت الى انخفاض العائدات النفطية في بلدان الاكوا المصدرة للنفط أحدثت أثرا عميقا في المنطقة ككل .

ونظرا لانخفاض العائدات النفطية والتزايد المستمر في استيراد السلع والخدمات فقد كان فاقس الحساب الجارى للاقتصادات النفطية في عام ١٩٨١ رغم كبره ، أقل بكثير مما كان عليه في السنة السابقة . وكانت الفوائض السابقة تستخدم في تمويل تدفقات رأس المال للخارج وتزويد الاسواق المالية العالمية بالسيولة . كما ان المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة شاركت في استثمارات طويلة الاجل وأقل قابلية للتصرف كاسهم الشركات المساهمة والسندات والاستثمار المباشر في الخارج في المشروعات التجارية في اوروبا الغربية والولايات المتحدة . ونظرا لانخفاض العائدات النفطية والانخفاض في احتياطي السيولة العالمي يتوقع ان تلجأ البلدان الاعضاء في الاكوا الى الحد من استثمارات في الخارج في المستقبل القريب .

ان العائدات النفطية لمنطقة الاكوا سوف تعتمد خلال بقية عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث على الانتعاش الاقتصادي العالمي عامة وفي البلدان المتقدمة بشكل خاص ، وعلى حجم التنمية واستخدام مصادر الطاقة الأخرى وعلى الناتج النفطي في البلدان المنتجة للنفط خارج الاكوا وسياسات وقدرات الانتاج الفردية لبلدان الاكوا .

ان الحاجة الماسة لدى البلدان النامية وأقل البلدان نموا وخاصة تلك المنكوبة بالكوارث الطبيعية مثلما هو الحال في افريقيا (١) وفي اليمنين ، الى مساعدة دولية رسمية كبيرة قد وجدت دعما من الاقتصاديين والسياسيين والخبراء الآخرين . فقد دعت لجنة برانست (Brandt Commission) في آذار/مارس ١٩٨٣ الى "زيادة حقيقية" في اموال المؤسسة الانمائية الدولية ، كما ان منطلقات بيونس آيرس دعت الى "زيادة كبيرة" وحقيقية في القروض التي

(١) ظلت افريقيا ، حيث تعتبر معظم البلدان جنوب الصحراء اقل نموا ، تعاني من التدهور الاقتصادي وانخفاض الدخل الفردي . ويقدر ان حوالي ١٥٠ مليون افريقي قد يواجهون الجوع وسوء التغذية خلال عام ١٩٨٤ .

تمنحها المؤسسة الانمائية الدولية . كما دعا مؤتمر الكومنولث في نيودلهي الى تخصيص "موارد اضافية كبيرة" للمؤسسة الانمائية الدولية ، ودعا اجتماع عقد مؤخرا في الولايات المتحدة حول المعونة الخارجية الى "زيادات كبيرة في الحجم الفعلي للمساعدة". وبالرغم من الطلبات السالفة الذكر اتفقت البلدان المانحة الثلاثة والثلاثون على تخفيض الاموال الممنوحة للمؤسسة الانمائية الدولية من ١٢ مليار دولار الى ٩ مليارات دولار خلال السنوات الثلاث القادمة . وقد اوضحت المؤسسة الانمائية الدولية بجلاء انها تحتاج لمبلغ ١٦ مليار دولار كي تعمل بفعالية . وتبعا لذلك فان قروض المؤسسة الانمائية الدولية الميسرة الى كثير من اقل البلدان نموا سيتم تقليصها . وزيادة على ذلك اقر صندوق النقد الدولي مؤخرا اجراءات تقلل من كمية المساعدة التي يمكن ان تحصل عليها البلدان المحتاجة . ويبدو ان هناك تراجع بالنسبة الى التزام البلدان المتقدمة بايجاد حل متعدد الاطراف للمشاكل الانمائية الاقتصادية في العالم الثالث . وقد سببت هذه التطورات امتعاضا شديدا لدى العديد من البلدان النامية وجعلت بعضها يدعو لاجاد حلول جذرية مختلفة لمشاكلها .

وسيلتقي زعماء البلدان المتقدمة في امريكا الشمالية واوربا الغربية واليابان مرة اخرى في حزيران /يونيو ١٩٨٤ في مؤتمرهم السنوي في لندن . ويؤمل ان يفوا ، وكذلك زعماء البلدان المتقدمة في الكتلة الشرقية ، بالتزاماتهم نحو البلدان النامية في العالم .

ان مسؤوليات البلدان المتقدمة في العالم لمساعدة الدول النامية تقوم على أسس أمنية واقتصادية . ان بدون مساعدة فورية وكبيرة من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية فان المشاكل الاقتصادية لهذه الاخيرة يمكن ان تؤدي الى عدم استقرار اقتصادي وسياسي لا يمكن للبلدان المتقدمة ان تكون بمعزل عنه .

وبدون مساعدة كبيرة فان كثيرا من البلدان النامية ، ولأسباب اقتصادية ، ربما تتخلف عن وفاء الديون المستحقة لبنوك البلدان المتقدمة رغم اجراءات التقشف التي اتخذتها البلدان النامية . ان هذا التخلف يمكن ان يؤثر عكسيا على البنوك المقرضة نفسها كما سيضع عوائق صعبة على اقتصاديات البلدان المتقدمة ايضا . ويتقدم مساعدة مالية كبيرة يمكن ايضا لاقتصاديات البلدان المتقدمة ان تتطور وتنمو . وعندما يتحقق الانتعاش في البلدان النامية فانها ستزيد من طلبها على الصادرات وتساهم بالتالي في تعزيز الانتعاش الذي تشهده البلدان المتقدمة .

لقد بلغ مجموع المساعدة الميسرة الشروط المقدمة من قبل بلدان الاكوا الاعضاء في الاوبك خلال السنوات ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٢ ٢٣٧٢ مليار دولار ساهمت منها المملكة العربية السعودية بما يزيد عن ١٦ مليار دولار والكويت بمبلغ ٣٦ مليار دولار . على كل حال

ونظرا للركود العالمي والأثر العكسي للتخمة النفطية على عائدات منطقة الاكوا النفطية فان تدفق المساعدة الميسرة من بلدان الاكوا المصدرة للنفط قد انخفض بدرجة كبيرة في اواخر الثمانينات . وهكذا انخفضت المساعدة الميسرة الكلية المقدمة من هذه البلدان والتي تجاوزت ٩ مليارات دولار عام ١٩٨٠ الى ٨ مليارات دولار عام ١٩٨١ وإلى ٦ مليارات دولار عام ١٩٨٢ . وزيادة على ذلك وفي الوقت الذي ظلت فيه كل من المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة ولعدة سنوات تتجاوز هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية النهائي المعلن للمساعدة الميسرة والبالغ ١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، فإن سجلها الناصع قد انخفض واصبح أقل اثارة في هذا المجال . فالمملكة العربية السعودية على سبيل المثال ، التي قدمت نسبة ٨٣٩ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي في شكل مساعدات ميسرة عام ١٩٧٨ وما يزيد بقليل عن ٥ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي عام ١٩٨٠ لم تقدم الا نسبة ٢٨٢ في المائة فقط من ناتجها القومي الاجمالي في عام ١٩٨٢ (١) . وجاء انخفاض المساعدة الميسرة المقدمة من قبل بلدان الاكوا المصدرة للنفط في وقت تزايدت فيه حاجة البلدان النامية المستفيدة منها وأصبحت اكثر الحاحا ولا يتوقع للمساعدة الميسرة من قبل بلدان الاكوا المصدرة للنفط ان تزيد بدرجة كبيرة مرة اخرى الا اذا أدى الانتعاش العالمي الى ارتفاع كبير في العائدات النفطية . ولهذا يكون من اللازم على البلدان المتقدمة وخاصة تلك التي تسير في طريق الانتعاش الاقتصادي أن تزيد من مساعدتها الميسرة للبلدان النامية في العالم والتي لا تزال تعاني من الركود العالمي المدمر الذي بدأ في اواخر عام ١٩٧٩ .

لقد تأثرت بلدان الاكوا خلال السنوات الأربع الاولى من الثمانينات كغيرها من البلدان النامية بالتطورات السلبية في الاوضاع الاقتصادية العالمية . ونظرا لان بلدان الاكوا وخاصة الدول الخليجية تعتبر من اكثر الاقتصادات " انفتاحا " بالمقارنة مع البلدان النامية الاخرى في مختلف مناطق العالم فإن ضعفها امام التطورات العالمية كبير جدا . فعندما كانت التجارة الدولية تمر بمرحلة توسع كان لمنطقة الاكوا أعلى متوسط نمو سنوي في الصادرات في العام خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠ . ومع ذلك فعندما انخفضت القيمة الدولية لمجموع الصادرات في العالم بنسبة ١٦ في المائة عام ١٩٨١ ومرة أخرى بنسبة ٦٥ في المائة عام ١٩٨٢ حدث انخفاض مماثل في منطقة الاكوا بنسبة ٢٦ في المائة و ٢٨ في المائة على التوالي .

ان منطقة الاكوا هي سوق مريح لعدد كبير من السلع في العالم . ويستورد العديد من بلدانها كميات ضخمة من السلع الاستهلاكية الضرورية والكمالية . ومن جهة أخرى فإن صادرات هذه المنطقة ليست متنوعة بدرجة كبيرة . ان يمثل النفط ٨٤ في المائة من جملة الصادرات ، يليه المنتجات الأولية والمواد الخام في الوقت الذي تمثل فيه المنتجات الصناعية نسبة صغيرة فقط من صادراتها . وهكذا وللمحد من تعرضها امام التطورات الاقتصادية العالمية ، فإن الجهود تبذل حالياً لتنويع الصادرات . غير ان الاوضاع الاقتصادية العالمية وحواجز الحماية المتزايدة لا تزال تعيق جهود تنويع الصادرات في منطقة الاكوا .

لقد استخدمت بعض بلدان الخليج جزءاً من عائداتها النفطية لتنويع وتحديث وتصنيع اقتصادياتها . ويعتبر انشاء صناعة بتروكيميائية أحد الانجازات الكبيرة للصناعات في الخليج . وقد قامت بلدان الخليج باستثمارات ضخمة في التشييد المادي للصناعة واستيراد المعدات والخدمات الفنية من البلدان المتقدمة وبعد أن تم انشاء وتطوير العديد من خطوط الصناعة البتروكيميائية في الخليج فإنها تواجه عدة عوائق وحواجز تفرضها عليها البلدان المتقدمة فاجراءات الحماية من قبل البلدان المتقدمة منعت حتى الآن منتجات الاكوا البتروكيميائية من الدخول الى اسواق البلدان المتقدمة . وزيادة على ذلك فإن القدرة على التسويق العالمي للبلدان المتقدمة تعطيتها ميزة تنافسية على بلدان الاكوا في تصدير منتجاتها البتروكيميائية لمختلف البلدان النامية في العالم . ولكن تتطور الصناعة البتروكيميائية في الاكوا وللمزيد من التطورات الصناعية الرئيسية في غربي آسيا ، ينبغي ازالة حواجز الحماية التي تفرضها البلدان المتقدمة . وزيادة على ذلك ينبغي على بلدان الاكوا ان تكشف مفاوضاتها مع البلدان النامية الاخرى كي تصدر اليها المنتجات البتروكيميائية والمنتجات الاخرى . وتستخدم بلدان الخليج في منطقة الاكوا عمالاً من أقل البلدان نمواً ومن البلدان النامية والمتقدمة ويعمل فيها مئات الألوف من العمال من اجزاء اخرى من المنطقة خاصة من مصر والاردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والفلسطينيين وايضا من بلدان نامية أخرى من خارج المنطقة مثل كوريا الجنوبية وباكستان والهند والفلبين كما توظف ايضاً وان كان باعداد قليلة نسبياً ولكن في وظائف ذات رواتب أعلى ، المهنيين الاوروبيين والامريكيين الذين يعملون في قطاعات المصارف والهيكل المؤسسية والنفط والتشييد . وتدفع اموال ضخمة لقاء الخدمات التي تقدمها العمالة الوافدة .

وقد تراوحت هذه المدفوعات عام ١٩٨٢ بين ٣٢.٠ مليار دولار في البحرين و ٢٤ مليار دولار في المملكة العربية السعودية وباستثناء سلطنة عمان ، حيث ارتفعت تحويلات العمال من ٣٦.٠ مليار دولار الى ٧٣.٠ مليار دولار عام ١٩٨٢ فإن المدفوعات من قبل المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين ، التي تتوفر عنها بيانات للمقارنة ، لا تبدو أعلى بكثير عما كانت عليه في بداية العقد . ويعني ذلك انه قد تم الوصول الى نوع الاستقرار بالنسبة الى العدد الاجمالي للعمال القادمين من خارج بلدان الخليج الاعضاء في الاكوا بعكس فترة ازدهار العائدات النفطية في السبعينات حيث كان عدد العمال الوافدين الى الخليج في ارتفاع مستمر .

وانا لم ترتفع عائدات النفط في بلدان الخليج الاعضاء في الاكوا ، و اذا ظلت المعوائن تعترض سبيل الانفاق الانمائي ، فإن أمد الموارد الرئيسية للنقد الاجنبي لكثير من البلدان ، وخاصة مصر والاردن ولبنان وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية ، سيتعرض لتأثير خطير . وزيادة على ذلك فإن مشكلات عودة المهاجرين واستقرارهم ستضاعف من مشكلات الاستخدام المحلية في كثير من البلدان .

جيم- الانتعاش والحاجة لمفاوضات شاملة

هناك علامات مشجعة للانتعاش في بعض الاقتصاديات المتقدمة وخاصة في الولايات المتحدة حيث انخفض معدل البطالة من الذروة التي بلغت ٨.٠ في المائة في كانون اوت / ديسمبر ١٩٨٢ الى ٨.٢ في المائة بعد سنة من ذلك التاريخ . غير ان آفاق الاقتصاد العالمي لا تبدو واضحة المعالم والنظرة السريعة للبلدان النامية تبدو وكثيرة . وبالرغم من التحسين الاخير الذي طرأ على معدلاتها التبادلية وتوقع انخفاض معدلات الفائدة وقيمة الدولار الامريكي فإن البلدان النامية لن تتمكن في وقت واحد من خفض ديونها الخارجية والاسراع بتنميتها ونموها الاقتصادي الى المستوى الذي حددته الاستراتيجية الانمائية الدولية بدون دعم مالي مكثف من البلدان المتقدمة ، وبدون احداث تصحيح كبير للتوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق مفاوضات شاملة ايجابية .

لقد أقرت الدورة الخاصة السادسة لمجموعة ال ٧٧ في عام ١٩٧٤ إعلانا وبرنامج عمل لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وللأسف فإن الوضع ، وبعد عشر سنوات ، قد تدهور بدلا من ان يتحسن . ان الحاجة لحوار فوري بين الشمال والجنوب ولمفاوضات دولية لتحسين الاوضاع الاقتصادية للبلدان النامية وتصحيح الاختلال المتزايد للتوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية امر يهيج للجميع .

ان منطقة الاكوا بوصفها مصدرا مهما للنقد الاجنبي لعدد كبير من البلدان النامية (سواء في شكل تحويلات الوافدين و/أو المعونة الميسرة) وكونها سوقا كبيرا لصادرات البلدان المتقدمة لديها الامكانيات كي تلعب دورا مهما في المفاوضات الدولية . وقد أكدت بلدان الاكوا على الحاجة للبدء المبكر بمفاوضات شاملة مثمرة . وقد تكررت هذه الدعوة في عدد من الاجتماعات التي عقدت خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ والتي كان أهمها مؤتمر القمة السابع لحركة عدم الانحياز في نيودلهي في اذار/مارس ١٩٨٣ . على كل حال ونظرا لان المفاوضات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تبدو متوقفة ومتوترة بسبب الاتجاه الالاماني للبلدان المتقدمة فقد قامت بلدان الاكوا بتكثيف جهودها لتعزيز علاقاتها وتعاونها مع البلدان النامية الاخرى . وتمثل روابط التضامن الاخيرة بين الأوابك (التي تشترك بلدان الاكوا المصدرة للنفط في عضويتها) ومنظمة امريكا اللاتينية لشؤون الطاقة (OLADE) مثالا على رغبة الاكوا في تعزيز موقف الجنوب واعادة تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب .

الفصل الثاني

الآراء الاجمالية

ألف - شكل ونمو الناتج

عند بداية عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث أى في عام ١٩٨٠ قدر اجمالي الناتج المحلي لبلدان غربي آسيا بحوالي ٢٦٨٣ مليار دولار (١). ويمثل ذلك حوالي ٦٨١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لبلد متقدم واحد مثل ايطاليا أو ٤١٢ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لفرنسا أو ٣٢٨ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لجمهورية ألمانيا الاتحادية في نفس السنة (٢). وزيادة على ذلك تمثل القيمة المضافة لانتاج النفط الخام نسبة ٦٧ هـ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في منطقة غربي آسيا ، التي زودت العالم في تلك السنة بحوالي ٢٧٩ في المائة من الطاقة النفطية .

وهناك تفاوت كبير بين البلدان الأعضاء في الاكوا من حيث مساحتها وعدد سكانها ومستوى انتاجها . وفيما يتعلق بشكل الانتاج فإن وزن انتاج النفط ودرجة تنوع الاقتصاد ومستوى التنمية يمكنها ان تفيد كمعايير للتصنيف شبه الاقليمي لمجموعات البلدان في المنطقة (٣) .

(١) فيما عدا مصر لتغادى ازدياد واجية الحساب على المستوى الدولي نظرا لان مصر عضو ايضا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا . وبإدخال مصر ستكون الكمية (٢٩٤) مليار دولار .

(٢) من أجل البيانات حول الاقتصاديات المتقدمة ، انظر تقرير البنك الدولي للانشاء والتعمير حول حالة التنمية في العالم ، ١٩٨٢ ، النسخة العربية ص ١١٥ .

(٣) في الأساس يمكن وضع تمييز بين البلدان النفطية (البحرين ، العراق ، الكويت ، عمان ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، الامارات العربية المتحدة) والبلدان غير النفطية (مصر ، الاردن ، لبنان ، الجمهورية العربية السورية) والبلدان الأقل نمواً (اليمن الديمقراطية واليمن) ولغرض التحليل في هذا الفصل استخدم تصنيف معدل يعتبر تنوع الاقتصاديات معياراً رئيسياً ويضع في الحسبان التطورات الاخيرة الناتجة عن قيام مجلس التعاون الخليجي ، الذى يشمل كل البلدان النفطية في المنطقة عدا العراق . وبناء على ذلك يميز التصنيف المعدل بين البلدان الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي والبلدان ذات الاقتصاد المتنوع (بما في ذلك العراق) والبلدين الأقل نمواً . وعولمت مصر كفئة خاصة في الأساس الا اذا ذكر غير ذلك .

الجدول ١ - حصص القطاعات التعدينية والقطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي
في غربي آسيا حسب مجموعات البلدان ١٩٨٠

المجموع (الحصة المئوية لمجموعات البلدان في الناتج المحلي الإجمالي)	الحصة المئوية في الناتج المحلي الإجمالي	مجموعات البلدان
القطاع التعديني (أ) القطاعات الأخرى		
		١ - اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي (ومنه حصة السعودية)
٧١	٢٦٤	٤٤٦
(٤٣٢)	(١٦٥)	(٢٦٧)
٢٠	٧٨	١٢٢
		٢ - العراق
		المجموع الفرعي للاقتصاديات النفطية
٩١	٣٤٢	٥٦٨
		٣ - الاقتصاديات المتنوعة الأخرى
٧٧	٧٧ (ب)	-
١٣	١٣	-
		٤ - البلدان الأقل نموا
		المجموع لغربي آسيا
١٠٠	٤٣٢ (ب)	٥٦٨

المصدر: الأكو بناء على المصادر الوطنية .

(أ) نفط وغاز طبيعي أساسا .

(ب) بما في ذلك القطاع التعديني الذي يصعب استيعاده في بعض الحالات .

وفي عام ١٩٨٠ كان لاقتصاديات البلدان الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي نصيب الأسد في الناتج المحلي الاجمالي لدول غربي آسيا حيث بلغ ٧١ في المائة . وبإضافة العراق ترتفع حصة الاقتصاديات النفطية الى ٩١ في المائة . وبلغت القيمة المضافة للقطاع التعديني في هذه البلدان (انتاج النفط الخام على وجه الحصر) ٦٢٨٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي و ٦٢٤ في المائة في جميع البلدان المنتجة للنفط في المنطقة . ولذلك فإن انتاج النفط هو المحدد الرئيسي لمستوى ونمو الناتج الاجمالي في غربي آسيا انظر الجدول ١ .

لقد انتجت المملكة العربية السعودية وهي اكبر منتج ومصدر للنفط في المنطقة ٤٣٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لغربي آسيا ، يليها العراق الذي انتج ٢٠ في المائة ، ثم الامارات العربية المتحدة التي أنتجت ١١ في المائة ثم الكويت التي انتجت ٣.١ في المائة . وبلغت القيمة المضافة للقطاع التعديني (انتاج النفط الخام والغاز أساساً) في المملكة العربية السعودية وحدها ٢٦٧ في المائة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي في غربي آسيا في حين بلغ ناتج العراق ١٢٢ في المائة والامارات العربية المتحدة ٧ في المائة والكويت ٧ في المائة . وينتج عن كل زيادة (أو نقص) في حدود ٢ في المائة من الانتاج الكلي للنفط الخام في هذه البلدان الاربعة زيادة (أو نقص) بأكثر من واحد في المائة في الناتج المحلي الاجمالي لمجموع بلدان غربي آسيا . وزيادة على ذلك ، ولتحقيق معدن نمو اضافي بحوالي واحد في المائة في الناتج المحلي الاجمالي في غربي آسيا ينبغي زيادة انتاج النفط الخام في المملكة العربية السعودية وحدها بحوالي ٤ في المائة .

ان التناقض التام تتم ملاحظته في حالة البلدين الاقل نموا في المنطقة . ان حصتي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية كانتا تشلان مجتمعيتين ١٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لغربي آسيا عام ١٩٨٠ . ويعتبر هذا المستوى المنخفض أكثر إثارة عند مقارنته بحجم السكان في هذين البلدين كما هو موضح في الجدول ٢ أدناه .

الجدول ٢ - حصص مجموعات البلدان في الناتج المحلي الاجمالي والسكان في غربي آسيا ١٩٨٠

الحصة في الناتج المحلي الاجمالي الحصة في السكان

٢٩٤	٧١ و	مجلس التعاون الخليجي
٥٢٩	٢٧ ر	الاقتصاديات المتنوعة
١٢٧	٣ ر	البلدان الاقل نموا
١٠٠	١٠٠	المجموع

المصدر: الاكوا ، بناءً على المصادر الوطنية .

لقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي للدول الاعضاء في الاكوا ، والذي تم تقديره بأسعار ١٩٨٠ الثابتة ، بشكل مستعربين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٣ . وتقدر معدلات النمو السليبي بحوالي - ٦٧ في المائة عام ١٩٨١ و - ٣٦ في المائة في عام ١٩٨٢ . وتشير التقديرات الأولية الى انخفاض آخر في عام ١٩٨٣ (- ٩٥ في المائة) . وباستبعاد مصر فإن معدلات النمو السليبي ترتفع الى - ٨١ في المائة و - ٤ في المائة و - ٢١ في المائة على التوالي ، أي ان المتوسط السنوي كان في حدود - ٦٤ في المائة للفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٣ ، انظر الجدول ٣ . وبالسعر الجارية شهد مجموع الناتج المحلي الاجمالي للدول الاعضاء في الاكوا نموا بلغ ٨٩ في المائة عام ١٩٨١ (٨٣ أو ٨٠ في المائة في حالة استبعاد مصر) . وتبع ذلك نموسليبي بحوالي - ١٦ في المائة عام ١٩٨٢ ومعدل نموسليبي خطير بلغ - ١٥٧ في المائة عام ١٩٨٣ . وباستبعاد مصر يكون سجل معدلات النمو السليبي هو - ١٨ في المائة في عام ١٩٨٢ و ١٨٣ في المائة في عام ١٩٨٣ .

والجدير بالذكر ان التطورات التي شهدتها الطلب العالمي على النفط والتغيرات التي طرأت على اسعار النفط هي المحددات الرئيسية للاتجاه العام لنمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المنتجة للنفط وبالتالي للمنطقة ككل . ومع الوضع في الاعتبار للتطورات اللاحقة في معدلات التبادل المنتجة للنفط (١) . يمكن القول بأن التغيرات السنوية الفعلية للناتج المحلي الاجمالي التي تعكس القوة الشرائية (أي الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة معدلا ليعكس أثر معدلات التبادل) هي اكثر توافقا مع اتجاهات الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية منها مع الاسعار الثابتة للفترة قيد الاستعراض في غربي آسيا .

ويبدو ان متوسط زيادة سعر النفط بحوالي ١٥٧ في المائة (٢) قد عوض تماما النمو السليبي الباع - ٥٥ في المائة في القيمة المضافة للقطاع التعديني في بلدان مجلس التعاون الخليجي (انتاج النفط الخام بشكل اساسي . ولكن هذه الزيادة في السعر التي بلغت ٢٠ في المائة في العراق قد عوضت جزئيا الانخفاض البالغ ٨٠ في المائة في هذا القطاع نظرا لعدم تمكن العراق من زيادة صادراته من النفط الخام بسبب الحرب مع ايران وقفل سوريا لحدودها امام التجارة والعبور من والى العراق .

(١) تحسنت معدلات التبادل للبلدان المصدرة للنفط بحوالي ١١١ في المائة عام ١٩٨١ ولكنها تدهورت بعد ذلك في عام ١٩٨٢ بمعدل يقدر بحوالي ١٣ في المائة وفي عام ١٩٨٣ بمعدل ١٤٥ في المائة . (نشرة صندوق النقد الدولي "World Economic Outlook" ١٩٨٣ ص ١٢٢) .

(٢) بنهت هذه التقديرات على المصادر الوطنية . وقد قدرت نشرة صندوق النقد الدولي "World Economic Outlook" متوسط الزيادة في سعر النفط في عام ١٩٨١ بحوالي ١٠١ في المائة .

الجدول ٣ - معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي لدول غربي آسيا في فترة ١٩٨٠-١٩٨٣

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي	بالاسعار الجارية			بالاسعار الثابتة			المتوسط السنوي
	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٢١٠	٢٩٩	٢٣٤	١٣	٥٢	٩٥	٤٦
العراق	٤٠٦	٢٣	٢٣	٤٦٩	٠٤	٠٢	١٨٩
المجموع الفرعي للاقتصادات النفطية	٢٥	٢٣	٢٠٧	٩٣	٤٥	٨٢	٧٤
الاقتصادات المتنوعة الاخرى	١٧٦	١٧٢	٧٣	٣٣	٠٤	١٤	١٤
اقص الاقتصادات نموا	٧٢	١١٥	٥٩	٤٣	٦٦	٣٦	٤٨
المجموع لغربي آسيا	٨٢	١٨٨	١٨٣	٨١	٤	٧١	٦٤

المصدر: الاكوا، بناء على المصادر الوطنية والدولية.

ويبدو ان متوسط سعر النفط المصدر قد تحسن قليلا في عام ١٩٨٢ ولكن التهمة النفطية أدت الى انخفاض بنسبة -١٤٧ في المائة من القيمة المضافة في القطاع التعدين لبلدان مجلس التعاون الخليجي طبقا للأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠. ونتيجة لذلك انخفضت هذه القيمة المضافة طبقا للأسعار الجارية بنسبة -١١٥ في المائة فقط. وكانت المملكة العربية السعودية هي المحدد الرئيسي لهذا الاتجاه حيث سجلت معدن نمو سلبي بلغ ١١ في المائة بالاسعار الثابتة و-٦٣ في المائة بالاسعار الجارية للقيمة المضافة للقطاع التعدين، في حين ان الانخفاض في هذا القطاع بلغ -٣٤٦ في المائة في الكويت طبقا للأسعار الثابتة والجارية على حد سواء، مما يعني الابقاء على مستوى سعر السنسة السابقة. اما في قطر والامارات العربية المتحدة فيبدو ان متوسط الاسعار قد انخفض مشيرا الى

نموسلبي في هذا القطاع بلغ -٢٢٦ في المائة و١٧١ في المائة على التوالي طبقا لاسعار الثابتة بالمقارنة مع -٢٤٥ في المائة و -١٩١ في المائة طبقا لاسعار الجارية .

لقد ساهم الانخفاض في انتاج وسعر النفط في عام ١٩٨٣ في تدهور القيمة المضافة للقطاع التعدين في بلدان مجلس التعاون الخليجي . وقدر النمو السلبي بحوالي -٢٢٨ في المائة بالاسعار الثابتة و -٤٧٤ في المائة بالاسعار الجارية .

لقد انخفض انتاج النفط الكلي في المنطقة من ١٧٤ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٨٠ الى حوالي ٩٧ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٨٣ بسبب الركود العالمي وحفظ الطاقة ومصادر الطاقة البديلة اضافة الى المنافسة القوية للبلدان المنتجة للبترول غير الاعضاء في الاوبك . وانخفضت حصة البلدان الاعضاء في الاكوا في مجموع امدادات النفط فسي العالم من ٢٧٩ في المائة عام ١٩٨٠ الى ١٧٩ في المائة عام ١٩٨٣ . كما انخفضت العائدات النفطية من ٢٦٦ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ٨٤ مليار دولار فقط عام ١٩٨٣ ، ما يعني انخفاضا بنسبة ٥٢٢ في المائة .

لقد احدثت هذه التطورات تغييرات كبيرة في شكل الناتج المحلي الاجمالي على المستوى الاقليمي وفي حصص البلدان الفردية ومجموعات البلدان في المنطقة ، انظر الجدول ٤ .

الجدول ٤- حصص القطاع التعديني والقطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي
لنفري آسيا حسب مجموعات البلدان في فترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

مجموعات البلدان	الحصة المئوية من مجموع الناتج المحلي الإجمالي		الحصة المئوية من مجموع الناتج المحلي الإجمالي		المجموع	
	القطاع التعديني		القطاعات الأخرى		البلدان من مجموع الناتج المحلي الإجمالي	
	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٠	١٩٨٣
١- اقتصاديات مجلس التعاون ومنها حصة المملكة العربية السعودية	٤٤٦٦	٢٨٨٨	٢٦٤	٤٤٣	٧١	٧٣١
٢- المـــــــراقى	١٢٢٢	٢٤	٧٨	١١٢	٢٠	١٣٦
المجموع	٥٦٨٨	٣١٣	٣٤٢	٥٥٤	٩١	٨٦٧
٣- الاقتصاديات المتنوعة الأخرى	-	-	٧٧ (أ)	١١٤ (أ)	٧٧	١١٤
٤- أقل الاقتصاديات نموا صفر	صفر	صفر	١٣ (أ)	١٩ (أ)	١٣	١٩
المجموع	٥٦٨٨	٣١٨	٤٣٢ (أ)	٦٨٢	١٠٠	١٠٠

المصدر: الأكو، بناء على المصادر الوطنية والدولية.

(أ) بما في ذلك القطاع التعديني الذي كان يصعب فصله في بعض الحالات.

ان انتاج وتصدير النفط الخام لم يحدث نموا في البلدان المنتجة للنفط وحدها وانما عزز النمو والتنمية في البلدان غير النفطية وأقل البلدان نموا في المنطقة، وذلك عن طريق المنح والقروض وتحويلات العمال . على كل حال لقد ظل حجم هذه الاخيرة وفقا على الطلب العالمي على النفط وهو ما تأثر عكسيا بالركود الاقتصادي خلال السنوات القليلة الماضية . لذلك فإن النمو في هذا القطاع لا يعتبر ظاهرة انمائية محلية ولكنه خاضع لمستوى واتجاه النشاط الاقتصادي في العالم. وبذلك يستحسن استبعاد انتاج النفط الخام من استعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية لانه يمثل بشكل أو بآخر بالقيمة المضافة في القطاع التعديني، انظر الجدول ٥ . ويمكن لرصد الاستراتيجية الانمائية الدولية ان يركز بشكل مفيد على القطاعات غير التعدينية في البلدان المنتجة للنفط (بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق) اضافة الى مجمل الناتج المحلي الاجمالي للبلدان غير النفطية والبلدين الاقل نموا .

الجدول ٥ - معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي في التعديني وغير التعديني في بلدان الاكوا المنتجة للنفط

١٩٨٠-١٩٨٣

(بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠)

مجموع الناتج المحلي الاجمالي	القيمة المضافة للقطاعات غير التعدينية	القيمة المضافة للقطاع التعديني	
بلدان مجلس التعاون الخليجي			
٤٦٠	٨٧	١٤٦-	المتوسط
١٠٣	١٤٧	٥٥-	١٩٨١
٥٢-	٨٢	١٤٧-	١٩٨٢
٩٥-	٥٤	٢٢٨-	١٩٨٣
العراق			
١٨٩-	٢	٤٢	المتوسط
٤٦٩-	٥٥	٨٠٤-	١٩٨١
٠٤	٠٥	٠٣	١٩٨٢
٠٢-	٠١	٠٢	١٩٨٣
مجموع الاقتصادات المنتجة للنفط			
٧٤-	٧٢	١٩٠-	المتوسط
٩٣-	١١١	٢١٦-	١٩٨١
٤٥-	٦٥	١٣٩-	١٩٨٢
٨٢-	٤٢	٢١٤-	١٩٨٣

المصدر: الاكوا بناء على المصادر الوطنية والدولية .

لقد شهد الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات غير التعدينية في البلدان غير المنتجة للنفط معدلات نمو عالية نسبيا قدرت بـ ١٨٣ في المائة في عام ١٩٨١ وعشرة في المائة في عام ١٩٨٢ طبقا للاسعار الجارية . وتشير التقديرات الاولى لعام ١٩٨٣ الى زيادة النمو بحوالي ٨٤ في المائة . وبلاسعار الثابتة تقدر معدلات النمو هذه بحوالي ١١١ في المائة و ٦٥ في المائة و ٤٣ في المائة على التوالي لفترة الثلاث سنوات . ورغم ان معدلات النمو لمجموع القطاعات غير التعدينية في الناتج المحلي الاجمالي في البلدان المنتجة للنفط قد اتبعت اتجاهها منخفضا فان متوسط معدل النمو للسنوات الثلاث قيد الاستعراض قد بلغ حوالي ٧٢ في المائة في السنة وهو ما يفوق بكثير الهدف الذي حددته الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الانمائي الثالث . ويشمل هذا المعدل التغييرات في القطاعات غير التعدينية في العراق التي شهدت معدل نمو بلغ ٥٥ في المائة في عام ١٩٨١ ونموا قليلا في عام ١٩٨٢ (٥٠ في المائة) ونموا سلبيا في عام ١٩٨٣ (-١٠ في المائة) . ومن جهة أخرى شهدت القطاعات غير التعدينية معدل نمو يفوق العشرة في المائة في كثير من البلدان المنتجة للنفط عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ في حين لم يصدر أي منها الى حد ٧ في المائة في عام ١٩٨٣ مما يشير الى الدور الكبير للانفاق الحكومي في احداث الدخل في جميع القطاعات غير النفطية للبلدان المنتجة للنفط . الا ان معدلات النمو العالية التي تحققت تعتبر اعلى مما هو متوقع للقطاع غير النفطي في الخطط الخمسية لكثير من البلدان المنتجة للنفط .

وتشهد الخطط الخمسية في المملكة العربية السعودية الى تحقيق نمو بمعدل ٦٢ في المائة سنويا في القطاع غير النفطي . وتشير التقديرات الفعلية الى تحقيق متوسط معدل نمو سنوي بلغ ٥٨ في المائة للفترة قيد الاستعراض ، اي بمعدل نمو بلغ ١٠٩ في المائة في عام ١٩٨١ و ٨١ في المائة في عام ١٩٨٢ و ٦٧ في المائة في عام ١٩٨٣ . لقد كان المعدل المتوقع لنمو القطاع غير النفطي في الامارات العربية المتحدة ان يبلغ ٩٦ في المائة . وقد قدر متوسط معدل النمو السنوي الذي تحقق في الفترة قيد الاستعراض بـ ٣٣ في المائة ، وشمل ذلك معدلات نمو سنوية بلغت ٢٤ في المائة و ٩٥ في المائة و ٦٨ في المائة لفترة السنوات الثلاث على التوالي . وكانت عمان قد خططت لتحقيق معدل نمو سنوي يبلغ ٣٢ في المائة . أما معدل النمو الذي تحقق فعلا فقد بلغ ٣٤ في المائة بالنسبة للقطاع غير التعديني و ٦٢ في المائة للقطاع التعديني .

وشهدت البلدان ذات الاقتصادات المتنوعة في غربي آسيا انخفاضا حادا في مجمل انتاجها المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بلغ -٣٢٨ في المائة في عام ١٩٨١ . وكان ذلك نتيجة للأنخفاض الكبير في انتاج النفط العراقي . وباستثناء العراق، يبلغ معدل النمو ٣٣ في المائة وهو معدل منخفض لا يزيد كثيرا عن معدل نمو السكان في هذه البلدان . وازداد النمو البطيء سوءا في عام ١٩٨٢ وبلغ معدل النمو السلبي -٤٠ في المائة . وتشير التقديرات الأولية لعام ١٩٨٣ الى معدل ضئيل بلغ ١٤ في المائة . ويعتبر الوضع في لبنان مسؤولا الى حد كبير عن هذا الاتجاه نتيجة للغزو والاحتلال الاسرائيلي ، اضافة الى الفترة الطويلة من الحرب الأهلية . وقد شهد لبنان معدل نمو سلبي يقدر بحوالي - ١٨ في المائة في عام ١٩٨١ و - ٣٥٦ في المائة في عام ١٩٨٢ . ويبدو ان فترة انتعاش قصيرة عكست بعض التحسن في عام ١٩٨٣ ولكن ذلك لم يدم طويلا . وشهد الاردن ايضا نموا بطيئا في فترة الثلاث سنوات قيد الاستعراض . ويقدر متوسط النمو السنوي بحوالي ٢٣ في المائة بالقيمة الحقيقية بالمقارنة مع معدل نمو مقداره ١١ في المائة كان متوقعا في الخطة الخمسية الاردنية . وكانت معدلات النمو السنوية ٣٢ في المائة في عام ١٩٨١ و ٤٤ في المائة في عام ١٩٨٢ . وتشير التقديرات الأولية لعام ١٩٨٣ الى الركود . ولذلك فإن النمو خلال فترة الثلاث سنوات قيد الاستعراض قد واكب بصعوبة نمو السكان . وتوضح بيانات الناتج المحلي الاجمالي الفردي بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ انخفاضا ضئيلا ولكن مستمرا .

ويدوان للجمهورية العربية السورية أداء أحسن نسبيا من بين الأقطار ذات الاقتصادات المتنوعة . فقد كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ ١٠٢ في المائة عام ١٩٨١ امتدادا لاتجاه السبعينات . ولكن اتخذت اجراءات صارمة عام ١٩٨٢ بشأن ترشيد الواردات والاتفاق الحكومي اضافة الى اجراءات مكافحة التضخم وتدوير سعر التبادل . وقد أدت هذه الاجراءات اضافة الى انخفاض الناتج الزراعي الى معدل نمو منخفض نسبيا عام ١٩٨٢ . ويبدو ان استمرار هذه السياسة كان ذا أثر صارم على النمو في عام ١٩٨٣ . فقد امتدت هذه القيود لتشمل واردات المواد الخام والسلع شبه المصنعة مما أدى الى انخفاض في معدل النمو العام وصل الى ١٧ في المائة فقط في عام ١٩٨٣ ، ومعدل نمو مقداره ١١ في المائة في الصناعة وانخفاضا تاما للقيمة المضافة في التجارة والنقل .

على كل حال، كان متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للثلاث سنوات قيد الاستعراض حوالي ٦.٢ في المائة أي أقل من أهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية. وأقر بكثير من أهداف الخطة الخمسية السورية (٧.٧ في المائة سنوياً). وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الفردي من ١٥١٦ دولاراً في عام ١٩٨٠ إلى ١٦٧٢٤ دولاراً في عام ١٩٨٢، ثم انخفض إلى ١٦٤٥٢ دولاراً في عام ١٩٨٣.

لقد كان أداء البلدين الأقل نمواً في المنطقة أدنى من أهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية حيث بلغت معدلات النمو ٤.٣ في المائة و ٦.٦ في المائة و ٣.٦ في المائة أثناء السنوات الثلاث قيد الاستعراض. ويرجع ذلك للأداء الضعيف في اليمن حيث بلغت معدلات النمو ١.٨ في المائة في عام ١٩٨١ و ٤.٥ في المائة في عام ١٩٨٢ و ٧.١ في المائة في عام ١٩٨٣، أي بمتوسط سنوي مقداره ٣ في المائة فقط. وتواجه اليمن صعوبات كبيرة في ميزان مدفوعاتها تتعلق بمشاكل الميزانية والمشاكل النقدية واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي. ومن البديهي أن معدل النمو السنوي المتوقع في الخطة الخمسية لليمن (٧ في المائة) لا يبدو واقعياً.

لقد كانت إنجازات اليمن الديمقراطية مثيرة إذ تجاوزت معدلات النمو أهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية. وقد شهدت البلاد معدلات نمو تفوق العشرة في المائة في معظم السنوات قيد الاستعراض، حيث بلغ المتوسط ١١.٥ في المائة رغم كارثة الفيضانات عام ١٩٨٢. كما أن متوسط معدل النمو السنوي الفعلي قد تجاوز حتى الهدف العالمي للخطة الخمسية والذي يبلغ ١٠.٣ في المائة سنوياً ويبدو هذا الاقتصاد رغم صفره قوياً بسبب فعالية إدارة الموارد وخاصة حسن استخدام تحويلات المهاجرين اليمنيين العاملين في الخليج.

الناتج المحلي الإجمالي الفردي

قدر الناتج المحلي الإجمالي الفردي في منطقة الأكوأ بحوالي ٣٣١٤٣ دولاراً في عام ١٩٨٠. ولكن إذا استثنينا مصر، لكثرة عدد سكانها وحجم ناتجها غير المرتفع فإن الناتج المحلي الإجمالي الفردي في غربي آسيا يمكن تقديره بحوالي ٥٥١٥٤ دولاراً في نفس السنة. انظر الجدول ٦.

الجدول ٦ - الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي الفردي في

المناطق الفرعية للاكسوا ، ١٩٨٠

المناطق	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	السكان في منتصف السنة (مليون)	الناتج المحلي الاجمالي بمعدل الفرد بالدولار
بلدان مجلس التعاون الخليجي	١٩٠٤	١٣٢	١٤٤٠٥٠
الاقتصادات المتنوعة	٧٤٤	٢٦٤	٢٨١٥٢
البلدان الاقل نموا	٣٥	٩٠	٣٨٤٦
المجموع لغربي آسيا	(٩٨٣)	(٤٨٦)	(٥٥١٥٤)
مصر		٤٠١	٦٤٣
المجموع لاجزاء الاكسوا	٢٩٤١	٨٨٧	٣٣١٤٣

المصدر: الاكسوا ، بناء على المصادر الوطنية .

نظرا لقلة عدد السكان نسبيا في البلدان الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي فان الناتج المحلي الاجمالي الفردي في تلك البلدان والذي بلغ رقمين في مرتبة الالف من الدولارات (١) يعتبر اعلى رقم في المنطقة وفي العام (٢) .

(١) عدا سلطنة عمان حيث بلغ ٧٥٤٧٥ دولار نظرا للكثرة النسبية لعدد السكان وانخفاض مستوى انتاج النفط .

(٢) للاطلاع على البيانات حول البلدان المتقدمة انظر الجداول الواردة في تقرير البنك الدولي للانشاء والتعمير عن حالة التنمية في العالم ، الصادر عام ١٩٨٢ ، باللغة العربية ، صفحة ١١١ .

ان بعض تلك البلدان تتمتع فعلا بأعلى ناتج محلي اجمالي فردى كقطر التي يبلغ فيها ٣٢٥٢١٤ دولارا والامارات العربية المتحدة التي يبلغ فيها ٢٨٤٠٣٩ دولارا والكويت التي يبلغ فيها ٢٠٠٤٦٧ دولاراً . وقدر متوسط الناتج المحلي الاجمالي الفردى لبلدان مجلس التعاون الخليجي بحوالي ١٤٤٠٥ دولارا في عام ١٩٨٠ وهو أعلى من الناتج المحلي الاجمالي الفردى في الولايات المتحدة مثلاً ، حيث بلغ ١١٣٦٠ دولارا وجمهورية ألمانيا الاتحادية حيث بلغ ١٣٥٩٠ دولارا في نفس السنة .

وبلغ متوسط الناتج المحلي الفردى في الاقتصاديات المتنوعة في غربي آسيا بما في ذلك العراق ٢٨١٥٢ دولارا في عام ١٩٨٠ أى حوالي ١٩٥ في المائة من متوسط الناتج المحلي الاجمالي الفردى لبلدان مجلس التعاون الخليجي وحتى أقل من المتوسط لغربي آسيا (٥١ في المائة) . ولا تزال تلك البلدان تتمتع بمستوى مقبول من الناتج المحلي الاجمالي الفردى يتراوح بين ١٤٩٠ دولارا في الاردن و ٤١١٤ دولارا في العراق . ويقع بين ذلك الجمهورية العربية السورية التي تنتج كمية قليلة من النفط ، حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي الفردى ١٥١٦ دولارا ولبنان الذي بلغ فيه ١٧٤٠ دولارا . اما في مصر ، ورغم انها بلد منتج للنفط ، فيبلغ الناتج المحلي الاجمالي الفردى ٦٤٣ دولارا . ويرجع هذا المستوى المنخفض الى كثرة عدد السكان الذين يزيدون عن ٤٠ مليون شخص .

ان أقل مستوى من الناتج المحلي الاجمالي الفردى قد شهدته البلدان الاقل نموا في المنطقة حيث بلغ ٣٨٤٦٦ دولارا . وكان انخفاض مستوى الناتج والكثرة النسبية لعدد السكان مسؤولين عن هذا المستوى من الناتج المحلي الاجمالي الفردى الذي بلغ ٢٧ في المائة من متوسط ناتج بلدان مجلس التعاون الخليجي و ١٣ في المائة من متوسط ناتج الامارات العربية المتحدة وحوالي ٧ في المائة من متوسط ناتج غربي آسيا .

ان نتائج التخمّة النفطية وعدم قدرة العراق على تصدير نفطه حسب حصته في الاوبك ومجهودات التنمية في المنطقة انعكست في الانخفاض الحاد في متوسط الناتج المحلي الاجمالي الفردى ومعدل النمو السليبي الذي بلغ - ١ . ١ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ ، انظر الجدول ٧ .

الجدول ٧- الناتج المحلي الاجمالي الفردي في منطقة الاكوا في فترة ١٩٨٠-١٩٨٣
(بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ بالدولارات)

متوسط معدل التغير
(بالنسب المئوية)

١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	
١٤٤٠٥	١٣٦٥٤	١٢٠٩٨	١٠٢٣٧	١٠٨-
٢٨١٥	١٨٣٢	١٧٧٦	١٧٢٩	١٥٠-
(٤١١٤)	(٢١١٥)	(٢٠٥٣)	(١٩٨٥)	٢١٦-
٢٨٥	٣٩١	٤٠٦	٤١١	٢٢٤+
٥٥١٥	٤٨٦٩	٤٤٨٩	٤٠٠١	١٠١-
٦٤٣	٦٧٥	٦٦٢	٦٧٥	١٦٦+
٣٣١٤	٢٩٩٢	٢٧٩٠	٢٥٣٩	٨٥-

١- بلدان مجلس التعاون
الخليجي

٢- الاقتصادات المتنوعة

ومنها (ناتج العراق)

٣- أقل الاقتصادات نموا

٤- متوسط غربي آسيا

٥- مصر

٦- متوسط اعضاء الاكوا

المصدر: الاكوا ، بناء على المصادر الوطنية والدولية ، بما في ذلك التقرير الاقتصادي العربي الموحد
في حالة العراق .

البلدان الفردية الأعضاء في الاكوا التي شهدت متوسط معدلات نمو سنوية ايجابية خلال الفترة
قيد الاستعراض هي اليمن الديمقراطية (٩ في المائة) ومصر (١٦ في المائة) وعمان (عضو في مجلس
التعاون الخليجي ٣٩ في المائة) والجمهورية العربية السورية (٢٨ في المائة) واليمن (معدل ضئيل)
وما عدا اليمن الديمقراطية لم يحقق أى من هذه البلدان اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية .
اما الفئة الثانية التي شهدت متوسط معدلات نمو سنوية سلبية فهي البحرين (٢٦ في المائة) والعراق
(٢١٦ في المائة) والاردن (٢٦ في المائة) والكويت (١٨ في المائة) ولبنان (١٨٥ في المائة)
وقطر (١٤٨ في المائة) والمملكة العربية السعودية (١٠ في المائة) والامارات العربية المتحدة
(١٣٩ في المائة) .

باء - التنويع

كانت حصة الصناعة التحويلية في غربي آسيا حوالي ٩٥ في المائة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠ ، مما يعكس الحصة العالية لانتاج النفط . واستبعاد القطاع التعديني يمكن لحصة التصنيع ان تتضاعف لتبلغ ١٣٧ في المائة .

ويبدو ان بلدان مجلس التعاون الخليجي قد بذلت جهودا ملحوظة نحو تنويع اقتصادياتها في العقد الماضي ، حيث بلغ متوسط حصة الصناعات التحويلية في القطاعات غير التعدينية (١٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠ . ويحتل تكرير النفط نسبة كبيرة من ناتج هذا القطاع وهو جزء من القطاع النفطي أصلا . وقد انخفض متوسط ناتج البلدان الرئيسية المنتجة للنفط بما فيها العراق (١٢٣ في المائة) الى ١٣٧ في المائة في عام ١٩٨٠ . وكانت أعلى حصة من نصيب البحرين من بين تلك البلدان (٢١٣ في المائة) تليها الكويت (١٥٩ في المائة) والامارات العربية المتحدة (١٤١ في المائة) . ومن جهة أخرى كانت عمان قد شهدت أدنى حصة (٨ في المائة أو ٢٢ في المائة فقط من ناتجها المحلي الاجمالي) .

ونظرا للأهتمام الكبير الموجه لبناء الهياكل المؤسسية المادية فإن حصة القيمة المضافة في قطاع التشييد في الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات غير التعدينية عالية جدا في بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث بلغ متوسطها ٢٤٧ في المائة . وبإضافة العراق (٨٤ في المائة) فإن متوسط البلدان المنتجة للنفط سينخفض بعض الشيء (٢٣٢ في المائة) .

جيم - الصناعة التحويلية

لقد كان لانخفاض انتاج النفط والغاز في بلدان مجلس التعاون الخليجي أثر عكسي في زيادة حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في مجموع الناتج المحلي الاجمالي . اما متوسط حصتها في القطاعات غير التعدينية في هذه البلدان كمجموعة فقد ظلت ثابتة ، انظر الجدول ٨ .

الجدول ٨- حصة الصناعة التحويلية في مجموع الناتج المحلي الاجمالي وفي القيمة المضافة للقطاعات غير التعدينية في البلدان النفطية .
(بالنسبة المئوية) ١٩٨٠ - ١٩٨٣

البلد	الحصة في مجموع الناتج المحلي الاجمالي				الحصة في القيمة المضافة للقطاعات غير التعدينية			
	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
البحرين	١٤٧	١٤٥	١١٥	١٢٣	٢١٣	٢٠٠	١٥٠	١٥٢
الكويت	٦٢	٥٩	٧٩	٩٢	١٩٥	١٥١	١٥٢	١٦٠
عمان	٢١	٢٠	٢٤	٢٧	٥٨	٥٤	٥٦	٥٩
قطر	٣٥	٤٩	٥٨	٧٣	١٠٤	١٣٥	١٢٣	١٢٢
المملكة العربية السعودية	٥١	٥٠	٤٣	٧٣	١٣٣	١٤٧	١١٤	١٢٠
الامارات العربية المتحدة	٥٠	٨٤	١٠٦	١٣٠	١٤١	٢٠٢	٢٠٩	٢١٠
متوسط بلدان مجلس التعاون الخليجي	٥٣	٥٧	٥٧	٨٤	١٤١	١٥٥	١٢٤	١٢٩

المصدر: الاكوا بناء على المصادر الوطنية والدولية .

كان متوسط حصة الصناعة التحويلية في مجموع الناتج المحلي للاقتصاديات المتنوعة ٧ في المائة عام ١٩٨٠ . وقد ارتفعت هذه الحصة الى ١١٨ في المائة في عام ١٩٨٣ بسبب انخفاض انتاج النفط في العراق . ومن بين هذه البلدان حققت الجمهورية العربية السورية أعلى حصة للصناعة التحويلية في مجموع الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت حصتها ١٧٤ في المائة في عام ١٩٨٠ و ١٨٩ في المائة في عام ١٩٨٣ .

أما مساهمة قطاع التشييد في الناتج المحلي الإجمالي في هذه المجموعة من البلدان فقد كانت أقل من مساهمته في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨٠ حيث بلغت ٦٨ في المائة في الاردن و ٦٩ في المائة في الجمهورية العربية السورية و ٣٢ في المائة فقط في لبنان الذي يشهد أحداثا داخلية منذ السبعينات.

وكان متوسط حصة الصناعة التحويلية في البلدين الأقل نموا ٨١ في المائة فقط في عام ١٩٨٠، حيث بلغ حوالي ١٠ في المائة في اليمن الديمقراطية و ٢٦ في المائة في اليمن. وقد كانت هذه الحصة على ك حال أعلى من حصة عمان وهي بلد عضو في مجلس التعاون الخليجي .

لقد كانت مساهمة قطاع التشييد في الناتج المحلي الإجمالي للبلدين الأقل نموا في المنطقة ٩٣ في المائة ، وهي أعلى من النسبة الموجودة في الاقتصادات المتنوعة في المنطقة . ويشير ذلك الى المجهودات الجبارة التي تبذلها هذه البلدان لبناء هياكلها المؤسسية المادية التي لا تزال غير فعالة .

لقد شهدت الصناعة التحويلية في الفترة قيد الاستعراض تطورا يعتبر في المتوسط وعلى المستوى الاقليمي دون اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية . وكان النمو العام لهذا القطاع واعدا في غربي آسيا في عام ١٩٨١ ، حيث بلغ معدله ٨٧ في المائة . ولكن تبع ذلك معدلات نمو منخفضة وصلت الى ٦٢ في المائة في عام ١٩٨٢ و ٤٥ في المائة في عام ١٩٨٣ .

وكان المتوسط ابان تلك الفترة ٦٧ في المائة ، وهو ما يقل بكثير عن هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية البالغ ٩ في المائة سنويا . انظر الجدول ٩ .

الجدون ٩ - معدلات نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣
بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠

المتوسط السنوي	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
١١١	٨١	٧٤	١٨٢	بلدان مجلس التعاون الخليجي
٢٣-	١١-	٢٩	٨٣-	الاقتصاديات المتنوعة
٩١	٨٢	١٧٧	١٩	اقل الاقتصاديات نموا
٦٧	٥٤	٦٢	٨٧	متوسط غربي آسيا
٣٠	٢٠	١٨-	٩٢	مصر
٦١	٤٩	٤٨	٨٧	متوسط الدول الاعضاء في الاكوا

المصدر: الاكوا ، بناء على المصادر الوطنية والدولية .

ومن الواضح ان بلدان مجلس التعاون الخليجي قد تجاوزت كمجموعة أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ . وقد حقق بعضها متوسط معدلات نمو سنوية تزيد على العشرة في المائة ، مشعان وقطر والامارات العربية المتحدة ، في حين ان المملكة العربية السعودية حققت متوسطا مقبولا بلغ ٨٦ في المائة . وشهدت البلدان الأخرى ركودا بل انخفاضا (البحرين والكويت على التوالي) . وضمن مجموعة الاقتصاديات المتنوعة شهد العراق ولبنان معدلي نموسلبيين عاليين . اما بقية المجموعة فقد حققت نموا بطيئا عدا البلدين الأقل نموا اللذين حققا فعلا اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية .

على كل حال لا يعتبر معدل النمو المتوسط السنوي الفعلي الذي تحقق على المستوى الاقليمي عاكسا للمكانيات الحقيقية للمنطقة . إذ أن اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية الرامية لتحقيق معدل نمو سنوي يبلغ ٩ في المائة كان يمكن تحقيقها بسهولة في منطقة الكوا وفي ص ظروف عادية . لقد احدثت الحرب العراقية-اليرانية معدلات نمو سلبية بلغت -٢.٥ في المائة من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العراق في عام ١٩٨١ ، تلاها تحسن طفيف في عام ١٩٨٢ . ويقدر حدوث انخفاض آخر بنسبة ٤.٧ في المائة في عام ١٩٨٣ بسبب القيود على الواردات حتى على السلع الاستهلاكية الوسيطة . كما نجم عن الحرب الاهلية في لبنان والغزو والاحتلال الاسرائيليين معدلات نمو سلبية بلغت -١.٨ في المائة في عام ١٩٨١ و -٣.٢ في المائة عام ١٩٨٢ . وتشير التقديرات الالوية لعام ١٩٨٣ الى زيادة الانخفاض بنسبة -٣.٧ في المائة . هذه العوامل اضافة الى مشكلات النقد الاجنبي في البلدان النامية الاخرى غير النفطية جعلت معدل التغيير للاقتصاديات المتنوعة يهدو سلبيا ، حيث بلغ -٣.٨ في المائة في عام ١٩٨١ ، وبعد حدوث تحسن طفيف بلغ ٢.٩ في المائة عام ١٩٨٢ يرجع سلبيا ثانية في عام ١٩٨٣ ليلغ -١.١ في المائة . على كل حال كان متوسط معدل النمو السنوي للصناعة التحويلية في الجمهورية العربية السورية ٤.٤ في المائة للفترة ١٩٨١-١٩٨٣ بالمقارنة مع نسبة ٣.٥ في المائة التي كانت متوقعة للصناعة في خطة البلاد الخمسية . كما كان متوسط معدل النمو السنوي في الاردن ضئيلا وتحقق نمو ايجابي عام ١٩٨١ تلاه انخفاض في السنتين التاليتين . وعلى العكس منذ ذلك توقعت الخطة الخمسية الاردنية معدل نمو سنوي يبلغ ١.٨ في المائة في المتوسط للصناعة .

ويبدو ان البلدين الاقل نمو قد شهدا تطورا كبيرا في قطاعات صناعاتهما التحويلية . وكان متوسط معدل نموها السنوي للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ ، مع بعض التقلبات في السنوات المختلفة حوالي ١.٩ في المائة ، أي أعلى بقليل من اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية البالغة ٩ في المائة . على كل حال ليس لوزن الصناعة التحويلية القليل في تلك البلدان الا أثر ضئيل على المستوى الاقليمي .

ويظهر اداء بلدان مجلس التعاون الخليجي في مجال التصنيع مشيرا . فقد تحقق عام ١٩٨١ معدل نمو كبير بلغ ١.٨ في المائة . الا ان صعوبات التسويق وخاصة للمنتجات البتروكيميائية الناجمة عن الممارسات التقييدية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية منعت استمرار هذا الاتجاه . ورغم ذلك فقد تحقق معدل نمو بلغ ٢.٤ في المائة في عام ١٩٨٢ ، وتشير

استقديرات الاوسية الى زيادة في معدل النمو تبلغ ٨١ في المائة عام ١٩٨٣ . ويقدر متوسط
الفترة قيد الاستعراس بحوالي ١١١ في المائة وهو رقم يفوق تماما هدف الاستراتيجية
الانمائية الدولية البالغ ٩ في المائة سنويا .

وزيادة على ذلك فان هناك حقيقة مهمة وهي ان حوالي ٧١٤ في المائة من ناتج الصناعة
التحويلية لغربي آسيا (باستثناء مصر) يتركز حاليا في بلدان مجلس التعاون الخليجي .
وحتى لو ادخلت مصر فان هذه النسبة ستزيد عن ٦٠ في المائة .

د- الزراعة

في بداية عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث كان الناتج الزراعي لا يزال منخفضا في
غربي آسيا . وتعكس حصته البالغة ٣٢ في المائة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي في
المنطقة في عام ١٩٨٠ الاعتماد التام على الواردات الغذائية . وباستبعاد القيمة المضافة
في القطاع التعدين فان هذه الحصة لن تزيد على ٢٣ في المائة .

اساسا تشمل معظم الاراضي لبلدان مجلس التعاون الخليجي على صحارى ومناطق
قاحلة . ويفسر ذلك عدم تجاوز متوسط حصة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الاجمالي
في هذه البلدان ١ في المائة عام ١٩٨٠ . وكان لعمان ، التي تملك اراضي أكثر خصوبة نسبيا ،
أعلى حصة للزراعة في الناتج المحلي الاجمالي (١٩ في المائة) تليها المملكة العربية السعودية
(١٢ في المائة) التي تبذل مجهودات جبارة لتنمية هذا القطاع . وباستبعاد المصايد وبعض
نشاطات تربية الثروة الحيوانية في بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي فان حصة الزراعة في
الناتج المحلي الاجمالي لا تستحق الذكر تقريبا . ورغم ذلك وبالمقارنة مع حجم الناتج الزراعي
سنتطقة غربي آسيا ككل ، فقد كان لبلدان مجلس التعاون الخليجي دور كبير . ان بلغت حصتها
حوالي ٢٢ في المائة في عام ١٩٨٠ كما ان حصة السعودية قد بلغت ٧١ في المائة
من الناتج الزراعي لبلدان مجلس التعاون الخليجي ، تليها الامارات العربية المتحدة التي كانت
حصتها ١١ في المائة ، وعمان التي بلغت حصتها ٦ في المائة .

وتساهم بلدان الاقتصاديات المتنوعة التي تكون " الهلال الخصيب " بحصة أعلى في القيمة
المضافة للزراعة في الناتج المحلي الاجمالي ، ان بلغ متوسطها ٧٧ في المائة عام ١٩٨٠ .
وقد ارتفعت هذه الحصة الى ١٣٢ في المائة في عام ١٩٨٣ بسبب انخفاض انتاج النفط في
العراق عام ١٩٨١ والفترة التي تلت ذلك . وقد حققت الجمهورية العربية السورية أعلى حصة
(٢٠ في المائة في عام ١٩٨٠ ، في حين بلغت هذه الحصة في لبنان ٧٩ في المائة وفي الاردن
٦ في المائة .

لقد بلغ متوسط حصة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي اقل البلدان نموا ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٠، مما يعكس الطبيعة المعيشية لانتاجها . وكانت هذه الحصة قد بلغت ٢٨٣ في المائة في اليمن و١١٧ في المائة في اليمن الديمقراطية . ومن ضمن التطورات خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ في المنطقة زادت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول ١٠ - مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي في فترة ١٩٨٠-١٩٨٣

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
بلدان مجلس التعاون الخليجي	١٠	١٠	١١	١٥
الاقتصاديات المتنوعة	٧٧	١٢٦	١٣٥	١٣٢
أقل الاقتصاديات نموا	٢٥٠	٢٤٠	٢٥٨	١٨٠
المجموع لغربي آسيا	٣١	٣٥	٣٩	٤٧
مصر	١٨٩	١٨٨	١٨٨	١٨٢
المجموع للأعضاء في الاكوا	٤٥	٤٩	٥٣	٦٣

المصدر: الاكوا ، بناء على المصادر الوطنية والدولية .

نقد تطورت الزراعة بشكل كبير في غربي آسيا خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ . وقد كان متوسط معدل النمو السنوي المحقق طبقا للقيمة الحقيقية ه في المائة ، وهو أعلى بكثير من معدل الاستراتيجية الانمائية الدولية البالغ ٤ في المائة . وبإضافة مصر فإن متوسط معدل النمو السنوي لن يزيد على ٢٨ في المائة للبلدان الاعضاء في الاكوا نظرا لانخفاض الناتج الزراعي في هذا البلد أثناء الفترة قيد الاستعراض وبسبب وفرة عدد العاملين في القطاع الزراعي في مصر ، انظر الجدول ١١ .

الجدول ١١ - معدلات النمو الحقيقية للزراعة في منطقة الاكوا في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	متوسط الفترة (١٩٨١-١٩٨٣)
٦٩	٥٥	٤٤	٥٦
١٤٣	٣٠-	٧٨	٦١
٣١	٠١-	١٥٥-	٤٥-
١١٥	٠٩-	٤٨	٥٠
٣٥-	٠٧-	٠٢	٥٠
٦٠	٠٩-	٣٣	٢٨

المصدر: الاكوا، بناء على المصادر الوطنية والدولية.

وكان يمكن لمتوسط معدل النمو السنوي في غربي آسيا والبالغ ٥ في المائة ان يرتفع لولا الكوارث الطبيعية التي أصابت أقدم البلدان نمواً وأوضاع لبنان التي أثرت عكسياً في النمو الزراعي على الصعيد الاقليمي .

ان معدل النمو السنوي للزراعة البالغ ٥ في المائة في غربي آسيا اضافة الى انخفاض انتاج النفط قد أدبى الى رفع زيادة حصة الناتج الزراعي في مجموع الناتج المحلي الاجمالي لغربي آسيا من ٣ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٤٧ في المائة في عام ١٩٨٣ .

وقد زادت بلدان مجلس التعاون الخليجي من مساهمتها في الناتج الزراعي في غربي آسيا من ٢٢ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٢٢٧ في المائة في عام ١٩٨٣ . ويقدر متوسط معدل النمو السنوي في هذه المنطقة بحوالي ٦ في المائة بالقيمة الحقيقية في فترة ١٩٨٠-١٩٨٣ ، أي أعلى من المتوسط في غربي آسيا . وقد حققت جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي أو تجاوزت اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية في هذا المجال . فالامارات العربية المتحدة على سبيل المثال وبفضل

متوسط معدل نموها السنوي البالغ ١.١٦ في المائة قد تجاوزت هدفها المخطط لتحقيق معدل نمو بنسبة ١.٠٣ في المائة، في حين ان عمان مع متوسط معدل نموها الكبير البالغ ٢.٢٧ في المائة قد فشلت في تحقيق هدفها الطموح كي يبلغ معدل نموها السنوي ١.٥٦ في المائة. أما المملكة العربية السعودية وفضل متوسط معدل نموها السنوي البالغ ٤.٢ في المائة فقد تجاوزت هدفها المتواضع لتحقيق معدل نمو يبلغ ٣.٤ في المائة سنويا .

لقد تحقق متوسط معدل نمو زراعي سنوي يبلغ ١.٦ في المائة في الاقتصاديات المتنوعة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ . ويعتبر ذلك انجازا كبيرا على المستوى شبه الاقليمي . والعامل الرئيسي خلف هذا التطور هو الزيادة الكبيرة في الناتج الزراعي في العراق . لقد مر الناتج الزراعي في العراق بفترة ركود خلال السبعينيات بالرغم من وجود اراضي خصبة واسعة في هذا البلد ، ويعود ذلك افتراضا الى وفرة الثروة النفطية . وفضل تنفيذ بعض المشروعات المهمة في البرى واستصلاح الاراضي اضافة الى سياسة التسعير الجديدة التي تعطي الحوافز للانتاج الزراعي كان معدل النمو كبيرا حيث بلغ ١.٣٦ بالمتوسط السنوي . وعن طريق هذه التطورات ارتفعت حصة العراق في الناتج الزراعي في غربي آسيا من ٢٩.٧ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٣٧.٦ في المائة في عام ١٩٨٣ . وعلى النقيض من ذلك انخفضت القيمة المضافة للزراعة في لبنان بشكل حاد بحوالي ٢٤ في المائة في عام ١٩٨١ و-٤٤ في المائة في عام ١٩٨٢ . وقد لوحظ انتعاش طفيف في عام ١٩٨٣ . كما شهد الاردن ايضا تطورا بطيئا في القطاع الزراعي . وقدّر متوسط معدل النمو المحقق بحوالي ١.٣ في المائة وهو ما يقل كثيرا عن هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية البالغ ٤ في المائة، وأقل بكثير عن النمو المتوقع في الخطة الخمسية البالغ ١.٥٦ في المائة سنويا والذي يبدو غير واقعي اطلاقا . كما ان الجمهورية العربية السورية، التي توقعت تحقيق متوسط معدل نمو سنوي يبلغ ٢.٨ في المائة في الزراعة اثناء خطة التنمية الخمسية والتي شهدت نموا كبيرا في السبعينيات لم تستطع تحقيق أكثر من متوسط معدل نمو سنوي بلغ ١.٦ في المائة خلال هذه الفترة . ويبدو ان الجمهورية العربية السورية تواجه صعوبات في زيادة الاستثمار في هذا القطاع . ورغم ذلك فلا يزال ناتجها يمثل ٢٨.٣ في المائة من مجموع الناتج الزراعي في غربي آسيا .

لقد شهدت الزراعة في البلدين الأقل نموا والذين ساهما بحوالي ١.٠٢ في المائة من اجمالي الناتج الزراعي لغربي آسيا في عام ١٩٨٠ تدهورا قدر بحوالي -٥.٤ في المائة كمتوسط سنوي خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ . ونتيجة لذلك انخفضت مساهمة هذه المنطقة الفرعية في الناتج الزراعي لغربي آسيا ووصلت الى ٢.٢ في المائة فقط عام ١٩٨٣ . كما ان مساهمة

الزراعة في الناتج الكلي للمنطقة الفرعية قد انخفضت من ٢٥ في المائة الى ١٨ في المائة خلال هذه الفترة . والاسباب الرئيسية لهذا الاتجاه السلبي هي هجرة العمال اليمنيين الى الخارج مما حرم الاراضي المزروعة من قوة العمل اللازمة ، والكارتان الاخيرتان ، الفيضانات في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والزلازل في الجمهورية العربية اليمنية ، اضافة الى الجفاف في عام ١٩٨٣ .

هـ - الاستثمار الاجمالي

بلغت حصة الاستثمار الاجمالي في الناتج المحلي الاجمالي في غربي آسيا مستوى مقبولا مقداره ٢٢٣ في المائة في عام ١٩٨٠ . وبأضافة مصر بحصتها العالية بالفئة ٢٩٣ في المائة (وهو ما تجاوز هذه الاستراتيجية الانمائية الدولية سلفا للتسعينات) فان حصة بلدان الاكو قد ارتفعت بعض الشيء الى حوالي ٢٢٩ في المائة . واذا وضعنا في الحسبان حقيقة ان هذه الحصة تتعلق بمجموع الناتج المحلي الاجمالي بما في ذلك النفط فيمكن اعتبارها مقبولة ايضا . ويبدو ان السبب الرئيسي هو محدودية القدرة الاستيعابية لمعظم بلدان مجلس التعاون الخليجي بالرغم من شرائها النسبي . وكانت حصة الاستثمار الاجمالي في الناتج المحلي الاجمالي للبلدان الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي قد بلغت ٢١٤ في المائة في عام ١٩٨٠ الى اقل من المستوى الاقليمي . وكانت لبعض بلدان مجلس التعاون الخليجي حصص أعلى مثل البحرين التي كانت تتبع سياسات رشيدة في التنويع والتنمية . ونظرا لامتلاك البحرين لقوة عمل متطورة نسبيا فقد تمكنت من استيعاب كثير من المشروعات الاقليمية المشتركة . وقد بلغت حصة الاستثمار الاجمالي في الناتج المحلي الاجمالي في البحرين ٤٤٦ في المائة في عام ١٩٨٠ ، وهي حصة أعلى من هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية المتوقعة لنهاية العقد . والبلد الاخر من بلدان مجلس التعاون الخليجي الذي حقق حصة عالية من الاستثمار الاجمالي هو الامارات العربية المتحدة حيث بلغت حصة الاستثمار الاجمالي ٢٨٤ في المائة في عام ١٩٨٠ ، وهو ما يفوق بكثير اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية للتسعينات . وتتضمن المشروعات الصناعية الضخمة في جبل علي وامارة دبي استثمارات كبيرة . وقد بذلت المملكة العربية السعودية جهودا كبيرة لاستثمار مواردها الضخمة نسبيا ، وقد بلغت حصة الاستثمار فيها ٢٠٧ في المائة في عام ١٩٨٠ . كما حاولت عمان ايضا الاسراع بتنمية اقتصادها . وبالرغم من تأخر ظهورها كدولة نفطية فقد استطاعت ان تستثمر ٢٣٧ في المائة من جميع ناتجها المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠ . ويبدو ان الكويت وقطر قد قضتا الاستثمار في الخارج ، واستوعبتا نسبة ١٣٢ في المائة و ١٧٥ في المائة على التوالي في عام ١٩٨٠ .

لقد شهدت حصة الاستثمار الاجمالي في منطقة غربي آسيا زيادة كبيرة حيث ارتفعت من ٢٢ر٣ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٢٩ في المائة في عام ١٩٨٢ . وبأضافة مصر التي انخفضت نسبة الاستثمار فيها من ٢٩٣ في المائة الى ٢٥٤ في المائة ، والتي شهدت فجوة كبيرة في الموارد ارتفعت من ٧ في المائة الى ٢٠٩ في المائة في نفس الفترة ، فإن اتجاه نسبة الاستثمار العام للبلدان الاعضاء في الاكوا قد ارتفع من ٢٢ر٩ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٢٣١ في عام ١٩٨١ و ٢٨ر٦ في عام ١٩٨٢ ، انظر الجدول ١٢ .

الجدول ١٢ - نسب الاستثمار الاجمالي في بلدان الاكوا في فترة ١٩٨٠-١٩٨٢

١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	
٢١ر٤	٢٢ر٢	٢٥ر٣	بلدان مجلس التعاون الخليجي
٢٣ر٩	٣٩ر٢	٤١ر٨	الاقتصاديات المتنوعة
٤٥ر١	٤٥ر٢	٤٥ر٩	أق الاقتصاديات نموا
٢٢ر٣	٢٥ر٨	٢٩ر٠	المجموع لغربي آسيا
٢٩ر٣	٣١ر٢	٢٥ر٤	مصر
٢٢ر٩	٢٦ر٢	٢٨ر٦	المجموع للبلدان الاعضاء في الاكوا

المصدر: الاكوا بناء على المصادر الوطنية والدولية .

ولكن هذا الاتجاه الايجابي ، الذي يعطي الانطباع لأول وهلة بأنه يتفق مع هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية لتحقيق معدل نمو يبلغ ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٠ ، يخفي وراءه حقيقة انه لم يكن نتيجة لمجهودات التنمية الجبارة وحدها وانما هو ايضا نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الاجمالي اثر انخفاض الطلب على النفط ابان فترة الركود العالمي . وكان يمكن لهذا السبب أن يحدث أثارا اكبر في عام ١٩٨١ عندما كانت الزيادة في سعر النفط معوّز عن انخفاض الكمية ، أما السبب الثاني فقد كان أثره كبيرا في عام ١٩٨٢ .

لقد ارتفعت حصة العراق الاستثمارية في الناتج المحلي الاجمالي بشكل حاد من ٢١ر٩ في المائة (١) الى ٤٨ر٢ في المائة في عام ١٩٨١ والى ٥٥ر٤ في المائة في عام ١٩٨٢. ويلاحظ ان العراق قد أنفق كثيرا على الاستثمار عام ١٩٨٢ لاستكمال مشروعاته الجارية في الوقت الذي كان فيه ناتجه المحلي الاجمالي آخذا في الانخفاض. ولذلك، وفي ظل ظروف الحرب، استنفدت احتياطياته. وقد أثر هذا الاتجاه بدرجة كبيرة في زيادة هذه الحصة في مجموعة الاقتصاديات المتنوعة في الوقت الذي انخفضت فيه هذه الحصة على سبيل المثال في الجمهورية العربية السورية من ٢٧ر٢ في المائة الى ٢٢ر٨ في المائة في نفس الفترة. وفي الاردن ارتفعت نسبة الاستثمار من ٤.٥ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٤٨ر٧ في المائة في عام ١٩٨١، ولكنها انخفضت الى ٤.٦ في المائة في عام ١٩٨٢. ويدوان المشكلة في الاردن لا تكمن في مجال معدل الاستثمار الذي يفوق بكثير اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية وانما تكمن المشكلة في مجال الادخار السلبي الذي ارتفعت نسبته من ٨٩ في المائة في عام ١٩٨٠ الى -١.٧ في المائة في عام ١٩٨٢. كما يبدو ان الجمهورية العربية السورية تعاني من نفس المشكلة مع ان نسبة الاستثمار فيها تفوق بكثير نسبة الاستثمار المتوسطة التي انخفضت من ١٢ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٦.٣ في المائة فقط في عام ١٩٨١. وفي الوقت نفسه ازداد العجز في الموارد من -١.٥ في المائة في عام ١٩٨٠ الى -٦.٦ في المائة في عام ١٩٨١. وأدت هذه التطورات الى اتخاذ اجراءات تقييدية صارمة من اجل تحسين الوضع وظهور علامات ايجابية عام ١٩٨٢. وارتفعت نسبة الادخار مرة أخرى الى ١٣ في المائة وانخفض العجز في الموارد الى -٩.٨ في المائة فقط مما يعني انكماشاً تاماً في الواردات وتحكماً قوياً في الانفاق الحكومي والاحتفاظ بنسبة الاستثمار عند نفس المستوى. ولا يتوقع لهذه الاجراءات ان تؤدي الى تحسين آفاق النمو في المدى القريب على الأقل.

ان نسب الاستثمار عالية جدا في البلدان الأقل نمواً (٤٥١ - ٤٥٩ في المائة). ويرجع ذلك لصغر حجم ناتجهما المحلي الاجمالي وكبر حجم التحويلات والمعونة التي تغطي الاستثمار والادخار السلبي. ولذلك فإن فجوة الموارد عالية للغاية (٦٩٢ - ٧١ في المائة).

واو - الادخار المحلي

بلغت نسبة الادخار المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي في غربي آسيا ككل ٥٤ر٩ في المائة في عام ١٩٨٠ وهو ما يزيد بكثير عن نسبة الاستثمار البالغة ٢٢ر٣ في المائة، مما يدل على وجود فائض عام يبلغ ٣٢ر٦ في المائة في الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة. ولكن هذا الأمر يفترض وجود نسبة عالية للادخار في البلدان النفطية الكبرى ووجود عجز في الموارد المالية وحتى وجود ادخار سلبي في بقية انحاء المنطقة.

(١) للاطلاع على البيانات حول الاستثمار والمتغيرات الاخرى للعراق، انظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٣ ص ٨-٢٠ (United Arab Economic Report)

لقد كانت نسبة الأرباح المحلي في بلدان مجلس التعاون الخليجي كبيرة حيث بلغت ٥٧٦ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي عام ١٩٨٠ . وبعد أن استثمرت هذه البلدان نسبة ٢١٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بلغ فائض مواردها المالية ٣٦٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠ ، أي أنها استخدمت حوالي ٦٨٩ مليار دولار في شكل معونات أو استثمارات خارجية وفي زيادة احتياطياتها المالية . وحققست الامارات العربية المتحدة أعلى نسبة للأرباح وبلغت ٧١٨ في المائة . ولم يستهلك غير ٢٨٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في هذا البلد عام ١٩٨٠ . وكانت نسب الأرباح المحلي لك من قطر والكويت يمين أعلى النسب في مجلس التعاون الخليجي حيث بلغت ٦٤٧ في المائة و ٥٩ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي . وهذان البلدان من بين البلدان ذات نسب الاستثمار المنخفضة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي في مجلس التعاون الخليجي ، ولذلك يبدو ان ادخارهما يستخدم على الاكثر في الاستثمار الخارجية . ان دخل الكويت من الاستثمار الخارجي في عام ١٩٨٢ على سبيل المثال زاد عن دخلها من النفط .

لقد قام العراق كبلد رئيسي منتج للنفط في المنطقة ، باستثمار ٢١٩ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي عام ١٩٨٠ ، أي حوالي ٣٠ في المائة من مدخراته ، مما حقق فائضا كبيرا على العكس من بقية الاقتصاديات المتنوعة والبلدين الأقل نموا ، التي كانت لديها موازين موارد سلبية وفي كثير من الحالات ارباح سلبية . ففي عام ١٩٨٠ شهد كل من الاردن ولبنان والجمهورية العربية السورية ، بوصفها اقتصاديات متنوعة وغير نفطية عجزا كبيرا في الموارد قدر بحوالي ٢٥ في المائة من مجموع ناتجها المحلي الاجمالي . ولذلك فإن نسبة استثمارها الاجمالية ، التي قدرت بحوالي ٢٩ في المائة من مجموع ناتجها الاجمالي المحلي قد تم تمويلها من القروض والمنح الخارجية اضافة الى صافي دخل عوامل الانتاج والتحويلات الأخرى من بقية انحاء العالم . وكان للجمهورية العربية السورية وحدها نسبة ارباح محلي ايجابية بلغت ١٢ في المائة عام ١٩٨٠ ، أي حوالي ٤٤ في المائة من نسبة استثمارها ، في حين ان كلا من الاردن ولبنان واليمن قد شهد ادخارا سلبيا كبيرا .

لقد انخفضت نسبة الأرباح على مستوى غربي آسيا من ٥٤٩ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٤٥ في المائة في عام ١٩٨٢ . وارتفاع نسبة الاستثمار من ٢٢٣ في المائة الى ٢٩ في المائة في نفس الفترة كانت النسبتان أخذت في التقارب في حين ان حصة فائض الموارد في الناتج المحلي الاجمالي كانت قد انخفضت من ٣٢٦ في المائة الى ١٦١ في المائة فقط في عام ١٩٨٢ .

نسب مختارة في غربي آسيا

١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
٤٥١	٥٢٤	٥٤٩	نسبة الأذخار
٢٩٠	٢٥٨	٢٢٣	نسبة الاستثمار
١٦١	٢٦٦	٣٢٦	فائض الموارد

ان نسبة الأذخار التي شهدت انخفاضا مستمرا على المستوى الاقليمي ، تقدم صورة مختلفة عند دراستها على مستوى المناطق الفرعية . انظر الجدول ١٣ .

الجدول ١٣ - تطور نسبة الأذخار في مجموعات بلدان غربي آسيا في فترة ١٩٨٢-١٩٨٠

١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
٥٢٨	٦٠٢	٥٢٦	بلدان مجلس التعاون الخليجي
١٩٨	٢٥٧	٥٢١	الاقتصاديات المتنوعة
٢٥١-	٢٤٦-	٢٤١-	أقل الاقتصاديات نموا
٤٥١	٥٢٤	٥٤٩	مجموع غربي آسيا
٤٥	١٢٣	٢٢٣	مصر
٤١٢	٤٨٦	٥٢٠	مجموع بلدان الاكوا

المصدر: الاكوا بناء على المصادر الوطنية.

لقد شهدت البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي زيادة في نسبة الادخار بلغت ٦٠ر٢ في المائة في عام ١٩٨١ بعد ان كانت ٥٧ر١ في المائة في السنة السابقة . ويرجع ذلك لارتفاع سعر النفط ، رغم انخفاض الانتاج النفطي . وازدادت نسبة الاستثمار في عام ١٩٨٢ اضافة الى نسبة فائض الموارد . اما في عام ١٩٨٢ فقد احتفظت نسبة الاستثمار بزيادتها في حين ان نسبة الادخار انخفضت وانخفض بالتالي ميزان الموارد بقدر كبير .

نسب مختارة لمجلس التعاون الخليجي

١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
٥٢ر٨	٦٠ر٢	٥٧ر٦	نسبة الادخار
٢٥ر٣	٢٢ر٢	٢١ر٤	نسبة الاستثمار
٢٧ر٥	٣٨ر٠	٣٦ر٢	فائض الموارد

وشهدت بلدان الاقتصاديات المتنوعة اتجاها مماثلا ولكن الوضع كان سيئا مما أدى لبروز عجز في الموارد في عام ١٩٨١ واتسعت بدرجة كبيرة في عام ١٩٨٢ .

مؤشرات مختارة للاقتصاديات المتنوعة في غربي آسيا

١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
١٩ر٨	٢٥ر٧	٥٢ر١	نسبة الادخار
٤١ر٨	٣٩ر٢	٢٣ر٩	نسبة الاستثمار
٢٢ر٠-	١٣ر٥-	٢٨ر٢	ميزان الموارد

ان السبب الرئيسي لهذا التطور هو حالة العراق حيث انخفض انتاجه النفطي وانخفضت اسعار النفط في وقت الحرب واستمرار سياسته في تنفيذ استثمارات ضخمة . وتجاوزت نسبة الاستثمار نسبة الادخار عام ١٩٨١ وأدت الى حدوث عجز في الموارد بلغ ٢٣ في المائة . وكان هذا الاتجاه اكثر وضوحا في عام ١٩٨٢ حيث اوضحت حصة ميزان الموارد علاقة سلبية في الناتج المحلي الاجمالي بلغت نسبة كبيرة مقدارها -٢٢٩ ، مما أدى الى استخفاف الاحتياطي .

وارتفعت نسبة الادخار السلبي في الاردن من -٨٩ في المائة في عام ١٩٨٠ الى -١٤٥ في المائة في عام ١٩٨١ ، وتحسنت مرة أخرى وبلغت -١٠٧ في المائة في عام ١٩٨٢ ، في حين ان الوضع ساء في لبنان وبلغت نسبة الادخار السلبي ٤٥٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٢ .

لقد ازدادت نسبة الادخار السلبي ايضا في البلدين الأقل نموا . ان يعيـش اليمن والى حد ما الاردن ولبنان على التدفقات المالية من الخارج . ويستهلك هذان البلدان اكثر من مجموع ناتجهما المحلي . وقدر العجز في الموارد في اليمن بحوالي ٦٩٢ في المائة في عام ١٩٨٠ . واذ وضعنا في الاعتبار نسبة الاستثمار العالية فيها التي بلغت ٤٥٨ في المائة تكون نسبة الادخار السلبي المحلي فيهما قد بلغت -٢٤١ في عام ١٩٨٠ ، ولكن نسبة الادخار السلبي والعجز في الموارد في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أعلى نسبيا . والدور الرئيسي في تمويل كل الاستثمارات وجزء كبير من الاستهلاك تلعبه تحويلات اليمنيين العاملين في الخارج واساسا في دول الخليج ، وخاصة في المملكة العربية السعودية .

لقد استمر الادخار السلبي في البلدين الأقل نموا في النوبقيته الحقيقية والنسبية . وبالرغم من نمو الناتج المحلي الاجمالي فقد ارتفعت نسبة الادخار السلبي من -٢٤١ في المائة في عام ١٩٨٠ الى -٢٤٦ في المائة في عام ١٩٨١ والى -٢٥١ في المائة في عام ١٩٨٢ . وفي الوقت الذي ارتفعت نسبة الاستثمار الاجمالي من ٤٥٨ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٦٩٦ في المائة في عام ١٩٨٢ فقد اتسع العجز في الموارد من -٦٩٢ في المائة الى -٧١ في المائة . ويبدو هذا الاتجاه اكثر حدة في حالة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حيث بلغت فجوة الموارد -٩٤١ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٢ . وربما كانت الحصة العانية للاستثمار في الناتج المحلي الاجمالي واعدة على المدى الطويل ، ولكن اعتماد البلدين الأقل نموا في المنطقة على الموارد المؤقتة لا يسمح باستمرار هذا الاتجاه من الادخار السلبي . ان انه سيكون من الضروري فرص مزيد من التحكم في الاستهلاك العام والخاص .

الجزء الثاني - الاراء القطاعية

الفصل الاول

الزراعة والتنمية الريفية

ألف - الزراعة

مقدمة

حظيت الزراعة باهتمام كبير في الاستراتيجية الانمائية الدولية التي تم اقرارها بالنسبة لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، وان كان الامر قد اقتصر على تحديد هدف كمي واحد في هذا القطاع ، ألا وهو تحقيق زيادة سنوية تبلغ في المتوسط ٤ في المائة على الاقل من الانتاج الزراعي في البلدان النامية (١) . أما الاهداف المطروحة الاخرى فهي ذات طبيعة وصفية . وفي الاستعراض الموجز الحالي ، ثمة محاولة لتقييم الاداء الزراعي في منطقة الاكوا في ضوء الهدف المذكور الذي طرحتة الاستراتيجية الانمائية الدولية . ويتوجه الاهتمام الرئيسي في هذا الخصوص الى السنوات الثلاث الاولى من العقد وهي فترة قصيرة نسبيا ولا سيما في قطاع كالزراعة يتعرض بشكل خاص الى تقلبات حادة . ومن ثم فان الاستعراض يتناول في العادة الاتجاهات التي ظهرت في الفترة ١٩٦٧-١٩٨٢ وكذلك في الفترة ١٩٨١-١٩٨٣ .

ويتباين دور الزراعة في النظام الاقتصادي من مجموعة الى أخرى من بلدان الاكوا . ففي البلدان المصدرة للنفط التي تمتلك قاعدة زراعية محدودة ، تهدف التنمية الزراعية الى تعزيز التنوع الاقتصادي ، وتطوير الموارد الوطنية ، ومضاعفة الانتاج من الاغذية . وفي الاقتصادات غير النفطية ، يجرى توجيه التنمية الزراعية بحيث تصبح المصدر الرئيسي ليرادات التصدير ، وللأغذية ، ولغرض العمل وكذلك لتنمية الصناعات الغذائية والنسيجية التي تعتمد على خامات زراعية .

١ - أداء الانتاج

الانتاج الكلي

سجل مجمل الانتاج الكلي للزراعة في منطقة الاكوا خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٣ زيادة سنوية بلغت في المتوسط ١٩ في المائة ، في مقابل ٣ في المائة للفترة ١٩٦٧-١٩٨٢ ، وهو اداء مخيب للآمال اذا ما قيس بالهدف المطروح في الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وهو ٤ في المائة (الجدول ١) . وخلال الفترة نفسها ، انخفض متوسط الانتاج الفعلي من الاغذية

(١) قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ ، الفقرتان ٢٨ و ٨١ .

للغرد بنسبة ٠.٦ في المائة سنويا ، وعكس بذلك نمو أسرع في السكان بالنسبة للنمو الحاصل في الناتج الزراعي . إلا أن المملكة العربية السعودية كانت الاستثناء الرئيسي من هذه الظروف حيث سجلت ٧.٩ في المائة كمتوسط في الزيادة السنوية في هذا المجال للفترة (١٩٨١-١٩٨٣) .

لقد حققت المملكة العربية السعودية معدلات نمو مرموقة في الانتاج الزراعي حيث زاد ناتجها الاجمالي بنسبة ١٢ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ زائداً بذلك ثلاثة اضعاف عن هدف ال ٤ في المائة المطروح في الاستراتيجية الانمائية الدولية . ويمكن ان تعزى التحسينات التي طرأت على القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية الى اتساع استخدام وسائل وأجهزة الانتاج الحديثة ، وتحسين المدخلات (من أسمدة وأسمدة) وطرح اسعار مجزية ، وتحسين مرافق التسويق ، مع توفير اعانات وتسهيلات ائتمانية للمزارعين .

من ناحية اخرى ظلت الظروف المناخية تمارس تأثيرها الحاسم في البلدان التي تسودها الزراعات البعلية مما نتج عنه تقلبات واسعة في الناتج الزراعي من سنة الى أخرى . ومن ثم ، فبعد ان شهد عام ١٩٨٠ محصولاً مزدهراً في الجمهورية العربية السورية عاد الانتاج الزراعي ليشهد نكسة ألمت به في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ مما نتج عنه معدل نمو سنوي لم يزد في المتوسط على ٢.١ في المائة ابان فترة السنوات الثلاث ١٩٨٠-١٩٨٣ في مقابل زيادة خلال فترة ١٩٦٧-١٩٨٢ بلغت ٦.٧ في المائة .

وزاد الناتج الزراعي في العراق بنسبة ٣.٣ في المائة بفضل الزيادة التي طرأت على الانتاج من الحبوب والخضروات . وقد تركت أسعار الخضري تتحدد على أساس قوى العرض والطلب ويبدو ان المزارعين قد استجابوا بالنسبة للارتفاع في الاسعار .

كذلك بلغت الزيادة السنوية للانتاج الزراعي الاجمالي في الاردن نسبة واحد في المائة وفي مصر نسبة ٤.٠ في المائة . وفيما عدا الزراعة التجارية التي تتم في مناطق وادي الاردن المروية ، حيث تم احراز بعض الزيادة في زراعة الخضروات في غير موسمها ، بفضل استخدام التكنولوجيا الحديثة ، فان مصير الانتاج الزراعي في الاردن يتحدد بدرجة كبيرة على أساس العوامل المناخية . لقد أدى الجفاف الى تخفيض انتاج الحبوب في الاردن في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ ، كما سجلت زيادات أقل من المتوسط في انتاج المحاصيل الغذائية وغير الغذائية .

الجدول ١ - الأرقام القياسية والتغير السنوي في الانتاج الزراعي الكلي
(الاجمالي) في بلدان الاكوا ، في سنوات مفتتارة

$$(100 = 1976/1974)$$

البلد	النسبة المئوية للتغير السنوي (أ)									
	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	(ب) ١٩٨٠ - ١٩٨٣	١٩٨٢ - ١٩٨٧	(ب) ١٩٨٠ - ١٩٨٣	(ب) ١٩٨٢ - ١٩٨٧
اليمن الديمقراطية	١٠٢	٩٩	١٠١	٩٨	٩٥	٩٦	-	٢٢	-	١٨١
مصر	١٠٠	١١٠	١١٣	١١٤	١١٣	١١٥	٢١	٢١	٢٠	٢٠
العراق	٩٤	١٢٨	١٢٨	١٢٢	١٣٧	١٤١	٢٤	٢٤	٣٣	٣٣
الاردن	٨٣	١٠٣	١٤١	١٣١	١٤١	١٤٢	١٠	١٠	١٠	١٠
لبنان	٩٤	١٠٥	١٣١	١١٠	١٢٨	١٢٢	-	٠٨	-	٠٦
المملكة العربية السعودية	١٠٥	١٣٥	١٣٦	١٤١	١٦٦	١٨٨	١٢	٧	١٢	١٢
الجمهورية العربية السورية	٩٦	١١٠	١٥٢	١٥١	١٥٦	١٦١	٢١	٦٧	٢١	٢١
اليمن	١٠٨	١٠١	١٠٢	٩٩	٩٧	٩٧	-	١١	-	١٧

الاكوا (بما فيها مصر)	٩٩	١١٢	١٢٣	١٢٣	١٢٦	١٣٠	٣	١٩
الاكوا (فيها مصر)	٩٩	١١٥	١٢٢	١٣١	١٣٨	١٤٣	٣	٣

المصدر : منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) ، كشوف الارقام القياسية للانتاج الزراعي الصادره عن شبكة الحاسبات الالكترونية (IGS) ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ (غير منشورة) .

(أ) مبدي

(ب) معدلات نمو أسبوعية .

وفي غضون السنوات الثلاث الاخيرة، هبط الانتاج الزراعي بنسبة ٦٠ في المائة في لبنان ١٩٧٢ في المائة في اليمن ١٩٨١ في المائة في اليمن الديمقراطية. وقد أحرز لبنان في السنوات الاخيرة تقدما كبيرا في هذا المجال باستخدام الدفيئات الزجاجية مما أتاح زيادة الانتاج من الخضر. كما تم احراز قدر من التقدم في انتاج الدواجن الذي تراجع كثيرا بسبب الحرب. ومن ناحية أخرى فقد انخفض انتاج لبنان من الحبوب الشتوية لسنوات عدة في حين ان ارتفاع اسعار المعامل النقدية ولا سيما الخضر والفاكهة زاد من حدة المنافسة على الاراضي الزراعية المحدودة.

من جانب آخر فقد كان تأثير العوامل المناخية المعاكسة بارزا بصفة خاصة بالنسبة للقطاع الزراعي في اليمنين حيث تعاقبت موجة غير عادية من الامطار الغزيرة التي بدأت في اليمن الديمقراطية في عام ١٩٨١ واستمرت حتى أيار/مايو ١٩٨٣ مما أتلّف عددا من السدود المؤقتة التي جرى انشاؤها عقب السيول المدمرة التي وقعت في عام ١٩٨٢ والتي أحوالت أكثر من الغي هكتار من الاراضي الخصبة الى اراض غير صالحة للزراعة حتى في عام ١٩٨٣ (١). كذلك لم يكن وضع الاغذية في شطرى اليمن مشجعاً إذ انخفض انتاج الاغذية للفرد بنسبة ٤ في المائة في اليمن و٤٣ في المائة في اليمن الديمقراطية. فيما ظلت قدرة الصادرات الزراعية على سداد الفواتير المتصاعدة المدفوعة لقاء الواردات من الاغذية منخفضة للغاية. وهبط العائد الفعلي من الصادرات الزراعية بنسبة ٣٦ في المائة في اليمن الديمقراطية و٧١ في المائة في اليمن الامر الذي تواصل معه اعتمادهما على المعونات الميسرة من الاغذية، حيث تلقيا ١٣ الف طن من الحبوب و٥٠٠ طن من المواد الغذائية الاخرى التي قدرت قيمتها فيما بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ بمبلغ ٣٧ مليون دولار.

(١) تواصلت المساعدات الغذائية العاجلة التي شارك في تقديمها كل من منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الاغذية العالمي لصالح خمسين الف نسمة من الذين تضرروا من الزلزال الذي وقع في اليمن في عام ١٩٨٢، حتى شهر آب/اغسطس ١٩٨٣. كما قدمت الفاو ايضا مساعدات عاجلة على شكل بذور وأسمدة بما قيمته خمسة وعشرين ألف دولار.

قطاع المحاصيل الفرعي

زاد انتاج المحاصيل في المنطقة بصورة حدية بنسبة ١ر٠ في المائة خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٣ (الجدول ٢) وانخفض انتاج الحبوب بنسبة ٣ في المائة سنويا الا ان النكسة التي لحقت بنتاج الحبوب عوض عنها تقريبا زيادة الانتاج من الفاكهة والخضر ومن المحاصيل التي يستخرج منها السكر . ولكن انخفض ناتج المحاصيل غير الغذائية بنسبة ٢ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٣ ، ويرجع ذلك أساسا الى انخفاض بنسبة ٣ر١ في المائة في انتاج بذور القطن (الجدول ٢) .

وفيما يتعلق بنتاج القمح على المستوى الاقليمي فقد انخفض هامشيا بنسبة ٩ر٠ في المائة، ويرجع ذلك أساسا الى انخفاض المساحة المزروعة خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٣ . الا أن هذا التقلص في المساحة عوض عنه الى حد ما في التحسينات التي طرأت على الانتاجية (٢ر٢ في المائة) . ويصدق هذا الانخفاض في انتاج القمح على سائر البلدان الرئيسية المنتجة للقمح بالمنطقة، باستثناء المملكة العربية السعودية التي ما برح ناتجها من القمح في تصاعد حيث وصل الى ٦٠٠ الف طن في عام ١٩٨٣ في مقابل ٤٠٠ الف طن تم انتاجها في عام ١٩٨٢ . وترجع معظم هذه الزيادة الى استخدام تكنولوجيا جديدة، مع تزايد استخدام مدخلات زراعية حديثة كالأسمدة فضلا عن توفير حوافز للمنتجين .

وهبط ايضا ناتج المنطقة من الحبوب الخشنة بنسبة ٣ر٦ في المائة خلال الفترة المستعرضة، اذ انخفض ناتج الشعير بنسبة ٩ر٨ في المائة، وهبط ناتج الذرة بنسبة ١ر٤ في المائة كما هبط ناتج الذرة الرفيعة بنسبة ٤ في المائة والصرغم بنسبة ٨ في المائة . من هنا، وباستثناء القمح والذرة اللذين حققت انتاجيتهما بعض الزيادة، فقد عانت الحبوب كافة في المنطقة من انخفاض في الغلات .

ومن ناحية أخرى، ساهمت في زيادة نمو الانتاج من الخضر بالمنطقة عدة عوامل من بينها توفير اسعار مجزية للمنتجين، وتحسين مرافق التسويق، فضلا عن التقدم المحرز في تطوير الدفيئات الزراعية، مع تقديم اعانات وتسهيلات ائتمانية للمزارعين . وفي غضون الفترة ١٩٨١-١٩٨٣ انتجت المنطقة في المتوسط ١٥٥ مليون طن من الخضر سنويا، كما ارتفع انتاجها من الفاكهة بنسبة ٣ر٢ في المائة سنويا . الا أنه حدثت بعض النكسات في الانتاج بالنسبة للزيتون والبقوليات الحبية والبطاطس خلال الفترة ذاتها على صعيد المنطقة .

الجدول ٢- الانتاج (الاجمالي) من المحاصيل الغذائية وغير الغذائية في منطقة الاكوا

(بالآلاف الاطنان المترية، والنسب المئوية)

التغيرات المئوية السنوية

(أ) ١٩٨٣ ١٩٨٢ ١٩٨١ ١٩٨٠ ١٩٧٩ ٧٦/١٩٧٤

(ب) ٨٣/١٩٨٠ ٨٣/١٩٨٠

المحصول	الرقم القياسي للمحاصيل	الغذائية الاجمالية	الحبوب	البقوليات الحبية	الخضضر	البطاطس	الفاكهة	السكر	الزيتون
٢٢	٣٥	١٣٢	١٢٨	١٢٤	١٢٤	١١٣	١٠٠		
٣ -	٠.١ -	١٤٨٥٩	١٣٤٥٩	١٥١٩٩	١٥٨١٨	١٣٧٥٨	١٣٩٦٣		
٥٣٣ -	١٣٣ -	٥٧٢	٥٦٥	٥٩٤	٦٧٤	٥٦٠	٧٠٥		
٣	٤	١٥٨٠٤	١٥٥٦٦	١٥٠٤٧	١٤٤٦٦	١٣٣٣٧	١١٦٣٩		
١٤ -	٢٣٣	١٨٨٥	١٧٦٦	١٩١٦	١٨٩٢	١٦٠١	١٠٧٤		
٢٣٣	١٧٧	٦٤٠٢	٦٣١٤	٦٠٢٦	٦٠٢٥	٦٠٢٧	٥٠٠٠		
٤١	٣٤	٨٢٧	٨٢٣	٧٤٢	٧٣٧	٧٣٩	٦٤١		
٩٥ -	٤٨	٢٨٩	٥٩٣	٢٥٨	٥٣٢	٢٣٥	٢٩٧		

الرقم القياسي للمحاصيل
غير الغذائية الاجمالية ١٠٠ ١١٠ ١١٢ ١١٦ ١١٠ ١٠٠

المحاصيل

القطن ١٥٧٩
التبغ ٣٦

الرقم القياسي للانتاج
المحصولي الاجمالي ١٠٠ ١٢١ ١١٩ ١١٨ ١٢١ ١٠٩ ١٠٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، كسوفات الأرقام القياسية للانتاج الصادرة عن شبكة الحاسبات الالكترونية (IGS)، تشرين الثاني / نوفمبر

١٩٨٣ (غير منشورة)

(أ) مبدئي

(ب) اتجاهات نمو أسية.

قطاع الثروة الحيوانية الفرعي

جاء أداء قطاع الثروة الحيوانية الفرعي طيبا للغاية في أوائل الثمانينات حيث سجل معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط ٥ في المائة (الجدول ٣) . ويمكن ان يعزى معظم هذا النمو الى الدعم المالي الذي قدمته الحكومات الى مشاريع الدواجن والألبان الجديدة . لكن برغم هذا الأداء العرّو، الا ان انتاج الثروة الحيوانية ما يزال قاصرا بكثير عن تلبية الطلب المحلي . كما ان تطوير هذا القطاع الفرعي لا يزال قائما على استيراد الاعلاف في كثير من بلدان منطقة الاكوا .

وبرغم تزايد أهمية قطاع الثروة الحيوانية، الا انه لا يزال يلقي اهتماما أقل نسبيا مما يستحقه من جانب الحكومات والهيئات الاقليمية المعنية . وبرغم انه يسهم بما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي من الزراعة في عدد من بلدان المنطقة ، وبرغم التوسع السريع في الطلب على منتجات الثروة الحيوانية مع ارتفاع الواردات منها ، الا أن تخصيصات الموارد لهذا القطاع الفرعي لم تكن كافية بصفة عامة كي تفي بامكانيات تحديته . ومن الامثلة على المشاريع الانمائية الناجحة في منطقة قاحلة وهو مثل ينطوى على عنصرى التنوع والتكامل مع زراعة المحاصيل - المشروع المطبق في الجمهورية العربية السورية . لقد سعى هذا المشروع الى حل مشكلة تصدق بدرجات متفاوتة على بلدان أخرى في المنطقة، وتتمثل في كيفية ادماج الرعاة الرحل وشبه الرحل ضمن النظام الاقتصادي القائم، وكيفية حماية اراضي المراعي باعتبارها موردهم الأساسي من التآكل والتلف الناجمين عن الافراط في الرعي او الانهك بالزراعة . ولقد لقي البرنامج لدى وضعه موضع التنفيذ نجاحا لا ينكر بصفة عامة وان كانت كثير من نتائجه قد استغرقت وقتا أطول مما خطط لها في الأصل . هذا وينفرد البرنامج المذكور بالميزتين التاليتين (أ) الطريقة التي سعى بها الى جعل التغيير المطلوب جزءا لا يتجزأ من العرف الحضارى السائد أصلا بدلا من محاولة اجبار هؤلاء البدو الرحل على التوطن والاستقرار و(ب) الجهود التي بذلت لتعظيم ناتج المراعي عن طريق التكامل بين انتاجها وبين انتاج الحبوب ومحاصيل الاعلاف وعمليات تنمية الموارد المائية (١) .

واذا كان جانب كبير من سوء الأداء في الانتاج الزراعي بالمنطقة خلال الفترة المستعرضة، يرجع على نحو ما سبقت ملاحظته، الى تقلبات الطقس التي شهدتها السنتان ١٩٨١ و ١٩٨٢، الا ان الصعوبات الهيكلية والقصور الذى شاب تنفيذ السياسة العامة يمكن اعتبارها ايضا من

(١) لعزید من التفاصيل انظر: Draz, O., "The development of the arid and semi-arid rangelands of the Near East. Modernization of traditional systems based on experience in Syria", World Animal Review. (تحت الطبع)

الجدول ٣- إنتاج الثروة الحيوانية في منطقة الاكوا ، سنوات مختارة

(بالآلاف الأطنان ؛ والنسب المئوية)

السلعة	التغيرات المئوية السنوية									
	(ب) ٨٣-١٩٨٠	(أ) ٨٣-١٩٨٠	(أ) ١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	٧٦-١٩٧٤	السلامة	
حليب طازج كامل الدسم	٥	٥ر١	٥٦٣٩	٥٤٦٥	٥٢٣٨	٤٨٦١	٤٦٥٧	٣٩٩٧		
لحوم بلدية حمراء (ج)	٤ر١	٣ر٥	٧٠٢	٦٧٧	٦٤٨	٦٢٣	٦١٦	٥٣١		
لحوم دواجن بلدية	١٠ر٩	١١ر٤	٤٢٤	٣٩٧	٣٤٨	٣١٤	٢٧٨	٢١٤		
بيـر	٥ر٣	٦ر٤	٣٤٢	٣١٩	٣٠٥	٢٩٢	٢٦٢	١٧٢		
الرقم القياسي لإنتاج الثروة الحيوانية	٥	٥ر١	١٤٦	١٤٥	١٣٣	١٢٦	١٢٠	١٠٠		

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة ، كموفات الأرقام القياسية للإنتاج الصادر عن شبكة الحاسبات الالكترونية (ICS) ، تشرين الثاني /

نوفمبر ١٩٨٣ (غير منشورة) .

(أ) ميد قسي .

(ب) اتجاه نمو آسي .

(ج) فيما عدا الأحشاء والفضلات .

العوامل التي أبقت الناتج الزراعي دون الآمال المعقودة عليه في كثير من بلدان المنطقة، مما يفرض بالتالي إعادة النظر بعمق في مدى سلامة السياسات الحكومية المتبعة وقدرتها على احراز أهداف العقد الانمائي الثالث في السنوات المتبقية من الثمانينات. وفيما يلي محاولة لدراسة عدد من قضايا السياسة العامة الرئيسية في المدى الطويل.

٢- قضايا السياسة العامة

الزراعة المروية

تشكل الزراعة المروية ٣٠ في المائة من إجمالي المساحة المزروعة في المنطقة. وتزرع كافة المحاصيل بغير استثناء عن طريق الزراعة المروية في كل من الامارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت ومصر. وفي جميع بلدان المنطقة يوفر الري فرصة كبيرة لزيادة المساحة المزروعة. وتنطوي هذه العملية في العراق والجمهورية العربية السورية أساسا على استصلاح الاراضي التي كانت مروية في الماضي ثم اصبحت بالملوحة في الوقت الحاضر.

على ان عدة مشاريع للري في العراق ومصر باتت تعاني من التلح بسبب سوء الصرف. وثمة بلدان أخرى في المنطقة منها الاردن والمملكة العربية السعودية وعمان ولبنان واليمنان باتت متأثرة من جراء نضوب المياه الجوفية.

من ناحية أخرى، وباستثناء مصر، فان كثافة المحاصيل في الاراضي المروية منخفضة للغاية إما بسبب توافر المياه بصورة موسمية فقط (كما هو الحال في شبه الجزيرة العربية) او بسبب تشبع التربة بالمياه او اصابتها بالملح.

أما انخفاض كثافة استخدام الاراضي فهو ناتج بدوره عن زراعة الحبوب التي يعقبها ترك الاراضي للراحة لفترة تتراوح من سنة الى ثلاث سنوات. وثمة أسباب أخرى منها قصور أساليب ضبط وإدارة المياه وكذلك قصور عمليات البزل والصرف وكلها أدت الى خسارة مضطردة في الاراضي المزروعة التي تزايدت ملوحتها وتشبعت تربتها بالمياه. وقد أدت هذه العوامل السلبية الى تدهور في الانتاجية بالنسبة لمعظم الحبوب الرئيسية في المنطقة فيما عدا القمح والذرة.

الزراعة البعلية

يمكن الحكم على أهمية الزراعة البعلية من واقع المساحة الاجمالية المزروعة بالمنطقة والتي تصل الى حوالي ٢٠ مليون هكتار، منها ما يقرب من ١٤ مليون هكتار أو ٧٠ في المائة من المجموع اراضي بعلية تسقى بمياه الامطار.

على ان الامكانيات الانتاجية للزراعة البعلية طالما تعرضت لتقليل خطير من شأنها . ولما كان التقدم في مجال الزراعة البعلية يتوقف على سلسلة من التدابير المعقدة اللازمة اتخاذها من جانب الحكومات ، فقد أدى هذا كله حتى الآونة الأخيرة الى اهمال هذا النمط من الزراعة في كثير من بلدان المنطقة .

وعليه فقد ظلت الاراضي المروية تحظى بقدر كبير نسبيا من الاستثمارات والتكنولوجيا ومرافق البنية المؤسسية بأكثر مما كانت تحظى به مناطق الزراعة البعلية ، حيث تعيش في الغالب مجموعات محدودة من مزارعي الكفاف ، وقد أصبحت أقل انتاجية . ولكي يتسنى الحصول على ناتج مماثل من اراضي الزراعة البعلية ، فان الامر يستلزم المزيد من البحوث وأعمال الارشاد الزراعي وتوفير البنية الأساسية من جانب الهيئات الحكومية المعنية . وفي ظل الهدف المطروح بالحاح ، الذي يقضي بزيادة الناتج من الاغذية ، تتوجه تدفقات الاستثمار الى الزراعة المروية بحكم ان المياه المضمونة في هذه الزراعة أمر تتطلبه التكنولوجيا الجديدة المستخدمة لكي تحقق أثرها على الانتاج . الا انه في ضوء حجم هذا القطاع الفرعي للزراعة الجافة ، فان الاختلال في الموارد لا بد من تصحيحه ، حيث ان معدل نمو الانتاج الزراعي لاسبيل الى الحفاظ عليه بغير استخدام فعال لمناطق الزراعة الجافة .

ومع ذلك فلم تنل جهود البحوث التي أجريت في ميدان الزراعة البعلية بعامة الدعم والاهتمام الكافيين اللذين تستحقهما ضمن برامج البحوث القومية . ثم جاء انشاء المركز الدولي للابحاث الزراعية الخاصة بالمناطق الجافة ، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ليسلط مزيدا من الضوء على مدى الحاجة الى اجراء المزيد من البحوث بالنسبة للاراضي القاحلة الحديثة . وقد تركز الاهتمام في هذا المجال على تحسين التشكيلات المحصولية والأساليب الزراعية المتبعة لدى الاقتصار على محصول واحد مع بذل قدر من الجهد فيما يتعلق باستخدام زراعة البقول لاستبعاد فترة اراحة الاراضي . وعند اختيار التشكيلات المحصولية ، فقد تركز اهتمام خاص على زراعة الحبوب ، فيما نالت البقوليات الحبية وغيرها من المحاصيل مثل انواع البطيخ اهتماما أقل . كذلك فقد ساد الاهمال بصفة عامة في اختيار تشكيلات المحاصيل التي من شأنها ان تدر حدا أدنى من الغلات المحسنة مع استخدامها كميات منخفضة من المدخلات . كما اهل المسؤولون ايضا شأن البحوث المجراة على الزراعة المختلطة .

وعادة ما تكون البذور الممتازة لتشكيلات المحاصيل المحسنة هي الجزء الأساسي من الحزم المتطورة لوسائل الانتاج . الا ان التشكيلات المحصولية الملائمة هي التي يفتقر الى استخدامها صغار المزارعين في الاراضي البعلية القليلة المطر . ومن ثم يستلزم الامر بذل جهود متناسقة لتطوير التشكيلات المحصولية الملائمة للظروف السائدة في تلك الاراضي القاحلة .

ولم يقتصر الأمر على انخفاض غلات المحاصيل بل تعرضت المحاصيل لتقلبات سنوية واسعة وذلك بسبب الاستخدام المحدود للتقنيات الزراعية الحديثة، فضلاً عن الأثر الناجم عن انخفاض سقوط الأمطار وتقلب مواسمها . على أن بالامكان زيادة الانتاج في ظل الزراعة البعلية، بصورة أساسية، عن طريق زيادة غلات المحاصيل الذي يتم من خلال الاختيار والاستخدام السليم للمدخلات المادية مع زيادة الكثافة المحصولية في المناطق التي يرتفع فيها معدل سقوط الأمطار نسبياً (بحيث يزيد على ٤٠٠ ملمتر) . كما أن ادخال زراعة البقوليات في الدورات الزراعية ينطوى على امكانيات كبيرة في المنطقة .

ومن جانب آخر، فثمة عقبات منها تفتت حيازات الاراضي وصغر أحجامها ، والحاجة الى تسهيلات الائتمان ، وقصور مرافق التسويق ، والافتقار الى البنية الأساسية اللازمة، وعدم ملائمة سياسات الاسعار، واضطراب العلاقات بين اسعار المدخلات والمخرجات وهذه المشاكل لا بد من ازالتها جميعا بغية استخدام أساليب زراعية متطورة، ومن ثم تحقيق زيادة في الانتاجية .

وعليه، وانطلاقاً من كون الزراعة البعلية تشكل معظم الاراضي المزروعة بالمحاصيل كما انها تضم معظم السكان العاملين في الزراعة بالمنطقة، فقد بات الأمر يقتضي بذل جهود مكثفة في هذا المضمار .

الميكنة والنقص في الايدي العاملة

يواجه العديد من بلدان المنطقة أوجه نقص في الايدي العاملة في مواسم الذروة بسبب هجرة العمالة الى المناطق الحضرية وإلى البلدان النفطية الغنية مما ينتج عنه زيادات حادة في تكاليف الانتاج . ويزيد من تفاقم النقص الحاد في العمالة الزراعية فضلاً عن تكاليفها، المرتفعة حقيقة استخدام طريقة أو أكثر من طرق الانتاج الزراعي الكفيلة الاستخدام للعمالة . وهذا الاتجاه من شأنه ان يغير من الاسعار النسبية لعوامل الانتاج في الزراعة، بحيث لا يترك مجال للنظر الى تكاليف الفرع البديلة للعمالة بوصفها تكلفة منخفضة في ظل الاقتصادات القائمة . وهذا الوضع يؤدى بدوره الى الاسراع بخطط الميكنة الزراعية . الا ان الأثر الناجم عن هذه الميكنة بالنسبة لآزالة اختناقات الانتاج لا بد من موازنته بدقة مع الآثار التي تسفر عنها بالنسبة لفرص العمالة .

المؤسسات والحوافز والسياسات السعرية

يشير الكثير من الدراسات، فضلاً عن الخبرة الواسعة، الى ان الحوافز المقدمة الى المنتجين الزراعيين في المنطقة هي غير كافية بشكل عام . وثمة عقبات تواجه الانتاج وتنبثق من ضعف نظم الحوافز السعرية التي زاد من وطأتها ايضا النقص الحاصل في البنية الأساسية . ومن بين نقاط الضعف الرئيسية في هذا الصدد مشكلات التسويق والائتمان الزراعي والبحوث والارشاد الزراعي .

التسويق

ما برح التسويق الزراعي يحظى ببعض الاهتمام في المنطقة في السنوات الاخيرة وقد أقيم عدد من المؤسسات العامة و/أو الخاصة للاضطلاع بمهمات توزيع الأغذية والمدخلات والصادرات. وفي بعض البلدان توسعت وتحسنت مرافق الحفظ والتخزين كما تطورت شبكات النقل والمواصلات. وقد انشئ مشروع لتحسين التسويق الزراعي في القاهرة في عام ١٩٧٨، ثم جرى نقله الى عمان في عام ١٩٨٠، وقد صمم على المستوى الاقليمي بحيث يمكنه المساعدة في تبادل المعلومات عن التسويق والاسعار، مع تعزيز التدريب في المجالات كافة وعلى جميع أصعدة التسويق، مما يتسنى معه تحسين اداء المهام الادارية العائدة للتسويق، وتدعيم كفاءة استخدام تكنولوجيات التسويق، والحد من الخسائر اللاحقة لحصاد المحاصيل، اضافة الى رفع القدرات الشاملة لخصائمي التسويق في المنطقة. هذا وتؤكد الدراسات التي أجريت مؤخرا عن التدريب في مجال التسويق على ان ثمة نقصا حادا في الملاكات المدربة في مجال تسويق الحاصلات الزراعية والغذائية في مختلف بلدان المنطقة. ففي العراق مثلا تشير الاسقاطات الى ان نظام التسويق بالقطاع العام من شأنه ان يحتاج الى موظفين على مختلف المستويات التدريبية يزيد عددهم في عام ١٩٨٥ على ٣٠٠ ٢ موظف (١).

الائتمان

لا تزال مؤسسات الائتمان الزراعي في معظم بلدان المنطقة عاجزة عن تلبية الاحتياجات الكاملة من الائتمان في القطاع الزراعي. فبرغم ان الائتمان المؤسسي تضاعف مرتين او ثلاثا في غضون العقد الاخير تقريبا، الا انه لا يزال منخفضا نسبيا فيما يتعلق بمساهمته في الائتمانات المطلوب توفيرها على الصعيد القومي مقارنة في ذلك مع نسبة مشاركة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي.

ولا تزال هيئات ومؤسسات الائتمان الزراعي في البلدان غير النفطية بالمنطقة عاجزة عن تلبية الاحتياجات الائتمانية لصغار المزارعين والملوك والشركاء الزراعيين وصغار الصيادين. وينعكس هذا في ضعف قدرة هذه الفئات على سداد ديونها بل وفي زيادة احتمال عجزهم عن هذا السداد فيما يمكن تعزيز هذه القدرة على السداد اذا ما اتيح ائتمان موجه ومرتب بالتسويق على نحو ما يحدث في الجمهورية العربية السورية والعراق ومصر واليمن الديمقراطية.

H. Trupke: Manpower and training requirements for the Agricultural (١) and food marketing in Iraq, UNDP/FAO Report REM 503/1/81, p.54.

البحوث الزراعية—

يمكن النظر الى البحوث الزراعية على انها حلقة اتصال بين الموارد "الاساسية" التي يحظى بها بلد ما بصورة طبيعية (الاراضي والعمالة والمياه) وبين استخدام المدخلات الزراعية ومنها مثلاً البذور المحسنة والاسمدة والمبيدات. وندرة أى من هذه الموارد الأساسية من شأنها ان تولد ضغط يدفع الى تطوير تكنولوجيات تؤدى الى الاقتصاد في استخدامها. كما ان البحوث الزراعية لديها دور مهم آخر تؤدى به تشجيعاً على استبدال المدخلات بغيرها فضلاً عن الاقتصاد في استخدامها.

ويستلزم الامر الاسراع باجراء البحوث والقيام بالعمليات النموذجية والاستكشافية بغية تطوير وتجريب حزم تكنولوجية ملائمة تمهيداً لبدء العمل في مشاريع استثمارية جديدة. ومن شأن استراتيجية رامية الى تكثيف الانتاج الزراعي ان تتطلب تحولاً في اهتمامات البحوث صوب ما يكفل رفع الانتاجية، وزيادة الكثافة، وتحسين النظم الزراعية، وتطوير تشكيلات محصولية مقاومة للجفاف ويمكن جنيهاً آلياً، فضلاً عن القيام ببحوث رامية الى تعظيم كفاءة استخدام التكنولوجيا الري القائمة. الا ان تدعيم البحوث الزراعية لا يمكن ان يحقق نتائج ملموسة في غياب سائر خدمات الدعم الاساسية الاخرى التي ينبغي توفيرها للمزارعين بما في ذلك تزويدهم بالمواد الاساسية وتوفير خدمات ومرافق التسويق والارشاد التي تطلعهم على امكانيات استخدام التكنولوجيا المتطورة. على ان عوامل القصور في هذه المجالات ملموسة وواضحة في معظم بلدان المنطقة، كما ان أثر التكنولوجيا القائمة حالياً بالنسبة للنتائج الزراعي يمكن ان يكون ضخماً اذا ما نشط المسؤولون الى تزويد الفلاح بحزم انتاجية تجذبه وتشير اهتمامه.

الارشاد الزراعي

عند تخصيص الاستثمارات المقررة للزراعة، تبين ان الحصة المخصصة للبحوث والارشاد الزراعي كانت حصة ضئيلة نسبياً في معظم بلدان المنطقة، في حين ان من الدلائل ما يفيد بأن شدة ارتباطاً ايجابياً بين الارشاد وبين الزيادات الحاصلة في الانتاج الزراعي، وهو ما يحدث عندما تنطوي خدمات الارشاد على حزم من الطرق والتقنيات المتصلة على نحو كاف بمشاكل صغار المزارعين والتي يمكن توصيلها اليهم بنجاح. ويستطيع الارشاد ان يساعد صغار المزارعين على خفض الخسائر والهدر الذي يقع قبل الحصاد وبعده، وهي خسائر يصل معدلها الى آفاق مرتفعة للغاية في كثير من بلدان المنطقة. الا ان خدمات الارشاد الزراعي تواجهها مشكلات عدة؛ فالمرشدون الزراعيون لا يزالون قلة من حيث العدد، فيما ان التسهيلات والمرافق والموارد الموضوعة تحت تصرفهم لا تزال قاصرة كما ان التدريب الذي يتلقونه لا يزال دون المستوى المطلوب. ومن هنا يقتضي الامر بذل المزيد من الجهود لتحسين نوعية خدمات الارشاد الزراعي في المنطقة.

ان هذا النوع من الخدمات قاصر بعامة عن اداء الدور الذي يتعين الاضطلاع به في هذا الصدد . ولن يكفي في هذا المجال مجرد زيادة عدد موظفي الارشاد الزراعي . ان لا بد من تطوير التكنولوجيا المتعلقة بمجالات معينة ومن ثم ارشاد المزارعين اليها . وحتى اذا ما تأكدت جدوى التكنولوجيا ، فلا سبيل في ان يفيد منها المزارعون الا في حال توفير المدخلات المطلوبة بالنسبة لهم ، ويعني هذا ان توفير وتوزيع هذه المدخلات ينبغي تنظيمه وخاصة عندما تكون الحاجة ماسة الى توفيرها . ومن ناحية أخرى ، لا بد من اقامة علاقة سعرية بين المدخلات والمخرجات بحيث تكفل حفز المزارعين على قبـول الاستخدامات الموصى بها .

سياسات الحوافز والاسعار

بما ان امكانيات التوسع الأفقي محدودة فان الاسراع بخطى الانتاج الزراعي في المنطقة يتوقف بصورة أساسية على التوسع الرأسى . ويعني هذا ضرورة ادخال تغييرات جذرية على أساليب الزراعة التقليدية مع تكثيف المدخلات المستخدمة . الا أن نشر التكنولوجيا المطلوبة انما يتطلب نظاما أفضل لتقديم الحوافز الى المزارعين .

وعلى مستوى التدابير المتعلقة بهذه الحوافز ، ثمة دور محوري تلعبه سياسات الاسعار سواء بالنسبة للمخرجات او المدخلات . فهذه السياسات لا تؤثر فحسب على حوافز المنتجين ، ولكنها تؤثر ايضا على تخصيص الموارد وعلى مستوى الدخل من الزراعة . ويمكن في البلدان المصدرة للنفط وضع مستوى لاسعار المنتجين يزيد على أسعار السوق العالمية من خلال تقديم اعانات تدعم أسعار المستهلكين . كما أن زيادة اسعار المنتجين في تلك البلدان يمكن في واقع الامر ان تكون بمثابة وسيلة لتوزيع العائد النفطي على مستوى فئات الدخل المنخفض . وبديهي ان سياسة من هذا القبيل لا يمكن تطبيقها عمليا في البلدان غير النفطية حيث الامكانية محدودة لتحويل الدخل من سائر قطاعات الاقتصاد الى القطاع الزراعي ، وحيث يحتدم الصراع في مجال السياسة العامة في هذه البلدان بين تقديم أغذية رخيصة للمستهلك الحضري وبين توفير أسعار مجزية للمنتج الزراعي . وفي كثير من البلدان يتم ابقاء اسعار المنتجين عند مستوى أقل من الاسعار الدولية ، باعتبار ان الحكومات المعنية كانت تسعى بشكل خاص الى الحد من مستوى تكاليف المعيشة في المدن . الا ان هذا الخفض المصطنع لاسعار المستهلكين لا يمكن ان يفيد المستهلكين في الأجل الطويل اذا ما أدى الى خفض قدرة العرض المحلي .

ومن الاعتبارات الثانوية الاخرى الدور التوزيعي للسياسة السعرية بالنسبة لتلبية
غايات الانتاج . وفي كثير من الاحيان أهملت العلاقات السعرية مع المحاصيل الاخرى
التي تضمها الدورة الزراعية لدى استخدام سياسة الاسعار لتعزيز انتاج سلع معينة .
الا أن المزارع يقوم بمقارنة العائد الاجمالي من الدورة الزراعية ككل ولا يقتصر في حساباته
على العائد من محصول بعينه في الدورة الواحدة . ومن هنا فقد لا تؤدي السياسة
السعرية لمحاصيل فردية الى توزيع للموارد من شأنه ان يفضي بدوره الى تحقيق أهداف
الانتاج . فضلا عن ذلك فلا بد لاسعار المنتجين ان تقيم علاقة ايجابية بين الاسعار التي
يُدفعها المزارع لقاء المستلزمات الزراعية المختلفة وبين الاسعار التي يتقاضاها المزارع في
مقابل الانتاج .

وثمة أداة أخرى من أدوات السياسة العامة الرامية الى التشجيع على اتباع الاساليب
الحديثة في الزراعة الا وهي دعم المدخلات الزراعية، حيث اصبحت اعانات دعم الاسمدة
أمرًا أكثر شيوعًا في المنطقة . بل ان هناك من البلدان المصدرة للنفط ما يدعم مدخلات
الانتاج الرئيسية (البذور والاسمدة والمبيدات والعلف الحيواني) بمبالغ تصل الى ٥٠ في
المائة من تكاليفها . ولكن اذا كانت أسعار المنتجين ستفيد جميع المزارعين على حد سواء ،
فان اعانات دعم المدخلات لن تفيد سوى المنتجين الذين يستخدمونها فحسب .

مع ذلك ، فدعم المدخلات الزراعية لا يصلح بدلا كاملا عن ضمانات الاسعار ، فكلتا
الوسيلتين ضروريتان بوصفهما ادوات متكاملة للسياسة العامة . وحتى عندما يصبح المزارع
على دراية أكبر بالمدخلات المحسنة ، فان مدى استخدامه لتلك المدخلات يتوقف على ما اذا
كانت أسعار المنتجين تغطي تكاليف هذه المدخلات ، وتترك له هامشا من الربح . ومن ناحية
أخرى ، فكلما انخفضت كلفة المدخلات بواسطة الاعانات ، كلما كان من الضروري خفض أسعار
المنتجين .

وعند صياغة سياسة سعرية للحبوب ، لا بد من مراعاة الاحتياجات اللازمة لقطاع الثروة
الحيوانية بغية زيادة الانتاج من الثروة الحيوانية بمعدل أسرع . الا ان الاتجاه المتزايد
نحو تكثيف استخدام الاعلاف يدعو بدوره لاتباع سياسة سعرية ايضا للحبوب العلفية . كما
يستلزم الامر اتخاذ التدابير الرامية الى تخفيض اسعار الحبوب العلفية من خلال التوسع
في زراعة تشكيلات من الحبوب التي تدر غلات مرتفعة مع اتاحة الفرصة لارتفاع أسعار الماشية
تبعًا لقوى السوق ، وذلك بغية توفير الحوافز الكافية لانتاج الثروة الحيوانية . ويمكن للتسويق
المتطور ان يقوم بدوره مهم في تأمين المزيد من العائدات للمنتجين في هذا الصدد عن طريق
تضييق الهامش الواسع الذي يفصل بين أسعار المنتجين وأسعار المستهلكين .

الاستثمار الزراعي

باتت حكومات بلدان منطقة الاكوا تدرك اكثر من أن وقت مضى مدى الحاجة الى زيادة الاستثمارات في مجال الزراعة. ويعزى هذا جزئيا الى ان الانتاجية الزراعية في معظم هذه البلدان طرأ عليها انخفاض في الآونة الأخيرة حيث أصبحت الامدادات الغذائية المحلية بل والاقليمية ادنى من الطلب عليها بكثير، مما زاد معه اعتمادها على مصادر الامدادات من خارج المنطقة. كما ان الهجرة النازحة من الريف باستمرار تزيديضا من حدة مشكلات البطالة في المناطق الحضرية وتزيد من الضغط على الخدمات والامدادات الغذائية المحدودة أصلا في المراكز الحضرية. ويزيد من تفاقم الوضع في بعض هذه البلدان حقيقة ان الصادرات الزراعية تشكل المصدر الرئيسي للعملة الاجنبية التي تفس الحاجة اليها لشراء المدخلات اللازمة والسلع الانتاجية الضرورية ولسداد القروض، والنهوض بخدمة الديون المتزايدة.

ومن المؤشرات التي تدل على الاتجاهات والمستويات التي بلغها الاستثمار الزراعي في الماضي ما يمكن الحصول عليه من واقع الانفاق المخطط والفعلي في مجال الزراعة ضمن خطط التنمية القومية.

ويمكن في هذا المجال اجراء المقارنات بالنسبة لعشرة من بلدان المنطقة فيما يتعلق بالخطط الحالية والسابقة. ففي كل من هذه البلدان العشرة، باستثناء العراق، تشير أحدث الخطط الى زيادة كبيرة في الانفاق السنوي المخطط على الزراعة. الا ان الارتفاع في نصيب الزراعة من مجموع أوجه الانفاق الانمائي المخطط أقتصر على كل من الاردن والمملكة العربية السعودية ومصر واليمن. أما في بقية البلدان فقد بقي هذا النصيب على حاله تقريبا او تعرض للانخفاض ولا سيما في حالة كل من الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن الديمقراطية.

وما هذه الارقام الا مؤشر مبدئي خام على درجة الأولوية التي تعطيها الحكومات للقطاع الزراعي، وقد يكون الارتفاع الحاد في الانفاق الانمائي المخطط على الزراعة مجرد انعكاس في بعض الاحيان لتنفيذ مشروع ضخم تم على نطاق واسع في مجال الرعي مثلا، ومن هنا فقد يطرأ انخفاض في هذا المجال بعد استكمال مشروع من هذا القبيل.

على أن النفقات الفعلية كثيرا ما جاءت أدنى من المستويات المخطط لها، فمن بين ثمانية بلدان في الاكوا خضعت للمقارنة، زاد الانفاق الفعلي على الزراعة على ما كان مخططا له في ثلاثة بلدان منها فقط ألا وهي الاردن ومصر واليمن الديمقراطية.

القدرة الاستيعابية

يبدو على الأرجح ان المشكلة الرئيسية التي أعاققت الاستثمار الزراعي في المنطقة في العاظمي لم تكن قصور الموارد بقدر ما كانت القدرة الاستيعابية المحدودة .

هذا العائق لم يتخذ فقط شكل النقص في مشاريع الاستثمارات الجيدة الاعداد فحسب، ولكنه جاء ايضا على صورة قصور في القدرة التنظيمية والادارية والمؤسسية اللازمة لتنفيذ وصيانة مثل هذه المشروعات .

على أن العائق الرئيسي الذي حال دون زيادة الانتاج الزراعي في المنطقة يتمثل في الافتقار الى الموظفين المدربين، ولا سيما في ميدان تحديد المشاريع واعدادها ومتابعتها وتقييمها . من هنا باتت الحاجة ماسة الى تنظيم تدريب للعاملين في مجال تحليل المشاريع من خلال التعاون الاقليمي ودون الاقليمي . ويستلزم الامر ايضا تدعيم المؤسسات المعنية الاقليمية والوطنية لهذا الغرض . وليس أقل أهمية من ذلك ضرورة تدريب العاملين المسؤولين عن تنفيذ مشاريع التنمية الزراعية، باعتبار ان القدرة على استيعاب تدفق الاستثمارات انما تتوقف أساسا على هذين النمطين من أنماط التدريب .

التعاون الاقليمي

انطلاقا من تكامل الموارد التي حظيت بها بلدان المنطقة (مالية وطبيعية وغيرها) ومن واقع الوشائج الحضارية العميقة التي تربط بين هذه البلدان ، فقد عقدت آمال عريضة على امكانيات التعاون الاقليمي لتحقيق كثير من الغايات من بينها مجال الاستثمارات الزراعية في المنطقة .

لكن فيما عدا انشاء مؤسسات التمويل الثنائية والمتعددة الاطراف المنبثقة عن منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) ، فان سجل التعاون الاقليمي في مجال الاستثمارات الزراعية ثبت انه أقل بكثير مما كان متوقعا لاسيما فيما يتعلق بالطموحات التي كانت معقودة عليه في السابق . الا أن الامر لا يزال ينطوي على امكانيات واعدة في مجالات من قبيل الاستثمار في انشاء مخزونات للأمن الغذائي على الصعيد دون الاقليمي ، وفي انشاء مشاريع اقليمية لانتاج الآلات والمعدات والمبيدات اللازمة للزراعة .

التجارة الزراعية

لم يستطع انتاج الاغذية والزراعة في المنطقة ان يساير الطلب المتزايد في هذا المضمار . وقد جاء النمو البطيء للانتاج الزراعي والغذائي مترافقا مع ارتفاع في الطلب الذي تولد بدوره عن ارتفاع معدلات نمو السكان وزيادة الدخول الفردية الامر الذي زاد ايضا من

اتساع هوة العجز في التجارة الزراعية في عام ١٩٨١ أن في أولى سنوات العقد . وهكذا زاد العجز في تجارة الاغذية والزراعة من ١١٧ مليار دولار في عام ١٩٨٠ الى ١٣٣٩ مليار دولار في عام ١٩٨١، أي بنسبة ١٩ في المائة . ويعزى هذا الى حد كبير الى الزيادة المرتفعة في قيمة مجموع الواردات الزراعية التي سجلت ارتفاعا بنسبة ١٤٤ في المائة في عام ١٩٨١ في مقابل نقص في الصادرات بنسبة ١١ في المائة .

وفي عام ١٩٨١، وصلت الايرادات الاجمالية من الصادرات الزراعية من المنطقة الى ١٧ مليار دولار ولكنها بذلك جاءت أقل بـ ٢٠ مليار دولار أو بنسبة ١٠ في المائة مما كانت عليه في عام ١٩٨٠ . وفيما عدا كل من المملكة العربية السعودية وعمان ومصر التي زادت عائدات صادراتها بنسبة ١٧٧ في المائة، و١١ في المائة، و٧١ في المائة على التوالي، فقد شهدت بقية المنطقة انخفاضات كبيرة في الايرادات العائدة من التصدير . أما الحقيقة الاساسية الكامنة وراء تدهور موقف الصادرات الزراعية فتتمثل في الهبوط الحاد في أسعار معظم المنتجات الزراعية منذ الربع الثالث لعام ١٩٨٠ .

هذا وقد استطاعت الصادرات الزراعية ان تتول ١١ في المائة فقط من مجمل كلفة الواردات الزراعية في عام ١٩٨١ في مقابل نسبة ١٤ في المائة في عام ١٩٨٠ . أما في البلدان النفطية فقد غطت الصادرات الزراعية ٤٢ في المائة من الواردات الزراعية، فيما وصلت هذه النسبة الى ٢١٦ في المائة في البلدان غير النفطية بالمنطقة . وفي عام ١٩٨١ تم تمويل أكثر من ٩٩ في المائة من قيمة الواردات الزراعية في اليمن، و٩٦ في المائة باليمن الديمقراطية وما بين ٦٥ في المائة و٧٨ في المائة بالجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر - من مصادر غير زراعية . وقد ضاعف هذا الوضع من مشكلات ميزان المدفوعات في البلدان الفقيرة بالمنطقة التي تعاني من قدرة محدودة على الاستيراد .

الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

تواصل في عدد من بلدان المنطقة، لاسيما في مصر، الاعتماد على المعونات الميسرة من الاغذية (الجدول ٤) . وفيما بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨١، هبطت نسبة الاكتفاء الذاتي في منطقة الاكوا من ٥١ في المائة الى ٤٦ في المائة للحبوب، ومن ٣٢ في المائة الى ٢٤ في المائة للسكر، ومن ٨ في المائة الى ٧ في المائة في حالة الزيت النباتي، ومن ٤٤ في المائة الى ٣٦ في المائة بالنسبة للحوم الدواجن، ثم من ٨٢ في المائة الى ٧٤ في المائة للبيض . وان أمكن سد هذا العجز عن طريق الواردات، فقد ارتفعت واردات المنطقة من الحبوب من ١٣٦ مليون طن في عام ١٩٧٩ الى ١٧٦ مليون طن في عام ١٩٨١ مما تفاقت معه مشكلات موازين المدفوعات في البلدان الفقيرة الأعضاء .

الجدول ٤ - المعونات الدولية من الأغذية الى بلدان الاكوا، ١٩٨١ و ١٩٨٢

(بالأطنان ؛ وآلاف الدولارات)

البلد	١٩٨١			١٩٨٢		
	أغذية أخرى	القيمة الاجمالية	القمح	أغذية أخرى	القيمة الاجمالية	القمح
اليمن الديمقراطية -	-	-	-	٥٥٠	-	-
مصر	١٢٨٠٠	٣١٧٧٢٣	١٩٠٠٠٠٠	١٣٦٤٦	٢٤٩٦٠٠	-
الاردن	٢٦٢٥	٨٥٣٨	٥٥٠٠	-	٤٦٦	-
لبنان	٥٦٩٨	٦١٩٤	٢٠٠٠٠	٢١٤٠	٦٤٨١	-
الجمهورية العربية السورية	١٦٠٠	٢٣٨٠	-	-	-	-
اليمن	-	-	١٣٠٠٠	٢٥٠٠	٣٧٠٤	-
مجموع الاكوا	٢٢٧٢٣	٣٣٤٨٣٥	١٩٣٨٥٠٠	١٨٨٣٦	٣٦٠٢٥١	-

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، نشرات المعونة الغذائية كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ و ١٩٨٣.

انطلاقاً مما سبق ذكره، يصبح الأمن الغذائي هو القضية الملحة باستمرار في المنطقة. وقد اتسع الاهتمام بها كي يشمل الحاجة لا الى مخزونات احتياطية فقط ولكنه يتعدى ذلك الى تحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي بغية تقليل الاعتماد على الاسواق العالمية التي لا أمان لها. كذلك فما برح دور الزراعة في مجال العمالة وفي الحصول على ايرادات التصدير وغير ذلك، يلقي اهتماماً متجدداً حتى في البلدان المصدرة للنفط التي تنطوئ على امكانيات زراعية، وذلك بغية مواجهة الوضع الذي لن يصبح فيه النفط هو المصدر الأساسي لايرادات التصدير.

من هنا أصبح الكثير من بلدان المنطقة حريصاً على تحقيق المزيد من الاعتماد على النفس في مجال الاغذية، وقد عزز من هذا الاتجاه تقلب عوامل الشك في امكانية الحصول على المؤن الغذائية في الأجل الطويل، في حين ان الهوة جديرة بأن تزداد اتساعاً بين انتاج وعرض

جميع السلع الأساسية ، اللهم الا اذا وضعت برامج ومشاريع سليمة الاعداد وتعززها ايضا تدابير ملائمة في مجال السياسة العامة وتؤدي من ثم الى الحد من تقلبات الانتاج والى وضع الزراعة في المنطقة على طريق النمو السليم .

من ناحية أخرى فان البهوة الفاصلة بين الانتاج والاستهلاك في مجال الأغذية انما تشكل بدورها تهديدا خطيرا للأمن الغذائي في المنطقة . وفي سبيل علاج هذه المشكلة ، فقد اتخذت بلدان الاكوا ، بالتعاون مع الوكالات الدولية المعنية ، عدة خطوات بهدف تحديد وتصميم ووضع استراتيجيات وأنظمة تخطيطية ولانشاء المؤسسات التي تعمل على تحسين تنفيذ برامجها الانمائية ولا سيما في مجال الأمن الغذائي .

وقد تم في هذا السياق تعزيز البرامج التنفيذية على الصعيدين الوطني والاقليمي التي ساندتها جهود دولية جاءت على شكل سلسلة من المؤتمرات المعنية بالأغذية ، فضلا عن أعمال المتابعة التي تولتها عن منظمة الأغذية والزراعة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومجلس الأغذية العالمي ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) وغيرها من الهيئات . وفي طليعة هذه الجهود المبذولة حاليا ، نذكر تحديدا استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرها مؤتمر القمة العربي المنعقد في عمان في عام ١٩٨٠ ، وكذلك اجماع لجنة الأمن الغذائي العالمي على اقرار خطة عمل منظمة الامم المتحدة المؤلفة من خمس نقاط والمتعلقة بالأمن الغذائي ، التي صادق عليها مجلس الفاو في دورته السابعة والسبعين المنعقدة في روما .

هذا وتتركز جهود الأمن الغذائي حاليا في عناصر محورية ثلاثة : انتاج الأغذية ، واستقرار العرض من الأغذية ، وامكانية وصولها الى من يحتاج اليها . وقد باتت المخزونات الاحتياطية الأساسية من القمح في كثير من بلدان الاكوا تشكل اكثر من ٢٥ في المائة من الاستهلاك السنوي مما يعد انجازا ايجابيا في هذا المضمار .

خاتمة

تأثر نمو الانتاج الزراعي في المنطقة الى حد ما بالتقلبات التي طرأت على حالة الطقس . كما أن مسار الانتاج المخيب للآمال خلال الفترة المستعرضة عكس ايضا نفس الاتجاه الاهتمام في الماضي بالزراعة ، فضلا عن قصور السياسات المعمول بها في القطاع الزراعي . ولو كان الامر قد انطوى في السابق على وضع أسس تكفل زيادة سريعة ومضطردة في الانتاج الزراعي ، لكان مستورا هذا الانتاج في أن سنة متوسطة قد ارتفع ، ولأمكن التحفيف من غواقب

تقلبات الطقس في المنطقة. من هنا، بات الأمر بحاجة الى زيادات سريعة في الانتاج الزراعي في السنوات المتبقية من العقد بغية احراز الهدف الانمائي الذي يتمثل في تحقيق زيادة سنوية في الانتاج من الزراعة بنسبة ٤ في المائة في المتوسط على الأقل، مع المبادرة الى اعادة رسم حد أدنى لمستوى الأمن الغذائي بالنسبة للمنطقة.

وبرغم أن من السابق لأوانه الحكم على الأثر الناجم عن السياسات المتبعة فيما يتعلق بأداء الزراعة، باعتبار أن كثيرا من تدابير السياسة المعمول بها في هذا القطاع، وخصوصا من الناحية المؤسسية، إنما يستغرق سنوات كي تؤتي ثمارها، فإن الأمر لا يزال بحاجة الى بذل المزيد من الجهود حتى يتمكن الانتاج الزراعي من مسايرة الطلب المتزايد على الأغذية، وعلى سائر المنتجات الزراعية في المنطقة.

وإذا كانت المخصصات العامة المرصودة للاستثمارات الزراعية قد زادت، إلا أن الزيادات المنشودة في الانتاج جاءت قاصرة بكثير عن الارتفاع في الطلب. وسد هذه الثغرة أو على الأقل تضيق شقتها إنما يتطلب إعادة نظر في العوامل التي منعت أو أعاق النمو في الانتاج الزراعي. ومن هذه العوامل سياسات الاسعار، والسياسات المالية التي كان قد اتبعها عدد من حكومات المنطقة.

من هنا تدعو الحاجة بالحاح الى اتباع سياسات وأدوات من شأنها ان تكفل زيادات في الانتاج، وان تهين مناخا ملائما للاستثمار في مجال الزراعة. ومن أدوات السياسة التي يتطلبها العمل في هذا المجال، والتي تشكل بدورها أهمية حيوية للانتاج الزراعي، ما يتعلق بالتحسينات والتوسيعات المطلوب ادخالها على البنى الأساسية المادية، ولوضع الأنظمة السليمة لتوزيع المدخلات الزراعية على المنتجين، مع انشاء أنظمة سليمة لتسويق المنتجات الزراعية. ويتطلب الأمر أيضا تدخل السلطات العامة في تقديم الائتمانات الزراعية بشروط ميسرة لصغار المزارعين الذين يعتمدون في معظم الأحيان على أنظمة الائتمان غير الرسمية نظرا لضعف قدرتهم المالية في كثير من بلدان المنطقة، الأمر الذي يكلفهم غالبا دون ان يلبي سوى القليل مما يحتاجون. ويصادف المزارعون الصغار صعوبات هائلة في تمويل ما يرومون من تحسينات، أو ما يرون ادخاله من تجديدات او ابتكارات على العطلات الزراعية. ولطالما شهدت المراحل الماضية كيف قصرت آلية السوق، ومؤسسات الاقراض عن ان تمتد هذه الفئات بالائتمانات المطلوبة بفوائد معقولة في الأجلين المتوسط والطويل.

وإذا ما كان الهدف هو الحد من التدهور السريع الذي طرأ مؤخراً على اعتماد المنطقة على نفسها في مجال الأغذية، ومن ثم اضفاء مزيد من الاستقرار على أمنها الغذائي، فإن الحاجة تصبح ماسة الى اتباع استراتيجيات أفضل في مجال الاستثمار الزراعي . وهذه الاستراتيجيات تنطوي بدورها على عنصرين منفصلين ولكلهما مرتبطان بصورة وثيقة أولهما : الحاجة الى حشد المزيد من الموارد (محلية ودولية) للاستثمار في الزراعة على صعيد المنطقة . أما العنصر الثاني فهو ترشيد استخدام هذه الموارد الاستثمارية من خلال تطوير انماط الاستثمار مع تحسين القدرة الاستيعابية .

ان بلدان المنطقة بعامة ليست من منتجي الأغذية على أساس من فعالية التكاليف . ومن هذه البلدان ما يملك موارد مالية كبيرة، ولكنها بالوقت ذاته لم تحظ سوى بالقليل من الموارد الطبيعية غير النفطية، فيما تعكف على تطوير مشاريع زراعية رامية الى انتاج المزيد من الأغذية . وفي المنطقة بلدان أخرى حظيت بإمكانات تتيج انتاج الأغذية بصورة أكثر اقتصادية . وفي ظل هذا الوضع فإن الهدف الاقتصادي الأفضل والأجدى يتمثل في تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي على صعيد المنطقة بأسرها ، ذلك أفضل من السعي نحو تحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي على الصعيد القطرية المحدودة .

باء- التنمية الريفية

يجرى في هذا الفصل مناقشة القضايا الرئيسية في مجال التنمية الريفية في منطقة الاكوا ضمن سياق الاهداف والغايات التي تتوخاها الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الثالث ، مع استعراض وتقييم التقدم المحرز في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣، وبحث سبل تحسين الاداء في هذا القطاع .

١- النمو العادل (١)

يتطلب تحقيق النمو العادل تنفيذ عدد من تدابير السياسة العامة التي من شأنها تحسين توزيع الدخل واثاحة المزيد من فرص العمل لصالح الجماعات الفقيرة بالريف . ومن هذه التدابير : '١' ااثاحة المزيد من فرص الوصول الى الموارد بما في ذلك الارض والمياه اما عن طريق اصلاح نظم حيازة الاراضي و/أو عن طريق الاستقرار في الاراضي ؛ '٢' تخصيص نصيب اكبر من النفقات العامة لزيادة الانتاج من الأغذية وتنمية الموارد البشرية وتحقيق رفاهية السكان في القطاع الريفي ولا سيما فيما يتعلق بمجالات التعليم والتدريب والخدمات الصحية والسكان والمواصلات وما الى ذلك ؛ '٣' اتباع سياسات زراعية ملائمة لصالح صغار المزارعين والعمال الزراعيين المعدمين رامية الى تحسين وضع التغذية بالنسبة لهم وزيادة فرص العمل المتاحة أمامهم .

(١) قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦، الفقرات ٨، ٢٠، ٢١، ٢٨، ٤٢، ٤٩، ١٠٨٣-٨١

أما الفرص المتحققة بفعل التوسع المطلوب والمناجمة بدورها عن هذا النمط من النمو، فلا بد وأن تتيح الإسراع بزيادة الدخل وإمكانات الوصول الى الخدمات أمام فقراء الريف، ويخطئ أسرع مما عليه الحال بالنسبة لسائر الفئات الاجتماعية - الاقتصادية الاخرى. فإذا لم يكن من سبيل الى تحقيق هذا الهدف، فإن الفقر سيزيد بطبيعة الحال. هذا وتطلب الاستراتيجية الانمائية الدولية من البلدان ان تقوم، على أساس من الأولوية، بتنفيذ برنامج العمل المنبثق عن المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي يدعو البلدان لا الى زيادة الموارد المخصصة للتنمية الريفية فحسب، ولكن الى ان تضمن ان تتناسب الحصص المخصصة لقطاع التنمية الريفية ضمن اجمالي الموارد مع احتياجات النمو في الريف وأن تلبي متطلبات تخفيف وطأة الفقر في الريف كما ينبغي ان تتلاءم وحجم السكان الريفيين أنفسهم.

على أنه من الصعوبة بمكان تقدير تدفقات الموارد اللازمة للتنمية الريفية بحكم ان القلة من البلدان هي التي تحتفظ بسجلات تحوي تفاصيل للانفاق ما بين الريف والحضر سواء بالنسبة للقطاعات الاجتماعية أو فيما يتعلق بتطوير البنى الأساسية المادية. وفي الفترة ١٩٧٨-١٩٨٢ تراوح متوسط ما خصص للفرد من سكان الريف بالاسعار الثابتة للدولار ما بين أقل من ٢٠ دولارا (أدنى الفئات) في مصر التي تحوي أكبر عدد من سكان الريف، وما يزيد على ٥١ دولارا (أعلى الفئات) في الاردن والجمهورية العربية السورية. أما المتوسط بالنسبة لبلدان الشرق الأدنى في مجملها فقد بلغ ٧٧ر٩ دولارا فيما بلغ في سائر البلدان النامية ٤٣ر٣ دولارا.

ولا بد ان ينصب الاهتمام الرئيسي في القطاع الزراعي على زيادة مخصصات الموارد المرصودة لمناطق الزراعة الكفافية التقليدية حيث يعيش ويعمل معظم سكان الريف. وقد لوحظ ان ثمة اختلالا في تخصيص الموارد بين مناطق الاستقرار القديمة التقليدية وبين مناطق الاستقرار التي شهدت المشاريع العروية الحديثة المقامة على أسس اقتصادية. ولكن مساحة المناطق الاخيرة صغيرة نسبيا وكذلك عدد السكان الذين يقيمون فيها. ومع ذلك تشير البيانات المتاحة الى ان الوحدات التي تشكل مناطق تلك المشاريع تحظى من حيث النفقات العامة المرصودة، ومن حيث التكنولوجيا والبنى الأساسية والموظفين الفنيين، المؤهلين بنسبة أعلى بكثير مما تحظى به نظيراتها في مناطق الاستقرار التقليدية القديمة التي تشكل القاعدة الاجتماعية الرئيسية للنظام الريفي في المنطقة. وهناك أمثلة على تلك المشاريع الحديثة الكثيفة الاستخدام لرأس المال منها مناطق مشروع الفرات في الجمهورية العربية السورية، والاراضي المستصلحة حديثا في مصر.

وقد حظيت اعتبارات العدالة بأهمية ضمن الاستراتيجيات الانمائية القومية في بعض من البلدان الاعضاء. ففي مصر تولي خطة التنمية الخمسية الحالية (١٩٨٢ / ١٩٨٣ - ١٩٨٦ / ١٩٨٧) مزيدا من الاهتمام للتنمية الزراعية والريفية وهي تقترح تنفيذ برامج محدودة لزيادة فرص العمل أمام ٢١ مليون فرد ، مع توزيع الاراضي على العمال الزراعيين المعدمين واقامة ٦٥٠ الف مسكن على أساس الجهود الذاتية بالمناطق الريفية معظمها لصالح فقراء الريف. كذلك ففي العراق والجمهورية العربية السورية واليمن الديمقراطية تعطى الأسبقية الأولى لتخفيف حدة الفقر في الريف عن طريق الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية. كما أكدت اليمن في خطتها الخمسية للتنمية (١٩٧٦ / ١٩٧٧ - ١٩٨٠ / ١٩٨١) على تقديم دعم خاص لصغار المزارعين ورسم علاقات لحيازة الاراضي على أساس من الانصاف والاستقرار. وتركز خطة التنمية الخمسية الثانية (١٩٨١ / ١٩٨٢ - ١٩٨٥ / ١٩٨٦) على ضرورة الوصول الى معدلات مرتفعة من النمو الشامل مع تدعيم المنظمات المحلية التقليدية التي تكفل المشاركة الشعبية بوصفها أساسا لاستراتيجية التنمية الريفية. أما خطة التنمية الخمسية بالاردن (١٩٨١ - ١٩٨٥) فتلاحظ من جانبها اتساع أوجه التفاوت في الخدمات الاجتماعية بين المناطق الريفية والحضرية ، وغياب توزيع ملائم للعائدات الاقتصادية بين الفئات والمناطق المتفاوتة الدخل.

وبرغم ان معظم بلدان الاكوا تتوخى تحقيق غايات وأهداف نوعية معينة على الصعيد الوطنية، الا ان القلة القليلة من الخطط القومية هي التي عمدت بالفعل الى رسم اهداف كمية محدودة، وهي الاهداف المعنية بالأساس بقضايا زيادة الانتاج الزراعي وبالتوسع في المنافع والخدمات العامة مثل مرافق الائتمان والطرق والمواصلات والكهرباء. وبرغم ان بعضا من بلدان المنطقة تطرح أهدافا محدودة زمنيا في قطاعات الخدمات الاجتماعية منها ما يتعلق بالقيد في المدارس الابتدائية أو عدد السكان الذين يتعين تهيئة المرافق الطبية لخدمتهم، أو امدادات مياه الشرب الصالحة، أو عدد القرى التي تقرر تزويدها بالكهرباء، الا أنه لم يبذل سوى القليل لوضع أهداف كمية محدودة زمنيا بالنسبة للمناطق الريفية ولا سيما فيما يتعلق بمحو الأمية ووفيات الرضع وعطيات التغذية وقضايا الحد الأدنى للدخول.

على أن السنوات الاخيرة شهدت تحولا ملحوظا في البرامج الرامية الى افادة صغار المزارعين والبدو والرحل والعمال المعدمين وصغار الصيادين، وذلك انطلاقا من دعم المؤسسات التي تقدم خدمات لتلك الفئات. وقد تبين العديد من بلدان المنطقة الامكانيات التي تنطوي

عليها هذه الجهود فيما يتعلق بزيادة انتاج ذلك القطاع الكبير من فقراء الريف وتوسيع فرص العمل وزيادة الدخل التي يحصلونها بعد ان بدأ الامر وكأنهم حتى تجاوزتهم خطط التنمية المطبقة في الماضي . ولكن اذا كان شمة اهتمام أوسع يولى حاليا للاحتياجات المؤسسية التي تكفل مشاركة صغار المنتجين في برامج التنمية، فلا بد ان تستند هذه الجهود الى برامج فنية و انتاجية تتلاءم مع احتياجات هؤلاء المنتجين ومع الموارد التي في متناول أيديهم .

من جانب آخر، يسهم قطاع الثروة الحيوانية اسهاما كبيرا في حياة صغار المزارعين والرعاة والبدو والرحل في منطقة الاكوا من خلال زيادة دخلهم وتحسين فرص العمل المتاحة لهم وتطوير وضعهم التغذوي . وقد شهدت السنوات الاخيرة اتباع سياسات وبرامج رامية تحديدا الى افادة صغار المنتجين، منها برامج الانتاج الحيواني الصغيرة التي تتلاءم مع الموارد المحدودة المتاحة لهؤلاء المنتجين، ومنها زيادة توفير حيوانات الجر، ومنها تحسين السلالات البلدية، والنهوض بصحة الحيوانات وتطوير المؤسسات والخدمات ذات الصلة كمؤسسات التسويق والائتمان والامداد بالمدخلات وخدمات الارشاد العاملة لصالح صغار المنتجين، اضافة الى تحسين حياة السكان الرحل والرعاة، مع التكامل بين تنمية الثروة الحيوانية عند المستويات الأعلى من الانتاجية وبين انتاج المحاصيل . هذا وقد اتبعت بلدان في المنطقة برامج رامية الى تدعيم انتاج الضأن والماعز على مستوى الحيازات الصغيرة . وتشمل هذه البرامج عمليات البحوث وتربية الماشية، والارشاد وخاصة في كل من الاردن والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية والعراق واليمن الديمقراطية .

واذا كانت مصايد الاسماك الصغيرة تشكل مجالا يتسم بأكله بنقص ملحوظ في البيانات، الا أن المعروف جيدا هو ان جماعات من الصيادين تعيش في هذا المجال وتدخل في عداد أفقر قطاعات السكان بحكم كونها في الغالب الأعم عائلات اضطرت الى النزوح من الاراضي فيما بقيت تعاني من انخفاض الدخل وموسمية العمل . كما انها لا تزال تتعرض نسبيا للاهمال من ناحية الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم . بيد ان سياسات تنمية الثروة السمكية جنحت عموما الى التركيز على النمو في هذا القطاع باستخدام وسائل عصرية تتطلب رؤوس أموال كثيفة مع ترك قطاع الثروة السمكية الصغير نهبا للتخلف أو عرضة للتنافس مع القطاع الحديث . ولقد شهدت الثمانينات اهتماما جديدا بقطاع الثروة السمكية التقليدي سواء بسبب امكانيات النمو التي ينطوي عليها او بفضل ما استجد من اهتمام بتخفيف الفقر في الريف، هذا التركيز على تنمية المصايد الصغيرة ينطلق من التسليم بأن هذه المصايد تسهم بأكثر من

٦٠ في المائة من محصول الصيد اللازم للاستهلاك البشرى من الاسماك في العالم النامي . وفي منطقة الاكوا شملت تدابير تنمية هذه المصايد السمكية عطيات انشاء المخازن المبردة ، ومصانع الثلج ، واقامة مرافق الابحار والرسو بالنسبة لسفن الصيد الصغيرة في بلدان الخليج . وتولي مصر اهتماما كبيرا بتوسيع المزارع السمكية ضمن سياق التنمية الريفية المتكاملة .

ومن المسلم به عموما ان ارتفاع مستوى الدخل القومي يجب ان يوصل الى تدبير الموارد الاضافية الشاملة اللازمة للقضاء على الفقر ، الا أن زيادة الدخل القومي بغير أن تصحبه سياسات تكفل اعادة توزيعه ، على نحو ما حدث في الماضي ، قد أسفر عن المزيد من سوء توزيع الدخل . من هنا أصبح من المهم التركيز على البحث عن الطرق التي تتيح لعطيات النمو ان تتشكل بما يحقق مصالح الفئات المحرومة من السكان . فضلا عن ذلك ، ففي ظل الفقر الريفي بصفة خاصة ، من المهم تلمس الوسائل التي تتيح للمنافع العائدة من نمو القطاع الزراعي أن تلعب دورا رئيسيا في تخفيف حدة هذا الفقر . والنمو الزراعي أمر حيوي في هذا الخصوص باعتبار ان معظم سكان الريف يعتمدون على الزراعة أساسا لحياتهم ، وهو ما يجعل من المستصوب ان تقترن استراتيجيات تنمية القطاع الريفي ، وخاصة فيما يتعلق بالزراعة ، باعادة توزيع الدخل وخلق فرص العمل .

٢- المشاركة الشعبية (١)

تقضي الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وبرنامج العمل المنبثق عن المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية بأن تعمل تدابير السياسة العامة المتخذة على تحقيق العدالة بحيث تتكامل مع مزيد من مشاركة السكان في النشاطات الانمائية على مستوي القواعد الشعبية ، وما ينطوي عليه ذلك من اعادة تشكيل المنظمات الريفية ، والعمل على أساس من اللامركزية في تقديم الخدمات الحكومية لهؤلاء السكان ، وتوسيع قاعدة المشاركة أمام فقراء الريف في التخطيط الانمائي وفي تنفيذ البرامج الانمائية وتقييمها .

وفي معظم البلدان النامية التي ترتبط فيها ظاهرة الفقر الريفي مع حالات ظلم فادحة في نظم حيازة الارض ، ومن ثم زيادة عدد المعدمين ، فان اتاحة فرص الحصول على الاراضي انما تشكل اساسا لاعادة توزيع النفوذ السياسي والاقتصادي بما يتيح خلق فرص

(١) الفقرات ٨ ، ٤٢ و ٥١ ، المرجع السابق .

تحسين الدخول بالنسبة لفقراء الريف. وفي هذا السياق يتطلب الاسراع بالتنفيذ الفعال للاصلاح الزراعي مشاركة ايجابية من جانب القوى المطلوب افادتها، كما يقتضي الامراعاة تشكيل نظم التسليم والتسلم بالنسبة للمدخلات والخدمات بما يستجيب واحتياجات المستفيدين من الاصلاح الزراعي وغيرهم من صغار المنتجين، كما يستوجب ايضا اعتماد لامركزية المؤسسات المسؤولة عن الحكم والادارة بحيث تصبح اكثر استجابة لمختلف الاحتياجات المطروحة على مستوى القواعد الجماهيرية، فضلا عن ضرورة ايجاد الظروف التي تتيح تدعيم القوة الجماعية للفئات الأقل حظا في المؤسسات الاقتصادية والسياسية على المستوى القومي بحيث تنجح الاصلاحات المطلوبة، وتكفل لها أسباب الاستمرار.

وبرغم أن شمة تقدما ملحوظا قد أحرز فيما يتعلق بتصوير الخطط الانمائية لهذا المفهوم عن المشاركة الشعبية، إلا أن ترجمته الى اجراءات عملية ظلت بطيئة. وقد تصور المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية مشاركة السكان التي من شأنها تغيير النفوذ السياسي والاقتصادي في ثلاثة مجالات مترابطة ألا وهي : تنظيم السكان، واللامركزية المؤسسية في عملية اتخاذ القرار الحكومي، والمشاركة في الاصلاح الزراعي. ومن التوصيات المبدئية التي اتخذها المؤتمر المذكور تعزيزا لتنظيم السكان، توصية بازالة جميع الحواجز التي تحول بين سكان الريف وبين حرية تشكيل منظمات يختارونها بمحض ارادتهم، مع العمل على التصديق والتنفيذ لاتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة. إلا أنه في شهر آذار/مارس ١٩٨٣ كان التقدم المحرز في هذا الصدد محدودا للغاية فلم يقم بالتصديق على الاتفاقية ١٤١ سوى أحد عشر بلدا ناميا (ليس من بينها بلد في منطقة الاكوا).

وشمة اتجاه نشأ في الثمانينات وتمثل في تكوين تجمعات متجانسة من فقراء الريف مع تدعيم هذه التجمعات من خلال مؤسسات ائتمان تنشأ خصيصا لهذا الغرض. كذلك فما تزال التعاونيات الزراعية تعامل في كثير من البلدان بوصفها الأداة الأساسية لتعزيز مشاركة السكان بالمناطق الريفية. أما التقارير القطرية والدراسات المتعمقة فهي تدلل على وعي متزايد بأوجه القصور التي تشوب التعاونيات التقليدية في خدمة صغار المزارعين وغيرهم من فقراء الريف، وذلك يعزى الى نفوذ أغنياء المزارعين وكبار التجار. ومع ذلك فلم تغد مثل هذه المصادر سوى عن القليل من الجهود الواعية التي بذلت نحو توجيه تلك التعاونيات حتى تكون في خدمة صغار المزارعين. هذا وقد بدأت خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ عملية انشاء تجمعات ذاتية من فقراء الريف في كل من مصر واليمن.

من ناحية أخرى فان تنظيم سكان الريف بوصفه احدى آليات المشاركة انما يتوقف على مدى اللامركزية الادارية التي يتم بها مباشرة المهام الحكومية وعمليات اتخاذ القرارات وتوزيع الموارد حتى المستوى المحلي . وقد انشأت مصر في عام ١٩٧٩ وحدات ادارة محلية— انيطت بها مسؤليات تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية الريفية وقد خصص لها اعتمادات اضافية لهذا الغرض . كما تشكلت على مستوى المحافظات لجان تنسيق تضم ممثلين عن الدوائر المختصة برئاسة المحافظ كي تتولى تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية الريفية .

ومن الاتجاهات الملحوظة في هذا الصدد تزايد الاهتمام بنهج المشاركة في عمليات الارشاد الزراعي ، مع تزايد الأهمية المولاة لبرامج تدريب القيادات الفلاحية . وقد اثبتت تجربة بعض بلدان الاكوا فعالية هذا النهج الجديد في الوصول الى اعداد كبيرة من صغار المزارعين عن طريق تجمعاتهم الخاصة .

٣- فرص حياة الأراضي وتغييرات نظم الحياة (١)

لم يتم سوى احراز القليل من التقدم بصورة عامة منذ عام ١٩٨٠ في سياسات تحسين فرص الحصول على الاراضي بالنسبة لفقراء الريف في منطقة الاكوا . وبرغم حركة السكان الواسعة النطاق من مجال الزراعة الى المناطق الحضرية بل والى خارج الحدود ، لاسيما الى بلدان النفط في المنطقة ، الا أن الاراضي الزراعية تزداد ندرة كما تتدهور نسبة مساحات الاراضي الى اعداد السكان في معظم بلدان الاكوا . وقد تقلصت مساحات الارض المزروعة (بما في ذلك أراضي المحاصيل الدائمة) على أساس الفرد من السكان الزراعيين بمنطقة الاكوا من ٣٥٠ هكتار في عام ١٩٧٠ الى ٦٠ هكتار في عام ١٩٨٠ ، أن بنسبة ١٢ في المائة . وهكذا طرأ انخفاض على نصيب الفرد من السكان الزراعيين من الارض المزروعة في جميع بلدان الاكوا باستثناء المملكة العربية السعودية ، ولبنان واليمن الديمقراطية .

وقد أجرت بعض البلدان اصلاحات زراعية في أقاليم بعينها ومن ذلك مثلاً منطقة قناة شرق الغور في الاردن (١٩٦٢) ومشاريع تنمية الاراضي المحلية والاشاعة في وادي جيزان والحسا وحرغ بالمملكة العربية السعودية . وبالإضافة الى تلك البرامج ، فقد نفذت كـ من الجمهورية العربية السورية والعراق ومصر مشاريع توطيـن واسعة النطاق لخلق مجتمعات جديدة متحررة من العيوب التي تشوب المناطق التي جرت التوطيـن بها في الماضي .

(١) المرجع السابق ، الفقرتان ٨١ و ٨٢ .

لكن برغم الاصلاحات المذكورة، فما تزال قضية المعدمين والحيازة تمثل مشكلة متزايدة. ومن أسباب ذلك ان الاصلاحات الزراعية التي تمت لم تقدم سوى حل جزئي للمشاكل بالتركيز على المستأجرين دون ان تلقي بالا بصورة عامة للعمال الزراعيين الذين لا ملكية لهم. وعلى سبيل المثال فان الاصلاحات الزراعية في مصر استطاعت ان تغيد فقط ٩ في المائة من الأسر الزراعية التي كانت مستأجرة للأراضي.

في ضوء هذه الظواهر من تزايد ندرة الاراضي وتفاقم مشكلة المعدمين، فان فعالية تنفيذ تدابير الاصلاح الزراعي تكسب أهمية متزايدة في الثمانينات، ان يقترن بها ايضا التدابير التي من شأنها زيادة انتاجية الارض العائدة لصفار الحائزين وتزايد رصد الموارد التي تلبى احتياجات التشغيل سواء على صعيد المعدمين او مزارعي الاراضي الحدية الانتاج.

٤- امكانيات الوصول الى المدخلات والأسواق والخدمات الزراعية (١)

في البلدان التي تفتقر الى الفرص المتكافئة بالنسبة لتمكين المزارعين من حيازة الارض والتي تجنح المؤسسات الريفية القائمة فيها الى خدمة كبار المزارعين، فان الحاجة تدعو اما الى اعادة توجيه ادارة المؤسسات القائمة لكي تلبى احتياجات صفار المزارعين و/أو الى انشاء مؤسسات تقصر همها على خدمة هؤلاء المزارعين الصغار. وقد تبينت امكانية ذلك في المناطق التي توجد فيها مشاريع استيطان في الاراضي العامة والتي تحفل بتعاونيات تابعة للاصلاح الزراعي تخدم صفار المزارعين على مستوى عدد من الترتيبات الجماعية. أما في المجالات التي تقع خارج نطاق مشاريع التوطين العامة أو التي لا يعيش فيها المستفيدون من الاصلاح الزراعي، فان البرامج الرامية الى تحسين أنظمة التسليم والتسلم من صفار المزارعين تنطوي على مشاكل عدة كما يعتمد نجاحها على ايجاد حلول لتلك المشاكل.

ويحتاج صفار المزارعين، بمن فيهم النساء الريفيات وبوصفهم أكبر مورد المحاصيل الغذائية، الى تكنولوجيا ملائمة لاحتياجاتهم. ومع ذلك فنادر ما تم تطوير التحسينات التكنولوجية المتوافرة مع مراعاة المشكلات التي تسبب استمرار للمزارع الصغير سواء جاءت على شكل تقلبات مناخية، أو على شكل نقص في الموارد الطبيعية أو في القدرة على الانتاج أو في توافر العمالة أو قصور في المهارات الادارية. على ان ذلك كان من بين الشواغل الرئيسية

(١) المرجع السابق، الفقرات (٨١، ٨٢ و ٨٤).

في بلدان مثل الاردن ومصر . وثمة تجارب عدة تبين كيف يمكن ان يصل المزارع الصغير الى انتاجية مرموقة للغاية عندما يصبح مجال البحث والارشاد مترابطين على نحو سليم، وعندما ينطويان بدورهما على مشاركة من جانب هذا المزارع الصغير سواء في تحديد العمل المطلوب أو في برمجة مراحله . وتمثل مصر نموذجاً طيباً على تحقيق هذا النهج المتكامل في مناطق الاصلاح الزراعي والتوطين .

هذا وقد اتسع نطاق الوعي بضرورة اجراء تغييرات مؤسسية في مجالات الائتمان والتسويق وسياسات الاسعار بما يتسنى معه تلبية احتياجات فقراء الريف . وتدل الدروس المستفادة من تجارب البلدان المختلفة على ضرورة ان تترافق الزيادة في تقديم الائتمانات المؤسسية مع اتخاذ ترتيبات فعالة لضمان تزايد حصول صغار المزارعين والفلاحين المعدمين على الائتمانات التي تفي باحتياجاتهم . ويمكن تحقيق مصالح صغار المزارعين بصورة أفضل اذا ما حظوا بتيسيرات معقولة في الشروط المطلوبة، وهو ما يقضي بأن ترتبط عمليات الاقراض بخدمة الانتاج . وأخيراً فان المبالغ التي تدفع لدعم هؤلاء المزارعين في مواجهة أسعار الفائدة انما تشكل أهمية أقل بكثير من ضرورة تيسير حصولهم على الائتمانات بطريقة مبسطة وسريعة مع توصيل هذه الخدمات اليهم في الموعد المناسب .

ان المزارع الصغير يحتاج الى الائتمان والى عمليات التسويق الكفؤة بقدر احتياجه الى الارض أو الى العمل كما يتسنى تحقيق مستويات فعالة من الانتاجية . ولقد كان هذا أحد الجوانب الجوهرية لعمليات الائتمان في كثير من البلدان التي افترقت الى الربط ما بين الائتمان وما بين برامج الاصلاح الزراعي اوحيثما كانت برامج الائتمان والتسويق في بعض الحالات تفتقر الى حسن الادارة او الى امكانيات التنسيق على الصعيد المحلي . وهناك خطوات تتخذها مصر حالياً لضمان الكفاءة لنظام الائتمان الذي يمكن ان يعود بالفائدة على المزارع الصغير حيث يتم الجمع بين هياكل ومنظمات الائتمان والتسويق، وحيث يجري بصفة عامة نشر الوعي بين صفوف المستفيدين وفي أوساط المسؤولين الحكوميين بمدى الحاجة الى تحسين الادارة والتنظيم كشرط مسبق لنجاح العمليات والجهود التي يتم حالياً مباشرتها، وهو ما يتفق في الوقت ذاته مع التوصيات الصادرة عن بعثة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية بعد مهمتها في اليمن خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٢ .

وثمة تطور هام طرأ في مجال الارشاد والتدريب الزراعي في السبعينات وأوائل الثمانينات ويتمثل في الاهتمام الذي استجد بالارشاد الزراعي بوصفه عنصراً هاماً من عناصر التنمية الريفية . وفي هذا المضمار، اتبعت بعض بلدان الاكوا ومنها شطرا اليمن سياسات رامية الى تعزيز خدمات الارشاد الزراعي بحيث تصل الى المزارعين جميعاً . كما أن ثمة ادراكاً بضرورة تدريب الموظفين العموميين وحفزهم على تحسين كفاءة الخدمات الزراعية .

على أن أكبر التحديات التي تواجه نظم توصيل الخدمات إنما يتمثل في تنسيق ومواءمة جميع الخدمات الزراعية وعمليات التزويد بالمدخلات بطريقة تصل بها إلى المزارع الصغير في الموعد المناسب والمكان الملائم وبالكلفة المعقولة. ومن العوامل المهمة في هذا الصدد الحاجة إلى إقامة روابط أفقية ورأسية على صعيد الخدمات البرنامجية، ومن ذلك مثلاً مشاريع الألبان والدواجن للفئات الفقيرة التي تتطلب إقامة روابط مع الخدمات البيطرية ومع عمليات توفير الأعلاف وخدمات الإرشاد والتعليم (الأفقية) فضلاً عن عمليات التوريد والتجهيز وخدمات التسويق (الرأسية).

وإذا كان انتشار وتعدد الهيئات العاملة على الصعيد الوطنية يعيل إلى الأخذ بعزير من التخصص، فقد نشأ عن هذا الوضع مشاكل التنسيق بين الوكالات والهيئات المختلفة العاملة على الصعيد القومي، وأعلى صعيد المناطق والأقاليم والمحافظات ثم المزارع ذاتها، فضلاً عن أهمية إدماج الفلاح نفسه ضمن نظم توصيل الخدمات وهذا هو ما تجرأ محاولته عن طريق الوحدات الزراعية أو مراكز الخدمات المزروعية في مصر والأردن.

٥- سياسات الأسعار لصالح فقراء الريف (١)

تتسم الآثار الناجمة عن السياسات الزراعية بالنسبة لفقراء الريف بعنصر من التعقيد. باعتبار أن هذه الفئات هي بائعة ومشتريّة في الوقت ذاته للمنتجات الزراعية. كما يرجع هذا التعقيد أيضاً إلى أن فقراء الريف ليسوا فئة متجانسة من حيث ما يبيعون أو ما يشترون فـ في الأسواق. كما أن هناك ما يدل على أن إنتاج صغار المزارعين يتأثر بصورة إيجابية بالزيادات التي تطرأ على أسعار المنتجات.

ولاسيلاً إلى توقع أن تأتي استجابة المبيعات للأسعار واحدة من حيث طبيعتها، إلا أن المهم هو تحصيل ربح يتأتى من ارتفاع الأسعار وينعم بشماره صغار المنتجين. على أن الأسر المعدمة تواجه في الوقت نفسه خسائر تضيق عليها حياتها إذ ستصبح مضطرة إلى تخفيض استهلاكها نظراً لارتفاع الأسعار، اللهم إلا أن قدر لها أن تشارك في المكاسب العائدة عن ارتفاع أجور العمالة. وفي هذا الإطار بالذات تكمن أهمية الآثار الناجمة عن ارتفاع أجور العمالة بالنسبة للفقراء. وتدل نتائج الدراسات التي أجريت في عدد من البلدان على أن خفض المتعمد للأسعار الزراعية تنجم عنه آثار سلبية بالنسبة للعمالة، كما أن المبالغة في تقدير سعر الصرف وفرع قيود على التصدير في سبيل تخفيض الأسعار الزراعية نجم عنه في الوقت ذاته خفض في العمالة الزراعية في مجموعها. ومن القرائن المستقاة من تجربة بعض البلدان ما يشير إلى إمكانية وجود ارتباط إيجابي بين الأسعار الزراعية والأجور الزراعية.

(١) المرجع السابق، الفقرة ٨١.

من جانب آخر فإن معظم المبالغ التي تدفع على سبيل الدعم وكذلك الائتمانات المدعومة إنما تذهب إلى كبار المزارعين وأغنيائهم، فيما يعم الأثر الناجم عن الاسعار المنخفضة على المزارعين كافة وهم الذين يبيعون أى جزء مما ينتجون . ولا يقتصر الأمر على أن المزارع الصغير لا يستفيد من الدعم المفروض على التكنولوجيا المحسنة بل إنه يدفع ضرائب غير مباشرة وهي التي تمول مبالغ الدعم من واقعها . ومن الأطراف المستفيدة الأخرى من سياسات خفض الاسعار الزراعية والمدخلات المدعومة الطبقات المتوسطة والمرتفعة الدخل في المناطق الحضرية فيما لا يفيد من تلك السياسات بالضرورة الطبقات الفقيرة في المدن . من ناحية أخرى فإن البلدان التي استطاعت أن تبني مجتمعاً ريفياً تسوده الفرصة المتكافئة وأن تطور المؤسسات العاملة على مستوى المجتمع الريفي تعزيزاً للاستثمارات الموظفة في قطاع الزراعة وفي المناطق الريفية - هذه البلدان أصبح بوسعها استخدام أدوات التسعير لتضييق الهوة الفاصلة بين الريف والحضر ولتعزيز الاستثمارات على صعيد المناطق الريفية . ومن المستبعد في تلك البلدان أن تتضارب الآثار الناجمة عن الاسعار بالنسبة للفئات المختلفة ضمن المجتمع الريفي . أما في البلدان التي تحوى أعداداً كبيرة من العمال الزراعيين المعدمين، الذين لا يملكون بالتالي ما يبيعون، وكذلك البلدان التي تحوى صغار المنتجين الذين لا يبيعون سوى النذر اليسير، فقد بات الأمر يقتضي اعتماد السياسات السعرية التي توفر حوافز تحث على نمو الإنتاج وعلى زيادة فرص العمل، مع الاحتراز في الوقت ذاته من أن يؤدى ارتفاع أسعار الأغذية إلى تآكل الدخل الحقيقية للقطاعات الريفية الفقيرة من السكان . وينبغي الاعتراف بأنه في ظل هذه الأوضاع، يحتدم صراع في الأجل القصير بين سياسات الاسعار اللازمة للنمو الزراعي وبين هدف تخفيف حدة الفقر بالريف . ولكن الخيارات التي تتم لصالح أسعار توريد منخفضة للحبوب الغذائية، وفيما يتعلق بالسياسات التجارية التي يندمج عنها خفض لأسعار الأغذية المحلية، وكذلك سياسات الشراء والاستثمار التي تتبعها الهيئات المسؤولة عن السلع والتي تؤدى إلى خفض الأسعار بالنسبة للمنتجين، فضلاً عن سياسات استخدام الفائز لأغراض أخرى بخلاف أهداف التنمية الريفية، كل هذه السياسات يستلزم الأمر مراجعتها في ضوء آثارها القصيرة والطويلة الأجل، لا بالنسبة للنمو الزراعي فحسب، ولكن أيضاً بالنسبة لظروف العمل ومستويات الدخل في أوساط الفقراء المنتمين إلى القطاع الريفي .

• إن السياسة السعرية للسلع في الأردن يمكن اعتبارها سياسة منحازة إلى سكان الحضر من خلال ما تعتمد من برامج لأسعار مستهلكي الأغذية، فضلاً عن انحيازها لصالح كبار الحائزين . أما في العراق فلم تدجج سياسة الاسعار في توفير الحوافز اللازمة للمزارعين كما ساد منطقتنا الاكوا اتجاه ينحو بوضوح صوب حماية مصالح المستهلكين، حتى ولو كانت الدخول في الحضر ترتفع بصورة متناسبة عن الدخل التي يحصل عليها سكان الريف .

٦- تنمية العمالة الريفية غير الزراعية (١)

من شأن التحسينات التي تيسر امكانيات الحصول على المدخلات والوصول الى الاسواق والخدمات أن تسهل المزيد من استيعاب العمل الأسرى على نطاق الحيازات الصغيرة . ولكن في كثير من البلدان يشكل المزارعون المعدمون ، وكذلك فئة الصناع الحرفيين نسبة لا يستهان بها من قوة العمل الريفية ، التي لم تجد منافذ لاستيعابها الا في نطاق محدود في عمليات التصنيع القائمة في الحضر . ومن ثم فهناك ادراك واسع في البلدان النامية بأن احتياجات التشغيل والدخول لهؤلاء العمال لا يمكن اشباعها الا بتوسيع النشاطات الريفية غير الزراعية . وعليه ، فقد قامت معظم البلدان النامية بادماج الصناعات الريفية ضمن خططها الانمائية ، كما سعت الى تدعيم الصناعات الريفية الصغيرة . وفي مصر والعراق على سبيل المثال ، تعمل التعاونيات التابعة للإصلاح الزراعي على تعزيز الصناعات الزراعية الصغيرة في مناطق الإصلاح ، الا ان الافتراض القائل بأن الدخل المتولد عن الصناعات الريفية يخلق طلبا على منتجاتها افتراض يستند الى جزء من الحقيقة فحسب . وبما ان حوالي ثلاثة ارباع الزيادة الحديثة في استهلاك فقراء الريف تكس الى حد بعيد للحبوب الغذائية وغيرها من المواد الغذائية ، فان جانباً كبيراً من الزيادة في الطلب على منتجات الصناعات الزراعية ينبغي أن يأتي من المناطق الحضرية أو من أسواق التصدير . ويصدق نفس الشيء على عدد من الصناعات الزراعية ومنها تعليب وحفظ الفاكهة والخضر . ومثل هذه المنتجات يتعين عليها ان تنافس في نوعيتها السلع الغذائية المرتفعة الجودة التي تتحكم فيها الى حد كبير المنتجات المستوردة من البلدان المتقدمة ، ومن ثم فالنوعية المطلوبة لخوم مثل هذه المنافسة من الصعب تحقيقها .

٧- ظاهرة الفقر بالريف وتخفيف حدتها (٢)

يعرف الفقر المطلق على انه الحرمان من الحاجات الأساسية للحياة ، وعجز الفرد أو الأسرة عن الحصول على الحد الأدنى من السلع والخدمات الكفيل بارتفاع الفرد أو الأسرة فوق عتبة الفقر . وهذا المفهوم يختلف بالتالي عن مفهوم الفقر النسبي الذي يقيس الحرمان النسبي ، والذي يمكن ان يكون موجوداً في أي مجتمع غنياً كان أو فقيراً . ويقاس مستوى الفقر المطلق بوصفه النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت حزام أو عتبة الفقر .

(١) المرجع السابق ، الفقرات ٤٣ ، ٤٤ و ٨١ .

(٢) المرجع السابق ، الفقرات ٢٨ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٤٨ و ٨١ .

وشمة تقدير متاح لحدوث ظاهرة الفقر المطلق في ستة بلدان بمنطقة الاكوا حيث تتراو
السنة المرجعية التي تمت فيها الملاحظات ذات الصلة ما بين عام ١٩٧٥ و ١٩٨١ وان كانت
معظم الحالات المدروسة تتمحور حول نقطة تقديرية واحدة . وقد استقيت التقديرات من كشوف
بيانات البنك الدولي ، ومن دراسات متعمقة عن تخفيف الفقر بالريف، ودراسات استطلاعية عن
المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية أجريت خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٣ (١) . كما تم تقدير
التغييرات التي طرأت على الفقر بالريف باستخدام ثلاثة مؤشرات رئيسية على المستوى الوطني ،
ألا وهي التغذية المنقوصة (نقص الأغذية) ، واعتلال الصحة ، والأمية .

وقد تم تصنيف هذه البلدان الستة لفرع التحليل حسب النسبة المئوية المقدرة لسكان
الريف الذين يعيشون تحت مستوى الفقر المطلق ، وذلك على النحو التالي : فقر مرتفع - أكثر
من خمسين في المائة (لا يوجد) ؛ فقر متوسط - ٢٠ - ٥٠ في المائة (مصر ، العراق ، الجمهورية
العربية السورية ، اليمن واليمن الديمقراطية) ؛ وفقر منخفض - أقل من عشرين في المائة -
(الأردن) .

وفي خلال العقد الماضي استطاعت أربعة بلدان بالاكوا ان تليي ٩٥ في المائة أو
أقل من متوسط احتياجات الفرد من السعرات الحرارية . الا أنه في الفترة ١٩٧٨-١٩٨٠
طراً تحسن على الموقف حيث بقي فقط بلدان هما شطرا اليمن يعانيان من نسبة مرتفعة من
نقص التغذية حيث قدر ان ٢٧ في المائة من سكانهما يتلقون تغذية منقوصة . أما البلدان
التي استطاعت ان تضفي زيادة كبيرة على كفاية الأغذية لسكانها خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٠
في مقابل سنوات عقد السبعينات كـه في مصر والعراق والمملكة العربية السعودية .

وفي خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ كان لدى تسعة من بلدان الاكوا معدلات وفيات خام
تزيد على عشرة في الألف ، وفي خمسة بلدان (مصر وعُمان والمملكة العربية السعودية والجمهورية
العربية السورية واليمن الديمقراطية) زادت معدلات وفيات الرضع على مئة في الألف ، فيما زادت
هذه المعدلات في اليمن على مئتين في الألف . وما تجدر ملاحظته في هذا السياق أن
الاقتصادات الصناعية السوقية (في البلدان أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) قد
حققت معدلا لوفيات الرضع يبلغ ٣٠ في الألف وذلك منذ ثلاثة وعشرين عاما مضت ، أي في عام
١٩٦٠ . مع ذلك فقد تم احراز تقدم ملحوظ في خفض معدل وفيات الرضع (بنسبة ٢٧ في
المائة) في العراق و (٢٩ في المائة في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨١) .

(١) شارك في اجراء دراسات عن الفقر الريفي في مصر واليمن الديمقراطية كل من
الاكوا والغاؤو . كما انفردت الغاؤو بدراسة حول الجمهورية العربية السورية . أما الدراسات
الاستطلاعية عن المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية فقد أجرتها الغاؤو في كل من مصر والأردن
والجمهورية العربية السورية واليمن .

من ناحية أخرى فإن البيانات المتاحة عن الأمية محدودة بصورة أكثر سواء بالنسبة للبلدان أو السنوات المغطاة. كما لا تتوافر معلومات الا على المستوى القطري، فيما لا تتوافر أية تفصيلات بالنسبة للمناطق الريفية أو الحضرية أو بالنسبة للذكور أو الاناث . على أن هناك بيانات عن الأمية بين الكبار متوافرة عن ثمانية بلدان بمنطقة الاكوا وهي تحيل الى سنة أوسنتين ضمن الفترة ١٩٧٥-١٩٨١ . وفي هذا المضمار كانت أعلى معدلات للأمية في المملكة العربية السعودية (٨٣ في المائة) يتبعها في ذلك اليمن (٧٩ في المائة) واليمن الديمقراطية (٦٠ في المائة) ثم مصر (٦٥ في المائة) فالكويت والجمهورية العربية السورية والامارات العربية المتحدة (حوالي ٤٠ في المائة) وأخيرا الاردن (٣٠ في المائة) . ومن بين البلدان التي أحرزت تقدما سريعا في خفض الأمية كل من العراق والجمهورية العربية السورية واليمن الديمقراطية .

الفصل الثاني

الصناعة

ألف - الصناعات التحويلية

١- دور قطاع الصناعات التحويلية في اقتصاديات المنطقة

في سياق الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث، يتم التعبير عن الأهداف المتوخاة بالنسبة للصناعة على أساس قطاع الصناعات التحويلية. وتدعو الاستراتيجية المذكورة، انطلاقاً من اعلان لима، الى التوسع في الناتج من القطاع التحويلي بمعدل سنوي متوسط يتمثل في نسبة مئوية من شأنها ان تهئ البلدان النامية كي تنتج ٢٥ في المائة من الناتج العالمي من الصناعات التحويلية بحلول عام ٢٠٠٠.

على انه برغم النمو السريع للقطاع الصناعي (الصناعة التحويلية والمناجم والمحاجر) في منطقة الاكوا خلال السبعينات وأوائل الثمانينات، الا أن هذا القطاع لا يزال يقوم بدور محدود، اذا ما قيس هذا الدور على أساس حجم مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي وفي الصادرات. ولقد قدر نصيب الصناعة ضمن الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة بما لا يزيد على ٩٣ في المائة في عام ١٩٨٣، وان كانت هذه النسبة ترتفع الى ٩٨ في المائة مع ادخال مصر في هذا الحساب.

بيد ان مساهمة الصناعة ضمن الناتج المحلي الاجمالي كانت مرتفعة نسبياً على صعيد الاقتصادات التي تتسم بالتنوع في منطقة الاكوا حيث كانت تحوم حول نسبة ١١٨ في المائة. وفي بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية بلغت هذه النسبة في المتوسط حوالي ٨٤ في المائة بينما بلغ المتوسط بالنسبة لأقل بلدين نمواً في المنطقة ٨٧ في المائة في عام ١٩٨٣.

وبصفة عامة، ففيما نما القطاع الصناعي في معظم بلدان المنطقة بمعدل كان ثابتاً بصورة أو بأخرى، الا أن هناك بلداناً نفطية في المنطقة، ولا سيما المملكة العربية السعودية، شهدت معدلات نمو متسارعة منذ منتصف السبعينات.

من جانب آخر، انخفضت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي بغربي آسيا بما في ذلك قطاع الكهرباء والمياه من حوالي ٩ في المائة خلال عقد الامم المتحدة الانمائي الاول (١٩٦١-١٩٧٠) الى ٩ في المائة في عام ١٩٨٠، ولكنها ما لبثت ان ارتفعت في عام ١٩٨٣ لتصل الى ٩٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. هذا الانخفاض، ثم الارتفاع

في نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي يعزى مدنيا الى التغيرات التي طرأت على مساهمة قطاع المناجم والمحاجر في الناتج المحلي الاجمالي . فلقد انخفضت هذه المساهمة (وهي أساسا في مجال النفط الخام) من ٥٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠ الى ٣١٫٨ في المائة في عام ١٩٨٣ . وفي واقع الامر تعرضت القيمة المضافة التي اسهمت بها الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي (باستثناء المناجم والمحاجر) لتقلبات محدودة تراوحت ما بين ١٣٫٦ و ١٤٫٣ في المائة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٣ على نحو ما هو مبين في الجدول ١ .

الجدول ١- الأهمية النسبية للصناعة التحويلية^(أ) في غربي آسيا

(نسب مئوية - - - - -)

السنة	القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي - - - - -	القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي - - - - - (باستثناء المناجم والمحاجر)
١٩٦٠	٨٫٦	١٢٫٣
١٩٧٠	٩٫٣	١٤٫٣
١٩٨٠	٥٫٩	١٣٫٧
١٩٨٣	٩٫٣	١٣٫٦

المصدر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اكو)، استنادا الى مصادر وطنية ودولية.

ويعزى الانخفاض أساسا في الأهمية النسبية للمناجم والمحاجر ضمن الناتج المحلي الاجمالي الى الانخفاض الحاد في انتاج النفط منذ عام ١٩٨١ وفي أسعاره في بداية عام ١٩٨٣ . وهكذا لم يستطع نمو القطاع التحويلي في منطقة الاكو الذي تراوح متوسطه عند ٦٫٧ في المائة سنويا بالاسعار الفعلية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ أن يحرز الهدف الذي توخته الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، كما أن هذا المعدل جاء أقل من نظيره الذي سبق احرازه خلال عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني على نحو ما يبينه الجدول ٢ . وعندما تدرج مصر في الحساب ضمن منطقة الاكو فان هذا المعدل يتعرض لمزيد من الهبوط ليصل الى حوالي ٦٫١ في المائة .

(أ) بالأسعار الجارية.

الجدول ٢ - متوسط معدل النمو السنوي في القيمة
المضافة للصناعة التحويلية والناتج المحلي
الاجمالي في منطقة الاكوا بأسعار عام ١٩٧٠
(نسب مئوية)

الفترة	الناتج المحلي الاجمالي	القيمة المضافة للصناعة التحويلية
١٩٦٠-٧٠	٧١	٧٢
١٩٧٠-٧٩	٩٦	١٠٠
١٩٦٠-٧٩	٨٢	٨٥
١٩٨٠-٨٣ (أ)	٦٤ -	٦٧

المصدر: الاكوا، استنادا الى مصادر وطنية ودولية.

وقد تبين تطور قطاع الصناعة التحويلية تبانيا واسعا على صعيد بلدان منطقة الاكوا. ولدى تصنيف هذه البلدان الى نفطية وغير نفطية، ينشأ المزيد من الاختلالات في هيكل القطاع التحويلي، ولا سيما في حالة المجموعة الاولى من البلدان. ففي البلدان النفطية بالخليج، يستأثر نصيب الكيماويات والنفط ومنتجات المطاط والبلاستيك وحده بحوالي ثلثي القيمة المضافة الاجمالية للصناعات التحويلية. وتتناقض مثل هذه الهيكلية للقطاع التحويلي مع هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية الذي يتوخى اقامة تنمية صناعية متوازنة في البلدان النامية.

أما في الاقتصادات المتنوعة نسبيا في المنطقة، فثمة تركيز غير متكافئ على الصناعات الاستهلاكية والخفيفة، وهو ما يتناقض بدوره مع مطالبة الاستراتيجية الانمائية الدولية باقامة هيكل تحويلي يتسم بالتوازن ما بين الصناعات الثقيلة والخفيفة، وبين الصناعات الانتاجية والاستهلاكية.

وبرغم الاختلافات فيما بين القطاعات التحويلية على صعيد الفئات المتنوعة من بلدان المنطقة، الا انه تجمعها خصائص مشتركة تتألف من الآتي: ارتفاع شديد في تكاليف الاستهلاك وانخفاض في الانتاجية مع زيادة الاعتماد على الواردات من المواد الخام والآلات والمعدات

(أ) بأسعار ١٩٨٠ الثابتة.

وكذلك العناصر والخدمات الفنية الأجنبية. ومثل هذه الخصائص تجعل كثيرا من صناعات المنطقة مكشوفة أمام ما يطرأ من متغيرات على العوامل الخارجية. فضلا عن ذلك فإن عوامل الجمود في العرض من ناحية النوعية والمواصفات أكثر من ناحية الكم تعمل بدورها على الحد من قدرة هذه الصناعات على التنافس في الاسواق الدولية.

ويزيد من تفاقم المشكلات التي تواجهها كثير من صناعات المنطقة قصور الاهتمام بالبحث والتطوير على صعيد المؤسسات الصناعية، إضافة إلى ضعف الصلة التي تربط بين مراكز البحوث ووحدات الانتاج القائمة، وكذلك التنافس الحاد الذي تشكله صناعات البلدان المتقدمة بل وبعض البلدان النامية التي قطعت أشواطاً أبعد من معظم بلدان الاكسوا سواء فيما يتعلق بكفاءة الصناعات التحويلية أو القدرة على تسويق منتجاتها.

٢- التطورات الحاصلة في صناعات مختارة

بذلت البلدان النفطية جهوداً لا يستهان بها وأحرزت من ثم تقدماً في انشاء وتطوير صناعاتها البتروكيمياوية ولا سيما في كل من الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والعراق وقطر والكويت. ومع ذلك فإن النزعات الحمائية المتزايدة من جانب الكثير من البلدان المتقدمة بل وفي بعض البلدان النامية، خلقت آثارها السلبية على صادرات المنطقة من المنتجات البتروكيمياوية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣.

وتشكل صناعة الفزل والنسيج أيضاً واحدة من الصناعات الرئيسية في منطقة الاكوا ولا سيما في الجمهورية العربية السورية ومصر. وفيما تسيطر مصر على انتاج المنسوجات القطنية، فإن سورية تصدر انتاج المنسوجات الحريرية. بيد أن انتاج القطن وصناعة النسيج في المنطقة عانا خلال السنوات القليلة الأخيرة من السياسات التي دعت إلى تخفيض انتاج القطن لصالح المزيد من انتاج الأغذية، كما عانت هذه القطاعات من التنافس مع المنتجات الاصطناعية.

هذا وتتوافر مواد التشييد، مثل الأحجار والرمل والحديد والزجاج والخشب في منطقة الاكوا وإن كان انتاجها، باستثناء الرمل والأحجار المحلية، قد بقي أقل بكثير عن احتياجات الطلب المحلي، مما يتطلب بدوره زيادة كبيرة في الواردات، ولا سيما في البلدان النفطية التي كانت قد شهدت انطلاقة تنموية هائلة في أعقاب ارتفاع أسعار النفط في الفترة

١٩٧٣-١٩٧٤.

وما تزال صناعة الآلات والمعدات في منطقة الاكوا تجتاز المرحلة الجنينية، وهي معنية بالأساس بعملية تجميع المنتجات أو انتاج بعض عناصرها . وتتم مثل هذه النشاطات على الأخص في الجمهورية العربية السورية والعراق ومصر . ومع ذلك، فبسبب النطاق المحدود لانتاج الآلات والمعدات في المنطقة، فما برحت البلدان الأعضاء تخصص مبالغ كبيرة لتمويل الواردات في هذا الصدد . ومن هنا شكل استيراد الآلات والمعدات من جانب البلدان النفطية ٣٦ في المائة من مجموع وارداتها في اوائـل الثمانينات .

وثمة دلائل واضحة على ان معظم البلدان في منطقة الاكوا تولي اهتماما متزايدا لعوامل قصور الخبرة التكنولوجية المحلية وتختلف صناعة المعدات والآلات على صعيدها . وعليه، فثمة جهود يجرى بذلها لتصحيح أوجه القصور المذكورة بما من شأنه ان يدعم القاعدة الصناعية في المنطقة ويتيح لبلدانها من ثم ان تتنافس على نحو فعال مع المنتجين الأجانب .

واذا ما أريد لمنطقة الاكوا ان تكون قادرة على أن تحرز، خلال بقية سنوات العقد عددا من الاهداف التصنيعية العديدة التي نصت عليها الاستراتيجية الانمائية الدولية، فان بلدانها الاعضاء ستكون بحاجة الى تطوير قطاع صناعي متكامل يتسلح بالكفاءة والقدرة التنافسية بحيث يستطيع اقتحام الاسواق الخارجية مع العمل على تطوير واستخدام التكنولوجيا الصناعية المتقدمة وما يترافق معها من مهارات عاملة فضلا عن تعزيز التعاون والتكامل الاقليمي في هذا الميدان . ومن شأن هذه الاهداف أن تتطلب استخداما أكفأ للموارد الطبيعية، مع تدعيم انشاء صناعات تقوم على الزراعة وتتجه نحو التصدير، اضافة الى القيام بنشاطات لاحتلال الواردات على أساس اقليمي .

باء- المناجم والمحاجر*

ما برحت معظم بلدان الاكوا الأعضاء خلال السنوات القليلة الأخيرة تبذل جهودا رامية الى المزيد من كفاءة استغلال الموارد المعدنية المتاحة لها، مع زيادة نشاطات التنقيب الواسع النطاق عن ثروات معدنية جديدة . هذا الوضع، أمكن ترجمته عمليا بزيادة الاعتمادات المخصصة لقطاع المناجم في خطط التنمية الوطنية، مع توثيق التعاون مع البلدان الاخرى في هذا الصدد . ورغم أن مساهمة قطاع المناجم والمحاجر في الناتج المحلي الاجمالي في معظم الدول الأعضاء لا تزال محدودة للغاية، الا أنه أمكن احراز تقدم ملحوظ في الجوانب المختلفة لتنمية الموارد الطبيعية في عدد من بلدان الاكوا .

* فيما عدا النفط والغاز .

لقد تحققت زيادات كبيرة في انتاج الفوسفات في المنطقة خلال السنوات الماضية حيث اصبحت بعض بلدانها من بين المنتجين الرئيسيين للفوسفات في العالم . وقد تم ايضا احراز تقدم في انتاج البوتاس والكبريت ، كما جرى مؤخرًا الاضطلاع ببعض نشاطات التعدين الجديدة بما في ذلك الذهب وانتاج النحاس . ومن ناحية أخرى فقد أدت تزايد الطلب على المواد الأولية لأعمال البناء الى استغلال واسع النطاق لمواد كالرمل والحصى وأحجار البناء وكذلك المواد الأولية اللازمة لصناعات الاسمنت والطايلون .

بيد أن مجالات ودرجات التقدم الذي تم احرازه تختلف من بلد الى آخر وتعكس أساسا أوجه التفاوت بين البلدان الاعضاء فيما يتعلق بما حظيت به من موارد معدنية ومن رؤوس الأموال والقدرات التكنولوجية .

وفي اليمن الديمقراطية، أجرى عدد من المسوح الجيولوجية والدراسات الفنية خلال السنوات القليلة الاخيرة . وقد أمكن تحديد مواقع بعض المعادن المعدنية الفلزية منها — النحاس والتيتانيوم . ولكن أهم نشاطات التعدين في ذلك البلد ما تزال مقصورة على انتاج الملح واستخراج بعض المواد الأولية لأعمال البناء .

وفي مصر، وصل اجمالي الاعتمادات المرصودة ضمن ميزانية الاستثمارات للنشاطات الجارية في مجال الدراسات الجيولوجية والاستكشافات المعدنية للفترة ١٩٧٩-١٩٨٩ الى ٥١ مليون جنيه مصري . أما أبرز النشاطات التي تم الاضطلاع بها مؤخرا من جانب الهيئة المصرية للمساحة الجيولوجية والمشروعات المعدنية فقد تألفت من رسم خرائط جيولوجية بما في ذلك خرائط الصخور القاعدية في مصر، والتنقيب الجيوكيماوي واجراء المسوحات الجوية المغناطيسية والراديو مترية . من ناحية أخرى تشمل أهم المعادن الصناعية التي تم أخيرا استكشافها وتقييمها مناجم الفوسفات في أبو طرطور بالصحراء الغربية، ومناجم الحماويين للفوسفات، ومناجم كلابشة للكاولين في جنوب شرقي أسوان، ومناجم الجبس في العميد والغربانية غربي الاسكندرية، والحجر الجيري في بني خالد في مصر العليا . وبالإضافة الى ذلك، فقد قامت الهيئة المصرية للمساحة الجيولوجية باستكشاف وتقييم خامات الاسمنت وأحجار البناء والأحجار الكريمة، كما اضطلعت باجراء اختبارات معملية في مجال تهيئة الخامات واستخراجها .

ومن الجدير بالذكر أنه بالإضافة الى النفط والغاز الطبيعي وخامات التشييد الضخمة، فقد تم انتاج ١٦ معدنا آخر على الأقل في مصر خلال السنوات القليلة الأخيرة بما اسهم بحوالي ٣ في المائة الى الناتج المحلي الاجمالي . وقد قدرت احتياطي خام الحديد في مصر (مناطق اسوان والواحات البحرية) بحوالي ١٥٤ مليون طن، كما يتراوح انتاج الحديد من الواحات البحرية وهو المستخدم حاليا في مصانع حلوان للحديد والصلب ما بين ١ و ١٠ مليون طن سنويا .

ومن ناحية أخرى فمن المتوقع أن تستجد تطورات في انتاج الفوسفات وصناعات الأسمدة وان يرتفع من جرائها انتاج الفوسفات في مصر الى ٩ ملايين طن سنوياً بحلول عام ١٩٨٦ . كما ان كثيراً من المعادن الأخرى خضعت لدراسات مفصلة بما في ذلك احتياطات اليورانيوم التي قدرت بحوالي ١٢٨ ألف طن .

أما العراق فلا يزال يتصدر مجال انتاج الكبريت المحلي في منطقة الاكوا . وأكبر مصدر للكبريت في العراق هو مناجم المشرى التي انتجت ٤٥٠ ألف طن في عام ١٩٨٠ . وتقضي الخطط الموضوعة بأن تشهد الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ وصول الانتاج السنوي من الكبريت الى ٩٠٠ ألف طن .

من جانب آخر، أصبح العراق في عام ١٩٨٢ واحداً من أكبر منتجي الفوسفات في الشرق الأوسط حيث قدرت احتياطات الفوسفات في العراق بحوالي ١٧٦٠ مليون طن . وقد تم في عام ١٩٨١ افتتاح مناجم فوسفات عكاشات، كما يتوقع للانتاج ان يبدأ بمستوى ٣٨٤ مليون طن . ويشكل منجم الفوسفات المذكور في واقع الامر جزءاً من مشروع كبير يشمل بدوره انشاء مجمع كيمياوي وعدد من العرافق المختلفة .

وينتج العراق ايضاً عدداً من المواد الأولية للبناء والتشييد . وقد شهدت السنوات الاخيرة احراز تقدم مرموق في تطوير مواد البناء والتشييد حيث زاد انتاج الرخام والفسيفساء زيادة كبيرة . وفي عام ١٩٨٢ أفيد عن أن قدرة مصانع الحجر الجيري قد وصلت الى انتاج ٢٦٠ ألف طن سنوياً ، وقد أولي اهتمام ايضاً لتطوير انتاج الجبس والصلصال والرمل والحصى وغيرها من خامات التشييد . كما شهدت السنوات القليلة الأخيرة ايضاً انشاء برامج أساسية للمسوح الجيولوجية واستكشاف المعادن .

وفي الأردن ، نشرت مجموعات جديدة من الخرائط الجيولوجية خلال السنوات القليلة الأخيرة ، وهي تتألف من خرائط جيولوجية بمقياس رسم ١ : ٥٠٠٠٠٠ ، وتغطي حوالي عشرة آلاف كيلومتر مربع ، إضافة الى خرائط جيولوجية بمقياس رسم ١ : ٢٥٠٠٠٠ تغطي مساحة تبلغ حوالي عشرين ألف كيلومتر مربع ، فضلاً عن خرائط أخرى بمقياس رسم يبلغ ١ : ١٠٠٠٠٠ وتغطي مساحة تبلغ ٧٥٠ كيلومتر مربع .

وقد تواصلت أيضاً الدراسات التي تم اجرائها فيما يتعلق بعمليات التنقيب عن المعادن واستكشافها وتقييمها ، فيما غطت دراسات التقييم التفصيلية معادن الفوسفات والصلصال بأنواعه والرمل الزجاجي والفلدسبار والطفل الزيتي والمعدن الطرابلسي والرخام وخامات الاسمنت وأحجار ومتجمعات البناء . وفي خطة التنمية القومية الثانية (١٩٨١-١٩٨٥) اتخذت الخطوات لاجراء مسح جيولوجية ومعدنية نوعية على مقياس رسم يبلغ ١ : ٥٠٠٠٠ كي تغطي رقعة الاراضي الاردنية بأكملها .

من ناحية أخرى تبدوا احتمالات تطوير النحاس مشجعة، ففي الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ / ١٩٨٤ تم تعيين مواقع مناجم النحاس في مناطق عدة من وادي عربة. وقد ظلت مناجم النحاس في الاردن موضع دراسة جدوى واسعة النطاق رامية الى تقييم مختلف طرق التعدين لاستخراج النحاس من المناجم المعروفة. وثمة دراسات أخرى أجريت على المعادن المختلفة في الاردن بما في ذلك المواد المشعة. الا أن الجهود مركزة في معظمها حالياً على تطوير المعادن الصناعية. فالاردن يقوم حالياً بإنتاج الفوسفات والبوتاس والاملاح والجبس والكاولين والرخام والترافرتين ورمل المصاهر والدولوميت وأحجار ومجمعات البناء. وهناك معادن كثيرة أخرى لم يتم استغلالها بعد، وان كانت الخطط قد وضعت لتطويرها في المستقبل القريب.

وفي عام ١٩٧٩ وصل الانتاج الفعلي من الفوسفات الى ٨٤٥ ٤٨٨ طن، وارتفع هذا الانتاج الى ٨٢٤ ٩٠٦ طن في عام ١٩٨٠ فيما كان من المقدرا انتاج ٢٤٤ ٠٠٠ طن في عام ١٩٨١. ومن المتوقع ان يبدأ انتاج الفوسفات من منطقة شاديا في الاردن بحلول عام ١٩٨٧ وبطاقة سنوية تبلغ ثلاثة ملايين من الأطنان. ومن المتوقع كذلك ان يصل انتاج مناجم فوسفات شاديا الى أربعة ملايين طن في عام ١٩٩٠ ثم عشرة ملايين طن في عام ٢٠٠٠. وقد شهد عام ١٩٨٣ اكتشافات مهمة لمناجم الفوسفات. وفيما يلي يعرض الجدول التالي توزيع احتياطيات الفوسفات في الاردن:

احتياطيات الفوسفات بملايين الأطنان في الاردن
اعتباراً من أول كانون الثاني / يناير ١٩٨٣

المنطقة	مؤكد	مبشّر	محتمل	المجموع
الرصفية	٦٩٦	٤٧	—	٧٤٣
وادي أبيض	٥٩٦	٢٢٨	٦٦٠	١٤٨٤
الحسا	١١٩٧	٥٢	٨٠	١٣٢٩
شاديا	٧٩٠	٢٤٦٠	١٥٠٠	١١٨٦٠
المجموع	١٠٣٨٩	٢٧٨٧	٢٢٤٠	١٥٤١٦

ويمثل الفوسفات مادة خام أساسية بالنسبة للاردن، وهو يلعب دوراً مهماً في اقتصاديات البلاد. وفي عام ١٩٨٢ شكلت صادرات الاردن من الفوسفات حوالي ٩٥٦ في المائة من الصادرات العالمية من الفوسفات ومن ثم فقد أصبح الاردن واحداً من أكبر ثلاثة مصدري الفوسفات في العالم.

وتعد آسيا أكبر أسواق الفوسفات الاردني ، فقد وصل مجموع صادرات الاردن من الفوسفات الى آسيا في عام ١٩٨٣ الى ١٢٨٥ مليون طن . وكانت الهند هي أكبر مشتر آسيوى للفوسفات من الاردن حيث بلغ ما استوردته ٢٩٨ ألف طن في عام ١٩٨٢ وأعقبها اليابان التي وصلت مشترواتها الى ٢٣٠ ألف طن ثم جاءت من بعدهما كل من باكستان واندونيسيا وتايوان وتركيا وماليزيا والصين وبنغلادش وسري لانكا . أما أوروبا الشرقية فقد استوردت ما يصل الى ١٥٠٠ . ٠٠٠ طن في عام ١٩٨٢ ، فيما ضمت قائمة المشترين الآخرين كلا من ايطاليا واليونان وفرنسا واستراليا .

ومما يجدر ذكره ان حوالي ٩٩ في المائة من انتاج الفوسفات الاردني يتم تصديره الى الخارج مما لا يترك سوى حوالي ١١٢ ألف طن للاستخدام المحلي لانتاج حامض الفوسفوريك .

من جانب آخر، تم في أوائل عام ١٩٨٢ تشغيل المرحلة الاولى من مشروع البوتاس . وتستخرج الشركة العربية للبوتاس حوالي ١٢ مليون طن متري من البوتاس سنويا . كما تبلغ طاقة الانتاج في السنة الاولى ٢٤٠ ألف طن متري وسوف تزداد الى معدل يصل الى ١٢ مليون طن بحلول عام ١٩٨٥ .

وقد أبرمت اتفاقات بين الشركة العربية للبوتاس وبين عدد من الوكلاء الاجانب لبيع انتاجها من البوتاس الذي سيتوجه أساسا الى منطقة آسيا والمحيط الهادى ثم الى الأمريكتين فإوروبا وأفريقيا .

ولدى الشركة العربية للبوتاس خطط لانتاج سماد سلوفات البوتاسيوم لخدمة الاحتياجات المحلية واحتياجات البلدان القريبة التي تعاني من زيادة الأملاح في تربتها . ويتم ايضا انتاج ما يقرب من ١٢ ألف طن سنويا من ملح الطعام في الوقت الحالي ، كما يجرى انتاج الطح غير المكرر من منطقة الزرقاء . ويقدر الانتاج الحالي بحوالي ٣٠ ألف طن سنويا . ومن ناحية أخرى ، تخطط الشركة العربية للبوتاس لاستغلال حوالي ٧ ملايين طن متري من كلوريد الصوديوم من الملاحات الرئيسية سنويا لاستخدامه كملح للطعام .

وفي عمان ، تم في كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ تشغيل مشاريع النحاس في صحار التي تجمع ما بين منجم ومصهر ومصفاة . وجاء ذلك تنويجا للجهود المبذولة في هذا المضمار . ومن المتوقع ان تنتج الشركة العمانية للتعدين ١٦ ألف طن من النحاس النقي سنويا ، في حين يقتصر الانتاج حاليا على ٦٧٠٠ طن .

وقد تم مؤخرا تحديد مواقع عدد من المعادن الفلزية الاخرى في عمان ، فيما تجرى حاليا دراسات فنية متنوعة لتقدير احتياطياتها ومستوى خاماتها . ويتم كذلك انتاج تشكيلة من المواد الأولية للبناء والتشييد في عمان لتلبية الطلب المحلي المتزايد عليها . من ناحية أخرى ، تقتصر الامكانيات المعدنية التي يحتمل وجودها في البلدان الاخرى الأعضاء في المنطقة على عدد من خامات التشييد أهمها الرمل والحصى والجبس والصلصال والدولوميت . كما تتوفر في بعض المناطق مناجم الملح الصخري . وقد أجريت بحوث في قطر عن امكانيات استغلال رسوبات الاسبستوس وخام الحديد التي اكتشفت في منطقة حلحول .

وفي المملكة العربية السعودية ، تم تنفيذ برامج ضخمة في مجال استكشاف المعادن خلال السنوات القليلة الأخيرة كما يتم حاليا الاضطلاع بعدد من النشاطات الحافلة على مستويات أوسع في أنحاء متفرقة من البلاد ، بعد ان أصبح تنويع الاقتصاد في واقع الامر واحدا من أهم الأهداف التي تسعى الى تحقيقها خطط التنمية الوطنية المتعاقبة .

ويشير التقدم الذي أحرزته المملكة العربية السعودية في التنقيب عن المعادن الفلزية والصناعية بامكانيات الحصول على الصخور البلوتونية الفلسبارية . وقد تم ايضا احراز تقدم كبير في استكمال الخرائط الوصفية لطبقات الارض ، الرامية الى تحديد الموارد في منطقة الدرع العربي .

وفيما يتعلق بتطوير المعادن الفلزية ، يتواصل العمل في مناجم خام الحديد في وادي صواوين والبوكسيت في الزابرة والتنغستن في بئر الجملة . كما تجدد الاهتمام ايضا بتطوير رواسب منطقة جبل ادساس الواقعة على بعد ٢٢٠ كيلومترا جنوب غربي الرياض حيث تم اكتشاف المغنيتايت في عام ١٩٥٦ . وقد بدأ استخدام طرق التعدين الحديثة في عام ١٩٨٣ في مهد الذهب الذي يبعد ٤٠٠ كيلومتر شمال شرقي جدة حيث توجد مواقع قديمة لاستخراج الذهب كانت قد هجرت لسنوات عدة . وقد كان هذا المنجم قيد التشغيل حتى عام ١٩٥٤ ثم اغلق بعد ان بدت الرواسب القابلة للاستخراج وكأنها قد نفذت . الا أن عمليات الاستكشاف الحديثة أفضت الى فتح منجم جديد للذهب في مهد الذهب وكان من المتوقع أن تبدأ أعمال التطوير في أواخر عام ١٩٨٣ بحيث يبدأ الانتاج في منجم الذهب الجديد بالمنطقة . ومن المعتقد ان الاحتياطيات التي ينطوى عليها هذا المنجم كافية لانتاج مئة ألف أوقية سنويا من الذهب لمدة عشر سنوات . ومن المتوقع أيضا أن يندمج عن تطوير العمل في هذا المنجم الحصول على الفضة والنحاس والزنك كمنتجات فرعية .

ونظرا للطلب المتزايد على مواد التشييد والبناء وخامات المعادن الصناعية في المملكة العربية السعودية، فقد أولى اهتمام خاص للمكانيات التي تنطوئ عليها البلاد في هذا المجال . أما أهم المعادن الصناعية التي تم البحث عنها فهي الحجر الجيري الذي يدخل في انتاج الاسمنت، أو يستخدم كعامل مساعد في عمليات صهر المعادن، إضافة إلى انتاج الجبس لاستخدامه في صناعة الاسمنت، والجير الباري، ومواد الخلط، والبوزولان والاسيستوس، والكاولين المستخدم في صناعة السيراميك وأنواع الصلصال والرمل الزجاجي والدولومايت والخامات اللازمة لصناعة الصوف الصخري ومواد التبخير، ——— استكشاف احتمالات وجود الفوسفات . وتمارس عدة صناعات معدنية أساسية حاليا ——— نشاطها ضمن القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية، فيما يتعلق بانتاج الركام والحصى، والحجر الطبيعي، والطابوق الأحمر، والصلصال الخزفي، والاسمنت، والرمل الزجاجي ——— والمغنيزايت والجبس والبازلت.

وقد لعب الصندوق السعودي للتنمية الصناعية دورا كبيرا في تعزيز الاستثمارات في القطاع المعدني حيث رصد الصندوق ٢٤ في المائة من مجموع استثماراته خلال الفترة ١٩٧٤/١٩٧٥ — ١٩٨٠/١٩٨١ لمواد البناء إضافة إلى ٢٥ في المائة لصناعة ——— الاسمنت . وبالإضافة إلى ذلك فقد تم استخدام ١١ في المائة من استثمارات الصندوق لتمويل مشاريع للمنتجات المعدنية .

ويجرى العمل حاليا في سبعة من المحاجر النموذجية وفي موقعين حديشين لتسوية وصقل الأحجار وذلك لتعزيز انتاج أحجار الزينة . ويقصد من هذه المحاجر التدليل على امكانيات استخدام أحدث أساليب الاستخراج الفنية . ويتم أيضا انتاج الفرانيت ——— والانورثوسايت بألوان مختلفة كما أنه من المتوقع أن يعمل تطوير ه مواقع جديدة على توسيع تشكيلات الفرانيت المنتجة كما تشمل استخراج الانديسايت والنايس . وفي عام ١٩٨٣ وصل الانتاج في محجر جدة النموذجي لتسوية الأحجار واختبارها إلى حوالي ٤٥٠ متر مكعب من الكتل الخام و ١٢ ألف متر مربع من الألواح المصقولة . وتم أيضا بناء موقع لتسوية الأحجار بغية زيادة الطاقة المنتجة . وقد بدأت المملكة العربية السعودية أيضا في أعمال البحث عن امكانيات المعادن المشعة في البلاد .

وفي الجمهورية العربية السورية يعد الصخر الفوسفاتي المنخفض الدرجة بمثابة المعدن الصناعي الصلب الوحيد الذي يتم استغلاله لسوق التصدير . على ان التوسع في صناعة الفوسفات في الجمهورية العربية السورية لا يرتبط بعمليات التصدير فحسب ولكنه يرمي ايضا الى تلبية الاحتياجات المحلية من الفوسفات بالنسبة لمصنع الأسمدة الجديد في حمص . وتنتج الجمهورية العربية السورية ايضا الملح والاسفلت الطبيعي وكميات كبيرة من المواد الأولية للبناء . وبالإضافة الى ذلك ، فقد تم تقييم احتياطات خام الحديد وغيره من المعادن الفلزية فيما يتم ايضا اجراء دراسات فنية على تطوير الموارد المعدنية في البلاد .

وفي الامارات العربية المتحدة ، تم انجاز خرائط مسحية ودراسات فنية عديدة . وقد أمكن تعيين مواقع كميات محدودة من الحديد والنحاس والمنغنيز والتالك وغيرها من المعادن . وبالإضافة الى ذلك ، فقد جرت احراز تقدم كبير في تعزيز تطوير عدد من المواد الأولية اللازمة لعمليات البناء والتشييد .

أما في اليمن فقد أجريت دراسات جيولوجية رامية الى تقدير الامكانيات المعدنية في الهلاد . ومن بين المعادن الفلزية الرئيسية التي خضعت للدراسة مكامن النحاس والنيكل . الا أن الانتاج المعدني في اليمن لا يزال مقصورا على الملح وعدد من مواد التشييد .

الفصل الثالث

التجارة الدولية والمدفوعات

مقدمة

في مطلع الثمانينات، كان العالم يعاني من ركود حاد في البلدان المتقدمة، اقترن بارتفاع معدلات التضخم وزيادة كبيرة في مستويات البطالة. وقد أدى تقاعس الطلب العالمي وزيادة النزعة الحمائية المرتبطة بذلك الوضع الى وجود مضاعفات حادة بالنسبة للتجارة في البلدان النامية، تمثلت في انخفاض الطلب على صادرات تلك البلدان وتزايد الضغوط المؤدية الى خفض أسعار السلع الأساسية الرئيسية (١). وبالتالي، تقلص حجم تجارة البلدان النامية وتدهورت عائداتها من الصادرات. وقد عانت صادرات النفط الخام أكثر من غيرها، ليس بسبب كساد الطلب العالمي منذ عام ١٩٨٠ فحسب، بل أيضا بسبب التدابير الرامية الى حفظ مصادر الطاقة واستغلال مصادر بديلة لها في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط.

وعلى الرغم من المبادئ التوجيهية والغايات الموضحة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث (٢) التي تحت المجتبع الدولي على ان يمنح البلدان النامية "معاملة خاصة وتفضيلية" بغية "تحسين فرص وصول منتجاتها الى الاسواق" وان يبذل "جهودا قوية لمقاومة النزعة الحمائية، وتعزيز مشاركة البلدان النامية بصورة منصفة في التجارة الدولية"، فان الدلائل تشير الى النقيض من ذلك. ولم يكن للجهود الاخيرة المبذولة عن طريق المحافل الدولية لتشجيع التجارة الدولية سوى أثر محدود على تجارة البلدان النامية.

وعلى سبيل المثال، طالبت جولة المفاوضات المتعددة الاطراف المنعقدة مؤخراً في طوكيو (مطلع عام ١٩٨٢) بتخفيض حواجز التعريفات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على تجارة المنتجات الزراعية باعتبار ذلك أحد الاهداف التفاوضية. غير أنه لم يتحقق سوى تقدم قليل في هذا الشأن. وعلاوة على ذلك، أصبح من الضروري التوصل الى اتفاق حول القضية الحاسمة المتمثلة في اقامة نظام للضمانات يحدد القيود المؤقتة المفروضة على الواردات لحماية الصناعة المحلية (٣).

(١) انخفض متوسط أسعار صادرات السلع الأساسية الرئيسية للبلدان النامية، باستثناء انواع الوقود (المقدرة بالاسعار الجارية للدولار الأمريكي) بنسبة ١٦ في المائة في عام ١٩٨١ ونسبة ١٨ في المائة في عام ١٩٨٢. الاونكتاد "World (TD/B/C.1/236) Commodity Trade: Review and Outlook"، ٤ أيار/مايو ١٩٨٣.

(٢) (قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ الفقرة ٢٢)، الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث.

(٣) صندوق النقد الدولي، "World Economic Review"، ١٩٨٢.

وفي السنوات الاخيرة ، أصبحت القيود المفروضة على صادرات المنسوجات والملابس ، المصنوعة في البلدان النامية ، أكبر تشدداً (١) ، تحت ستار التدابير التي يزعم بأنها تستهدف "إقامة ترتيبات سوقية منظمة" . وقد تم في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ تمديد العمل حتى تموز / يوليو ١٩٨٦ بالترتيب الخاص بالمنسوجات المتعددة الالياف الذي يشمل الاتجار بهذه المنتجات وذلك للمرة الثالثة منذ بداية العمل به في عام ١٩٧٤ . غير أن هذا الترتيب قد فشل في تحقيق التوازن بين مصالح البلدان النامية والبلدان المتقدمة فيما يتعلق بفرض الوصول الى الاسواق . وترى المجموعة الاولى أن القيود التي يفرضها هذا الترتيب تشكل أهم الحواجز التي تعوق زيادة صادراتها . والواقع ان الترتيب الثالث الخاص بالمنسوجات المتعددة الالياف سيظل متحيزاً لصالح البلدان الصناعية حيث أنه قد أضفى الشرعية على القيود الرامية الى حماية أسواق تلك البلدان في مواجهة صادرات البلدان النامية المنخفضة الكلفة في حين أنه يترك صادرات البلدان الصناعية فيما بينها غير مقيدة وخاضعة للقواعد العادية الواردة في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) .

وعلى الرغم من الجهود الواسعة المبذولة في إطار عمل الانكساد ، تعذر التوصل الى اتفاق بين البلدان المصدرة والمستوردة للقطن . وفي محاولة لحماية وتعزيز مصالح البلدان المنتجة للقطن ، وقّع عدد من البلدان النامية ، من بينها مصر والجمهورية العربية السورية ، في حزيران / يونيو ١٩٨٣ ، اتفاقية انشاء الرابطة الدولية لمنتجي القطن (ICPA) (٢) . ولمواجهة ركود الطلب العالمي على النفط الخام وتضائل عائدات النفط ، اجتمعت الدول الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) في لندن في مطلع عام ١٩٨٣ ، وقررت خفض السعر "الرجعي" للنفط الخام السعودي الخفيف من ٣٧ دولاراً للبرميل الواحد الى ٣٤ دولاراً ابتداءً من آذار / مارس ١٩٨٣ . ولدعم هذا المستوى من السعر ، قامت هذه الدول باعادة تحديد سقف أعلى للانتاج الاجمالي مع تحديد حصص ثابتة لكل عضو من أعضاء الاوبك ، على ان تقوم المملكة العربية السعودية بدور "المنتج المتحرك" فتكيّف انتاجها وفق احتياجات السوق .

(١) من الجدير ملاحظة ان الصادرات من المنسوجات والملابس تشكل ١٢ في المائة من الصادرات غير النفطية للبلدان النامية .

(٢) انظر : The Economist Intelligence Unit ، الاستعراض الاقتصادي الربع

سنوي : الاردن والجمهورية العربية السورية ، ملحق ، ١٩٨٣ .

ومع ظهور البتروكيماويات والمنتجات المكررة كمنتجات هامة للتصدير ، تم البدء مؤخراً (كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣) في اجراء مفاوضات تجارية بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وبين الجماعة الاقتصادية الأوروبية بشأن الحد من الممارسات التمييزية (حواجز التعريفات الجمركية وغير الجمركية) التي تواجه هذه المنتجات في أسواق بلدان الجماعة . وتتميز هذه المفاوضات بأهمية خاصة نظرا للزيادة الحالية في الطاقة الانتاجية للصناعات الكيماوية الأوروبية ، ومن ثم الآثار السلبية المترتبة على زيادة النزعة الحمائية لمواجهة المنتجات المنخفضة التكلفة في البلدان النامية بما في ذلك تلك المنتجات المصنوعة في بلدان مجلس التعاون الخليجي .

وتبين في اطار التطورات المحددة أعلاه ، أن أداء التجارة العالمية خلال السنوات الثلاث الاولى من الثمانينات ، كان مخيباً للآمال بالنسبة لكل مجموعات البلدان تقريباً (جدول ١) . وقد انخفضت الصادرات العالمية بحساب الدولار على التوالي بنسبة ١٣ في المائة في عام ١٩٨١ ، و ٦١ في المائة في عام ١٩٨٢ ثم بنسبة ٦٤ في المائة خلال النصف الاول من عام ١٩٨٣ بالمقارنة مع النصف الاول من عام ١٩٨٢ . وحذت الواردات حذوا مماثلاً حيث انخفضت بنسبة ١ في المائة و ٤ في المائة و ٩ في المائة على التوالي . أما بالنسبة للاقتصادات السوقية المتقدمة ، فان أداء التجارة كان مختلفاً بدرجة طفيفة .

وقد ازداد تردى قيمة صادرات البلدان النامية بصورة سريعة من ١٢ في المائة في عام ١٩٨١ الى ١٦ في المائة في عام ١٩٨٢ ثم الى ١١ في المائة خلال النصف الاول من عام ١٩٨٣ . غير ان وارداتها استمرت في الازدياد بنسبة ١٢ في المائة في عام ١٩٨١ قبل ان تنخفض بنسبة ٨ في المائة في عام ١٩٨٢ و ٣٧ في المائة خلال النصف الاول من عام ١٩٨٣ .

كما منيت تجارة بلدان الاوك بنكسة حادة بصورة نسبية . فقد أعقبت الزيادة في وارداتها في عام ١٩٨١ بنسبة ٧٢ في المائة زيادات اضافية بلغت ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٢ و ٧ في المائة خلال النصف الاول من عام ١٩٨٣ . فضلاً عن ذلك ، شهدت صادرات تلك البلدان نكسة أخرى أكثر حدة حيث انخفضت بنسبة ٧٤ في المائة في عام ١٩٨١ ، و ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٢ ثم بنسبة ٢٢ في المائة خلال النصف الاول من عام ١٩٨٣ . وانخفضت قيمة صادرات الاوك من النفط الخام بنسبة ٢٩ في المائة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢ . ومن المقدران يبلغ انخفاضها مرة أخرى نسبة ٢٨ في المائة في عام ١٩٨٣ نظرا لخفض أسعار النفط (آذار / مارس ١٩٨٣) واستمرار الكساد في مستوى الانتاج . وقد انخفض الانتاج في الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٣ بنسبة ٣٧ في المائة ، وبالتالي انخفضت الصادرات الحقيقية للنفط الخام بمعدل النصف . غير ان الاسقاطات لعام ١٩٨٤ تشير الى وجود انتعاش طفيف في قيمة صادرات النفط الخام (١)

ألف - الأداة العام للتجارة

١- اتجاهات الصادرات والواردات

ان تحقيق ما نسبته ٧ في المائة كمتوسط لمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية ككل خلال العقد الانمائي الثالث وفي مستهل العقـــد ينطوى (١) في جملة أمور على "حث خطى الانتاج"، و"توسيع وتنويع سريعيين للتجارة"، وأن يكون التوسع في الصادرات والواردات من البضائع والخدمات بمعدلات سنوية لا تقل عن ٧ في المائة و ٨ في المائة على التوالي"، و"تحسين معدلات التبادل التجاري". وتشير الدلائل الى أنه، بالنسبة للمنطقة ككل، تم تجاوز أهداف الواردات بدرجة كبيرة في الفترة قيد الاستعراض (٢). بيد أنه، فيما يتعلق بالصادرات، فان الصورة تبدو قاتمة للغاية، مع قصور معدل النمو في المنطقة عن تحقيق هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية، وانخفاضه بصورة معتدلة في عام ١٩٨١ ثم بصورة كبيرة في عام ١٩٨٢ وفي خلال النصف الاول من عام ١٩٨٣. وقد حدث ذلك نتيجة اقتران عامل انخفاض حجم الصادرات بصورة كبيرة منذ عام ١٩٨١ بعامل عدم هبوط الاسعار الا اعتبارا من مطلع عام ١٩٨٣.

وهكذا، فان صادرات منطقة الاكوا بعد ان ازدادت بصورة كبيرة حتى عام ١٩٨٠، منيت بنكسة حادة في السنتين التاليتين وبالاخص في عام ١٩٨٢. ووصلت صادرات المنطقة الى مستوى الذروة في عام ١٩٨٠ وتزايدت بنسبة تزيد عن ٥٠ في المائة لتصل الى نحو ١٩٣ مليار دولار نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار النفط الخام في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ والزيادة في حجم صادرات النفط أيضا. ثم انخفضت الصادرات بصورة طفيفة بنسبة تقل عن ٣ في المائة في عام ١٩٨١ ثم انخفضت بعدها بشدة بنسبة تزيد عن ٢٨ في المائة لتصل الى ١٣٥ مليار دولار في عام ١٩٨٢. ويرجع ذلك بدرجة كبيرة الى الانخفاض الحاد في الطلب العالمي على النفط الخام. وفي حين حققت بعض البلدان المصدرة للنفط في المنطقة معدلات نمو متواضعة في عام ١٩٨١، وبخاصة المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، بينما حققت البحرين، وعمان، والاردن، واليمن معدلات نمو عالية، فقد حدث انخفاض حاد في صادرات العراق (انخفضت بنسبة ٦٠ في المائة) وفي صادرات الكويت (انخفضت بما يزيد عن ٢٠ في المائة).

(١) قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥، الفقرتان ٢٠ و ٢٢.

(٢) ازداد حجم الواردات بالنسبة لغربي آسيا بنسبة ١٩٣ في المائة في عام ١٩٨١ و ١٤٥ في المائة في عام ١٩٨٢. ومن المتوقع ان يتزايد بنسبة ٦٨ في المائة في عام ١٩٨٣ وأن ينخفض بنسبة ٥٠ في المائة في عام ١٩٨٤. (انظر: تقرير الاونكتاد حول التجارة والتنمية، لعام ١٩٨٣، (الجزء الاول)، حيث حددت غرب آسيا لتشمل بالإضافة الى بلدان الاكوا، ايران وقبرص وتركيا).

ويمكن تفسير أداء صادرات العراق في ضوء انخفاض حجم صادرات النفط الخام . وقد توقفت عن العمل اثنتان من المنافذ الرئيسية الثلاثة لتصدير النفط في البلاد . ودمر المنفذ الاول ، الواقع في الجنوب ، في الايام الاولى للحرب مع ايران . وأغلق ، في نيسان / ابريل ١٩٨٢ ، المنفذ الثاني الواقع على البحر المتوسط في كل من الجمهورية العربية السورية ولبنان . واقتصرت الصادرات من المنفذ الوحيد الباقي بصورة كبيرة على طاقة خط الانابيب الذي يمر عبر تركيا . وهكذا ، فانه باستثناء العراق ، سجلت صادرات المنطقة نمواً بنسبة ٦ في المائة في عام ١٩٨١ ، لتتخفّض بنسبة ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٢ ، مع تأثر جميع بلدان الكوادر بدرجات متفاوتة باستثناء اليمن الديمقراطية والاردن . وكانت اكثر الحالات حدة هي الانخفاض في صادرات المملكة العربية السعودية والكويت بمقدار يزيد عن الثلث ، كما انخفضت صادرات الكويت بنسبة تزيد عن ٢٠ في المائة في عام ١٩٨١ .

وباستثناء مواد الوقود ، فان الصادرات قد سلكت مسلكاً مختلفاً عما كانت عليه في عام ١٩٨١ عندما سجلت نمواً بلغ ١٥٤ في المائة ، بالمقارنة بنمو ٢٣ في المائة في عام ١٩٨٠ . وباستثناء العراق ، الذي لا تتوافر بيانات مقارنة عنه عن الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٢ ، فان صادرات المنطقة من غير الوقود قد أظهرت زيادة بلغت نسبتها ٢٥٣ في المائة في عام ١٩٨٠ و ١٧٤ في المائة في عام ١٩٨١ ، قبل ان تفقد زخمها في عام ١٩٨٢ ولم تزد الا بنسبة ٦٧ في المائة فقط .

غير أن الواردات الاجمالية للمنطقة ، بعد أن ارتفعت بنسبة ٢٥ في المائة لتصل الى ما يزيد عن ٧٣ مليار دولار في عام ١٩٨٠ ، قد انخفضت الى ١٢٣ في المائة في عام ١٩٨١ . وباستثناء العراق ، الذي لم تتوافر عنه بيانات مقارنة عن الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ ، تزايدت واردات المنطقة بنسبة ٢٤٧ في المائة في عام ١٩٨٠ ، بنسبة ١٣ في المائة في عام ١٩٨١ قبل ان تنخفض الى نحو ٨ في المائة لتصل الى ٨٠ مليار دولار في عام ١٩٨٢ . ومن الجدير بالملاحظة أنه ، لأول مرة منذ سنوات عديدة ، انخفضت واردات الاقتصادات غير النفطية ، كمجموعة ، بنسبة ٧ في المائة في عام ١٩٨٢ ، بعد ان حققت ارتفاعاً متوسطاً بلغت نسبته ٧٤ في المائة في عام ١٩٨١ . وكان الانخفاض الذي حدث في عام ١٩٨١ أكثر وضوحاً في اليمن ، حيث انخفضت الواردات في اليمن الديمقراطية بنسبة ٢٣ في المائة وفي الجمهورية العربية اليمنية بنسبة ١٣ في المائة . وفي عام ١٩٨٢ ، كان انخفاض الواردات في الجمهورية العربية السورية السبب الرئيسي وراء التباطؤ في واردات هذه المجموعة حيث تقلصت وارداتها بمقدار الخمس عما كانت عليه في عام ١٩٨١ .

جدول رقم ١ - متوسط التغير السنوي في القيمة الاجمالية للواردات والمصادرات
بالان ولا لسنوات مختارة (نسبة مئوية)

المصادرات (فوب)			الواردات (سيف)		
٨٢-١٩٨١	٨١-١٩٨٠	٨٠-١٩٧٩ ^(أ)	٨٢-١٩٨١	٨١-١٩٨٠	٨٠-١٩٧٩ ^(أ)
٦١ -	١٣ -	٢١٤	٢١٥	٥٤ -	٢١٥
٥٢ -	١٩ -	١٧٧	١٧٤	٦٢ -	٢٠٠
١١٦ -	١٢ -	٣٢٥	٢٥٠	٤٨ -	٢٩٤
٢٠٤ -	٧٤ -	٣٩٤	٣١٠	٢٥	٣٠٥
٢٨٠ -	٣٠ -	٥٠٦	٣٧٠	٠٠٠	٢٥٠
٢٨٧ -	٣٠ -	٥١١	٣٨٠	٠٠٠	٤٣٠
٣٠	٠٠	٣١٤	٢٢٠	٥٧ -	٢٨٠
(٠٠٠)	(١٥٤)	(٢٣٠)	(٢٤٠)		
(٠٠٠)	(٢١٤)	(٢٦٨)	(٣٥٠)		
(٠٣٠)	(٤٤)	(١٦٦)	(١٤٣)		
٣٠٣ -	٦٢	٥٧٠	٣٦٠	١١٣	٤٤٠
٤٠٦	١٠٥ -	٦٦٨	٢٦٠	٩٩	٤٢٠

معلومات مرجعية

(١) مجلس التعاون الخليجي (ب)
(٢) البلدان الاقل نموا (ج)

المصدر: الاكوا، استناد الى مصادر وطنية وليمة.

(أ) متوسط معدلات النمو المركبة السنوية المحتملة على أساس السنوات النهائية.

(ب) تشمل البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة.

(ج) يشملان اليمنين.

كما أن الاحصاءات المبدئية لمقارنة النصف الاول من عام ١٩٨٣ بنفس الفترة في عام ١٩٨٢ ، تبين وجود انخفاض مستمر في واردات المنطقة (١) بنسبة ١٨ في المائة ، بينما ازداد اجمالي الواردات بنسبة تزيد عن ٩ في المائة .

وقد انعكست التطورات المشار اليها اعلاه في حصة منطقة الاكوا في التجارة العالمية . وهكذا ، فانه في حين كانت منطقة الاكوا في عام ١٩٧٣ تمثل نحو ٣٧ في المائة من صادرات العالم ، فان حصتها ارتفعت في عام ١٩٨٠ الى ٩٧ في المائة ثم انخفضت الى ٧٣ في المائة في عام ١٩٨٢ . وفي خلال النصف الاول من عام ١٩٨٣ ، كانت صادرات المنطقة تمثل ٦٨ في المائة من صادرات العالم . ومن جهة أخرى ازدادت واردات المنطقة بصورة مطردة من ١٥ في المائة من اجمالي واردات العالم في عام ١٩٧٣ الى ٢٢ في المائة في عام ١٩٨٢ ثم الى ٦٤ في المائة خلال النصف الاول من عام ١٩٨٣ .

٢- معدلات التبادل التجاري

انخفض مقدار الصادرات بالنسبة لغربي آسيا (٢) بنسبة ١٢٦ في المائة في عام ١٩٨١ ونسبة ١٤٥ في المائة في عام ١٩٨٢ (٣) . وتشير التنبؤات لعام ١٩٨٣ الى وجود مزيد من الانخفاض بنسبة ١٥٦ في المائة ، ولكن هناك نمو متوسط تبلغ نسبته ١٧ في المائة لعام ١٩٨٤ . وفي المقابل ، تحسنت معدلات التبادل التجاري للمنطقة عموماً بنسبة ١٢٤ في المائة في عام ١٩٨١ ونسبة ٨٨ في المائة في عام ١٩٨٢ . ويمكن ان يعزى ذلك الى انخفاض أسعار الواردات (٤) .

(١) تشير الى بلدان الشرق الاوسط الآسيوية (التي تؤلف منطقة الاكوا) باستثناء قبرص وايران وتركيا ؛ كما ورد في نشرة الاحصاءات الشهرية الصادرة عن الامم المتحدة (تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣) .

(٢) نفس المصدر ، الاونكتاد ، التقرير عن التجارة والتنمية لعام ١٩٨٣ ، (الجزء الاول) .

(٣) انخفاض انتاج النفط الخام في منطقة الاكوا في الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٢ بنسبة ٣٩ في المائة . وتبين البيانات المؤقتة لعام ١٩٨٣ مزيداً من الانخفاض يبلغ نسبة ١٣ في المائة . انظر: Petroleum Economist النشرة الدولية للطاقة (Petroleum Press Bureau Ltd.) ، آذار/مارس ١٩٨٤ .

(٤) انخفاض رقم الامم المتحدة القياسي لأسعار تصدير السلع المصنعة في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة بنسبة ٥ في المائة في عام ١٩٨١ ونسبة ٣ في المائة في عام ١٩٨٢ .

غير أنه من المتوقع أن ينخفض التبادل التجاري للمنطقة بنسبة ٣٧ في المائة في عام ١٩٨٣ وأن يظل عمليا بدون تغيير في عام ١٩٨٤ (١). ومن ثم فانه يبدو من غير المحتمل تحقيق هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية "لتحسين معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية" قبل ان يتأكد حدوث انتعاش اقتصادي عالمي مستمر. وليس من المنتظر ان يتم ذلك، حسب تقرير صدر مؤخراً عن صندوق النقد الدولي، قبل بداية النصف الاول من عام ١٩٨٤ ولا سيما في البلدان الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية واليابان (٢). وفي حالة حدوث ذلك، يتعين مرور بعض الوقت قبل أن تتبلور النتائج غير المباشرة وحتى يمكن تبين أثرها على تجارة البلدان النامية.

ولقد عوّض التحسن في التبادل التجاري للمنطقة عن التدهور في حجم الصادرات في عام ١٩٨١ الذي أسفر عن ركود فعلي في القوة الشرائية لصادرات المنطقة. وبرز ذلك بصورة متزايدة في عام ١٩٨٢ نتيجة التحسن المتواضع للغاية (٨٠ في المائة) الذي طرأ على التبادل التجاري، في حين استمر الانخفاض في كمية الصادرات مما أدى الى هبوط القوة الشرائية للصادرات بنسبة ٣٨ في المائة. ومن المنتظر ان تنخفض القوة الشرائية لصادرات غربي آسيا مرة أخرى بنسبة ١٨ في المائة في عام ١٩٨٣ قبل ان تتحسن بصورة طفيفة بنسبة ١٤ في المائة في عام ١٩٨٤ (٣).

وعلى صعيد كل قطر على حدة، كان انخفاض حجم التجارة منذ عام ١٩٨٠، قاسماً مشتركاً بين جميع بلدان الاكوا: الاقتصادات المصدرة للنفط وغير المصدرة للنفط على حد سواء (٤). وكان الاستثناء الوحيد هو المملكة العربية السعودية التي ارتفع المؤشر الكمي لصادراتها بـ ٤٨ في المائة، قبل ان يهبط بصورة طفيفة بنسبة ١٩ في المائة في عام ١٩٨١ ثم بصورة حادة بنسبة ٣٥ في المائة في عام ١٩٨٢ جنباً الى جنب مع انخفاض انتاج النفط الخام بنسبة بلغت ٣٤ في المائة. وكان الانخفاض في كمية الصادرات أكثر وضوحاً

(١) نفس المصدر، الاونكتاد، التقرير عن التجارة والتنمية، لعام ١٩٨٣ (الجزء

الاول).

(٢) "IMF Survey" (٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤).

(٣) الاونكتاد، الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة (UNCTAD/TDR/3 (Part I)

٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣.

(٤) استناداً الى: دليل التجارة الدولية واحصاءات التنمية، ١٩٨٣.

في العراق ، حيث انخفض الرقم القياسي بنسبة ٢٣ في المائة في عام ١٩٨٠ قبل أن ينخفض بنسبة ٦٧ في المائة في عام ١٩٨١ نتيجة انخفاض انتاج النفط . وانعكس ذلك الهبوط الحاد في القوة الشرائية لصادرات العراق بنسبة ٥٨٦ في المائة ، على الرغم من التحسن في ميزان التبادل التجاري العراقي لذلك العام بنسبة ٢١٥ في المائة . وشهدت كل من الكويت ، والى حد أقل ، دولة الامارات العربية المتحدة انخفاضا في القوة الشرائية لصادراتهما بدءا من عام ١٩٨١ . وعلى النقيض من ذلك ، فإن الاردن قد تمكن من مواصلة النمو المطرد في كمية صادراته خلال السنوات الثلاث الاولى من هذا العقد . كما ان نمورقه القياسي بنسبة ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٠ و ١٧ في المائة في عام ١٩٨١ ، قد أدى الى تحسن القوة الشرائية لصادراته بنسبة ٢٠ في المائة و ١٠ في المائة على التوالي . وفي عام ١٩٨٢ ، تحسنت القوة الشرائية لصادرات الاردن مرة أخرى بنسبة ١٠ في المائة ، على الرغم من زيادة رقمه القياسي الكمي بنسبة تقل عن ٣ في المائة بسبب الصعوبات الناجمة عن تسويق الفوسفات (١) .

٣- الموازين التجارية ونسبة الصادرات الى الواردات

يمكن الكشف بسهولة عن نتيجة الأداء الضعيف للقطاع الخارجي من خلال تضائل الفائض التجاري للمنطقة خلال السنوات الثلاث الاولى من العقد . وبعد أن تضاعف الفائض التجاري للمنطقة بما يزيد عن ستة أضعاف بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ وازداد بنسبة بلغت نحو ٧٢ في المائة ليصل الى مستوى الذروة بما يقرب من ١٢٠ مليار دولار في عام ١٩٨٠ ، تناقص بنسبة بلغت نحو ١٢ في المائة في عام ١٩٨١ . وباستثناء العراق ، الذي لا يتوافر عنه بيانات مقارنة عن الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ ، استمر الفائض التجاري للمنطقة في الازدياد في عام ١٩٨١ ، بنسبة أقل من ٢ في المائة ليصل الى ما يزيد عن ١٠٢ مليار دولار ، قبل أن ينخفض الى أكثر من النصف ليصل الى ما يقدر بنحو ٤٤ مليار دولار في عام ١٩٨٢ .

(١) ارتفع الانتاج العالمي من الفوسفات بمعدل قياسي في عام ١٩٨٠ وانتعشت الاسعار بشكل ملحوظ حتى عام ١٩٨٢ عندما انخفض الاستهلاك والانتاج العالميان على حد سواء انخفاضاً حاداً مما أدى الى منافسة شديدة بين الموردين والى انخفاض في اسعار السوق بنسبة ٨٦ في المائة . وهذا ما أثر بطبيعة الحال على الاردن ، ثاني أكبر مصدر الفوسفات بين البلدان النامية (انظر : UNCTAD, World Commodity Trade: Review and

Outlook, (TD/B/C.1/236), May 1983.

وتعتبر الاقصادات النفطية في المنطقة ، لا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي ، مسؤولة الى حد كبير عن الفائض التجارى للمنطقة . كما ان الفائض التجارى للمملكة العربية السعودية وحدها ، الذى حقق أكثر من ٨٠ في المائة من الفائض الكلي ، قد انخفض أكثر من النصف في عام ١٩٨٢ . وتبين الارقام المبدئية للنصف الاول من عام ١٩٨٣ وجود عجز لأول مرة منذ سنوات . وازداد العجز التجارى العام في الاقصادات غير النفطية بصورة كبيرة في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ، والذى كان قد تضاعف حجمه سبع مرات في عام ١٩٧٩ بالنسبة لحجمه في عام ١٩٧٣ ، حيث وصل الى ١٠٤ مليار دولار في عام ١٩٨١ . غير أن هذا العجز انخفض الى ٩٤ مليار دولار ، في عام ١٩٨٢ مما يعكس وجود بعض التقلص في مستوى الواردات .

وشمة مؤشر هام آخر على أداء التجارة خلال السنوات الثلاث الاولى من الثمانينات هو نسبة صادرات المنطقة الى وارداتها . كما ان الركود الذى أصاب إيرادات التصدير والانخفاض الأقل تناسبا في الواردات ، ينعكسان في ضعف النسبة العامة للصادرات الى الواردات التي انخفضت من ٢٦ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٢٣ في المائة في عام ١٩٨١ . وباستثناء العراق ، الذى لا تتوفر عنه بيانات قابلة للمقارنة عن الفترة المستعرضة ، انخفضت النسبة من ٢٥ في المائة الى ١٦ في المائة ما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢ . وكان حجم الانخفاض في نسبة الصادرات الى الواردات أكثر وضوحا في الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي ، التي انخفضت نسبتها الاجمالية من ٣١ الى ١٨ ما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢ ، وهي تعكس بصورة ملحوظة الانخفاض في هذه النسبة في المملكة العربية السعودية من ٣٦ الى ٢٠ . وفي المقابل ظلت نسبة صادرات الاقصادات غير النفطية الى وارداتها ثابتة تقريبا بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٢ بمقدار ٣٠ . تقريبا بعد أن كانت ٤٠ في عام ١٩٧٣ .

باء - التركيب السلمي للتجارة

١- الواردات

شهد النمط الهيكلي لواردات منطقة الاكوا تغييرين هامين خلال السنوات العشر الماضية . وكان اولهما النمو المطرد في حصة الآلات ومعدات النقل في اجمالي الواردات من ٣٠ في المائة في عام ١٩٧٣ و ٣٧ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٤٢ في المائة في عام ١٩٨٢ . وتمثل التفسير الثاني في الانخفاض التدريجي في حصة الواردات من المواد الغذائية من أكثر من ٢١ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ١٤ في المائة في عام ١٩٨٠ ثم الى ١٢ في المائة في عام ١٩٨٢ (جدول ٢) .

جدول رقم ٢ - منطقة الاكوا : التركيب السامى للتجارة ، ١٩٧٣ و ١٩٧٩ و ١٩٨٢-١
(النسبة المئوية للأصبة حسب الفئات الرئيسية للمنتجات)

التصنيف النموذجى للتجارة الدولية									
١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٣					
١٢٠	١٣٦	١٤٣	١٣٦	٢١٤	صفر + ١ + ٢٢ + ٤				
١٠	١١	١٤	١٣	٢٩	٢٨ - ٢٧ - ٢٢ - ٢				
٦٩	٦٨	٦٦	٧٩	٦٧	٦٨ + ٦٧ + ٢٨ + ٢٧				
٦٤	٨٩	٨٦	٧٥	٥٤	٣				
٤٦	٤٤	٤٨	٤٨	٦٢	٥				
٤١٩	٣٨٠	٣٦٤	٣٦٧	٢٩٢	٧				
٢٦٥	٢٧١	٢٧٤	٢٧٧	٢٦٤	٦٨ - ٦٧ - ٨ + ٦				
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	صفر الى ٩				
المجموع									
٠٦	٥٥	٠٤	٠٦	١٦	صفر + ١ + ٢٢ + ٤				
٠٢	٠١	٠٢	٠٢	١٣	٢٨ - ٢٧ - ٢٢ - ٢				
٠٧	٥٥	٥٥	٠٦	٠٣	٦٨ + ٦٧ + ٢٨ + ٢٧				
٩٥٠	٩٦٦	٩٧٢	٩٦٥	٩٣٦	٣				
٠٦	٠٣	٠٣	٠٤	٠٧	٥				
١٢	١٠	٠٧	٠٧	٠٧	٧				
١٨	١٠	٠٨	٠٩	١٧	٦٨ - ٦٧ - ٨ + ٦				
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	صفر الى ٩				
المجموع									

اجمالى السوارات (سيف)	
بنون غذائية	١٠٠٠
المواد الزراعية الخام	١٠٠٠
الركازات والمعادن	١٠٠٠
الوقود	١٠٠٠
الكيمياويات	١٠٠٠
آلات ومعدات النقل	١٠٠٠
ممنوعات اخرى	١٠٠٠
المجموع	١٠٠٠

اجمالى الصادرات (فئوب)	
بنون غذائية	١٠٠٠
المواد الزراعية الخام	١٠٠٠
الركازات والمعادن	١٠٠٠
الوقود	١٠٠٠
الكيمياويات	١٠٠٠
آلات ومعدات النقل	١٠٠٠
ممنوعات اخرى	١٠٠٠
المجموع	١٠٠٠

اجمالى السوارات (سيف)

بنون غذائية
الموان الزراعية الخام
الركازات والمعادن
الوقود
الكيمياويات
آلات ومعدات النقل
ممنوعات اخرى

المجموع

اجمالى الصادرات (فوب)

بنون غذائية
الموان الزراعية الخام
الركازات والمعادن
الوقود
الكيمياويات
آلات ومعدات النقل
ممنوعات اخرى
المجموع

جدول رقم ٢- منطقة الاكوا : التركيب السلمي للتجارة ، ١٩٧٣ و ١٩٧٩ و ١٩٨٢-١ (تابع)
(النسبة المئوية للأصناف حسب الفئات الرئيسية للمنتجات)

التصنيف	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٣	التجارة الدولية	النوع ج	صفر	١ + ٢٢ + ٤	٢ - ٢٢ - ٢٨	٢٧ + ٢٨ + ٦٨	٥	٧	٦٨ - ٦٧ - ٨ + ٦
المصادر من غير البقول														
بنون غذائية	١١٤	١٤٠	١٤٩	١٦٢	٢٦٣			صفر						
المواد الزراعية الخام	٣١	٣٦	٥٢	٧٣	٢٠١									
التركيبات والمعادن	١٣٧	١٤٥	١٦١	١٨٩	٥٢									
الكيميائيات	١٠٨	٩٤	١٢٠	٩١	١٠٤									
آلات وسفنات النقل	٢٣٤	٢٩٤	٢٥٠	٢١٤	١٠٢									
مستحضرات أخرى	٣٤٨	٢٨٥	٢٦٤	٢٦٥	٢٦٦									
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠			صفر	٩					

المصدر : أكوا ، استبيان أعلى مصادر وطنية ووليفة .

ومن الممكن أن تعزى الزيادة في حصة الآلات ومعدات النقل بصورة كبيرة الى الجهود التي تبذلها المنطقة للاسراع بخطى التنمية عن طريق زيادة الواردات من السلع الانتاجية . وعلى سبيل المثال تزايد الانفاق على الآلات والمعدات في البحرين بدرجة كبيرة نتيجة الامتيازات التي قدمتها الحكومة بالتنازل عن الرسوم المفروضة على هذه السلع لتشجيع انشاء صناعات جديدة . كما تزايدت ايضا الواردات من الآلات والمعدات الانتاجية في الجمهورية العربية السورية بصورة كبيرة قبل الانتهاء مؤخرًا من عدد من المشاريع الانمائية التي حدث بعدها انخفاض هذه الواردات الى نصف مستواها تقريبًا في عام ١٩٨١ . وفي العراق فان الاسراع في تشييد عدد من المشاريع البنيوية ، للاعداد من جهة لمؤتمر عدم الانحياز الذي كان مقررا عقده في ايلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، قد أدى الى زيادة الواردات من الآلات والمعدات الانتاجية بمستويات لم يسبق لها مثيل . وفي الاردن ، أدى شراء الطائرات المدنية في عام ١٩٨١ الى رفع الواردات من الآلات والمعدات الانتاجية بصورة كبيرة .

ويرجع انخفاض حصة المواد الغذائية في مجموع الواردات جزئيا الى زيادة المحاصيل في السنوات الاخيرة والى التوسع في انتاج محاصيل مثل القمح في المملكة العربية السعودية . كما أن العوامل الخارجية وفي مقدمتها انخفاض الاسعار الدولية للمنتجات الزراعية الرئيسية ، منذ عام ١٩٨٠ ومن بينها المواد الغذائية ، قد أسهمت في خفض القيمة الاجمالية لهذه الواردات بالدولار وجعلتها تنخفض في عام ١٩٨٢ بنسبة ٥ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٨١ .

وعلى الرغم من الانخفاض في القيمة المطلقة ، استمر حجم المواد الغذائية المستوردة الى بعض بلدان الاكوا في الازدياد . وعلى سبيل المثال ، حدث ارتفاع في واردات المواد الغذائية نتيجة انتشار محلات السوبر ماركت ومطاعم الخدمة السريعة ، وذلك استجابة لانماط الاستهلاك المتغيرة للسعوديين وتدفق العمال الاجانب مع تنوع عاداتهم الغذائية . وفي قطر استمرت واردات المواد الغذائية والحيوانات الحية في الازدياد على الرغم من زيادة الانتاج المحلي الذي لا يكفي لتلبية الاحتياجات المحلية . وفي الجمهورية العربية السورية ، أدت زيادة واردات السكر الخام والمكرر الى ارتفاع في اجمالي الواردات من المواد الغذائية في عام ١٩٨١ .

٢- الصادرات

(أ) مواد الوقود (النفط الخام، المنتجات المكررة والغاز)

يرجح النفط بشدة صادرات منطقة الاكوا، وهو تركيز ازداد عمقا بعد عام ١٩٧٣ قبل أن يبدأ في التناقص تدريجيا خلال مطلع الثمانينات. وبالتالي ارتفعت حصة مواد الوقود (التصنيف النموذجي للتجارة الدولية ٣) في القيمة الاجمالية بالدولار لصادرات المنطقة من ٩٣ في المائة الى ما يزيد عن ٩٧ في المائة في عام ١٩٨٠، ثم انخفضت الى ٩٥ في المائة في عام ١٩٨٢. ويعكس ذلك بصورة رئيسية انخفاض نصيب النفط الخام في اجمالي الصادرات من أكثر من ٨٩ في المائة في عام ١٩٨٠ و ٨٧ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ٨٤ في المائة (أدنى مستوى تحقق خلال السنوات العشر الماضية). وقد حدثت هذه الظاهرة في جميع البلدان المصدرة للنفط في المنطقة ولكن بدرجات متفاوتة. وشمة حالة في هذا المقام هي الكويت حيث انخفضت حصة النفط الخام في اجمالي صادراتها من ٩٤ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ٧٤ في المائة في عام ١٩٧٩. بيد أن أقصى انخفاض قد حدث في عام ١٩٨٢ عندما انخفضت حصة الكويت الى أقل من ٤٤ في المائة بعد أن كانت ٦٤ في المائة في عام ١٩٨١ (١).

وأدى انخفاض أهمية النفط الخام الى تسليط الضوء على تزايد الأهمية النسبية للمنتجات المكررة والغاز في اجمالي الصادرات. وازدادت صادرات المنتجات المكررة والغاز بنسبة ٥٥ في المائة في عام ١٩٨٠، غير أنها هبطت بصورة طفيفة في السنتين التاليتين، بينما انخفضت صادرات النفط الخام بما يزيد عن الثلث. وترتب على ذلك زيادة حصة هذه المنتجات بنسبة ٣ في المائة لتصل الى ما يزيد عن ١١ في المائة في عام ١٩٨٢. وتحقق ذلك، الى حد كبير، نتيجة الزيادة الكبيرة في الكميات المصدرة. ومن المتوقع ان يستمر هذا الاتجاه نتيجة تزايد طاقة التكرير وازدياد طاقة عوامل التشغيل في أعقاب انشاء مصافي جديدة أو التوسع في المصافي القائمة بهدف زيادة الانتاج. وبالمقاييس الى النسبة المئوية لمجموع الصادرات، تضاعفت منتجات البترول تقريبا حيث ارتفعت من ٤ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ٦ في المائة في المتوسط خلال فترة ١٩٧٩-١٩٨١ والى ٨ في المائة في عام ١٩٨٢. وظهر الغاز كواحد من الصادرات الهامة في أواخر السبعينات حيث ارتفعت حصته في مجموع الصادرات من لا شيء تقريبا في عام ١٩٧٣ الى ما يزيد عن ٣ في المائة في عام ١٩٨٢.

(١) لا ينبغي النظر الى انخفاض الأهمية النسبية للنفط الخام في الكويت في ضوء ركود الطلب العالمي على النفط وسياسة البلد الخاصة بحفظ الطاقة فحسب، بل أيضا كنتيجة جزئية لتطور ونمو خطوط صادرات جديدة كالمنتجات المكررة والبتروكيماويات.

وعلى الصعيد القطري ، برزت الكويت منذ أواخر السبعينات بوصفها الدولة المصدرة الرئيسية الرابعة لمنتجات البترول بين البلدان النامية تليها البحرين (١) . ويشكل هذان البلدان بالتساوي تقريباً ما يزيد عن ٥٠ في المائة من صادرات المنطقة من النفط المكرر. ويليهما مباشرة المملكة العربية السعودية ثم يأتي بصورة بعيدة كل من اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية السورية . وفي حين كانت منتجات البترول تشكل جزءاً لا يذكر من صادرات الكويت في عام ١٩٧٣ ، فإنها أصبحت تمثل حوالي ١٧ في المائة في عام ١٩٧٩ . وتزايد نصيبها فيما بعد ليصل الى ما يزيد عن ٣٣ في المائة في عام ١٩٨٢ ، ويعزى جزء من هذه الزيادة الى ارتفاع حجم الانتاج بنسبة ٣٨ في المائة .

وتسيطر المنتجات المكررة دائماً على صادرات البحرين . فقد ارتفع نصيبها في مجموع الصادرات من ٨٠ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ٨٩ في المائة في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ قبل أن يهبط الى ٨٣ في المائة في عام ١٩٨٢ . ويعزى ذلك بصورة كبيرة الى الانخفاض في مستوى انتاج مصفاة أبو سعدة والانخفاض العام في تدفق المنتجات المكررة في المصافي . وتشير المعلومات الأولية المتوفرة عن بداية عام ١٩٨٣ ، الى وجود بعض الصعوبات في عملية التسويق نتيجة حدوث انخفاض في هامش السعربين النفط الخام المستورد والمنتجات النفطية المصدرة . وأدى ارتفاع تكاليف الانتاج الى اضعاف القدرة التنافسية للبحرين مقابل غيرها من البلدان المصدرة .

وكانت قيمة صادرات المملكة العربية السعودية من منتجات البترول كبيرة جداً . وبعد أن ارتفعت قيمة هذه الصادرات بسرعة حتى عام ١٩٨٠ ، انخفضت بنسبة تبلغ حوالي ١٩ في المائة خلال السنتين التاليتين وانخفضت حصتها من ٣٤ في المائة الى ٢٨ في المائة في عام ١٩٨٢ . وتبين المعلومات الأولية التي تغطي النصف الاول من عام ١٩٨٣ استمرار هذا الاتجاه . ولمواجهة هذه التطورات ، اتخذت مؤسسة البترول والمعادن (بترومين) في السعودية التدابير اللازمة لرفع صادرات المنتجات البترولية عن طريق تحسين أساليب البحوث التسويقية . وبالإضافة الى ذلك ، فإن تسويق المنتجات من ثلاث مصافي أنشئت حديثاً لغرض التصدير ، من المتوقع أن تبدأ في العمل في منتصف ١٩٨٤ ، من شأنه ان يؤدي الى زيادة صادرات المملكة العربية السعودية من النفط المكرر .

(١) في عام ١٩٨٠ ، كانت صادرات الكويت من منتجات البترول تمثل ما يزيد عن ٨ في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية (٤ في المائة تقريباً من صادرات العالم) ، في حين كانت صادرات البحرين والمملكة العربية السعودية تمثل ٧٢ في المائة و ٦٦ في المائة على التوالي .

وفي الجمهورية العربية السورية ، حلت صادرات المنتجات البترولية بسرعة محل القطن الخام بوصفها البند الرئيسي الثاني في قائمة الصادرات . وقفزت هذه الصادرات ، التي كانت تكاد لا تمثل ٣ في المائة من مجموع الصادرات في عام ١٩٧٩ ، الى خمسة اضعافها بحيث وصلت الى ما يزيد عن ١٥ في المائة في عام ١٩٨٠ ؛ وفي عام ١٩٨٢ أصبحت تمثل ما يزيد عن ٢٣ في المائة من مجموع الصادرات . وأدى دخول مصفاة بانياس مؤخراً مرحلة الانتاج ، مع زيادة تشغيل مصفاة حمص ، الى رفع مستوى الانتاج وبالتالي الى زيادة الصادرات . غير أن هذا الوضع قد لا يستمر طويلاً بسبب الزيادة المرتقبة في الاستهلاك المحلي لمنتجات النفط .

وتعد صادرات العراق من المنتجات المكررة (لا سيما فائض وقود النفط والنفثا) صغيرة نسبياً . وذكر أن حجم الصادرات قد ازداد في أعقاب تشغيل مصفاة جديدة (بيجي) مؤخراً (شباط / فبراير ١٩٨٣) في شمال العراق .

ولم يبرز الغاز كبند هام من بنود التصدير في المنطقة الا خلال أواخر السبعينات مع قيام المملكة العربية السعودية بتصدير ما يزيد عن ٦٠ في المائة من مجموع صادرات الغاز في المنطقة (١) ؛ وتصدر الامارات العربية المتحدة والكويت القسم الاكبر المتبقي من هذه النسبة . وقد ازدادت قيمة صادرات المملكة العربية السعودية من الغاز حتى عام ١٩٨١ عندما أدى خفض الانتاج الى نقص في الصادرات بنسبة ٨ في المائة عام ١٩٨٢ . بيد أن حصة الغاز في مجموع الصادرات ارتفعت تدريجياً من ١٧ في المائة في عام ١٩٧٩ الى ٣٣ في المائة في عام ١٩٨٢ . وبالمثل ، سجلت صادرات الكويت من الغاز زيادة على اساس القيمتين المطلقة والنسبية حتى عام ١٩٨٠ عندما أدى خفض الانتاج الى هبوط الصادرات وانخفاض حصتها في مجموع الصادرات من ٣٣ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٢٨ في المائة في عام ١٩٨١ . وانخفض حجم الغاز المصدر من الكويت في عام ١٩٨٢ بنسبة ٣٨ في المائة مما أدى الى حدوث انخفاض في القيمة الفعلية للصادرات بنسبة ٣٠ في المائة . وفي المقابل استمرت صادرات الامارات العربية من الغاز في النمو الذي بدأ في عام ١٩٧٩ وأصبح أكثر وضوحاً خلال الربع الاخير من عام ١٩٨١ في أعقاب الانتهاء من مصنع غاز الرويس ودخوله مرحلة الانتاج . وبالتالي ارتفع نصيب الغاز في عام ١٩٧٩ الى ١ في المائة ليمثل ٦ في المائة تقريباً من مجموع الصادرات في عام ١٩٨١ وما يزيد عن ٨ في المائة في عام ١٩٨٢ . ومن المحتمل أن يتزايد نصيب صادرات الغاز مع تنفيذ الخطط الرامية الى التوسع في انتاج الغاز وزيادة الصادرات .

(١) تعتبر المملكة العربية السعودية البلد الرئيسي الثاني المصدر للغاز بين البلدان النامية ، حيث تمثل صادراتها من الغاز ربع صادرات هذه البلدان وما يقارب الـ ٨ في المائة من الصادرات العالمية . (دليل الاونكتاد لاحصاءات التجارة الدولية والتنمية ، ١٩٨٣) .

(ب) الصادرات من غير الوقود

ظلت صادرات المنطقة من غير الوقود محدودة الأهمية بصفة عامة بالقيمة النسبية، وهي تتألف في معظمها من المواد الأولية والسلع الرئيسية الزراعية (القطن والفسفات)، وبدرجة أقل من المنتجات نصف المصنعة في بعض الحالات. ولم يتغير هذا الوضع بصورة أساسية خلال العقد الماضي على الرغم من الجهود الرامية إلى تنويع الصادرات. وانخفضت الصادرات من غير الوقود إلى ٣ في المائة في عام ١٩٨٠ بعد أن كانت تمثل ٧ في المائة من مجموع الصادرات في عام ١٩٧٣؛ ثم انتعشت جزئياً لتصل إلى ٥ في المائة في عام ١٩٨٢ (١). وعلى الرغم من ذلك، فإن التنوع المحدود الذي شهدته بعض البلدان يرتبط بالبتروكيمياويات المشتقات البترولية مثل الأسمدة والبتروكيمياويات وبعض المنتجات الأخرى المحلية نصف المصنعة مثل الألومنيوم، والمواسير والأشكال الأخرى من الصلب، والمنسوجات والأقمشة القطنية ومنتجات البلاستيك والمصنوعات الخشبية وغير المعدنية. وينبغي النظر إلى الاحلال الظاهري لمجموعة من المنتجات تشمل السلع المصنعة، باستثناء الكيماويات، محل السلع الزراعية الأولية (الغذية والمواد الأولية الزراعية)، بوصفها الصادرات الرئيسية من غير الوقود، في إطار واقع أن السلع المعاد تصديرها تشكل نسبة كبيرة من الصادرات من غير الوقود في عدد من البلدان (لا سيما في الكويت، البحرين، قطر، والامارات العربية المتحدة)، وهذا الشكل لا يمكن اعتبارها كدليل على تنوع الصادرات.

وقد انخفضت تدريجياً صادرات المواد الغذائية، التي كانت تشمل ما يزيد عن ربع مجموع الصادرات من غير الوقود في عام ١٩٧٣، إلى أقل من نصف هذه الحصة في عام ١٩٨٢. وفي الوقت نفسه، فقدت صادرات المواد الأولية الزراعية (لا سيما القطن) مجاًلاً كبيراً، وبعد أن كانت تمثل خمس الصادرات في عام ١٩٧٣، بلغ متوسط نصيبها أقل من ٤ في المائة خلال مطلع الثمانينات. وكانت الفئة الوحيدة من بين صادرات السلع الأولية التي حققت نمواً خلال العقد الماضي هي الركاز والمعادن (٢). وفي حين تضاعفت حصة هذه السلع في مجموع الصادرات ثلاث مرات بين ١٩٧٣ و ١٩٨٠ إلى ما يزيد على ١٦ في المائة، إلا أنها انخفضت فيما بعد إلى أقل من ١٤ في المائة في عام ١٩٨٢.

(١) يعكس انخفاض الأهمية النسبية لمواد الوقود وكذلك زيادة الصادرات التقليدية وخطوط الإنتاج الجديدة.

(٢) يشمل الفوسفات الخام من الأردن والجمهورية العربية السورية، والألومنيوم من البحرين والكويت، والأشكال والهيكل المصنوعة من الفولاذ من قطر، والامارات العربية المتحدة والأردن.

ومن ناحية أخرى ، فإن حصة السلع المصنعة (١) ، من غير الآلات ومعدات النقل ، التي كانت تشارك السلع الغذائية مكان الصدارة في عام ١٩٧٣ (أكثر من ربع الصادرات من غير الوقود) قد احتفظت بمستواها حتى عام ١٩٨٠ بل وارتفعت كثيرا في عام ١٩٨٢ لتصبح الفئة التصديرية الرئيسية بنسبة ٣٥ في المائة من مجموع الصادرات. وفي المقابل ، احتفظت المواد الكيماوية (لا سيما الاسمدة) بأهميتها النسبية بحيث وصلت نسبتها ما يتراوح بين ١٠ و ١٢ في المائة بين ١٩٧٣ ومطلع الثمانينات.

إن تزايد حصة السلع من غير الوقود في صادرات الكويت ، التي ارتفعت من ٧ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ما يزيد عن ١٢ في المائة في عام ١٩٨١ ثم ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٢ ، تعكس بصورة كبيرة التوسع في تجارة إعادة الصادرات (٢) . وتشمل صادرات الكويت المحلية بعض السلع نصف المصنعة والمصنعة ولا سيما الاسمدة والبتروكيماويات ، والمنتجات غير المعدنية (على سبيل المثال المواد المصنوعة من المطاط والبلاستيك) ، يليها في ترتيب الأهمية الألومنيوم والأشكال المصنوعة من الفولاذ ، والأخشاب المشكلة والغلين . وباستثناء الاسمدة والمنتجات البتروكيماوية ، فإن هذه الصادرات لا تمثل أكثر من ٢ في المائة من مجموع الصادرات (أى ثلثي الصادرات المحلية من غير الوقود) ؛ في حين تمثل الاسمدة والبتروكيماويات (وبخاصة اليوريا والكبريت والنشادر) وبعض مواد الطلاء والمنظفات الصناعية معظم ما تبقى من هذه الصادرات. وفي عام ١٩٨١ انخفضت صادرات اليوريا الى نصف مستواها السابق نتيجة لانخفاض الانتاج الذي جعل صادرات المواد الكيماوية كمجموعة تنقلص وتضمحل أهميتها النسبية في مجموع الصادرات. وتشير المعلومات الأولية المتعلقة بعام ١٩٨٢ الى تغير هذا الاتجاه مع تجاوز صادرات الاسمدة مستواها الذي كانت عليه في عام ١٩٨٠ .

(١) انخفضت الصادرات المحلية من هذه الفئة بصورة رئيسية لا سيما في فئة المنسوجات والاقمشة القطنية ، بالإضافة الى المصنوعات غير المعدنية كالبلستيك ، والخشب الرقائقي ، والسيراميك ، والأسبستوس ، والزجاج والمصنوعات الجلدية ، ومنتجات مصانع التجميع.

(٢) على سبيل المثال في عام ١٩٨١ ، وهي آخر سنة توفرت فيها بيانات تفصيلية عن التجارة ، شملت إعادة الصادرات ثلاثة ارباع الصادرات من غير الوقود (عشر مجموع الصادرات تقريبا) تاركة نسبة ضئيلة بلغت ٣ في المائة للصادرات المحلية.

ويمكن ملاحظة وضع مماثل في البحرين حيث تشكل اعادة الصادرات قسما كبيرا من صادراتها من غير الوقود ، وتشكل بقية الصادرات تماما تقريبا من الالومينيوم من مصهر البحرين الكبير (الب) (١) . ونتيجة التوسع الكبير في الناتج من هذا المصهر استجابة للطلب المتزايد على الالومينيوم في اليابان والبلدان العربية والآسيوية الاخرى ، وبعد عامين من النمو المحدود ارتفعت الصادرات بصورة حادة في عام ١٩٨٢ وتضاعفت حصتها في مجموع الصادرات بصورة فعلية الى ما يزيد عن ٦ في المائة بالمقارنة بمستواها في عام ١٩٨٠ .

وتكاد صادرات قطر من غير الوقود ، باستثناء اعادة الصادرات تتألف تماما من الاسمدة (اليوريا والامونيا) ، والمنتجات البتروكيمياوية - التي بدأت صادراتها في عام ١٩٨١ - والاشكال المصنوعة من الصلب . وتأرجح نصيب الصادرات من غير الوقود في مجموع الصادرات بعض الشيء في الفترة بين ١٩٧٣ و ١٩٨٢ ، لكنه حافظ على اتجاهه التصاعدي حيث ارتفع من ٢ في المائة الى ما يزيد على ٧ في المائة . وبالارقام الفعلية فان هذه الصادرات قد تزايدت بصورة كبيرة بفضل زيادة انتاج الفولان في عام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ وانتاج الاسمدة (٢) ومنتجات البتروكيمياويات في عام ١٩٨١ . وقد أدى ذلك الى رفع حجم هذه الصادرات الى مستوى لم يسبق له مثيل وإلى زيادة قيمتها بنسبة ١٠ في المائة في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ . غير ان الركود والكساد اللذان اصابا الطلب على هذه المنتجات في البلدان المتقدمة في عام ١٩٨٢ قد أديا الى اعادة قيمة صادرات قطر من غير الوقود الى مستواها الذي كانت عليه في عام ١٩٨٠ . كما ان حصتي الاسمدة والصلب في الصادرات ، اللتين كانتا تقريبا متساويتين في عام ١٩٨٠ ، قد انخفضتا بصورة طفيفة في عام ١٩٨١ ثم استعادتا تقريبا اوضاعهما اللتين كانتا عليها في عام ١٩٨٠ بنسبة بلغت ٢٨ في المائة و ٢٤ في المائة على التوالي في عام ١٩٨٢ . وازدادت صادرات البتروكيمياويات ، التي بدأت في عام ١٩٨١ بحيث اصبحت تمثل ١٧ في المائة من مجموع الصادرات في عام ١٩٨٢ .

(١) وهذا يجعل البحرين الدولة المصدرة الرئيسية الرابعة للالومينيوم بين البلدان النامية . (في عام ١٩٨٠ كانت البحرين تصدر بنسبة ١٠ في المائة تقريبا من صادرات البلدان النامية من الالومينيوم) .

(٢) في عام ١٩٨٠ كانت قطر هي الدولة المصدرة الثانية للاسمدة بين البلدان النامية ، بحيث تمثل ١٥ في المائة تقريبا من مجموع صادرات هذه الدول من الالومينيوم .

وتسيطر تجارة إعادة التصدير أيضا على الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية والتي تمثل ما يزيد قليلا عن ١ في المائة من مجموع الصادرات. وأهم بنود الصادرات المحلية هي الاسمدة (ولا سيما اليوريا). وقد بدأت هذه المنتجات تكتسب أهمية بصورة بطيئة على الرغم من أن حصتها في مجموع الصادرات لم تتجاوز ١٠ في المائة في بدايات الثمانينات غير أنه من المتوقع أن تتولد عائدات تصديرية كبيرة عندما يجرى تشغيل ٧ مصانع رئيسية للبتروكيماويات بالكامل في أواخر الثمانينات وهي حاليا تحت الانشاء. ومن المنتظر أن تنتج هذه المصانع نسبة تقدر بـ ٥ في المائة من الاثليين في العالم (وهو من المنتجات الأساسية في صناعة مواد البلاستيك). وفي الوقت نفسه فإن عام ١٩٨٤ هو العام المستهدف لدخول بعض منتجات هذه المصانع الى الاسواق العالمية. ولتحقيق هذا الهدف فقد بدأ مجلس التعاون الخليجي مؤخرا في اجراء مفاوضات تجارية مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية بهدف ازالة حواجز التعريفات الجمركية وغير الجمركية التمييزية المفروضة على المنتجات البتروكيماوية المصدرة من الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي (١).

وفي الجمهورية العربية السورية ازدادت قيمة الصادرات من غير الوقود بنسبة ١٥ في المائة في عام ١٩٨٢ بعد أن كانت قد ركدت بالفعل في العامين السابقين، وارتفع نصيبها في مجموع الصادرات من ٢١ في المائة في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ الى ما يزيد على ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٢. ومع تناقص أهمية الصادرات التقليدية الرئيسية في الجمهورية العربية السورية (٢) فإن النمو الذي طرأ على الصادرات من غير الوقود يمكن أن يعزى بصورة كبيرة الى السلع المصنعة ولا سيما المنسوجات القطنية والاقمشة والملبوسات. وقد تضاعفت الحصة الاجمالية لهذه المنتجات تقريبا من اقل من ٤ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ما يزيد على ٧ في المائة في عام ١٩٨٢. وفي المقابل انخفضت حصة القطن الخام في مجموع الصادرات من ٨ في المائة الى اقل من ٦ في المائة في نفس الفترة وذلك على الرغم من زيادة مستويات الانتاج (٣)، ويرجع ذلك بصورة رئيسية الى هبوط الاسعار. وعلاوة على ذلك، وباستثناء الشعير الذي زادت حصته في اجمالي الصادرات بسبب تحسن المحاصيل، حيث ارتفع من ٢ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٤ في المائة في عام ١٩٨٢، فقد انخفضت الحصة الاجمالية للسلع الاولية الرئيسية الاخرى (الفواكه والخضروات والتبغ والفوسفات) في مجموع الصادرات بنسبة بلغت حوالي ١ في المائة لتصل الى اقل من ٤ في المائة في عام ١٩٨٢.

(١) Middle East Economic Survey (٢٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣).

(٢) تشمل هذه الصادرات القطن الخام، والشعير والحبوب الاخرى والفواكه والخضروات والتبغ والفوسفات.

(٣) بغية تشجيع انتاج القطن الخام، الذي انخفض بصورة كبيرة في السنوات الاخيرة، رفعت الحكومة أسعار الشراء بنسبة ٤٤ في المائة في عام ١٩٨٢ بنسبة ٢٠ في المائة اخرة في عام ١٩٨٣.

وخلال السنوات الثلاث الاولى من الثمانينات انخفضت بصورة كبيرة أهمية الفوسفات، البند الرئيسي في صادرات الاردن من أكثر من ٣٩ في المائة في عام ١٩٨٠ الى أقل من ٣١ في المائة في عام ١٩٨٢. كما شهدت الصادرات من الفواكه والخضروات نموا محدودا على الرغم من تحسن المحصول، حيث توقفت حصتها عند ١٧ في المائة من مجموع الصادرات. واقرن التحول في الاتجاه نحو تقليل التركيز على السلع الالوية التقليدية، بالتوسع في صادرات عدد من السلع نصف المصنعة والمصنعة، التي ازادت حصتها الاجمالية في مجموع الصادرات من ٢٥ في المائة الى ٣٩ في المائة في الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٢. وعلى سبيل المثال فان حصة مصنوعات الحديد والصلب في مجموع الصادرات قد ازادت من ١٣ في المائة الى ٥ في المائة تقريبا، في حين تضاعفت حصة المواد الصيدلانية الى ٥ في المائة. كما ازادت الصادرات من المفروشات والأثاث، والاسبستوس والسيراميك ومصنوعات البلاستيك والاقمشة بحساب القيمة المطلقة، وتضاعفت حصتها تقريبا في مجموع الصادرات بحيث وصلت الى ٤ في المائة في كل حالة على حدة. وبرزت الاسمدة كبند تصدير هام في عام ١٩٨٢ حيث بلغت حصتها حوالي ٣ في المائة. وبالإضافة الى ذلك شملت الصادرات من السلع المصنعة المصنوعات الخشبية والصابون والمنظفات الصناعية ومواد الطلاء والورنيش والورق وعجينة الورق والجلود والمواد المصنوعة من الزجاج. كما اقترنت الزيادة في القيمة النسبية التي شهدتها صادرات المصنوعات الرئيسية بنمو في القيمتين الفعلية والمطلقة مع تضاعف القيمة الاجمالية تقريبا بين ١٩٨٠ و ١٩٨٢ بحيث بلغت ما يزيد عن نصف الزيادة المسجلة في مجموع الصادرات في ذلك العام.

وبالإضافة الى المنتجات الزراعية (لا سيما الحمضيات والتفاح والعنب والخضروات) شملت صادرات لبنان مجموعة واسعة من المصنوعات تعني بها مواد البناء، الاسمنت، والالومنيوم والمنتجات المعدنية المصنوعة، والسيراميك، والخزف ومنتجات الزجاج، والمصنوعات الجلدية والاحذية، والمنسوجات والاقمشة والاسمدة. وبالإضافة الى ذلك، حققت السلع المصنوعة ما يزيد عن ٧٠ في المائة من مجموع الصادرات في عام ١٩٧٣، وهي آخر سنة توفرت فيها بيانات تفصيلية عن التجارة في لبنان. غير أنه نتيجة استمرار الاضطراب السياسي منذ عام ١٩٧٥، فقد تدهور ناتج القطاع الصناعي بصورة كبيرة بسبب جملة أمور من بينها الدمار الكبير الذي لحق بعدد من المنشآت الصناعية، وتشغيل البعض الآخر بأقل من طاقته (بسبب اغلاق المصانع، وتخفيض عدد ساعات العمل، والنقص في الطاقة الكهربائية وامدادات المواد الخام، والتخفيض الاجباري في خطوط الانتاج وغيرها من العوامل). بالإضافة الى الصعوبات التي تكتنف نقل البضائع الى منطقة الخليج، وانخفاض الطلب على المنتجات اللبنانية في الاسواق العراقية، وحظر بعض السلع التي يشبه بأنها قادمة من اسرائيل في اعقاب الغزو الاسرائيلي في عام ١٩٨٢، وكلها عوامل اضافية أضرت بحجم الصادرات اللبنانية. وعلى الرغم من جميع هذه المصاعب ظلت امكانيات لبنان بالنسبة لتتويع تصدير السلع المصنعة كبيرة الى حد ما، كما ان استغلالها بالكامل لن يخلق أية مشاكل بمجرد ان تعود الأوضاع الى حالتها الطبيعية.

جيم- اتجاه التجارة

١- التوزيع العام للتجارة ، والتجارة مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة

ان القيود الكامنة في قطاع التجارة الخارجية لبلدان المنطقة والناشئة اساسا عن ضيق قاعدتها الانتاجية لا تتيح اجراء تغيير هيكلي سريع في الاجل القصير . وهذه القيود المقترنة بالطاقة المحدودة على استيعاب ناتج الموارد الطبيعية الرئيسية (النفط والفوسفات والقطن) هي المسؤولة عن الاعتماد المفرط للمنطقة على العوامل الخارجية وانكشافها امام تلك العوامل . وهذا بوجه خاص هو الحال في التعامل مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة التي تستهلك قدرا كبيرا جدا من المنتجات الاولية التقليدية للمنطقة وتورد اليها معظم احتياجاتها من السلع الرأسمالية وغيرها من السلع المصنعة .

لقد قامت بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة (أى الجماعة الاقتصادية الاربوية ، واليابان ، والولايات المتحدة الامريكية ، والرابطة الدولية للتجارة الحرة) بتوريد حصة متزايدة (بين ٦٠ الى ٧٠ في المائة) من الواردات الاجمالية للمنطقة ، كما استوعبت ، ولو في اتجاه تنازلي ، ما بين ٦٥ و ٥٦ في المائة من صادرات المنطقة في الفترة ما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٢ . وسيطر النفط على تجارة المنطقة مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة خلال هذه الفترة لا سيما في مجال الصادرات (يمثل متوسطا يزيد عن ٩٥ في المائة) . وفي مجال الواردات سيطرت السلع المصنعة (تمثل ما يزيد عن ثلاثة ارباع الواردات) ، حيث تمثل واردات الاغذية أكثر من عشر مجموع الواردات . وفي عام ١٩٨٢ مثلا ، اعتمدت المنطقة على هذه الاسواق لشراء ما يزيد عن ٨٥ في المائة من وارداتها من السلع المصنعة و ٦٠ في المائة من احتياجاتها من المواد الغذائية . كما اعتمدت عليها أيضا لاستيعاب ما يزيد عن ٧٠ في المائة من صادرات المنطقة من النفط .

وعلى الرغم مما تقدم ، فقد حدثت في السنوات الاخيرة بعض التحولات الهامة في توزيع صادرات المنطقة بين بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ذاتها (جدول ٣) . وهكذا فانه بعد ان كانت اليابان تستوعب نسبة ١٥ في المائة و ١٨ في المائة من صادرات المنطقة في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ على التوالي فانها قد برزت بوصفها السوق الكبيرة الوحيدة التي تستوعب صادرات المنطقة ، حيث استوعبت ما يزيد عن ٢٣ في المائة منها (معظمها من النفط) في عام ١٩٨٢ وهي حصة تكاد تعادل تقريبا حصة بلدان الجماعة الاقتصادية الاربوية مجتمعة . وقد حدث هذا التحول على حساب تناقص حصة الجماعة الاقتصادية الاربوية كمجموعة ، فسي مجموع الصادرات التي انخفضت من ٤٤ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ٣٣ في المائة في عام ١٩٧٩ واستمرت في انخفاضها لتثبت عند نحو ٢٤ في المائة في عام ١٩٨٢ . وفي الوقت نفسه ، انخفضت حصة الولايات المتحدة ، التي كانت تمثل نحو ٤ في المائة من الصادرات في عام ١٩٧٣ و ١١ في المائة في عام ١٩٧٩ ، لتصل الى ٦ في المائة في عام ١٩٨٢ .

جدول رقم ٣- منطقة الاكوا: اتجاه التجارة لسنوات مختارة
(النسبة المئوية للمجموع)

منطقة الاكوا البلدان النامية الاخرى	المصادر (فوب)										الواردات (سيف)									
	١٩٧٣	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٧٣	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٧٣	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٧٣	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
آسيا	٤٣٢	٤٥٣	٤١	٤٤٠	٥٣	٥٣	٤٤٠	٤١	٤٤٠	٥٣	٤٤٠	٤١	٤٤٠	٤١	٤٤٠	٤٣	٤٥٣	٤١	٤٤٠	٤٣
امريكا	١٥٧٦	١٧٨١	١٧٨٥	١٧٨٥	١٨٨٥	٢٤٠٢	١٠٢٧٢	١٠٢٧٢	١٠٢٧٢	٢٤٠٢	١٠٢٧٢	١٠٢٧٢	١٠٢٧٢	١٠٢٧٢	١٠٢٧٢	٨٣٩	٩٧٦	٩٧٦	٩٧٦	٨٣٩
افريقيا	١٥٣	١٦٥	١٥٣	١٥٣	١٦٥	١٥٣	١٦٥	١٥٣	١٦٥	١٥٣	١٦٥	١٥٣	١٦٥	١٥٣	١٦٥	٥٧	١٠١	١٠١	١٠١	٥٧
اليابان	٤٤٢٥	٣٣٨١	٣٣٨١	٣٣٨١	٣٣٨١	٣٣٨١	٣٣٨١	٣٣٨١	٣٣٨١	٣٣٨١	٣٣٨١	٣٣٨١	٣٣٨١	٣٣٨١	٣٣٨١	٣٦٤٨	٣٦٤٨	٣٦٤٨	٣٦٤٨	٣٦٤٨
الولايات المتحدة الامريكية	١٤٧١	١٨٢٠	١٨٢٠	١٩٧٣	٢٠١٢	٢٣٣٦	١٥٦٠	١٥٦٠	١٥٦٠	٢٣٣٦	١٥٦٠	١٥٦٠	١٥٦٠	١٥٦٠	١٥٦٠	١٥٦٧	١٥٦٧	١٥٦٧	١٥٦٧	١٥٦٧
الرابطة الدولية للتجارة الحرة	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	١٣٣٥	١٣٣٥	١٣٣٥	١٣٣٥	١٣٣٥
مجلس التعاضد الاقتصادي (اقتصادي)	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
الصين (البرية)	٥٧٨	٥٧٨	٥٧٨	٥٧٨	٥٧٨	٥٧٨	٥٧٨	٥٧٨	٥٧٨	٥٧٨	٥٧٨	٥٧٨	٥٧٨	٥٧٨	٥٧٨	٢٧٤	٢٧٤	٢٧٤	٢٧٤	٢٧٤
بقية العالم	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	١٠٦٩	١٠٦٩	١٠٦٩	١٠٦٩	١٠٦٩
معلومات مرجعية:																				
جامعة الدول العربية (أ)	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٧٠٦	٧٠٦	٧٠٦	٧٠٦	٧٠٦

المصدر: الأكوا، استنادا على بيانات جمعت من مصادر دولية.
(أ) تشمل البلدان الاعضاء في الاكوا والبلدان العربية في شمال افريقيا.

تحتيد الاسواق:

الجماعة الاقتصادية الأوروبية: ألمانيا الغربية، ايرلندا، إيطاليا، بلجيكا، الدانمرك، فرنسا، لوكسمبورغ، المملكة المتحدة، وهولندا.
الرابطة الدولية للتجارة الحرة: ايسلندا، البرتغال، جزر فارو، السويد، سويسرا، فنلندا، النمسا، النرويج.
الدول الأوروبية الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، بلغاريا، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، الجمهورية الديمقراطية الألمانية، رومانيا، والمجر.

وفي عام ١٩٨٢ كانت حصة كل من الجماعة الاقتصادية الأوروبية واليابان والمناطق النامية (١) تمثل نحو ربع صادرات منطقة الاكوا . وهذا يعكس بين اشياء اخرى الاهمية المتزايدة للبلدان النامية بوصفها بلدانا مستهلكة لمنتجات المنطقة حيث ارتفعت حصتها بصورة كبيرة منذ عام ١٩٧٣ ، من ١٦ في المائة الى ٢٤ في المائة في عام ١٩٨٢ . وبصورة اكثر تحديدا فان حصة البلدان النامية في آسيا قد ازدادت خلال الفترة نفسها من ١٥ في المائة الى ما يزيد عن ٤٠ في المائة في حالة صادرات البحرين والى ٢٥ في المائة في حالة صادرات الكويت . وفي الوقت نفسه ازدادت حصة بلدان امريكا اللاتينية من صادرات العراق من العشر الى الثلث تقريبا .

وفي حين تعكس وجهة الصادرات من الاقتصادات النفطية بدرجة وثيقة صادرات المنطقة ككل ، الا ان توزيع صادرات الاقتصادات غير النفطية يختلف بصورة كبيرة . وتشكل الجماعة الاقتصادية الأوروبية منفذا لصادرات الاقتصادات غير النفطية يتساوى في أهميته مع السوق الاقليمية ، التي استوعبت في عام ١٩٨٢ ثلث مجموع الصادرات . وعلاوة على ذلك فان زيادة الصادرات الى كلا السوقين سلكت اتجاها مماثلا منذ عام ١٩٧٣ عندما استوعب كل منهما ما يقارب خمس صادرات الاقتصادات غير النفطية . ولكن السوق الاقليمية شكلت بالنسبة الى كل من لبنان والاردن ومدرجة اقل بالنسبة الى اليمن ، المنفذ الرئيسي الذي استوعب نسب ٧٤ و ٦٤ في المائة من صادراتها على التوالي في عام ١٩٨٢ . وبالنسبة للاردن تأتي البلدان النامية في آسيا بعد السوق الاقليمية ، من حيث الاهمية حيث استوعبت ما يزيد عن ١٤ في المائة من صادرات الاردن في عام ١٩٨٢ . كما ان صادرات الجمهورية العربية السورية واليمن الديمقراطية من الوقود ، رجحت الميزان لصالح اسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي بلغ متوسط حصتها من الصادرات المذكورة في عام ١٩٨٢ ، ٥٣ في المائة و ٤٨ في المائة على التوالي . وتمثل الدول الأوروبية الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي السوق الثانية للصادرات الرئيسية لسوريا (النفط والقطن) حيث وصل نصيبها الى ١٧ في المائة من مجموع الصادرات بالمقارنة مع العشر الى السوق الاقليمية . والجدير بالملاحظة ان هذه الاسواق الثلاث (أى الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومجلس التعاضد الاقتصادي ومنطقة الاكوا) قد احتفظت بمراكز متقدمة بوصفها تمثل الاسواق الرئيسية للتصدير بالنسبة للجمهورية العربية السورية منذ عام ١٩٧٣ ، على الرغم من ان حصتها في الوقت الحاضر تكون متقاربة حيث تبلغ ٢٥ في المائة و ٢٣ في المائة و ٢٠ في المائة على التوالي من مجموع الصادرات .

(١) تعرف المناطق النامية بأنها تشمل البلدان النامية في آسيا (باستثناء بلدان منطقة الاكوا) وافريقيا وامريكا واورقيايا .

وعلى صعيد الواردات لا يلاحظ وجود تحولات هامة في توزيعها العام حسب المنشأ . وخلال السنوات العشر الماضية بقيت الجماعة الاقتصادية الأوروبية المورد الرئيسي للسلع الى المنطقة حيث تزايدت حصتها من ٣١ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ٣٧ في المائة في عام ١٩٧٩ ، وتأرجحت بعدها بعض الشيء لتقف عند ٣٦ في المائة في عام ١٩٨٢ . ويأتي الجماعة الاقتصادية الأوروبية كل من اليابان والولايات المتحدة اللتين ظلت حصتهما ثابتة نسبيا عند ١٦ و ١٣ في المائة على التوالي ، من مجموع الواردات خلال السنوات الثلاث الاولى من العقد الحالي . والجدير بالذكر في هذا الصدد ان الولايات المتحدة كانت تعد في عام ١٩٧٣ أكبر دولة مصدرة للسلع الى المنطقة تليها مباشرة اليابان . غير أن الواردات من اليابان تجاوزت في عام ١٩٧٩ الواردات من الولايات المتحدة مع ارتفاع تصدير السيارات اليابانية . وعلى سبيل المثال فان المملكة العربية السعودية وحدها قد استوردت عددا من السيارات من اليابان بلغ أربعة أضعاف ونصف ما استوردته من الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة .

وهناك تباين واضح بين الاقتصادات النفطية على الصعيد القطري يتمثل بصورة كبيرة في حالة البحرين التي كانت دائما تعتمد بشدة على المنطقة في وارداتها وخاصة النفط الخام من المملكة العربية السعودية . وفي عام ١٩٨٢ زودت المنطقة البحرين بنسبة ٦٤ في المائة من وارداتها في حين جاءت الجماعة الاقتصادية الأوروبية في المرتبة الثانية بنسبة ١٦ في المائة . أما بالنسبة للعراق فان بلدان مجلس التعااضد الاقتصادي الأوروبية تأتي في ترتيب الأهمية بعد الجماعة الاقتصادية الأوروبية واليابان ، حيث تشكل مصدرا للسلع أكثر أهمية مما تشكله الولايات المتحدة ، على الرغم من أن حصتها في مجموع الواردات قد انخفضت بصورة كبيرة من نحو ٢١ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ٨ في المائة في عام ١٩٨٢ .

وفيما يتعلق بواردات الاقتصادات غير النفطية كانت الجماعة الاقتصادية الأوروبية على رأس قائمة الدول الموردة في عام ١٩٨٢ حيث بلغت حصتها ٣٧ في المائة تليها منطقة الكوا بحصة تبلغ ١٤ في المائة . وتتقاسم البلدان النامية في آسيا والولايات المتحدة نفس المركز حيث وردت نحو ٧ في المائة من إجمالي واردات هذه المجموعة في حين برزت الصين كمورد هام على قدم المساواة مع اليابان بحيث تمثل نحو ٦ في المائة من مجموع الواردات . غير أنه بالنسبة للجمهورية العربية السورية فان بلدان مجلس التعااضد الاقتصادي الأوروبية تشكل مصدرا هاما للسلع بعد الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي وردت في عام ١٩٨٢ ما يزيد عن ١٠ في المائة من واردات الجمهورية العربية السورية .

٢- التجارة مع البلدان النامية

تولي الاستراتيجية الانمائية الدولية أهمية كبيرة لقضية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وتقرر في إطار التجارة انه، "ينبغي ان تقوم البلدان النامية بتعزيز التجارة وتوسيع نطاقها فيما بينها...". (١). وفي إطار هذا المنظور، وإدراكا للأهمية الاقتصادية لتخفيض اعتمادها على بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة، فقد سعت البلدان الاعضاء في الاكوا الى توسيع وتنويع تجارتها عن طريق جملة أمور من بينها تحديد اسواق بديلة، بما في ذلك اسواقها الخاصة، وتأمين ترتيبات لمعاملة تفضيلية ملائمة في الوصول الى الاسواق.

(أ) التجارة بين بلدان المنطقة

تشكل المنطقة سوقا هامة للمنتجات الزراعية والصناعية بالنسبة للاقتصادات غير النفطية ولتجارة إعادة التصدير الخاصة بالاقتصادات النفطية التي تزود بعض المصافي بالنفط الخام عندما لا يكون النفط الخام المحلي كافيا أو موجودا.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لأكثر من ثلاثة عقود لتشجيع التجارة بين بلدان المنطقة ظل نصيبها في مجموع التجارة ضئيلا وأقل بكثير من التوقعات. وحساب القيمة المطلقة فإن القيمة بالدولار لتجارة الصادرات بين بلدان المنطقة قد ارتفعت بدرجة كبيرة وبصورة مطردة حيث ارتفعت من نحو ٨.٠ مليار دولار في عام ١٩٧٣ الى ١٠.٠ مليار دولار تقريبا في عام ١٩٨١. بيد انها عادت في عام ١٩٨٢ الى مستواها الذي كانت عليه في عام ١٩٧٩ بحيث بلغت أقل من ٦ مليار دولار. ويرجع ذلك بصورة رئيسية الى الانخفاض في صادرات الوقود التي شكلت أكثر من نصف الانخفاض في الصادرات. ولكن بالقيمة النسبية، تحسنت حصة الصادرات بين بلدان المنطقة في مجموع الصادرات بصورة هامشية حيث ظلت ما بين ٣٠٪ في المائة و ٤٠٪ في المائة في الفترة ما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٢. كما انخفضت حصة الواردات المتصلة بها الى أقل من ٧٪ في المائة في عام ١٩٨٢ بعد ان كانت ثابتة نسبيا خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨١ عند نسبة تبلغ نحو ١٠٪ في المائة.

(١) قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥، الفقرة ٦٧.

ان التباين في أنماط التجارة الاقليمية بين الاقتصادات النفطية وغير النفطية يبدو واضحاً بالنسبة لكل من الصادرات والواردات، مما يكشف عن الملامح المشتركة التي يتميز بها القطاع الخارجي لكل مجموعة والتركيز السلعي لكل منها . وكانت الاقتصادات النفطية تحتل في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ ، نسبة ٧٠ في المائة من واردات بلدان المنطقة ونسبة ٨٠ في المائة من صادراتها . وعلى الرغم من ذلك فقد انكسرت حصة الواردات من بلدان المنطقة من اصل مجموع واردات هذه المجموعة من ١٢ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ٦ في المائة في عام ١٩٨٢ . وارتفعت حصتها في الصادرات بصورة طفيفة من ٣٥ الى ٤٤ في المائة . وعلى الصعيد القطري فان المنطقة تشغل مركزاً رئيسياً في تجارة البحرين ، وكانت تشكل في عام ١٩٨٢ على سبيل المثال نسبة ٦٤ في المائة من وارداتها و ٢٤ في المائة من صادراتها . ويمكن تفسير ذلك بصورة كبيرة من خلال اعتماد البحرين اعتماداً شديداً على المملكة العربية السعودية في توفير امداداتها النادرة من النفط الخام اللازم للتكرير واعتمادها على البلدان المجاورة في استيعاب معظم تجارة إعادة التصدير العائدة لها . ويعكس اعتماد عمان المتزايد على البلدان المجاورة لها كمصدر رخيص للسلع (معظمها سلع معاد تصديرها في هذه البلدان) في الحجم الكبير لحصة المنطقة في اجمالي واردات عمان التي ارتفعت من ١٠ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ٢٢ في المائة في عام ١٩٨٢ .

ويمكن على الفور ان نتبين الاهمية النسبية للمنطقة في تجارة الاقتصادات غير النفطية من خلال حصتها الكبيرة المتزايدة في صادرات و واردات هذه الاقتصادات . وفي عام ١٩٧٣ كان ٧ في المائة من اجمالي واردات الاقتصادات غير النفطية يأتي من المنطقة . وارتفعت هذه الحصة الى ١٧ في المائة في عام ١٩٨١ لكنها انخفضت الى ١٤ في المائة في عام ١٩٨٢ . وبالمثل فان حصة المنطقة بعد ان تضاعفت الى نحو خمسي صادرات الاقتصادات غير النفطية بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨١ ، انخفضت الى ٣٣ في المائة في عام ١٩٨٢ . وباستثناء صادرات النفط تضاعفت حصة صادرات بلدان المنطقة في مجموع الصادرات ، مع الأخذ بالاعتبار ان النفط الذي يشكل قسماً كبيراً من مجموع صادرات الجمهورية العربية السورية واليمن الديمقراطية يتم استهلاكه بصورة كبيرة خارج المنطقة . وفي عام ١٩٨٢ تم استيراد ربع واردات الاردن وتسويق ٦٤ في المائة من صادراتها داخل المنطقة . اما بالنسبة الى لبنان فان المنطقة تمثل منفذاً لسلعه (يتم استيعاب ٧٤ في المائة منها داخل المنطقة) اكثر اهمية منها كمصدر لهذه السلع (٦ في المائة من الواردات منشؤها في المنطقة) . وتعتمد اليمن الديمقراطية بدرجة كبيرة على المنطقة في توفير النفط الخام اللازم لمصافيها وكذلك الحال بالنسبة لكل من الاردن ولبنان ، في حين تعتمد اليمن على البلدان المجاورة لها في توفير السلع الرئيسية والسلع المصنوعة اللازمة لها .

هيكل التجارة بين بلدان المنطقة

بينما لا تمثل صادرات الوقود بين بلدان المنطقة أكثر من ٢ الى ٣ في المائة من إجمالي صادرات الوقود في المنطقة، فإنها تشكل حصة كبيرة في صادرات بلدان المنطقة حيث ازادت من ٤٠ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ٦٠ في المائة في عام ١٩٨٠، قبل ان تنخفض بصورة طفيفة الى ٥٨ في المائة في عام ١٩٨٢. وتظهر صورة ماثلة فيما يتعلق بالواردات بين بلدان المنطقة حيث تم في عام ١٩٨٢ تلبية ما يزيد عن ٨٠ في المائة من احتياجات الوقود الخاصة بالمنطقة من داخل المنطقة ذاتها. وكانت هذه الواردات موجهة بصورة رئيسية الى البحرين واليمن الديمقراطية لتلبية احتياجات مصافيها النفطية.

ان القسم الأكبر من صادرات المنطقة من غير الوقود يتم تسويقه بصورة متزايدة داخل المنطقة كما تبين من ازدياد حصة هذه الصادرات من ٣٦ في المائة الى ٥٩ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٢. وقد ساهمت الاقصادات النفطية وغير النفطية على حد سواء في هذه الزيادة حيث حققت الاولى نسبة بلغت في المتوسط ٧٠ في المائة من قيمة الصادرات من غير الوقود بين بلدان المنطقة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢، مقابل نسبة بلغت ٥٥ في المائة خلال السبعينات. غير ان المنطقة تظل بصورة نسبية أكثر أهمية كمنفذ لصادرات الاقصادات غير النفطية منها بالنسبة لصادرات الاقصادات النفطية. وهكذا فإنه باستثناء مواد الوقود، بلغت حصة المنطقة في صادرات الاقصادات غير النفطية ما يزيد عن الضعف بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٢ حيث ازادت من ٢٩ في المائة الى ٦٨ في المائة. كما ازادت حصة الاقصادات النفطية من ٤٤ في المائة الى ٥٥ في المائة خلال الفترة ذاتها. وفي عام ١٩٨٢ كانت الأهمية النسبية للمنطقة كسوق لكل من بلدان الاكوا على حدة، أكثر وضوحا في حالة كل من عمان ولبنان، حيث استهلكت ٧٨ في المائة من الصادرات من غير الوقود لكل منهما؛ بينما استوعبت ما يزيد عن ٦٠ في المائة من صادرات كل من الكويت وقطر والاردن والجمهورية العربية السورية وأكثر من نصف الصادرات في كل من الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وبصورة أكثر تحديدا فإن الآلات والسلع المصنعة الاخرى كانت تسيطر على صادرات بلدان المنطقة من غير الوقود وتشمل ما يزيد عن ٦٠ في المائة من مجموع الصادرات وبخاصة البنود المتعلقة باعادة التصدير. والجدير بالذكر ان المواد الغذائية (تمثل خمس مجموع الصادرات) والمواد الكيماوية والركاز والمعادن كانت من بين الصادرات المحلية. كما تشكل المنطقة أكثر الاسواق أهمية بالنسبة لصادرات المنطقة من المواد الغذائية وينعكس ذلك في ان المنطقة قد استوعبت ٨٥ في المائة من هذه الصادرات في عام ١٩٨٢ بالمقارنة مع نسبة ٤٦ في المائة في عام ١٩٧٣. كما ازادت حصة المواد الكيماوية (لا سيما الاسمدة) من ١٢ في المائة

الى ٤٣ في المائة خلال الفترة ذاتها . وفي عام ١٩٨٢ تم داخل المنطقة استهلاك نحو ٢٠ في المائة من صادرات المنطقة من المواد الأولية الزراعية و ٢٥ في المائة من صادراتها من الركاز والمعادن (لا سيما الفوسفات) .

وفي المقابل فان أهمية المنطقة كمصدر للواردات من غير الوقود بالنسبة لبلدانها الاعضاء تعتبر محدودة للغاية سواء فيما يتعلق بحجم الواردات او نطاقها . ولقد تضاءلت بصورة كبيرة حصة المنطقة من الواردات في الفترة ما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٢ وفي مجموع الواردات من ٧ الى ٣ في المائة ، مما يكشف عن تضاؤل اعتماد المنطقة المتزايد على العالم الخارجي لتلبية احتياجاتها من السلع الوسيطة والسلع الانتاجية والمواد الغذائية ايضا . غير انه فيما يتعلق بالاقصادات غير النفطية فان المنطقة تشكل مصدرا هاما للواردات غير النفطية اكثر اهمية منه بالنسبة للاقتصادات النفطية (٥ في المائة في مقابل ٣ في المائة في عام ١٩٨٢) .

(ب) التجارة مع البلدان النامية الاخرى (١)

حققت الجهود التي بذلتها المنطقة لتوسيع تجارتها مع البلدان النامية الاخرى نجاحا خلال عام ١٩٨١ حيث ازدادت قيمة التجارة المتبادلة في ذلك الوقت بدرجة كبيرة بالمقارنة مع عام ١٩٧٣ . وازدادت الواردات من ١١ مليار دولار الى ٩٣ مليار دولار ، بينما ازدادت الصادرات من ٣ مليار دولار الى ٣٤٥ مليار دولار . غير ان تجارة المنطقة مع البلدان النامية ، التي تأثرت بالركود الاقتصادي العالمي ، قد شهدت نكسة في عام ١٩٨٢ حيث توقفت الواردات والصادرات عند ٧٣ مليار دولار و ٢٧٨ مليار دولار على التوالي . كما ان النمو المطلق الذي شهدته الفترة بين ١٩٧٣ و ١٩٨١ لم يوثر بصورة ملحوظة على نصيب التجارة مع البلدان النامية الاخرى بالنسبة لمجموع التجارة لا سيما في حالة الواردات والصادرات من غير الوقود (٢) . والواقع ان حصة المناطق النامية الاخرى في واردات منطقة

(١) تشمل البلدان النامية في آسيا (باستثناء منطقة الاكوا) ، وافريقيا وامريكا واورشانيا . ولمعرفة المزيد من التفاصيل انظر الاكوا : استعراض تجارة بلدان منطقة الاكوا مع البلدان والمناطق النامية الاخرى ، والملحق الاحصائي الخاص به (١٩٨٣) .

(٢) ازدادت الصادرات من غير الوقود من نحو ٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٣ الى ٩٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨١ وانخفضت الى أقل من ٦٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٢ .

الاكوا قد تناقصت من ١٣ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ١٠ في المائة في المتوسط طوال الفترة المنتهية عام ١٩٨١ ، قبل ان تنخفض مرة اخرى الى ٨ في المائة في عام ١٩٨٢ . وبينما حصلت البلدان النامية على نسبة ٢٤ في المائة من صادرات المنطقة من غير الوقود في عام ١٩٧٣ ، فان حصتها قد تأرجحت فيما بعد لتصل الى ١٢ في المائة في عام ١٩٨١ ولترتفع بصورة هامشية الى ١٣ في المائة عام ١٩٨٢ .

وفي المقابل ارتفعت حصة المناطق النامية الاخرى في القيمة الاجمالية لصادرات المنطقة من ١٦ الى ٢٤ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٢ ، بعد أن كان متوسطها ١٩ في المائة حتى عام ١٩٨١ . ويمكن ان يعزى ذلك بصورة كبيرة الى زيادة صادرات النفط التي زادت حصتها في القيمة الاجمالية لصادرات الاكوا الى المناطق النامية الاخرى في الفترة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٢ من ٨٩ الى ٩٧ في المائة .

وبالتالي ازادت حصة المناطق النامية الاخرى في حالة الصادرات التي منشؤها في بلدان الاقتصادات النفطية وفي اليمن ، ولا سيما في حالة العراق (من ٦ الى ٢٥ في المائة) ، والبحرين (من ٤٠ الى ٤٤ في المائة) ، والمملكة العربية السعودية (من ٦ الى ٢٥ في المائة) ، والكويت (من ١٨ الى ٣٠ في المائة) . وتضاءلت حصتها في الواردات بالنسبة لجميع البلدان باستثناء المملكة العربية السعودية ، حيث استمرت تقريبا بنسبة ١٠ في المائة في الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ . وباستثناء مواد الوقود المعدنية ، ازادت حصة المناطق النامية الاخرى فقط في حالة الصادرات من المملكة العربية السعودية (من ١٢ الى ٣٢ في المائة) وفي حالة قطر (من ٢ الى ١٩ في المائة) .

وخلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ كان الجزء الاكبر من التجارة بين منطقة الاكوا والمناطق النامية الاخرى يتم بين الاقتصادات النفطية (وبصورة رئيسية المملكة العربية السعودية ودرجة أقل كل من العراق والكويت) والبلدان النامية في آسيا (بصورة رئيسية تركيا وسنغافورة وكوريا وهونغ كونغ) . وفي امريكا اللاتينية كانت البرازيل أيضا مستهلكا كبيرا لصادرات منطقة الاكوا . وحتى وقت قريب كانت الهند تعتبر مصدرا هاما للسلع اللازمة للمنطقة وكانت ايران منفذا كبيرا للصادرات من غير الوقود في المنطقة . وفي عام ١٩٨٢ كانت السعودية وحدها تمثل ٥٤ في المائة من واردات المنطقة من المناطق النامية الاخرى ، و ٧٠ في المائة من مجموع الصادرات و ٥٠ في المائة من الصادرات من غير الوقود الى تلك المناطق . وفي الوقت نفسه فان البلدان النامية في آسيا (لا سيما تلك البلدان الواقعة في جنوب وجنوب شرق آسيا ، بالاضافة الى تركيا) كانت مسؤولة عن توفير ٨١ في المائة من واردات منطقة الاكوا من المناطق النامية الاخرى في حين كانت تستوعب ٦٨ في المائة من مجموع صادراتها و ٦١ في المائة من صادراتها من غير الوقود .

هيكلية التجارة مع البلدان النامية الاخرى

سادت السلع الغذائية والسلع المصنعة هيكل الواردات من البلدان النامية الاخرى باستثناء الآلات حيث كان كل منها يمثل نحو ٤٠ في المائة من مجموع الواردات في عام ١٩٨٢. وإذا ما قيس أهمية البلدان النامية الاخرى من حيث القيمة النسبية فان أهميتها كمصدر لواردات منطقة الاكوا قد تضاءلت في الماضي القريب. وبالتالي بعد ان كانت البلدان النامية الاخرى تزود المنطقة في عام ١٩٧٣ بنسبة ٣٤ في المائة من احتياجاتها من المواد الغذائية و ٤٥ في المائة من المواد الزراعية الولىة، تضاءلت حصتها تدريجيا لتصل في عام ١٩٨٢ الى ما يزيد عن ربع الواردات من كل فئة على حدة. وفي خلال الفترة نفسها ظلت حصتها في واردات المنطقة من السلع المصنعة من غير الآلات ثابتة تقريبا بمعدل بلغ نحو ١٢ في المائة.

وكان النفط عاملا ترجيحيا كبيرا في الصادرات الى البلدان النامية حيث ازدادت حصته في مجموع الصادرات بصورة مطردة من ٨٩ في المائة الى ٩٨ في المائة ما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٢. ويقترن ذلك بالزيادة الكبيرة في حصة المناطق النامية في صادرات الاكوا من الوقود حيث ارتفعت من ١٥ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ١٩ في المائة في عام ١٩٨١ وبلغت ما يزيد عن ٢٤ في المائة في عام ١٩٨٢، مما يؤكد الاهمية المتزايدة للبلدان النامية بوصفها اسواقا بديلة للنفط والمنتجات.

وباستثناء مواد الوقود والصادرات من الآلات ومعدات النقل، التي تعتبر الى حد كبير تجارة اعادة تصدير، بدأت بعض الصادرات المحلية ولا سيما المواد الكيماوية (الاسمدة) والفوسفات تشغل مكانا هاما في صادرات المنطقة الى البلدان النامية الاخرى. ومن ثم اصبحت المواد الكيماوية (لا سيما الاسمدة) تمثل في عام ١٩٨٢ نسبة ٣٠ في المائة من صادرات المنطقة من غير الوقود الى هذه المجموعة؛ بينما اصبح الركاز والمعادن (الفوسفات) يمثلان نسبة ١٧ في المائة من مجموع الصادرات. غير ان حصة البلدان النامية في هذه المنتجات تأرجحت بحدة خلال السنوات العشر الماضية. وهكذا فانه بعد ان كانت هذه البلدان تستوعب ٥٠ في المائة من صادرات المنطقة من المواد الكيماوية في عام ١٩٧٣، انخفضت حصتها الى ١٧ في المائة في عام ١٩٨١ قبل ان تستعيد في عام ١٩٨٢ وضعها الذي كانت عليه في عام ١٩٧٣. وارتفعت حصتها في صادرات المنطقة من الركاز والمعادن من ١٧ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ٢٥ في المائة في عام ١٩٧٩، وتضاءلت فيما بعد

ليصل متوسطها الى ١٥ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢. وفي الوقت نفسه فقدت الصادرات من المواد الغذائية اهميتها كما انخفضت حصتها في صادرات المنطقة من غير الوقود الى البلدان النامية الاخرى من ١٧ في المائة في عام ١٩٧٣ الى أقل من ٦ في المائة في عام ١٩٨٢. ورافق ذلك ايضا انخفاض حصة البلدان النامية في صادرات منطقة الاكوا من المواد الغذائية التي انخفضت بصورة تلقائية من ١٦ الى ٥ في المائة لصالح زيادة حصة السوق الاقليمية.

٣- التجارة مع البلدان الاشتراكية في اوربا الشرقية (١)

لمساعدة البلدان النامية على ايجاد اسواق جديدة وميدلة لسلعها ولتحسين امكاناتها في مجالي الانتاج والتصدير فان البلدان الاشتراكية في اوربا الشرقية مدعوة في اطار عمل الاستراتيجية الانمائية الدولية الى "مواصلة اتخاذ وتنفيذ تدابير مناسبة، بغية زيادة تجارتها مع البلدان النامية" (٢).

وقد ارتفع حجم التجارة المتبادلة بين بلدان الاكوا والبلدان الاشتراكية في اوربا الشرقية بصورة كبيرة خلال العقد الماضي ، ويرجع ذلك الى حد كبير الى وجود مجموعة من الاتفاقات الثنائية في مجالي التجارة والمدفوعات ، بجانب ترتيبات اخرى للتعاون الاقتصادي . ولكن من حيث القيمة النسبية ، ظلت حصة البلدان الاشتراكية في اوربا الشرقية في مجموع تجارة منطقة الاكوا خلال السبعينات ومطلع الثمانينات ، على عكس التوقعات والجهود المبذولة غير كبيرة وتكاد لا تذكر . ولم تتجاوز هذه الحصة ١ في المائة في حالة الصادرات و ٢ في المائة في حالة الصادرات من غير الوقود و ٣ في المائة في حالة واردات المنطقة . وتتألف صادرات المنطقة الى بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي الاربوية (لاسيما الاتحاد السوفياتي ورومانيا) في معظمها من النفط الخام الذي يمثل في المتوسط نحو ٩٠ في المائة من مجموع الصادرات التي تأتي بصورة رئيسية من العراق وبصورة أقل من الجمهورية العربية السورية .

(١) لمعرفة المزيد من التفاصيل : انظر الاكوا ، العلاقات التجارية والاقتصادية بين بلدان غربي آسيا والبلدان الاشتراكية في اوربا الشرقية . اتجاهات وتوقعات ، والملحق الاحصائي (أيار/مايو ١٩٨٣) .

(٢) قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ ، الفقرة ٦٦ .

وبصورة عامة تلعب الاعتبارات السياسية دورا رئيسيا في اقامة علاقات اقتصادية وثيقة بين هاتين المجموعتين من البلدان . وبالتالي تبدو الانجازات بين البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية والاقتصادات الاشتراكية في منطقة الاكوا أكبر مما هي عليه مع بقية بلدان منطقة الاكوا . ويبدو ذلك واضحا من واقع ان قطرين هما العراق والجمهورية العربية السورية يمثلان نحو ٨٨ في المائة من صادرات المنطقة الى بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي الاوربي و ٥٠ في المائة من واردات المنطقة من هذه البلدان . وقد استوعبت هذه البلدان ما يزيد عن عشر مجموع صادرات هذين القطرين معا ووفرت حصة ماثلة في وارداتهما . وبصورة أكثر تحديدا فان ما يزيد عن عشر صادرات العراق من النفط الخام وثلاث صادرات الجمهورية العربية السورية غير النفطية (لاسيما القطن والفوسفات) يتجهان نحو بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي الاوربي .

وما تزال واردات المنطقة من هذه المجموعة تسودها السلع المصنعة (لاسيما الآلات والمعدات) التي تمثل نحو ٤٥ في المائة من مجموع الواردات . وتليها من حيث الأهمية النسبية واردات المواد الغذائية (أكثر من خمس مجموع الواردات) ثم الحديد والصلب لأعمال التشييد والمشاريع الانمائية وهي تمثل نحو ١٣ في المائة من مجموع الواردات .

وبالنسبة لمنطقة الاكوا تمثل البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية شريكا تجاريا هاما فيما يتعلق بالمواد الأولية الزراعية . وتستهلك هذه السوق ما يزيد عن ربع مجموع الصادرات الاقليمية وتوفر ما يزيد عن ١٥ في المائة من واردات المنطقة من هذه الفئة من المنتجات ولكن تظل بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي الاوربي تمثل موردا هاما للسلع المصنعة المتجهة الى المنطقة ومستهلكا هاما ايضا لنفطها الخام حيث لا تمثل أكثر من ٢ في المائة في كل حالة على حدة . غير ان بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي الاوربي قد برزت كسوق هام لصادرات الفوسفات من الاردن والجمهورية العربية السورية (استوعبت نحو ٣٥ في المائة و ٥٩ في المائة على التوالي) . كما اتجه ما يزيد عن خمسي صادرات سورية من السلع المصنعة وصادراتها من القطن الى بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي الاوربي في عام ١٩٨٢ .

وترجع اسباب هذا الاداء المتواضع للتجارة الى عدد من العوامل المعوقة من بينها اختلاف النظم الاقتصادية ، وأوجه القصور الكامنة للقطاع الخارجي في منطقة الاكوا مع محدودية قاعدته الانتاجية والمدى المحدود للسلع القابلة للتصدير ، وعدم المرونة في الاقتصادات المخططة تخطيطا مركزيا ، وبطء الاجراءات والرسميات التي تستهلك وقتا طويلا ، وعدم ملاءمة نشر المعلومات ، والاختناقات التي يواجهها قطاعا النقل والمواصلات ، والصعوبات في تسوية المدفوعات وعدم وجود روابط مباشرة بين العمليات .

وقد تم تشكيل عدد من اللجان الحكومية المشتركة بهدف ترويج التجارة المتبادلة وموازنتها والتغلب على المشاكل العديدة التي تعوق حرية تدفق التجارة بين مجموعتي البلدان . وعهد الى هذه اللجان بمراقبة ومتابعة الاتفاقات الثنائية للتغلب على العقبات القائمة ووضع توصيات بالطرق والوسائل اللازمة لتنفيذ التدابير الملائمة لتوسيع وتنويع التجارة المتبادلة .

دال - المدفوعات والاحتياطيات الدولية

١ - التطورات على صعيد موازين المدفوعات

مما يعوق تحليل تدفقات موازين المدفوعات في بعض بلدان الاكوا عدم كفاية المعلومات نتيجة الانقطاع في نشر السلاسل الاحصائية ونقص امكانية المقارنة بمرور الوقت وبين البلدان بسبب التغيرات والاختلافات في التسميات وعدم كفاية التفاصيل عند عرض البيانات . وعلى الرغم من هذه الصعوبات فقد أمكن بصورة عامة وضع صورة قابلة للمقارنة تشمل التغيرات الاخيرة في التدفقات الرئيسية لموازين المدفوعات في عشر من البلدان الاعضاء (١) .

وبشكل قطاع النفط أهم العوامل المؤثرة على الوضع العام لموازين المدفوعات في منطقة الاكوا . وتلعب التطورات في الاقتصاد الدولي وحالة التجارة العالمية بصفة عامة دورا هاما أيضا . أما بالنسبة للطلب على النفط والتجارة العالمية ، فقد ضعف الاتجاه بصورة كبيرة منذ بداية العقد الحالي (٢) مع ما ترتب على ذلك من آثار ضارة على الحسابات الخارجية لبلدان المنطقة .

(١) تعذر شمول العراق ولبنان نظرا لنقص البيانات .

(٢) يقدر بأن الحجم الكلي للنفط المنتج في المنطقة قد انخفض بنسبة تبلغ نحو ١٥ في المائة في عام ١٩٨١ ، ثم انخفض مرة أخرى بنسبة ٢٨ في المائة في عام ١٩٨٢ و ١٣ في المائة في عام ١٩٨٣ . غير ان اسعار النفط الخام ظلت بصورة عامة ثابتة في وجه الضغوط القويصة لتخفيض الاسعار على الرغم من ان الاسعار الفعلية للصادرات بدأت في الهبوط بعد الربع الاول من عام ١٩٨١ حتى آذار/مارس ١٩٨٣ ، عندما انخفض السعر الاسترشادي للنفط الخام للاوبك من ٣٤ دولارا للبرميل الواحد الى ٢٩ دولارا أو بنسبة بلغت ١٥ في المائة ، وفي الوقت نفسه فان قيمة الصادرات العالمية الاجمالية بالدولار ، ارتفعت بنسبة ٢١٥ في المائة في عام ١٩٨٠ ، انخفضت بنسبة ١٣ في المائة في عام ١٩٨١ و ٦١ في المائة في عام ١٩٨٢ .

ويلعب قطاع النفط الدور المباشر والحاسم في التطورات التي تؤثر على موازين مدفوعات الاقتصادات النفطية ، نظرا للأهمية الحاسمة لقطاع النفط ومشتقاته بوصفها مصادر للنقد الاجنبي ومصادر للعائدات الحكومية الحالية . وتبرز أهمية هذا الدور نتيجة السياسة المتبعة في البلدان المنتجة للنفط بصورة عامة والمتمثلة في تعديل أوجه الاتفاق الحكومي - التي تعتبر من العوامل الرئيسية التي تحدد مستوى النشاط الاقتصادي - بحيث تتواءم مع الدخل ولتجنب السحب على حساب الاحتياطات الدولية و/أو السحب من أرصدة الأصول المالية الخارجية . هذا الجانب الأخير ، مقترنا باعتماد بقية المنطقة اعتمادا كبيرا على الاقتصادات النفطية في توفير قسم كبير من احتياجاتها من العملات الأجنبية - عن طريق المعونة ، والتجارة وتوفير الخدمات ولا سيما العمل - يجعل وضع الاقتصادات غير النفطية بالغ الحساسية أيضا بالنسبة لأداء قطاع النفط .

الاقتصادات النفطية

ان اجمالي الفائض التجاري للاقتصادات النفطية التي توافرت بيانات عنها (١) قد انخفض بصورة طفيفة في عام ١٩٨١ الى نحو ١٠٥ مليار دولار . كما ان تأثير الانخفاض على ناتجها النفطي بنسبة ٦٣ في المائة قد خفت حدته بسبب انخفاض طفيف في الواردات التي زادت بنسبة ١٤ في المائة مقابل ٢٤ في المائة في العام السابق . في حين ازادت الواردات بدرجة بطيئة لعام ١٩٨٢ (بنسبة ١٣ في المائة) كما ان الانخفاض في حجم المنتجات النفطية لهذه البلدان بنسبة بلغت نحو ٣٢ في المائة قد أدى الى انخفاض فائضها التجاري الى ٤٩ مليار دولار في تلك السنة وأحدث تحولا آخر في اتجاه تقييد موازاتها .

وحيث ان الاقتصادات النفطية هي بصورة رئيسية بلدان مستوردة للخدمات فانها قد استخدمت جزءا كبيرا ، ولو مختلفا من فوائضها التجارية لتمويل شراء الخدمات من الخارج ، بما في ذلك بلدان الاكوا الاخرى . وقد استخدمت هذه الفوائض التجارية بصورة كبيرة في النفقات المتعلقة بالخدمات التي تقدمها شركات النفط الأجنبية والمقاولون والشركات الاستشارية الكبيرة ، بالإضافة الى بنود غير منظورة (الملاحاة والسفر) ، والتمثيل الدبلوماسي والنفقات الحكومية الاخرى في الخارج . وعلى سبيل المثال فان مدفوعات المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالدخل الاستثماري المباشر في قطاع النفط وحده بلغت ٦٥ مليار دولار في عام

(١) البحرين ، والكويت ، وعمان ، وقطر ، والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة .

١٩٨٢ بينما زادت المدفوعات المتعلقة بالملاحة والخدمات المرتبطة بها من ٥ مليارات دولار الى ٧٥٠ مليار دولار في الفترة ما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢. واستوعبت النفقات الحكومية في الخارج والمدفوعات المقدمة الى الشركات الاستشارية الاجنبية مبلغا آخر بلغ ١٣٦ مليار دولار في حالة المملكة العربية السعودية في عام ١٩٨١ و ٥٤٢ مليون دولار في حالة الكويت في عام ١٩٨٢. كما انفقت أيضا مبالغ كبيرة لقاء الخدمات التي يقدمها العمال الاجانب. وفي عام ١٩٨٢ تراوحت هذه المدفوعات ما بين ٣٢.٠ مليار دولار في البحرين و ٤٢ مليار دولار في المملكة العربية السعودية. وباستثناء عمان، حيث ارتفعت عائدات العمال من ٣٦.٠ مليار دولار في عام ١٩٨٠ الى ٧٣.٠ مليار دولار في عام ١٩٨٢، فان مدفوعات كل من السعودية والكويت والبحرين - والبلدان الاخرى التي يتوافر عنها بيانات - لا يبدو أنها قد ارتفعت بصورة كبيرة في عام ١٩٨٢ عنها في مشارف هذا العقد.

ولقد كانت البلدان الرئيسية المنتجة للنفط من بين الدول الرئيسية المانحة للعون في العالم. غير ان المعلومات المتاحة تشير الى ان المستوى العالي للتحويلات الرسمية الذي تحقق في عام ١٩٨٠ لم يستمر في عام ١٩٨٢ مع الانخفاضات الحادة في موازين التجارة وزيادة الضغوط على الاحتياطيات. ويتمثل ذلك في انخفاض (١) المساعدات الميسرة الشروط التي قدمتها بلدان الاكوا الاعضاء في الاوك من ٨٢٦ مليار دولار في عام ١٩٨٠ الى ٦٥٤ مليار دولار في عام ١٩٨٢.

وفي عدد من الاقتصادات النفطية برز الدخل الاستثماري على الاصول الاجنبية في السنوات الاخيرة كمصدر اضافي هام للعملة الاجنبية. وفي حالة المملكة العربية السعودية فقد ازدادت الايرادات من الاستثمارات الاجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي من ٧٣ مليار دولار في عام ١٩٨٠ الى ١١٦ مليار دولار في عام ١٩٨٢، بما يعادل نحو ١٥ في المائة من قيمة الصادرات السلعية. وبالنسبة للكويت ارتفع العائد على الاصول الاجنبية التي تمتلكها الحكومة والمؤسسات المالية والقطاعات الاستثمارية الخاصة من ٤٠ مليار دولار في عام ١٩٨٠ الى ٨٣ مليار دولار في عام ١٩٨١ قبل ان ينخفض بشدة الى ٦٦ مليار دولار في عام ١٩٨٢ (٢) بمتوسط يزيد عن خمسي قيمة الصادرات السلعية في فترة السنوات الثلاث.

(١) انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التعاون الانمائي : استعراض

١٩٨٣، (باريس، ١٩٨٣).

(٢) شهد النصف الثاني لعام ١٩٨٢ انهيارا في سوق الوراق المالية غير الرسمية

(سوق المناخ) في الكويت.

وقد استخدم فائض عمليات الحساب الجارى (١) الذى شهد انخفاضا كبيرا ، في تمويل التدفقات الرأسمالية العامة منها والخاصة على حد سواء (٢) . ويبدو ان الاضافات السي احتياطيات الرسمية قد استوعبت فقط جزءا متواضعا من فائض الحساب الجارى فيما عدا حالة البحرين وعمان اللتان استمرت في بناء احتياطياتهما من المستويات الدنيا في بادىء الامر . وفي الوقت الذى استمرت فيه التدفقات الرأسمالية القصيرة الاجل والكبيرة في بعض الحالات لاسيما في المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة كانت هناك حركة متزايدة باتجاه الاستثمارات الطويلة الاجل والاقل سيولة مثل السندات ، وأسهم الشركات والاستثمارات المباشرة في المشاريع التجارية . وعلى سبيل المثال بلغت المدفوعات على استثمارات الحافطة (الاوراق والسندات المالية) ، ومعظمها سندات في القطاع العام في المملكة العربية السعودية ، نحو ٢٣ مليار دولار في عام ١٩٨٠ و ٢٦ مليار دولار في عام ١٩٨١ .

الاقتصادات غير النفطية

لا يزال العجز التجارى المستمر والآخذ في الازدياد هو السمة الرئيسية لميزان مدفوعات الاقتصادات غير النفطية الاربع التي تتوافر عنها البيانات (٣) ، والذى يزيد من حدته حساب الخدمات السلبية (باستثناء تحويلات العمال) .

واستمر العجز التجارى ، الذى ازداد بشدة في عام ١٩٨١ في كل من اليمن الديمقراطية والاردن والجمهورية العربية السورية ، على ما كان عليه في عام ١٩٨٢ في القطرين الأوليين ولكنه انخفض بشدة في الجمهورية العربية السورية (٤) (من ٢٦ مليار دولار الى ١٧ مليار دولار) . وفي اليمن تأرجح العجز ولكنه توقف عند ١٩٩٢ مليار دولار في عام ١٩٨٢ .

(١) بينما كان الانخفاض في الفائض عاما ، الا انه كان بالغ الحدة في حالة المملكة العربية السعودية حيث قدر بأنه انخفض من ٤٥ مليار دولار في عام ١٩٨١ الى ١٣ مليار دولار في عام ١٩٨٢ .

(٢) من المعتقد ان القيد غير المتناسب بصورة كبيرة بالنسبة للخطأ والسهو انما يعكس بصورة رئيسية التدفقات الرأسمالية الخاصة . ويبدو ذلك واضحا في حالة الامارات العربية المتحدة

(٣) اليمن الديمقراطية والاردن والجمهورية العربية السورية واليمن .

(٤) أسفر ذلك عن انخفاض في الصادرات يقدر ب ١٧٨ مليون دولار وتقليص الواردات بمقدار ١١٠٥ مليون دولار .

وكان حجم العجز الناشئ عن المعاملات الخاصة بالخدمات أكبر ما يكون في الاردن والجمهورية العربية السورية على الرغم من ازدياد عائدات القطرين نتيجة السياحة والنقل (١) وخدمات الركاب والدخل الاستثماري في المقام الاول ، ونتيجة السياحة في المقام الثاني .

وشمة مثال واضح على قدرة الاقتصادات غير النفطية على تمويل جزء محدود من وارداتها من السلع والخدمات هو انه خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ شملت هذه الصادرات في المتوسط نحو ٥٠ في المائة من الواردات في كل من الاردن والجمهورية العربية السورية و ٢ في المائة في حالة اليمن ؛ وبلغت النسبة المئوية عن العاميين ١٩٨٠-١٩٨١ في اليمن الديمقراطية ١٦ في المائة . وتم تسديد هذا الفرق من التحويلات (التحويلات الخاصة والعامة وتحويلات العمال) ومن التدفقات الداخلية الرأسمالية ، مما أسفر بصورة عامة عن توازن عام في فائض المدفوعات (٢) وهو وضع من المتوقع استمراره في السنوات القليلة القادمة .

وتمثل تحويلات العمال دخلا يتم تحقيقه عن طريق تقديم الخدمات التي تسعى للحصول عليها البلدان المستوردة للعمالة . ومن ثم فانها أقل عرضة للتأثيرات غير الاقتصادية . غير انه لا يمكن ان يقال نفس الشيء عن الجزء الأكبر من رؤوس الاموال الوافدة ، أي المنح والمساعدات الرسمية حيث تلعب الاعتبارات غير الاقتصادية دورا حاسما مما يجعل هذه الاموال أكثر عرضة لعدم الاستقرار والثبات .

وقد بلغ متوسط اجمالي تحويلات العمال اليمنيين ١٠٨٧ مليون دولار في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ ؛ وبلغت هذه التحويلات عن الفترة ذاتها ٩٦٤ مليون دولار و ٤٩١ مليون دولار في حالة كل من الاردن والجمهورية العربية السورية على التوالي . وبلغ المتوسط السنوي عن الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ في اليمن الديمقراطية ٣٦٥ مليون دولار . وتنسجم هذه الارقام بصورة كبيرة مع حركة الصادرات التي بلغت ١١٦ ضعفا في حالة اليمن ونحو ٦٨ ضعفا في حالة كل من اليمن الديمقراطية و ١٤ ضعفا في حالة الاردن . وبلغت ما يقرب من ربع حجمها في الجمهورية العربية السورية . والجدير بالملاحظة ايضا ان مستوى هذه التحويلات

(١) ارتفعت عائدات الاردن من النقل نتيجة زيادة الخدمات التي تقدمها للاقتصاد العراقي ؛ كما ساهمت معدلات الفائدة المرتفعة في زيادة الدخل الاستثماري .

(٢) تعرضت موازين المدفوعات للاقتصادات غير النفطية للضغط في الفترة الاخيرة نتيجة استنزاف الاحتياطيات .

لم يكن واحداً في جميع البلدان . فقد ارتفعت هذه التحويلات بشدة في الاردن الى ١٠٣٤ مليون دولار في عام ١٩٨١ ، بعد ان كانت ٧٧٦ مليون دولار في عام ١٩٨٠ وارتفعت بصورة معتدلة الى ١٠٨٣ مليون دولار في عام ١٩٨٢ . وبالمقابل سجلت تحويلات العمال السوريين انخفاضا كبيرا حيث انخفضت من ٧٥٨ مليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ٥٧٤ مليون دولار في عام ١٩٨١ ثم الى ١٤٠ مليون دولار في عام ١٩٨٢ (١) .

وبحساب القيمة المطلقة كان للمنعح الرسمية ، لاسيما من البلدان العربية الاخرى في منطقة الخليج ، اسهام كبير في تعويض العجز في مجال السلع والخدمات في كل من الجمهورية العربية السورية والاردن الذي بلغ متوسطه في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ نحو ١٥٩٥ مليون دولار بالنسبة للجمهورية العربية السورية و ١٢٠٨ مليون دولار بالنسبة للاردن . وتلعب المعونة الرسمية ايضا دورا هاما في اليمن حيث حققت زيادة في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ على عكس الحال في الاردن حيث انخفضت هذه التدفقات في العامين المذكورين ، وفي الجمهورية العربية السورية حيث لم تستمر الزيادة الحادة التي تحققت في عام ١٩٨١ وبلغ حجم المعونة الواردة في عام ١٩٨٢ الى مستوى أقل من ما كانت عليه في عام ١٩٨٠ .

٢- الاحتياطيات الدولية

ان الضغوط الاخيرة على موازين مدفوعات الاقتصادات غير النفطية التي بدأت بوادرها بصورة هامة في عام ١٩٨٠ ، قد أدت الى تقلص الواردات والى السحب من احتياطياتها .

وتبين المعلومات المتاحة (١) ان مجموع احتياطيات البلدان الاعضاء في الاكوا قد بلغ ٤٧٩ مليار دولار في عام ١٩٨١ ، محققا ارتفاعا بمقدار ١٠٧ مليار دولار أو ٢٨٦ في المائة ، على مستواه الذي كان عليه قبل عام مضى . كما ان الوضع العام لاحتياطيات المنطقة - الذي انخفض بصورة طفيفة في عام ١٩٨٢ - قد تأثر بصورة كبيرة بالتغيرات التي طرأت على ما تحوزه الاقتصادات النفطية من احتياطيات لاسيما المملكة العربية السعودية علما بأن هناك فروقا كبيرة بين قطر وآخر . وهكذا نجد ان المملكة العربية السعودية وحدها قد حققت نحو أربعة أخماس الزيادة المسجلة في احتياطيات الاقتصادات النفطية في عام ١٩٨١ والتي بلغت ١١١ مليار دولار ، في حين حققت احتياطياتها في عام ١٩٨٢ انخفاضا بلغ ٢٧ مليار دولار في مقابل زيادة بلغت ١٨ مليار دولار في احتياطيات الكويت .

(١) في حالة اليمن ، أمكن التعويض عن النقص الحاد الذي لوحظ في عام ١٩٨١ اعتبارا من عام ١٩٨٢ عندما بلغت التحويلات ١١١٧ مليون دولار ، بالمقارنة بـ ١٢٣٠ مليون دولار في عام ١٩٨٠ .

(٢) باستثناء العراق الذي لا تتوافر عنه بيانات حديثة .

وفي المقابل انخفض اجمالي احتياطات الاقصادات غير النفطية من ٢٠٥ مليار دولار في عام ١٩٨٠ الى ٤٧٧ مليار دولار في عام ١٩٨١. ولجأت اربعة من الاقطار الخمسة الى السحب من احتياطاتها لمواجهة التزاماتها المتعلقة بالمدفوعات الدولية. وقد تراوح حجم هذا السحب بين ٤٧ مليون دولار في الاردن و ٣٢١ مليون دولار في اليمن. وقد انعكست بوادر الانتعاش في عام ١٩٨٢ في الزيادة الكبيرة التي سجلتها احتياطات لبنان (١) والبالغة ١٠٩٢ مليون دولار. وشهدت الاقطار الباقية استنزافا كبيرا في احتياطاتها باستثناء اليمن الديمقراطية التي سجلت تحسنا طفيفا على هذا الصعيد.

وتظهر البيانات الجزئية لعام ١٩٨٣ ارتفاعا حادا في احتياطات المملكة العربية السعودية وانخفاضا في احتياطات الكويت خلال النصف الاول من العام. وفي حالة الاقصادات غير النفطية تجدر ملاحظة التردى في مركز احتياطات كل من لبنان (٢) واليمن.

ان كفاية الاحتياطات لتغطية الاحتياجات من الواردات، كما يمكن قياسها من نسبة الاحتياطات العامة للمنطقة الى الواردات (٣)، قد تحسنت من مكافئ ٦٨٨ شهرا من الواردات في عام ١٩٨٠ الى ٧٧٧ شهرا في عام ١٩٨١ ثم انخفضت فيما بعد الى ٧١١ شهرا في عام ١٩٨٢. غير ان هذا التحسن ظاهري أكثر منه حقيقي، في ضوء التباطؤ في معدل نمو الواردات في العامين الاولين من العقد والارتفاع الحاد في الاحتياطات في عام ١٩٨١ - وهو في حد ذاته انعكاس لتباطؤ حركة الواردات.

(١) لا يمكن تفسير هذا التطور على انه يعني تحولا مواتيا في الميزان التجارى حيث ان كلا من الصادرات والواردات قد انخفضت بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ بأحجام ماثلة تقريبا (٩٢ مليون دولار و ١٠٩ مليون دولار على التوالي). والتفسير المحتمل هو انه حدثت زيادة في التحويلات و/أو المعونة الخارجية التي لم تنفق. وذلك لأن لبنان قد تلقى ٣٧٠ مليون دولار في عام ١٩٨١ و ١١٢ مليون دولار في عام ١٩٨٢ في شكل معونة بشروط ميسرة من البلدان العربية و ٦٦٧ مليون دولار خلال الفترة ذاتها من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى.

(٢) غير ان الاحتياطات ظلت بصورة كبيرة فوق مستواها في عام ١٩٨١.

(٣) نسبة الواردات الى الاحتياطات هي مقياس غير متغير من حيث أنها لا تستطيع ان تعكس امكانية تمويل الواردات والالتزامات الدولية الاخرى التي يمكن ان تختلف طبقا لعدد من العوامل من بينها حرية الوصول الى الاسواق المالية الدولية ونوع نظام سعر الصرف المعمول به.

وهذا ينطبق بصورة خاصة على الاقتصادات غير النفطية حيث توقفت النسبة العامة بين الاحتياطيات والواردات عند مكافئ ٤ر٤ بلغ ٤٤ شهرا من الواردات في عام ١٩٨٢ بعد أن كان قد انخفض في وقت سابق من متوسط بلغ ٦٩ شهرا في الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩. والواقع أن كلا من مجموع واردات واحتياطيات المجموعة ظلا في عام ١٩٨٢ على ما كانا عليه منذ عامين من قبل .

وعلى الصعيد القطري ، فإن النسبة بين احتياطيات وواردات الجمهورية العربية السورية ، المنخفضة جدا بالفعل ، وصلت الى مستوى منخفض للغاية بلغ ما يعادل أقل من شهر واحد من الواردات . وبالمثل ، استمر الانخفاض السريع في نسبة الاحتياطيات الى الواردات في اليمن ، حيث بلغت ما يعادل ٣ أشهر من الواردات بمعدل استيراد عام ١٩٨٢ . كما أن الارتفاع النسبي لنسبة الاحتياطيات الى الواردات في لبنان والتحسين الكبير الواضح في هذه النسبة ، يعكسان السياسة الثابتة لهذا البلد في الاحتفاظ بحجم كبير من الاحتياطيات كتغطية للعملة وركود مستوى الواردات نتيجة الاوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة .

الفصل الرابع

القضايا النقدية والمالية

مقدمة

تدعو الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي (١) ، في جملة أمور ، الى تحقيق معدل نمو سنوي يبلغ متوسطه ٧ في المائة من الناتج المحلي للبلدان النامية ، على ان يرافق هذا تحول هيكلي في الاقتصاد وتحسن كبير في انتاجيته لرفع نصيب هذه البلدان في الانتاج العالمي للبضائع والخدمات وزيادة فرص العمالة ورفع مستويات الدخل والاستهلاك "بما يحقق توزيعا اكثر عدالة للدخل والمنافع المستمدة من التنمية" (٢) ، ولتحسين الخدمات الاجتماعية . وتدعو الاستراتيجية الى خفض مطرد في معدل التضخم والى تكثيف الجهود "لزيادة استجابة النظام النقدي الدولي لاحتياجات ومصالح البلدان النامية" (٣) .

على ان حث خطى الانتاج يتطلب من البلدان النامية "ان تعبىء تماما مواردها المالية المحلية" و "أن تستمر في تحمل المسؤولية الرئيسية عن تمويل تنميتها" (٤) . وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي زيادة الادخار المحلي الاجمالي حتى يصل الى نحو ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، كما ينبغي زيادة الاستثمار الاجمالي حتى يصل الى حوالي ٢٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٠ . وينبغي تشجيع الاستثمارات الخاصة المباشرة التي تتمشى والاولويات والتشريعات الوطنية .

على أن حاجة البلدان النامية الى زيادة استثماراتها مدخراتها واستهلاكها ووارداتها في آن واحد تقتضي تحقيق زيادة ، بالقيمة الحقيقية ، في تدفق الموارد المالية الى البلدان النامية بموجب شروط واحكام اكثر تناسبا مع اهدافها الانمائية وظروفها الاقتصادية . ويتعين ان تبلغ المساعدة الانمائية الرسمية الرقم المستهدف وقدره ٧ر . في المائة من الناتج القومي الاجمالي وان تتجاوزه اذا أمكن . وينبغي ان تزيد ، بالقيمة الحقيقية ، التدفقات الصافية من المساعدة الميسرة وغير الميسرة . كما ينبغي تحسين فرص وصول البلدان النامية الى اسواق رأس المال الخاص . ويتعين ايلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نموا ، التي

(١) اعتمدت الجمعية العامة الاستراتيجية الانمائية الدولية في ٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ في جلستها العامة الثالثة والثمانين (انظر A/35/56 ، المرفق) .

(٢) الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي ، الفقرة ٢١ .

(٣) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٦ .

(٤) المرجع نفسه ، الفقرتان ٢٣ و ٩٦ .

ينبغي ان يصل تدفق المساعدة الانمائية الرسمية لها الى مثلي ما يقدم لها ، وذلك في اقرب وقت ممكن والى ثلاثة امثاله في عام ١٩٨٤ والى اربعة امثاله في عام ١٩٩٠ على اساس اسعار عام ١٩٧٧ (١) . وأخيرا ، تدعو الاستراتيجية الى الاخذ في الاقراض بأساليب واشكال جديدة ومبتكرة وذلك لزيادة تدفق الموارد المالية الى البلدان النامية (٢) .

ومع أنه ما زال من السابق لأوانه اصدار أى حكم ، الا ان الأدلة الفعلية يشير الى أنه سيكون من المتعذر بلوغ الكثير من اهداف ومقاصد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي وذلك اذا ما وضعنا في الاعتبار الحالة الاقتصادية للبلدان النامية . وحتى لو شهدت الحالة الاقتصادية تحسنا كبيرا في النصف الثاني من الثمانينات فانه سيظل من العسير ، ان لم يكن من غير المحتمل ، ان تقترب البلدان النامية من الاهداف المذكورة اعلاه . ولعل من المفيد ان نعيد الى الازهان انه لم يتم بعد بلوغ الكثير من مقاصد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني . ذلك ان وضع البلدان النامية ، في الواقع ، قد تردى منذ ذلك الحين وان الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ما زالت آخذة في الاتساع ، وان الواقع الاقتصادي الدولي الصعب قد زاد على وجه الخصوص من تفاقم المشكلات الخاصة التي تواجه أقل البلدان نموا والبلدان النامية الاخرى .

وكما أشرنا الى ذلك من قبل ، فان السنوات الاولى من الثمانينات لم تحمل معها انباء سارة لا بالنسبة لمنطقة الاكوا فحسب ولكن بالنسبة للعالم بأسره ايضا . فلقد رافقها أسوأ وأطول ركود عرفته فترة ما بعد الحرب .

ففي منطقة الاكوا ، أدى انخفاض أسعار النفط الى تضائل الفوائض المالية الضخمة المذهلة التي ما زالت تتناقص بنفس سرعة تراكمها . وأهم من ذلك ان ارتفاع عوائد النفط في السبعينات قد جعل البلدان المنتجة للنفط في المنطقة أكثر اعتمادا على قطاع النفط ازاء هدفها المعلن والمتمثل في تنويع القاعدة الاقتصادية والاعتماد على النفط . فالنمو الهائل في الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المصدرة للنفط كان مرده الى قطاع النفط . ولم يقتصر الامر على هذا ، بل ان نمو القطاعات الاخرى ولا سيما التشييد والخدمات قد تعزز الى حد بعيد بنمو قطاع النفط نفسه ، مما جعل الانفاق العام ينمو بمعدلات منقطعة النظير ، الامر الذي أدى الى خفض نصيب القطاع الخاص .

(١) للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر الفقرات ٩٨-١١٠ و ١١٥ من الاستراتيجية الانمائية الدولية .

(٢) المرجع نفسه ، الفقرة ١٠١ .

ازاء كل ما تقدم نرى أن الانخفاض الشديد في عوائد النفط قد تضاعف وأثر على جميع جوانب الاقتصاد . فقد انخفضت عوائد النفط التي تسهم بنحو ٩٠ في المائة من العوائد الاجمالية في الاقتصادات النفطية من ١٧٦ مليار دولار في عام ١٩٨٠ الى ١٦٨٦ مليارا في عام ١٩٨١ والى ١١٩٤ مليارا في عام ١٩٨٢ . وقد شهدت البلدان المصدرة للنفط ، باستثناء البحرين وعمان ، معدلات نمو سلبية في الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٢ . وأدى الانخفاض الهائل في عوائد النفط الى حدوث نقص حاد في الايرادات الكلية فانخفضت إيرادات الكويت بنحو ٣٦ في المائة تقريبا في عام ١٩٨٢ . اما في عام ١٩٨٣ فانه يقدر ان الامارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية قد عانت من انخفاض في إيراداتها بما يتراوح بين ٣٣ و ٣٦ في المائة . وبذا خسرت البلدان النفطية ثلثي الزيادة في العوائد الحقيقية من صادرات النفط التي تحققت في الفترة من عام ١٩٧٨ الى عام ١٩٨٠ . وقد اضطرت البلدان المصدرة للنفط بسبب ضخامة انخفاض إيراداتها الى اتخاذ بسياسات تصحيحية فورية وعاجلة والى القيام وفقا لذلك باعادة تقييم واسعة النطاق لبرامجها المالية والانماطية مع حدوث تحول هام نحو فرض قيود على الميزانية . وبذا شهدت وتيرة نمو الانفاق الحكومي في الاقتصادات النفطية انخفاضا كبيرا في عام ١٩٨٢ ذلك أن التقارير تشير الى انها تدهنت في عام ١٩٨٣ الى ١٣٧٦ مليار دولار بعد ان كانت ١٤٦٦ مليار دولار في عام ١٩٨٢ . وقد تحمل الانفاق الانمائي الوطأة الكبرى من خفض المصروفات في حين ثبت ان خفض الانفاق على الدفاع والمرتبات واعانات الدعم والخدمات أمر أشد صعوبة . ورغم أخذ معظم البلدان المصدرة للنفط بسياسات تصحيحية الا انها عانت من أوجه عجز في ميزانياتها الامر الذي استوجب تمويلها من احتياطات وفوائض سنوات الغنى (١) . اتبعت التطورات في السياسة النقدية خطا متوازيا مع السياسة المالية فقيدت نمو حجم النقود ، ولكن بدرجة أقل وضوحا .

(١) من المقدران الامارات العربية المتحدة والبحرين والعراق وقطر قد واجهت أوجه عجز في ميزانياتها في عام ١٩٨٣ ، في حين انخفض فائض الميزانية في الكويت من ١٩٧٣ مليون دينار كويتي في عام ١٩٨١ الى ٩٢٥ مليون دينار كويتي في عام ١٩٨٣ وانخفض فائض الميزانية في المملكة العربية السعودية من ١١١ مليار ريال سعودي الى ٢٥ مليار ريال سعودي خلال نفس الفترة .

ولم تعان البلدان المصدرة للنفط من النتائج السلبية للتخمة النفطية فحسب وإنما عانت أيضا من استمرار النزاع العراقي - الإيراني الذي نشر الشعور بانعدام الأمن وبالتوتر في كل أنحاء منطقة الخليج مما جعل اقتصادات منطقة الخليج عرضة لتهديد مستمر ومما جعلها تستنزف نسبة كبيرة من مواردها لأغراض الدفاع.

وتعين على البلدان غير النفطية أن تواجه آثار الركود العالمي وتناقض التحويلات من أفرادها العاملين في البلدان المصدرة للنفط وانخفاض المعونة المالية من هذه البلدان، وقد حدا هذا بالجمهورية العربية السورية والأردن إلى الأخذ بسياسات مالية تقييدية. وكان نجاح الأردن في التغلب على هذه المشكلات ملحوظا. فقد خفض من نمو الانفاق فيما زاد إيراداته المحلية بمعدلات أعلى وهذا تمكن من التقليل من العجز في ميزانيته ومن تحقيق تقدم في اقترابه من هدفه المائل في تغطية انفاقه الجاري من إيراداته المحلية. أما في الجمهورية العربية السورية فإن الحكومة قد عمدت إلى الأخذ بتدابير تصحيحية، في أعقاب السياسات المالية التوسعية السريعة التي رافقها نمو نقدي في عام ١٩٨٠ وأدت إلى ضغوط تضخمية قوية. إلا أن العجز في الميزانية قد اتسع نطاقه على ما يبدو في عام ١٩٨٢. فكلما البلدين يعتمد بصورة أكثر على زيادة الاقتراض من مصادر محلية لتغطية عجز ميزانيته ويعمل على الإقلال من أهمية التمويل الأجنبي.

وأدى استمرار الصراع والاضطرابات في لبنان على مدى السنتين الماضيتين إلى حدوث ركود شديد للمرة الأولى منذ بدء الأحداث فيه في عام ١٩٧٥، فالدمار الشديد الذي أصاب القطاعين الصناعي والزراعي فيه، وفقدان بعض منافذ التصدير، وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية ولا سيما بالنسبة إلى الدولار، واتساع الفجوة بين واردات الميزانية ونفقاتها، مما أدى إلى حدوث عجز كبير في الميزانية، وارتفاع معدل التضخم الذي يزيد من حدته تزايد الاعتماد على الاقتراض المحلي، وتناقض التحويلات، وضعف احتمالات الحصول على المعونات، واستمرار القلق بشأن مستقبله، أمور كلها تضع لبنان في حالة اقتصادية صعبة جدا.

أما البلدان الأقل نمو في المنطقة إلا وهما الجمهورية العربية اليمنية واليمن الديمقراطية فقد أصيبا بنكسة في عام ١٩٨٢ وذلك من جراء الهزة الأرضية التي أصابت الجمهورية العربية اليمنية والفيضانات التي وقعت في اليمن الديمقراطية مما جعل البلدين في حاجة كبيرة إلى المعونة الأجنبية وجعلهما أيضا تنفقان قدرا كبيرا من مواردهما على أغراض التعمير. ورغم أن البلدين نجحا في تعبئة مزيد من الموارد المحلية عن طريق أحداث زيادة كبيرة في الإيرادات الضريبية إلا أن ازدياد الانفاق استوعب الزيادات الحاصلة. ونتيجة لذلك

ازداد عجز الميزانية في كلا البلدين بصورة ملحوظة فوصل الى ٢٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في الجمهورية العربية اليمنية والى ٤٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في اليمن الديمقراطية في عام ١٩٨١ . ويقدر ان هذا العجز قد ارتفع بحدة اكبر في اليمن الديمقراطية ليصل الى ٦٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٢ . أما الكتلة النقدية (١) في الاقتصادات غير النفطية فقد ازدادت بمعدلات عالية جدا في عام ١٩٨٠ . على ان معدل نموها تناقص عموما في سنة ١٩٨١ ثم ما لبث ان ارتفع مرة اخرى في عام ١٩٨٢ ولعل السبب في ذلك هو على الأرجح تزايد تمويل القطاع المصرفي للدين العام .

وهناك تفاوت صارخ في نسبة الادخار المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي بين الاقتصادات النفطية والاقتصادات غير النفطية في غربي آسيا . فالاقتصادات البلدان المصدرة للنفط تتميز بارتفاع نسبة الادخار الى الدخل بما يزيد كثيرا عن الرقم المستهدف فـ في الاستراتيجية الانمائية الدولية . ورغم ان هذه النسبة قد انخفضت في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ بالقياس اليها في عام ١٩٨٠ الا انها ، مع ذلك ، ارتفعت لتصل الى ٥٦ في المائة فـ في المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والى ٤٣ في المائة في البحرين وعمان وقطر ، فيما كان هبوط هذه النسبة حادا جدا في الكويت التي سجلت أدنى نسبة في هذه المجموعة ان بلغت ٢٩ في المائة مقابل ٥٩ في المائة في عام ١٩٨٠ و ٤٩ في المائة في عام ١٩٨١ .

ومن جهة اخرى ، سجلت الاقتصادات غير النفطية نسبة سلبية مطردة بين الادخار والناتج المحلي الاجمالي ، فيما عدا الجمهورية العربية السورية التي بلغت النسبة فيها ١٣ في المائة في عام ١٩٨٢ مقابل ٦ في المائة في عام ١٩٨١ و ١٢ في المائة في عام ١٩٨٠ . اما في الاردن فقد كانت النسبة نحو ١١ في المائة وهي نسبة أفضل من المستوى المسجل في نهاية السبعينات . وتعرضت نسبة الادخار في لبنان الى مزيد من التردى ان انخفضت من نحو ١١ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ١٧٥ في المائة في عام ١٩٨١ والى نحو ٤٦ في المائة في عام ١٩٨٢ . أما اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية فان لديهما نسبة عالية جدا من الادخار السليبي . ان بلغت النسبة - ٣٦٦ في المائة في اليمن الديمقراطية في حين بلغت - ٢١٧ في المائة في الجمهورية العربية اليمنية في عام ١٩٨٢ . ويدهي أنه يصعب جدا على البلدان غير النفطية في المنطقة على وجه العموم وعلى اقل البلدان نموا على وجه الخصوص الاقتراب في عام ١٩٩٠ من الرقم المستهدف الذي نصت عليه الاستراتيجية الانمائية وقدره ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . وعلى هذا فان هناك حاجة الى بذل جهود نشطة لتعبئة الموارد المحلية

(١) تشمل الكتلة النقدية بمعناها الواسع النقد وشبه النقد .

الف - التطورات المالية

الاقتصادات النفطية

انتهجت الاقتصادات النفطية في المنطقة سياسات مالية توسعية سريعة على أثر الزيادة الحاصلة في أسعار النفط في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٠. وأدى ظهور التخمة النفطية في منتصف عام ١٩٨١ والأخذ بتخفيضات في الانتاج الى نقص في إيرادات حكومات معظم البلدان في عام ١٩٨٢؛ ففي البحرين والمملكة العربية السعودية انخفضت في عام ١٩٨٣ أيضا الزيادات الهامشية المسجلة في الإيرادات في عام ١٩٨٢. ومع تزايد ضعف السوق النفطية انخفض سعر الاساس للنفط الخام لبلدان "اللاويك" من ٣٤ الى ٢٩ دولارا للبرميل الواحد في آذار/مارس ١٩٨٣ أو بما نسبته ١٥ في المائة. وأسفر انخفاض حجم انتاج النفط وهبوط أسعاره عن نقص شديد في الإيرادات الحكومية في عام ١٩٨٣ وصل، في بعض الحالات، الى نحو ثلث اجمالي الإيرادات. ورغم تدني معدلات النمو في الانفاق الحكومي الا أنه لم يكن ثمة مناص من مواجهة عجز في الميزانيات. وقد جرى تمويل أوجهه العجز من فوائض السنوات السابقة والسحب من أموال الاحتياطي العام كما حدث في الكويت وعمان؛ ويتقدم القروض والتسهيلات الائتمانية كما حدث في العراق وعمان. وعلى هذا كانت السمة العامة التي تميزت بها السياسة المالية في الاقتصادات النفطية هي فرض قيود على الميزانية. وإذا وضعنا في الاعتبار ان الانفاق الحكومي هو العامل الرئيسي المحدد لمستوى النشاط الاقتصادي فان الاثر السلبي لهذا التخفيض على النشاط الاقتصادي كان جليا في عام ١٩٨٣ ومن المتوقع ان يكون أثره ملموسا بدرجة أكبر في عام ١٩٨٤ أيضا. وفي محاولة للتخفيف من أثر خفض الانفاق العام تبذل الجهود بفرز زيادة دور القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية. ومع أن ما تقدم يصور الاتجاه العام في البلدان المنتجة للنفط عموما الا أنه كان هناك تفاوت في الاحوال بين بلد وآخر.

أما البحرين فقد شهدت في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ زيادة ملحوظة في اعتمادات ميزانيتها فارتفعت بنسبة ٢٥ و ٢٠ في المائة في العامين المذكورين على التوالي. وارتفع الانفاق الانمائي بوتيرة أعلى بلغ متوسطها نحو ٢٤ في المائة فيما بلغ متوسط الانفاق الجاري ما نسبته ٢١ في المائة خلال نفس الفترة. ورغم ازدياد الانفاق كانت هناك فوائض في الميزانية بلغت في متوسطها ٩٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١. وأدى استقرار الإيرادات واستمرار ارتفاع الانفاق في عام ١٩٨٢ الى تضائل الفائض في الميزانية وانخفض الفائض في ميزان المدفوعات من ٣٠٤ ملايين دينار بحريني في عام ١٩٨١ الى ٦٤٨ مليوناً. أما الميزانية الاصلية لعام ١٩٨٣ والتي اقترحت حدوث زيادة في الإيرادات، فقد أعيد النظر فيها في أيار/مايو ١٩٨٣ وخفض معدن نمو الانفاق من ٢٧ الى ١٣ في المائة. وتم خفض الانفاق الرأسمالي من ٣٢٥ مليون الى ٢٥٩٧ مليون دينار بحريني.

وعلى صعيد الإيرادات، رفع سعر النفط مرتين في عام ١٩٨٣، كجزء من سياسة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الرامية الى خفض اعانات دعم البترول التي بلغ مجموعها ١٧ مليون دينار بحريني في عام ١٩٨٢، وإلى خفض الاستهلاك المحلي. ورفعت الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة من ١٠ الى ٢٠ في المائة وعلى المشروبات الروحية من ٧٠ الى ١٠٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، كانت الحكومة تنظر في مسألة اصدار سندات التنمية في اواخر عام ١٩٨٣ لرفع الإيرادات. وكانت الحكومة قد اصدرت سندات التنمية للمرة الاخيرة في عام ١٩٧٨. ويجري اتخاذ الاستعدادات لاقامة سوق أوراق مالية محلية في عام ١٩٨٤ بهدف تشجيع استثمارات القطاع الخاص. وستكون مقصورة باديء الامر على خدمة السوق المحلية ولكن يؤول ان تصبح أخيرا مرفقا ماليا للخليج بكامله.

وكان عكاس لانخفاض الإيرادات، فقد جرى مد فترة برنامج التنمية للفترة ١٩٨٢-١٩٨٥ الى غاية عام ١٩٨٧، ولم يسمح للانفاق، بموجب الميزانية المتكافئة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥، بأن ينمو الانفاق بنسبة ٤ في المائة في عام ١٩٨٤ ونسبة ٦ في المائة في عام ١٩٨٥. أما العراق، وحاله في ذلك حال سائر البلدان النفطية، فهو شديد الاعتماد في تحصيل إيراداته على صادراته النفطية. وتظل الضرائب على الدخل والاستهلاك ضئيلة في اسهامها في الإيرادات الكلية للحكومة؛ فمع اندلاع الحرب مع ايران في ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ومع تناقص عدد منافذ تصدير النفط العراقي فيما بعد، انخفضت الإيرادات الحكومية بحدة في عام ١٩٨١. وأسفر تصاعد الانفاق على الحرب وانخفاض الإيرادات عن وقوع عجز في الميزانية مما حدا بالعراق الى السحب من احتياطياته وزيادة الدين العام. واستطاع العراق التغلب على العقبات المالية حتى أواخر عام ١٩٨٣ على الاقل وذلك من خلال اجراء ترتيبات مع بعض دول الخليج لبيع النفط والحصول على قروض طويلة الاجل وعلى معونة من هذه البلدان ومن خلال تسهيلات ائتمانية مقدمة من الموردين الرئيسيين له. وحصل العراق ايضا على قرضين قصيرى الاجل من صندوق النقد العربي في عام ١٩٨٣ بمبلغ ٨٤٨ مليون دولار وبمبلغ ٩٠ مليون دولار، وقام عن طريق بنك الرافدين بجمع ٥٠٠ مليون دولار من السوق المالية الدولية. وعقد العراق اتفاقا للحصول على قرض بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولي وهو القرض الاول المقدم من هذا الصندوق منذ اندلاع الحرب مع ايران.

وأعطت ميزانيتها عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ الأولوية للدفاع والبرامج المتصلة بالحرب والرعاية الاجتماعية . وفرضت قيود في عام ١٩٨٣ على مبالغ القطع الاجنبي التي كان يوسع العاملون الوافدين تحويلها الى اوطانهم ذلك أنه قدر أن نحو ٤٠٠٠ مليون دولار تغادر البلاد كتحويلات الى الخارج سنوياً .

أما في الكويت فان انخفاض إيرادات الحكومة في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ قد كان حوالي ٢٣ في المائة و ٢٥ في المائة في العامين المذكورين على التوالي . وأدى تدني عوائد النفط الى حدوث انخفاض في اسهام قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي من حوالي الثلثين في أواخر السبعينات الى ما يزيد قليلاً عن النصف في عام ١٩٨٢ وانخفض اسهام النفط في الإيرادات العامة من أكثر من ٨٠ في المائة الى حوالي ٦٠ في المائة . على ان اقتصر البلاد لقي دعماً من الزيادة الحادة في دخل الاستثمارات الذي لم يدرج في الميزانية وهو أمر جعل الاقتصاد الكويتي أحسن حالاً بالنسبة الى اقتصادات بلدان الخليج الأخرى . وشهدت فوائض الميزانية ، باستثناء دخل الاستثمارات ، انخفاضاً هائلاً ان نقصت من نحو ٢٩ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨١ الى أقل من ٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٢ . وفي السنة المالية ١٩٨٢/١٩٨٣ ، اتخذت الحكومة موقفاً أكثر تقييداً على صعيد السياسة المالية ان لم تسمح للانفاق أن ينمو الا بنسبة ٤ في المائة بالمقارنة مع ١٨ في المائة في السنة السابقة . على ان القيود المفروضة على السياسة المالية هذه قد خفت قليلاً في السنة المالية ١٩٨٣/١٩٨٤ مع حصول زيادة في الانفاق قدرت بنسبة ٨ في المائة أي بزيادة من ٣١١٣ر٤ الى ٣٣٧٦ر٣ مليون دينار كويتي . واذ أدخلنا في الحساب مبلغ الـ ٣٠٣ر٧ ملايين دينار كويتي المخصصة للصندوق الاحتياطي لاجيال المستقبل ومبلغ الـ ٣٠ مليون دينار كويتي المخصص لزيادة رأس المال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية فان الانفاق الكلي يصل الى نحو ٣٧١٠ ملايين دينار كويتي . وبالاستناد الى تقديرات الميزانية فان الإيرادات ستتجه الى الهبوط أي ستتناقص من ٣٢٠٦ ملايين دينار كويتي الى ٣٠٣٧ مليون دينار كويتي وبذا تخلف عجزاً بمبلغ ٦٧٣ مليون دينار كويتي يغطي من صندوق الاحتياطي العام للدولة . على أن ربع الانفاق الكلي يخص لوزارة الكهرباء والماء مما يعكس الحاجة الى إعادة تقييم سياسة الاعانات الكبيرة المقدمة لدعم المنافع العامة .

وكان انهيار سوق المناخ وهي السوق المالية غير الرسمية في آب/اغسطس ١٩٨٢ الصدمة الثانية التي تعرض لها الاقتصاد الكويتي وقد بدأت آثارها الثانوية بالظهور في عام ١٩٨٣. ورغم ان الاقتصاد تمكن من تحمل هذه الصدمة، وبذا اثبت قوته، الا ان الحكومة اضطرت الى اتخاذ تدابير لدعم السوق المالية الرسمية مما اتاح للحكومة حيازة اغلبية الاسهم في اكثر من نصف الشركات المسجلة في هذه السوق. وأدى هذا الامر، في آخر المطاف، الى عكس سياسة اعطاء القطاع الخاص دورا اكبر، كما اضطرت الحكومة الى تصفية بعض الاصول الاجنبية كيما يتسنى لها دفع قيمة الاسهم التي تمت حيازتها مما أدى الى الاقلال من دخلها من الاستثمار.

وأما عمان فقد واصلت اتباع سياسة مالية توسعية رغم هبوط إيراداتها بنسبة ٧ في المائة تقريبا في عام ١٩٨٢. على ان الانفاق ارتفع بنسبة ٢٧ في المائة في عام ١٩٨١ وبنسبة ١٦ في المائة في عام ١٩٨٢ وبنسبة ١٤ في المائة في عام ١٩٨٣، ولكن يتوقع ان ينمو الانفاق بوتيرة أدنى في عام ١٩٨٤، أى بنسبة ٧ في المائة. ويستأثر الدفاع بنحو ٤٠ في المائة من الانفاق الجارى، غير ان العجز في ميزانية عام ١٩٨٢، الذى وصل الى ١٨٩ مليون ريال عماني قد سد بفائض السنة السابقة من جهة وبأموال من صندوق الاحتياطي العام من جهة اخرى، وكان هذا الصندوق قد انشئ في عام ١٩٨٠ ليتلقى ما نسبته ١٥ في المائة من عوائد النفط ومن فوائض الميزانية في حال وجودها. ومن المتوقع ان يستخدم قرض دولي بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار في سد بعض عجز عام ١٩٨٣ المقدّر ٢٣٣ مليون ريال عماني. وقد حقق الانفاق في نطاق الخطة الخمسية الاغراض المرجوة. وتم حتى منتصف عام ١٩٨٣ اتفاق ٥٥ في المائة من مجموع الاعتمادات المخصصة لهذه الخطة.

أما قطر فان سياستها المالية قد بقيت محافظة عموما ذلك انها أبقت نمو الانفاق متمشيا مع نمو الإيرادات. ومن ثم جرى خفض الانفاق الحكومي بنسبة ١٤ في المائة في عام ١٩٨٢ مع انخفاض الإيرادات. ويقدر ان الإيرادات انخفضت أكثر في عام ١٩٨٣ وان الميزانية قد واجهت عجزا يقرب من ٥٤٦٠ مليون ريال قطري وانه جرى سده بفوائض السنوات السابقة. على ان ميزانية السنة المالية ١٩٨٣/١٩٨٤ تتطلب اجراء تخفيض بالغ في الانفاق الجارى وفي الانفاق على المشاريع الثانوية وذلك لبلوغ نسبة خفض عامة في الانفاق قدرها ٣١ في المائة.

أما المملكة العربية السعودية، وهي البلد الرئيسي المصدر للنفط في المنطقة، فقد شهدت زيادة ملحوظة في إيراداتها إذ ارتفعت في عام ١٩٨١ إلى ٣٤٨١ مليار ريال سعودي من ٢١١٢ مليار في السنة السابقة لعام ١٩٨١، أي أن الزيادة كانت بنسبة ٦٥ في المائة. وزادت نسبة الإيرادات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٥٥ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٧٠ في المائة في كل من عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢. واستقرت الإيرادات في عام ١٩٨٢ إذ وصلت إلى ٣٦٨ مليار ريال سعودي لتمثل زيادة أقل من ٦ في المائة، لكن هذه الإيرادات ما لبثت في عام ١٩٨٣ أن انخفضت بنسبة ٣٣ في المائة لتصل إلى ٢٤٦٣ مليار ريال سعودي ويتوقع لها أن تشهد مزيداً من الانخفاض لتصل إلى ٢٢٥ مليار في عام ١٩٨٤. غير أن الانفاق الحكومي ارتفع بنسبة ٢٦ في المائة في عام ١٩٨١ ليصل إلى ٢٣٦٦ مليار ريال سعودي وارتفع مرة أخرى بنسبة ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٢ ليصل في ذروته إلى ٢٨٤٦ مليار، أي إلى نسبة تقرب من ٥٤٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. لكن الإيرادات الحكومية لعام ١٩٨٣ انخفضت بنسبة تقرب من ١٤ في المائة لتصل إلى ٢٤٣٨ مليار ريال سعودي ومن المتوقع أن تشهد انخفاضاً آخر بنسبة ١٧ في المائة في عام ١٩٨٤. ولما كان الانفاق الفعلي أقل من التقديرات في عام ١٩٨٣ فإن النقص في الانفاق في عام ١٩٨٤ بالقياس إلى الانفاق الفعلي يقدر بنسبة ٧ في المائة. ونتيجة لهذه التطورات، انخفض فائض الميزانية من ١١١٦ مليار ريال سعودي في عام ١٩٨١ إلى ٢٥ مليار فحسب في عام ١٩٨٣ وذلك فيما توقعت ميزانية عام ١٩٨٤ عجزاً بمبلغ ٣٥ ملياراً.

ويشكل صافي الانفاق المحلي الحكومي عاملاً رئيسياً في حفز الطلب وفي التأثير على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص والسيولة المحلية وفي ممارسة أثر مماثل في الأهمية على الدخل القومي، فضلاً عن أسهام الحكومة المباشر في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. ففي السنة المالية ١٩٨٢/١٩٨٣ بلغ نصيب قطاع النفط أكثر من ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أي ما يقرب من نسبة ٨٧ في المائة من إيرادات الحكومة ومن جميع عائدات التصدير. وعلى هذا، يتوقع أن يمر النشاط الاقتصادي بمرحلة جمود. وتقوم السياسة الحالية على تعزيز وزيادة الكفاية في استخدام الطاقة الانتاجية المركبة وعلى تشجيع القطاع الخاص على الاضطلاع بدور أهم في حفز النمو.

وقد تعرضت قيمة الريال السعودي لسلسلة من عمليات التخفيض في عام ١٩٨٣؛ فقد هبط سعر تعادله مع الدولار من ٣ر٤٥ إلى ٣ر٤٧ إلى ٣ر٤٨ ومن ثم إلى ٣ر٥٠ ريالات سعودية للدولار الواحد. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ انخفض سعر تعادله مع الدولار مرة أخرى ليصل إلى ٣ر٥١ ريالات سعودية للدولار. وكانت قوة الدولار بالمقارنة مع العملات الأخرى السبب الرئيسي لعمليات خفض قيمة الريال السعودي.

وأما الامارات العربية المتحدة فان ميزانيتها الاتحادية ابدت زيادات كبيرة في الإيرادات في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١؛ فقد تضاعفت تقريبا في عام ١٩٨٠ وارتفعت أيضا بنسبة ٣٠ في المائة في عام ١٩٨١ لتصل الى ٢٢ ٥٩٢ مليون درهم. ومن هناك بدأت الإيرادات في سلوك اتجاه هبوطي لتقف عند ١٩ ٩٥٩ مليون درهم في عام ١٩٨٢ و ١٢ ٩٠٠ مليون درهم في عام ١٩٨٣، ويمثل هذا انخفاضا يقرب من ١٢ و ٣٥ في المائة على التوالي. واتخذ الانفاق مسارا مماثلا تقريبا ان ارتفع بنسبة ٧٨ في المائة في عام ١٩٨٠ ليصل الى ١٥ ٠٦٧ مليون درهم ونسبة ٩ في المائة في عام ١٩٨٢ ليصل الى ٢٢ ٢٥٩ مليون درهم ثم لينخفض بنسبة ١٧ في المائة ليصل الى ١٨ ٤٠٦ ملايين درهم في عام ١٩٨٣. وقد زاد العجز في الميزانية على الضعف ان ارتفع من عجز تقديري بمبلغ ٢ ٣٠٠ مليون درهم في عام ١٩٨٢ الى ٥ ٥٠٦ ملايين درهم في عام ١٩٨٣. وقد ران يتحمل الانفاق على المشاريع الجزء الأكبر من الخفض في الانفاق فيما قد ران يشهد الانفاق الجارى زيادة بنسبة ٤٣ في المائة.

وفي عام ١٩٨٢ شهد فائض الحساب الجارى للقطار المصدرة للبترول الاعضاء في "الايك" ككل هبوطا كبيرا؛ فقد انخفض في عام ١٩٨٢ الى ما يعادل ٤ مليارات دولار بعد ان وصل الى ٥٩ مليار دولار في عام ١٩٨١. الا ان البيانات الاولى تشير الى ان الحساب الجارى قد شهد عجزا قدره ٧ مليارات دولار في الربيع الاول من عام ١٩٨٣ و ١٧ مليار دولار في الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٨٣، مما يعكس انخفاضا في حجم الصادرات وتدنيا في الاسعار كذلك. على ان ابرز تغيير كان في الحساب الجارى للمملكة العربية السعودية.

وارتفعت الاحتياطيات الدولية لبلدان المنطقة المصدرة للنفط في عام ١٩٨١ بمقدار ١١ مليار دولار لتصل الى ٤٣٢ مليار. وفي عام ١٩٨٢ هبطت هذه الاحتياطيات قليلا لتصل الى ٤٢ ٥٢٨ مليار.

وشهدت الاقتصادات النفطية، على العموم، زيادات متواضعة في معدلات التضخم فيها في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢. على ان الهبوط في اسعار الواردات وفي الانفاق الحكومي، وهو أمر قلل من ضغوط الطلب، أسفر عن زيادات اقل في الاسعار. ففي عام ١٩٨٢ ارتفع مؤشر تكاليف المعيشة الى اعلى مستوى له في العراق والامارات العربية المتحدة ان سجل زيادة في العراق بنسبة ٢٢ في المائة وزيادة في الامارات العربية المتحدة بنسبة ١٢٤ في المائة ثم تلتهما في الارتفاع الكويت بنسبة ٧٨ في المائة والبحرين بنسبة ٧ في المائة. وكانت أدنى معدلات التضخم في قطر والمملكة العربية السعودية ان سجلت قطر معدل تضخم بنسبة ٤٣ في المائة في حين لم تسجل المملكة العربية السعودية أية زيادة في الاسعار.

الاقتصادات غير النفطية

أبرزت التطورات في الاقتصادات غير النفطية وعلى وجه التحديد في الاردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، ثلاث خصائص مشتركة رئيسية هي : (١) أهمية المنح والقروض العربية بالنسبة لوضع ميزانية هذه البلدان ولا سيما في الاردن والجمهورية العربية السورية اللذين تغطي المنح فيهما جانبا كبيرا من العجز في ميزانيتهم؛ (٢) ارتفاع مستوى الدين العام وتزايد الاعتماد على مصادر التمويل المحلية؛ (٣) عدم تناقص التضخم ولا سيما في لبنان والجمهورية العربية السورية، حيث كان التضخم فيهما في حدود ٢٠ في المائة و ١٨ في المائة على التوالي في عام ١٩٨٢. والاقتصادات غير النفطية سريعة التأثير بالتطورات في البلدان المصدرة للنفط نظرا لشدة اعتمادها على المعونة والتجارة وتقديم الخدمات. ونتيجة لهذا كان ادائها الاقتصادي يتأثر مباشرة بصعود وهبوط العائدات النفطية. وعلاوة على ذلك، ينطوي خفض الانفاق الحكومي في الاقتصادات النفطية على خفض في الطلب على العمالة الوافدة مما يسبب مشكلة بالنسبة لمعظم الاقتصادات غير النفطية.

أما الاردن فقد اتسم اقتصاده بشدة اعتماده على المعونة الخارجية ومعظم المعونة والقروض المقدمة الى الاردن تأتيه من البلدان العربية المصدرة للنفط. ويفضل هذا الاعتماد الى جانب التحويلات الواردة من الاردنيين العاملين في الخارج، تمكن الاردن من تحقيق معدلات نمو عالية ومن التمتع بمعدل استهلاك فاق ناتجه المحلي الاجمالي ومن القيام في ذات الوقت بجمع اموال للانفاق الاستثماري بلغت اكثر من ٤٠ في المائة من ناتجه المحلي الاجمالي. على أن هذا الاعتماد جعل الاردن سهل التأثر بالتقلبات في مستوى المعونة. ولم تبلغ إيرادات الحكومة المتأتية عن المصادر المحلية الا ما نسبته ٥٥ في المائة من الإيرادات الكلية في عام ١٩٨٢؛ وهو رقم أفضل بقليل من الرقم لعام ١٩٨٠ الذي بلغ ٤٤ في المائة.

وزادت الإيرادات الحكومية الكلية في عام ١٩٨١ بنسبة ١٨ في المائة في حين نما الانفاق بنسبة ١٤٩ في المائة، مما قلل من عجز الميزانية من ٥٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠ الى ٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨١. الا ان هذا الاتجاه انعكس في عام ١٩٨٢ حين زاد عجز الميزانية بنسبة ٥٢٤ في المائة او بما نسبته ٦٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. ورغم النجاحات التي تحققت في جمع إيرادات محلية بنسبة ٦٢ في المائة الا ان الإيرادات الكلية المتضمنة المقبوضات من الخارج لم تزد الا بنسبة ٨ في المائة نظرا لهبوط الإيرادات من المصادر

الخارجية في المقام الاول . وقدرت الهبات بمبلغ ٢٦٠ مليون دينار اردني ولكن لم يتم تلقي الا ٢١٨١ مليون فقط . وازدادت التحويلات لتصل الى ٣٦٠ مليون دينار اردني في عام ١٩٨٢ بعد ان بلغت ٣٤٥ مليون في السنة السابقة . ومن جهة اخرى قدر للانفاق الكلي ان يزداد بنسبة ١١٦ في المائة ، ولكن الزيادة الفعلية في الانفاق الجارى بلغت نسبة ١٦٢ في المائة في حين بلغت الزيادة الفعلية في الانفاق الرأسمالي بنسبة ٤٤ في المائة فقط ، مما قلل من نصيب الانفاق الرأسمالي من الانفاق الكلي من ٤٠٣ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٣٧ في المائة في عام ١٩٨٢ .

وتم تمويل ٣٥ في المائة من عجز الميزانية الكلي محليا باصدار سندات الخزينة وسندات الحكومة . ويقدر ان يكون الدين العام قد ارتفع بنسبة ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٢ مقابل زيادة بنسبة ١٢ في المائة في عام ١٩٨١ ليصل الى ١٤١٩٢ مليون دولار .

وقدرت ميزانية عام ١٩٨٣ الانفاق بمبلغ ٧٧٥٢ مليون دينار اردني أى بزيادة قدرها ٧٣ في المائة عن الانفاق في عام ١٩٨٢ . وقدر أن تزيد الإيرادات بنسبة ١٧٦ في المائة لتصل الى ٧٦٢ مليون وان تبلغ الإيرادات المحلية فيها ٤٢٤ مليون . ورفعت الرسوم الجمركية على السيارات من ١٠ الى ٢٠ في المائة وعلى المشروبات الروحية من ٥٠ الى ٦٠ في المائة . وقدر الانفاق الجارى بمبلغ ٤٧١٤ مليون أى بزيادة ٣٥ في المائة فحسب . وتعزى الزيادة بصورة رئيسية الى الفوائد المدفوعة على القروض الاجنبية . وتم تمويل بعض عجز الميزانية البالغ ١٣٤ مليون دينار اردني بقرض بمبلغ ٢٢٥ مليون دولار جمع من سوق المال الأوروبية .

أما ميزانية عام ١٩٨٤ فهي ميزانية تقشف ينخفض فيها الانفاق قليلا أى من ٧٧٥٢ مليون دينار اردني الى ٧٧٠٢ مليون . ويشكل الدفاع والخدمات الاجتماعية مجالين ذوي أولوية في الانفاق الجارى .

ورغم الاوضاع الصعبة التي يواجهها لبنان فان اقتصاده قد أظهر مرونة كبيرة حتى عام ١٩٨٢ . وقد لحقت بالقطاع الانتاجي في الاقتصاد اللبناني خسائر جسيمة من جراء الغزو الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ والدمار الذى سببه هذا الغزو الى جانب ما تبعه من احداث في عام ١٩٨٣ ؛ ففي عام ١٩٨٠ بقي الناتج المحلي الاجمالي ، بالقيمة الحقيقية ، أقل بنسبة ٤٠ في المائة عن مستوى نظيره لعام ١٩٧٥ .

واتسعت الميزانية للسنوات الثلاث السابقة بتساعد أوجه العجز فيها نظرا لارتفاع معدلات النمو في الانفاق التي تعكس الوضع التضخمي ، وللزيادة في مرتبات موظفي الحكومة ولتساعد الانفاق على الدفاع . ومن جهة أخرى ، كان النمو في إيرادات الحكومة في أدنى حد له ومرد ذلك أساسا هو عدم اقتدار الحكومة على جباية الضرائب ومحدودية مبلغ المعونة الأجنبية . وقدرت ميزانية الحكومة لعام ١٩٨٢ الانفاق بمبلغ ٦٣ مليارات ليرة لبنانية ، مقابل ٥٤ مليارات ليرة لبنانية في عام ١٩٨١ ، أى ما يمثل نسبة ٤٨٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل متوسط قدره ٣١٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ . أما الإيرادات المقدرة بمبلغ ٣٥ مليارات فقد قدر ألا تغطي إلا ٥٥ في المائة من الانفاق الكلي . وجرى تمويل العجز باللجوء الى مصرف لبنان (البنك المركزي) وبإصدار سندات خزينة قصيرة الأجل وتلقي مساعدات أجنبية . وبلغت قيمة سندات الخزينة ٢٢٧٩ مليون ليرة لبنانية في عام ١٩٨٢ بالمقارنة مع ٤٩١٠ مليونا في عام ١٩٨١ ، أى بزيادة قدرها ١٥٠ في المائة . وبلغت القروض من مصرف لبنان (البنك المركزي) الى ٧٨٢ مليون ليرة لبنانية مقابل ٩٨١ مليون في آخر عام ١٩٨١ غير أن التقلبات الشهرية كانت عالية جدا . وزاد الدين العام بوتيرة عالية جدا إذ ارتفع من ٧٩٣١ مليون ليرة لبنانية الى ١٥٠٧٠ مليون بين بداية ونهاية عام ١٩٨٢ . ومن أصل هذا المجموع ، كانت هناك نسبة ٨١٥ في المائة في شكل سندات خزينة ونسبة ١١ في المائة في شكل قروض من مصرف لبنان ونسبة ٦٩ في المائة في شكل قروض أجنبية . ووصلت مدفوعات الفائدة على الدين العام المحلي الى ١٣٨ مليون خلال عام ١٩٨٢ مقابل ٤٩٣ مليون في عام ١٩٨١ . إلا أنه ينبغي ملاحظة أن الدين العام لم يبلغ إلا ٢٨ مليار ليرة لبنانية في أول عام ١٩٨٠ ولكنه يقدر أن يبلغ ٢٣ مليارات في عام ١٩٨٤ .

وفي عام ١٩٨٣ قدرت الميزانية الانفاق الحكومي بمبلغ ٨ مليارات ليرة لبنانية والإيرادات الحكومية بـ ٧ مليارات ، أى بعجز قدره ٢٧ مليارات ويعادل ثلث الميزانية (٣٣٨ في المائة) . ويجرى تغطية العجز من الجهاز المصرفي من جهة ومن القروض الأجنبية من جهة أخرى . وتدل المؤشرات على أن لبنان قد شهد في عام ١٩٨٣ أول عجز في ميزان مدفوعاته منذ الخمسينات قدره مصرف لبنان بمليار دولار . ويتوقع مشروع الميزانية لعام ١٩٨٤ حدوث زيادة في الانفاق بنسبة ٣٢ في المائة تصل الى ١٠٥٧٥ مليار ليرة لبنانية وتزايد في العجز يقدر بمبلغ ٣٥ مليارات . وتظل الأولويات الثلاث خلال الأعوام الثلاثة الماضية هي الدفاع (٩٤٧ مليون) والتعليم (٥٠٦ مليون) والأشغال العامة (٨٢٣ مليون) .

وأما الجمهورية العربية السورية ، فانها بعد حدوث توسع كبير في نفقات الميزانية في عام ١٩٨٠ مقرونا بتوسع نقدي أدى الى حدوث ضغوط تضخمية قوية والى ارتفاع العجز المالي بنسبة ٦ نقاط مئوية ليصل الى ٢١ في المائة (١) ، قد اتخذت تدابير تصحيحية منذ عام ١٩٨١ وذلك عن طريق الاخذ بسياسات مالية ونقدية اكثر تقييدا . وكان من التدابير المتخذة رفع اسعار المنتجات النفطية والاخذ بتدابير ضريبية جديدة والحد من الانفاق الجارى وقصر الانفاق الرأسمالي على المشاريع الجارية حتى اتمامها وكنتيجة لهذا يقدّر ان يكون العجز المالي في عام ١٩٨١ قد انخفض الى ١٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي (٢) . وسد اكثر من ٦٠ في المائة من العجز بمنح و ١٥ في المائة بقروض اجنبية و ١٧ في المائة بالاقتراض من النظام المصرفي .

أما ميزانية عام ١٩٨٢ فقد كانت أقل تقييدا ان سمحت للانفاق بالنمو بنسبة ٢٣ في المائة حتى وصل الى ٣٣٣ مليار ليرة سورية مقابل زيادة متوقعة في الايرادات بنسبة ٢٢ في المائة فقط لتصل الى ٢٠٢ مليار ليرة سورية وبذا كان هناك عجز بواقع (١٣) مليارا او بزيادة بنسبة ٢٥ في المائة على عجز عام ١٩٨١ البالغ ١٠٤٨ مليارا . وفرضت قيود شديدة على الانفاق الجارى الذى تم خفضه عن المستوى الفعلي لعام ١٩٨١ بنسبة ٢٥ في المائة ليصل الى ١٦٧٥٠ مليون ليرة سورية ، فيما حصلت زيادة كبيرة في الانفاق الرأسمالي بلغت نسبتها ٦٨٣ في المائة ليصل الى ١٦٥٩٥ مليوناً . غير ان الامر اقتضى مراجعة الميزانية خلال السنة المذكورة للسماح بزيادة في الانفاق الجارى ليصل الى ١٧٥ ١٨ مليوناً (٣) . وبالنظر الى ان الانفاق الرأسمالي الفعلي بلغ ما نسبته ٦٨ في المائة من الميزانية فانه كان يتوقع ان يكون العجز اقل من تقديرات الميزانية بمبلغ ٣٩٥٨ مليون ليرة سورية .

(١) غطي ٥٤ في المائة من العجز تقريبا بمنح وان تطلب الامر الاستعانة الى حد كبير بالنظام المصرفي .

(٢) الارقام الفعلية للانفاق في الميزانية غير منشورة وعلى هذا يستند هذا التحليل الى تقديرات صندوق النقد الدولي .

(٣) قد يعزى هذا في أحد أسبابه الى قرار الحكومة بوقف الممارسة القاضية بمنح اعفاءات ضريبية لمشروعات عامة معينة اعتبارا من شباط / فبراير ١٩٨٢ . وبدلا من ذلك ، وافقت الحكومة على تحمل ديون هذه المشروعات ، وذلك كنتيجة لسياسة الدعم الحكومية . وفيما تتوقع الحكومة تحمل ديون في هذا الصدد خلال الخطة الخمسية الخامسة (١٩٨١-١٩٨٥) يبلغ مجموعها ٧٥ مليارات ليرة سورية فان هناك مبلغا أوليا يفترض تحويله خلال السنة المالية ١٩٨٢ في شكل سندات على الخزينة تبلغ قيمته ٣ مليارات ليرة سورية ، والمتوقع ان يكتب مصرف سورية المركزى هذا المبلغ وان يتسم تسديده سنويا خلال فترة ١٥ سنة بفائدة بنسبة ١٢ في المائة في السنة .

وزادت تقديرات الميزانية لعام ١٩٨٣ عن نظيرتها للسنة الماضية بنسبة ١١٧ في المائة فوصلت الى ما مجموعه ٣٧ ٢٥٣ مليون ليرة سورية . واذا وضعنا في الاعتبار المعدل العالي للتضخم فان الزيادة تعني بالقيمة الحقيقية نقصا ، فالانفاق الجارى لم يزد على نظيره المعدل لعام ١٩٨٢ الا بنسبة ٢٧ في المائة فيما ارتفع الانفاق الرأسمالي بنسبة ١٢ في المائة ليصل الى ما نسبته ٥٠ في المائة من الانفاق الكلي . واستوعب الدفاع نسبة ٥٣٦ في المائة من الانفاق الجارى مقابل نسبة ٥٨٤ في المائة في عام ١٩٨٢ ، في حين استوعب التعليم والخدمات الاجتماعية والصحية ما نسبته ١٨٤ في المائة من مجموع الانفاق الجارى .

ووصل الدين العام المتوسط والطويل الاجل الى ٢٣٣٦٦٦ مليون دولار في نهاية عام ١٩٨١ . ويقدر ان يكون قد ارتفع الى ٢٨٨ مليارا في عام ١٩٨٢ والى ٣ مليارات في عام ١٩٨٣ . ونما الدين العام القصير الاجل نموا سريعا ان ارتفع من رقم تقديري قدره ١٧٥ مليون دولار في نهاية عام ١٩٧٩ الى ٦٥٠ مليون دولار في حزيران / يونيو ١٩٨٢ في حين انخفض الدين العام المتوسط والقصير الاجل .

أقل البلدان نموا

ظل بلدا المنطقة الاقل نموا الا وهما اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية يحرزان تقدما مطردا بمعدلات نمو عالية حتى نهاية السبعينات . وفي عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ استمر زخم النمو الحقيقي ولكن بمعدلات أدنى نسبيا . ففي عام ١٩٨١ منيت جهود التنمية بنكسات كبيرة حين دمرت فيضانات عارمة اجزاء كبيرة من اليمن الديمقراطية وحين ضربت هزات ارضية الجمهورية العربية اليمنية فأنزلت بالمرافق الاساسية والانتاج الزراعي اضرارا جسيمة مخلفة قطاعا كبيرا من السكان في حاجة ماسة الى المأوى والطعام . ونتيجة لذلك تعين تنقيح خططهما الانمائية بما يأخذ في نظر الاعتبار الاولويات والاهداف الجديدة وتعين ايضا تنقيح معدلات نموها المتوقعة . وجعلت الكارثتان هذين القطرين في حاجة أكبر الى المعونة الاجنبية وجعلتهما تستوعبان جانبا أكبر من مواردهما للتعمير فضلا عن العجز الذى انزلته هاتان الكارثتان في ميزان المدفوعات في كلا البلدين .

أما اليمن الديمقراطية فما فتئت حتى عام ١٩٨٠ تحدث زيادة سريعة في نفقات ميزانيتها سعيا لبلوغ التنمية المعجلة التي تهدف اليها . فقد زيد الانفاق الحكومي بنسبة ٢٧٤ في المائة في عام ١٩٨٠ ونسبة ٤٦٢ في المائة في عام ١٩٨١ وقدر أن الانفاق قد زيد في عام ١٩٨٢ بنسبة اخرى قدرها ٣٨ في المائة . على ان نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي هي من أعلى النسب في المنطقة . فقد بلغ الانفاق في عام

١٩٨٠ ما نسبته ٦٧٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ثم زاد الى ٧٩٩ في المائة في عام ١٩٨١ ووصل الى ٩٩ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠. ومن جهة أخرى ازدادت الإيرادات بنسبة ٦٠٦ في المائة في عام ١٩٨٠ بنسبة ٢٠٦ في المائة في عام ١٩٨١، ولكن قدر أنها انخفضت بنسبة ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٢. وساعدت التحويلات الخاصة من الخارج في تمويل أنشطة القطاع الخاص ولا سيما التشييد والتجارة. وارتفعت هذه التحويلات من ٤٨٤ مليون دولار في عام ١٩٧٥ الى ما قدر بمبلغ ٤٤٨٢ مليون دولار في عام ١٩٨٢. وقد مكنت التحويلات مستوى الاستهلاك من تجاوز الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق. ففي عام ١٩٨٢ تجاوز الاستهلاك الناتج المحلي الاجمالي بمبلغ ١٧١٨ مليون دولار أو ما نسبته ٢٥٤ في المائة. وشكلت التحويلات نحو ٤٢ في المائة من مجموع التحويلات الخاصة لتصل الى قرابة ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بكلفة عوامل الانتاج. ورغم ان الانفاق الجارى ازداد من ٩٦٧ مليون دينار يعني في عام ١٩٨٠ الى ١٦٤٤ مليون دينار في عام ١٩٨٢ الا ان نصيبه من الانفاق الحكومي الكلي هبط من ٦١٤ الى ٥١٧ في المائة. والبنود الرئيسية للانفاق الجارى في عام ١٩٨٢ هي الدفاع الذى استوعب ٤٠ في المائة ثم التعليم الذى استوعب ١٣٧ في المائة والادارة العامة التي استوعبت ٣١٩ في المائة. ومع بدء الخطة الانمائية الثانية زاد الانفاق الرأسمالي بنسبة ٤٩٨ في المائة في عام ١٩٨١ بنسبة ٦٨٦ في المائة في عام ١٩٨٢ ليصل الى ١٥٣٨ مليون دينار يعني. وتقدر ميزانية عام ١٩٨٣ الانفاق الانمائي بمبلغ ٣٢٩ مليوناً.

ويسد العجز في الميزانية بالمعونة الخارجية والتحويلات من العاملين في الخارج وبالاقتراض من الجهاز المصرفي. وبلغ صافي مستحقات الجهاز المصرفي على الحكومة خلال الفترة بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨١ مثلي ما كان عليه ويتوقع ان تبلغ ثلاثة امثاله من عام ١٩٨٢ أى انها زادت من ما مجموعه ٢١٠٢ ملايين دولار في عام ١٩٧٧ الى ٤٣٧٩ مليوناً و ٦٠١٨ مليوناً في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ على التوالي. ووصلت سندات الخزينة وحدها الى نحو ٤٣٢١ مليون دولار في عام ١٩٨٠ (١).

(١) التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن الديمقراطية، تقرير قطري لاجتماع

الاطراف المانحة الاستعراضي، عدن، حزيران/يونيو ١٩٨٣.

Democratic Yemen's Economic and Social Development, Country Presentation to a Donor's Review Meeting, Aden, June 1983.

وفي عام ١٩٨٢ سجل ميزان المدفوعات أول عجز له بعد ان سجل فائضا على مدى خمس سنوات . وقد تم صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي الى اليمن الديمقراطية قروضا لسد هذا العجز . وزاد الدين العام من ٤٩٨٨ مليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ٦٣٩٨ مليون في عام ١٩٨١ ، او بما نسبته ٢٨٢ في المائة . ومن المتوقع ان يكون العجز قد شهد زيادة اخرى فوصل الى ٧٦٠١ مليون دولار في عام ١٩٨٢ رغم المساعدة الدولية الكبيرة التي تلقتها اليمن الديمقراطية عقب وقوع الفيضانات .

واما التطورات في الجمهورية العربية اليمنية فقد سلكت نهجا مماثلا يقوم على التوسع في الانفاق في الميزانية ؛ ذلك ان نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت من ٣٧٥ في المائة في عام ١٩٧٩ الى ٥٧٩ في المائة في عام ١٩٨٢ . ومع ان نصيب الايرادات الحكومية في الناتج المحلي الاجمالي ازداد من ٢٢٤ الى ٣٥ في المائة خلال نفس الفترة الا ان النمو السريع في الانفاق الحكومي أدى الى احداث عجز في الميزانية .

لقد بلغ الانفاق الحكومي ٦٨٣٥٣ مليون ريال يمني في عام ١٩٨١ بالمقارنة مع ٥٠٢٣٧ مليون في عام ١٩٨٠ . وفي عام ١٩٨٢ ارتفع الانفاق بنسبة ٢٤ في المائة ليصل الى ٨٤٧٤٢ مليون وقدر ان يزيد بنسبة ٢٩ في المائة فحسب في عام ١٩٨٣ ليصل الى ٨٧٢٠ مليون . وتراوح نصيب الانفاق الرأسمالي بين ٣٨١ في المائة في عام ١٩٨٠ و ٥١٤ في المائة في عام ١٩٨١ و ٤٧ في المائة في عام ١٩٨٢ نظرا الى تزايد الاعتماد على المعونة الاجنبية اساسا . واستوعبت القسط الاوفر من الانفاق الجارى في عام ١٩٨٠ مصروفات الدفاع والا من (٢٣٠٢٢ مليون في عام ١٩٨٢) تلاها التعليم (٨٧٩٢٢ مليون) وانخفض صافي مركز الحكومة لدى البنك المركزى اليمنى من فائض قدره ٥٩٠ مليون ريال يمني في نهاية السنة المالية ١٩٧٨/١٩٧٩ الى عجز قدره ٥٢٠ مليون في نهاية عام ١٩٨٢ . ثم تلقت الجمهورية العربية اليمنية ، عقب الهزات الارضية التي ضربتها ، معونة ومساعدة كبيرة ولا سيما من المملكة العربية السعودية وذلك لمساعدتها على تمويل احتياجاتها الاساسية ولتفطية جزء من عجز ميزانيتها .

وترتب على ازدياد الانفاق الحكومي منذ اواخر السبعينات وما نجم عنه من أوجه عجز في الميزانية وما صحبه من مشكلات مستمرة في ميزان المدفوعات القيام بسحوبات كبيرة من الاحتياطيات . ويقدر ان تكون الاحتياطيات قد نقصت بمبلغ ١٠٠٠ مليون دولار خلال الاعوام الثلاثة المنتهية في نيسان /ابريل ١٩٨٣ . فقد هبطت هذه الاحتياطيات من ٩٣٣٣ مليون دولار في آخر شهر آذار /مارس ١٩٨٢ الى ٥٥٤٢ مليون في كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٢ والى ٤٩٢٥ مليون في آخر آذار /مارس ١٩٨٣ . على ان ثبات مستوى المعونة الاجنبية والتحويلات وتدني معدل النمو البالغ ٢ في المائة من الناتج المحلي

الاجمالي في عام ١٩٨٢ ، والذي كان نموا سالبا بالقيمة الحقيقية ، الى جانب تردى ميزان المدفوعات وهبوط الاحتياطيات أمور أدت جميعها الى نشوء مشكلات في القطع الاجنبي والى هبوط قيمة الريال اليمني . وفي محاولة لوقف هبوط قيمة الريال وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات اعلنت الحكومة مجموعة من التدابير ضمت انها دعم البنك المركزى اليمني للريال في السوق المحلية واحكام قوانين منح رخص الاستيراد واتخاذ تدابير للرقابة المباشرة على عمليات الاستيراد التي تبلغ قيمتها السنوية ٢٠٠٠ مليون دولار . وستجرى مراجعة اهداف الخطة الانمائية بما يتمشى مع تدفقات المعونة التي لا تزيد عن ٤٠٠ مليون دولار سنويا . على ان ميزانية عام ١٩٨٤ ميزانية تقشف فهي تدعو الى خفض في الانفاق الى ان يصل الى ما مجموعه ١٧٦ ٨ مليون ريال يمني مقابل ٧٢٠ ٨ مليون في عام ١٩٨٣ . وتقدر الانفاق الرأسمالي بمبلغ ٢ ٨٧٣ مليون مقابل نحو ٩٨٤ ٣ مليون في عام ١٩٨٢ .

وأظهر الدين العام زيادة مطردة اذ ارتفع من ٤٧٢٦ مليون دولار في عام ١٩٧٩ الى ٨٧٦٤ مليون في عام ١٩٨٠ والى ١٠٩٣٨ مليون في عام ١٩٨١ . ومع ان من المقدران خدمة الدين في السنة المالية ١٩٨٠ / ١٩٨١ قد بلغت نحو ٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي الا انها كانت اربعة أمثال مجموع إيرادات التصدير . وقدر أن مدفوعات خدمة الدين بما فيها رؤوس المال والفائدة قد بلغت ٨١ مليون دولار في عام ١٩٨٣ بالمقارنة مع ٧١٤ مليون في عام ١٩٨٢ . ومع نهاية الخطة الخمسية الحالية فانه يقدر ان تكون مدفوعات خدمة الدين قد وصلت ما بين ١٠ و ١٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي .

باء - التطورات النقدية

اتبعت التطورات النقدية في الاقتصادات النفطية ، فيما عدا العراق ، خلال السنوات القليلة الماضية ، على وجه العموم ، نمطا مماثلا للتطورات الحاصلة في القطاع المالي مما يعكس هيمنة الانفاق الحكومي في تحديد مستوى السيولة المحلية . وعلى هذا تسارع معدل نمو الكتلة النقدية (الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M2) = الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (M1) + شبه النقد) في البلدان المصدرة للنفط كافة في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ . ثم تناقص في عام ١٩٨٢ باستثناء المملكة العربية السعودية التي حافظت على معدل الزيادة في الكتلة النقدية لديها لاسباب منها الحفاظ على مستوى الانفاق في الميزانية في تلك السنة . وكانت أعلى معدلات للنمو في الكتلة النقدية في عام ١٩٨١ قد سجلت في قطر والبحرين وعمان اذ بلغت ٤١٦ في المائة و ٣٩٤ في المائة و ٣٩٢ في المائة في تلك البلدان على التوالي ، وذلك فيما سجلت الامارات العربية المتحدة أدنى معدل للكتلة النقدية اذ بلغت ٢٣٦ في المائة . وفي عام ١٩٨٢ شهدت عمان والمملكة العربية السعودية أعلى توسع في الكتلة النقدية ببلغ نسبة ٢٥ في المائة ونسبة ٢٣٤ في المائة على التوالي . وسجلت أدنى معدلات في الامارات العربية المتحدة (٦٦ في المائة) والبحرين (٦٩ في المائة) والكويت (٨١ في المائة) .

وكان نصيب الودائع لأجل والودائع الادخارية في الكتلة النقدية مهيمنة في الاقتصادات النفطية وقد سلك اتجاهها تصاعدياً في الفترة ١٩٧٨-١٩٨٢. فقد ارتفعت نسبة هذه الودائع الى مجموعة الكتلة النقدية خلال هذه الفترة من ٤٤ في المائة الى ٥٦ في المائة في قطر ومن ٥٧ الى ٦٦ في المائة في البحرين ومن ٤٧ الى ٥٤ في المائة في عمان. وبلغ نصيب الودائع لأجل والودائع الادخارية أكثر من نصف مجموع الكتلة النقدية في جميع الاقتصادات النفطية في عام ١٩٨٢ باستثناء المملكة العربية السعودية. وكانت هذه النسبة أعلى نسبة في الكويت والامارات العربية المتحدة حيث وصلت في عام ١٩٨٢ الى ٧١ و ٦٩ في المائة في هذين القطرين على التوالي. وهذا ليس بغريب نظراً الى ان هذين البلدين يتمتعان بدخول عالية للفرد الى جانب معدلات الفائدة العالية التي كانت سائدة في أوائل الثمانينات والتي وصلت الى مستويات قياسية. واما استثناء المملكة العربية السعودية فيعزى الى مفهوم الربا أو الفائدة في الشريعة الاسلامية مما يؤدي الى تفضيل انواع اخرى من الاستثمارات.

أما نصيب العملة المتداولة في الكتلة النقدية فقد كان في تناقص في الاقتصادات النفطية خلال السنوات الخمس الماضية. ففي عام ١٩٨٢، لم يبلغ نصيب العملة المتداولة الا ما نسبته ٨٦ في المائة من مجموع الكتلة النقدية في الكويت وهي أدنى نسبة في المنطقة، وما نسبته نحو ٩٥ في المائة في البحرين والامارات العربية المتحدة. وكان نصيبها أعلى في عمان والمملكة العربية السعودية ان وصل الى ٢٣٤ و ٢٩٦ في المائة من الكتلة النقدية في البلدين المذكورين على التوالي. وهبط نصيب الودائع تحت الطلب في مجموع الكتلة النقدية هبوطاً حاداً خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٢ في البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية مع ان الودائع تحت الطلب ظلت تشكل في المملكة العربية السعودية أكبر عنصر من عناصر الكتلة النقدية (٤٤٨ في المائة في عام ١٩٨٢). وفي الامارات العربية المتحدة هبط ببطء نصيب الودائع تحت الطلب فيما تراوح بين ٢٠ في المائة في الكويت و ٢٢ في المائة في عمان في عام ١٩٨٢.

وفي الاقتصادات غير النفطية، وبضمنها أقل البلدان نمواً، تأثرت السيولة المحلية بالانفاق في الميزانية ولكن كان للعوامل الاخرى واهمها الدين العام دور على نفس القدر من الاهمية. وتتضمن العوامل الاخرى صافي الاصول المحلية، وصافي الاصول الاجنبية، وتوفر الائتمانات للقطاع الخاص، وهي عوامل مترابطة فيما بينها. ونمت الكتلة النقدية بسرعة في هذه البلدان في عام ١٩٨٠ ولكن نموها في عام ١٩٨١ ضعف لينشط مرة اخرى في عام ١٩٨٢. وكان لبنان استثناءً ان ازادت فيه الكتلة النقدية بنسبة ٤٠ في المائة في عام ١٩٨١،

لكن معدل نموها ضعف الى نصف ما كان عليه ليصل بذلك الى ٢٠٢ في المائة في عام ١٩٨٢. وفي الاردن كانت الزيادة في الكتلة النقدية في عام ١٩٨٢ مكافئة لنظيرتها في عام ١٩٨١. وقد سجلت الجمهورية العربية السورية أعلى معدل للتوسع في الكتلة النقدية في عام ١٩٨٠ ان بلغ هذا المعدل نسبة ٣٥ في المائة ثم تلاها لبنان واليمن الديمقراطية اللذان سجلا زيادة بنسبة ٣٢ في المائة تقريبا ، فيما سجلت الجمهورية العربية اليمنية أدنى معدل للتوسع في الكتلة النقدية ان بلغ ٢١٥ في المائة. وفي عام ١٩٨١ كانت أدنى المعدلات تلك التي سجلها شطرا اليمن ان بلغ معدل الزيادة في اليمن الديمقراطية ١٢٥ في المائة ومعدل الزيادة في الجمهورية العربية اليمنية ٨٥ في المائة. وفي عام ١٩٨٢ ، كان أعلى معدل للزيادة هو الذي سجلته الجمهورية العربية اليمنية (٢٧٦ في المائة) وكان أدنى معدل للزيادة هو الذي سجلته اليمن الديمقراطية (١٧٨ في المائة) فيما كان معدلا الزيادة في لبنان والجمهورية العربية السورية فسي حدود ٢٠ في المائة.

وكونت العملة المتداولة أكبر عنصر في مجموع الكتلة النقدية في الجمهورية العربية السورية ، واليمن الديمقراطية ، والجمهورية العربية اليمنية ، ان وصلت الى ٥٢٤ و ٥٧٨ و ٧٤٦ في المائة في هذه الاقطار على التوالي . وخلافا للاقتصادات النفطية ، كان نصيب الودائع لأجل والودائع الادخارية من مجموع الكتلة النقدية متواضعا بدرجة يمكن فهمها ان بلغ ١٤٢ في المائة في الجمهورية العربية اليمنية و ٢١٢ في المائة في اليمن الديمقراطية ، كما كان منخفضا في الجمهورية العربية السورية بحيث لم يتجاوز ١٠٨ في المائة . وكانت هذه الارقام أفضل من معدلات عام ١٩٧٨ التي بلغت ١٤٥ و ٩٤ و ٨٣ في المائة في نفس البلدان على التوالي . وانفردت الودائع تحت الطلب في الجمهورية العربية السورية ، من بين الاقتصادات غير النفطية بأعلى نسبة بالقياس الى مجموع الكتلة النقدية ان بلغت في عام ١٩٨١ ما نسبته ٣٦٨ في المائة . وفي الامكان عزو هذا الى تدني دخل الفرد في هذه البلدان ولا سيما في شطرى اليمن والى ارتفاع نسب الاستيراد فيها .

وخلافا للاقتصادات الاخرى غير النفطية ، بدا تكوين الكتلة النقدية في لبنان معاشلا لنظيره في الاقتصادات النفطية حيث كونت الودائع لأجل والودائع الادخارية الجانب الاكبر في الكتلة النقدية ان بلغت في عام ١٩٨٢ نسبة ٧٧٢ في المائة وهي أعلى نسبة مسجلة في ارجاء المنطقة بأسرها . وكان نصيبا العملة المتداولة والودائع تحت الطلب متكافئين تقريبا ان بلغا ١١٥ في المائة و ١١٣ في المائة من المجموع على التوالي . ولعل ارتفاع مستوى الودائع لأجل والودائع الادخارية يعزى الى تقدم القطاع المصرفي وسلامته نسبيا والى ارتفاع معدلات الفائدة والى قلة عدد منافذ الاستثمار في الظروف السائدة .

أما تكوين الكتلة النقدية في الاردن فقد عكس مركزا وسطا بين مركزي لبنان والجمهورية العربية السورية ، ذلك ان العملة المتداولة كوّنت ٣٣٥ في المائة والودائع تحت الطلب ٢٢٦ في المائة والودائع لأجل والودائع الادخارية ٤٣٩ في المائة من مجموع الكتلة النقدية في عام ١٩٨٢ .

جيم - المؤسسات المالية والأنشطة الاقراضية الاقليمية

جرى توجيه معظم الفوائض المالية الضخمة التي تراكمت خلال السبعينات في مجالات رئيسية ثلاثة هي : (١) جرى الاحتفاظ بها كودائع لدى المصارف الغربية ، بما في ذلك شراء الاصول الاجنبية ؛ (٢) انشاء مصارف ومجموعات شركات (كونسورتيوم) عربية ؛ (٣) تقديم المعونة الثنائية والمتعددة الاطراف الى البلدان النامية . ويعرض هذا الفرع بايجاز للتطورات الحاصلة في المجالين الاخيرين .

لقد أفلحت المصارف العربية في توحيد موقفها في السوق المالية الدولية خلال مطلع الثمانينات وذلك عقب دخولها المشهد في هذه السوق في السبعينات . وكان هم المصارف العربية الاول هو استثمار الفوائض المالية لبلدان المنطقة ، غير أنه بالنظر الى ان الاسواق النقدية والمالية في المنطقة لم تكن ، من حيث عدد وحجم مؤسساتها المالية وخبراتها ، على استعداد للاضطلاع بهذه المهمة ، فان معظم هذه الفوائض قد اودعت في المصارف الغربية وهو أمر حدا بالمصارف العربية الى القيام بنشاطات مختلفة منها الاشتغال بعمليات أسواق المال الأوروبية .

وخلال الفترة ١٩٧٧ - منتصف عام ١٩٨٣ ، ازداد نصيب المصارف العربية من مجموع القروض العالمية من ٢ الى ١٠ في المائة . ذلك ان مجموع القروض المشتركة قد وصل الى ٣٢ مليار دولار قدم منها ٤٤ في المائة الى مقترضين عرب و ١٩ في المائة الى اوروبا الغربية و ١٥ في المائة الى امريكا اللاتينية و ١٣ في المائة الى مقترضين آسيويين . والمصرفان العربيان الرئيسيان اللذان اشتركا في هذه العملية هما بنك الخليج الدولي والمؤسسة العربية المصرفية وذلك بما قدما من قروض بلغت في مجموعها (٤) مليار دولار و ٣٤ مليار دولار على التوالي . وانخفض نصيب المصارف العربية الموجودة في غير منطقة الخليج من ٧٠ في المائة في عام ١٩٧٧ الى ٢٥ في المائة من مجموع القروض المقدمة من قبل المصارف العربية في منتصف عام ١٩٨٣ ، وذلك في حين زاد نصيب الوحدات المصرفية الخارجية الموجودة في البحرين من ٤ في المائة الى ٣٠ في المائة ونصيب المصارف في المملكة العربية السعودية من ٢ في المائة الى ١٧ في المائة (١) .

(١) للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر: Mehran Nakhjavani, Arab Banks and the International Financial Markets, published by Middle East Petroleum and Economic Publications, Cyprus, September 1983.

وانخفض حجم القروض العربية المشتركة في عام ١٩٨٢ بنسبة ٤٠ في المائة نظرا لنقص السيولة الدولية وازدياد مخاطر العجز عن الدفع واعادة جدولة الديون . وخلال الاشهر العشرة الاولى من عام ١٩٨٣ استمرت القروض المشتركة المقدمة من المصارف العربية في الانخفاض فبلغت في مجموعها ٩٠ مليارات دولار أى بانخفاض عن نظيرتها لنفس الفترة في عام ١٩٨٢ بنسبة ٣٥ في المائة . واستوعب المقترضون العرب ٥٦ في المائة من قروض المصارف العربية واوروبا الغربية ٢٢ في المائة والمقترضون الآسيويون ١٦ في المائة . وظل بنك الخليج الدولي والمؤسسة العربية المصرفية في مقدمة المصارف العربية . وتحولت القروض عن امريكا اللاتينية ، من حيث الحجم والنصيب ، لصالح اوروبا الغربية . وظل نصيب عمليات المصارف العربية في السوق الدولية للسندات غير ذى شأن يذكر ان وصل الى نحو ٢ في المائة .

وفي منتصف عام ١٩٨٣ كانت في البحرين ٧٤ وحدة من الوحدات المصرفية الخارجية بالقياس الى ٥٥ وحدة في عام ١٩٨٠ و ٦٥ وحدة في عام ١٩٨١ و ٧٢ وحدة في عام ١٩٨٢ (١) . وظل بنك الخليج الدولي والمؤسسة العربية المصرفية يعملان بوصفهما أكبر الوحدات المصرفية الخارجية . وازداد مجموع اصول الوحدات المصرفية الخارجية من ٥٠٧ مليارات دولار في عام ١٩٨١ الى ٥٩ مليارات دولار في عام ١٩٨٢ ، أى بزيادة قدرها ١٦ في المائة . الا انها سجلت في عام ١٩٨٣ زيادة قدرها ٦٣ في المائة لتصل اصولها الى ٦٢٧ مليارات دولار بعد ان مرت اصولها بفترة تراجع حتى شهر آب/اغسطس ١٩٨٣ حين هبطت اصولها الى ٥٦٧ مليارات دولار . وتعزى الزيادة في الربع الاخير من عام ١٩٨٣ الى زيادة مطردة في الودائع من البلدان العربية بلغت ٤١ مليارات دولار او ما نسبته ٦٥ في المائة من مجموع الاصول . ووصلت القروض المقدمة الى الاقطار العربية الى ٢٩٤ مليارات دولار او ما نسبته ٤٧ في المائة من مجموع الاصول .

وكونت الاصول القصيرة الاجل ، أى التي تقل فترة استحقاقها عن ستة أشهر ، اكثر من ثلاثة ارباع مجموع الاصول في عام ١٩٨٢ بالمقارنة مع ٢٢ في المائة من الاصول التي تزيد فترة استحقاقها عن ستة أشهر .

(١) رفعت رسوم التسجيل اعتبارا من عام ١٩٨٤ بخمسة أمثال ما كانت عليه سابقا من ١٠٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار بحريني للمؤسسات التي تنشأ بمرسوم اميرى (منها بنك الخليج الدولي والمؤسسة العربية المصرفية ومجموعة التأمين العربية Arab Insurance Group) فيما يتعين على الوحدات المصرفية الخارجية ان تدفع كل منها رسوما سنوية قدرها ٢٥٠٠ دينار بحريني بدلا من مبلغ ٢٥٠ دينار بحريني المعمول به حتى نهاية عام ١٩٨٤ .

ويدت بلدان المنطقة الخمسة المصدرة للنفط وهي العراق والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ، في مقدمة البلدان المانحة ان قدمت في عام ١٩٧٨ نحو ٦ في المائة من مجموع ناتجها القومي الاجمالي في شكل معونات الى البلدان النامية . ومع ان نسبة المعونة الى الناتج القومي الاجمالي تبين انخفاضا نسبيا في السنوات التالية الا انها تجاوزت الى حد بعيد رقم الاستراتيجية الانمائية الدولية المستهدف الا وهو ٠.٧ في المائة ، ويتجاوز الى حد بعيد نسبة الـ ٠.٣٨ في المائة التي سجلتها في عام ١٩٨٢ البلدان الاعضاء في لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . على ان مجموع المعونة العربية بلغ ، بالقيمة المطلقة ، ذروته في عام ١٩٨٠ ان وصل الى ١٣٧ ٩ مليون دولار ثم هبط الى ٥٣٧ ٦ مليون دولار في عام ١٩٨٢ نظرا لتضاؤل عوائد النفط .

وكانت معظم المعونة الميسرة المقدمة من البلدان الخمسة الاعضاء في الاكوا ثنائية وعرضة للتأثر باعتبارات غير اقتصادية ذلك ان بعض البلدان المتلقية للمعونة نالت الجانب الاكبر من المعونة الثنائية كنتيجة للقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية بامداد "دولتي المواجهة" وهي الاردن والجمهورية العربية السورية ، بدعم عام . الا ان نصيب البلدان الاعضاء في الاكوا والبلدان العربية الاخرى آخذ بالتناقص لصالح البلدان الافريقية والآسيوية . ويشكل دعم الميزانية وميزان المدفوعات جزءا مهما من المعونة الثنائية .

وشهدت المعونة المتعددة الاطراف ، المقدمة من خلال الصناديق العربية واجهزة المعونة العربية زيادة بالقيمتين النسبية والمطلقة في عام ١٩٨٢ . وكان ذلك نتيجة للزيادة في مواردها المالية ان ازادت رؤوس اموال معظم الصناديق العربية بصورة ملحوظة في السنوات القليلة الماضية وامتد نطاقها الجغرافي ليشمل بلدانا نامية اخرى في افريقيا وآسيا .

وعلاوة على ذلك ، يبدو ان تمويل المشروعات قد اجتذب مزيدا من المعونة فنالت مشروعات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية ومشروعات القدرة الكهربائية اكثر من نصف مجموع الارتباطات . وتلقت البلدان الاعضاء في الاكوا ٢١ في المائة والبلدان العربية الاخرى ٣٠ في المائة والبلدان الآسيوية ٢٦ في المائة والبلدان الافريقية ٢٠ في المائة من مجموع الارتباطات . وكان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ثم الصندوق السعودي والبندك الاسلامي للتنمية أنشط المؤسسات في هذا الصدد .

وأهمية أجهزة المعونة العربية لا تنبع فحسب من المعونة الانمائية التي تقدمها الى البلدان النامية العربية وغير العربية وانما تنبع ايضا من قدرتها على تعبئة موارد مالية اضافية من مصادر اجنبية . فقد رأيت الصناديق العربية على الاشتراك بصورة متزايدة مع المنظمات الاجنبية والدولية الاخرى في تمويل مشروعات التنمية في البلدان النامية .

نتائج

مع أن الزيادات الهائلة في الايرادات التي حصلت عليها بلدان الاكوا المصدرة للنفط خلال السبعينات قد اعتبرت على أنها خير وبركة الا انه يبدو أنه لم يكن ثمة مناص من مواجهة آثارها الجانبية في بعض الاحوال ، ذلك ان تلك الطفرة زادت اعتماد هذه البلدان على قطاع النفط . وان وفرة الموارد المالية جعلت الحاجة الى التخطيط المالي والادارة المالية اولوية ثانوية في مجال تعبئة الموارد وتخصيصها . ومن ثم زاد الانفاق في الميزانية زيادة سريعة دون ممارسة قدر كاف من التدقيق في اعتبارات المنفعة و/أو الجدوى . ونظرا لغياب وسائل متممة للسياسة العامة فان الاعتماد المفرط على الانفاق الحكومي انعكس في صورتى منها مستوى الاسعار . فارتفاع ايرادات النفط لم يوجد الحاجة الى استخدام النظام الضريبي كوسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية في زيادة الايرادات الحكومية ، مما جعل نسبة الناتج المحلي الاجمالي من بين أدنى النسب في العالم . وكذلك لم تساعد الايرادات العالية في تخصيص الموارد . بيد ان الانخفاض الحاد الذى حدث فيما بعد في عوائد النفط ابرز الحاجة الى القيام على وجه الخصوص باعادة تقييم السياسات المالية في هذه البلدان بفرض تحقيق عملية تعبئة وتوزيع أفضل للموارد بما ينسجم مع اهداف واحتياجات التنمية .

وفيما يتعلق بالبلدان غير النفطية في غربي آسيا ، حققت المعونات الضخمة ، المقدمة من البلدان المصدرة للنفط ، زيادات ملحوظة في الانفاق الجارى والانمائي على حد سواء ، في ميزانياتها . ولم يصر الى خفض الانفاق الا مع ضعف تدفق المعونة . ومع ان هذه البلدان لا تواجه مشكلات حادة على صعيد الديون الا أنه ينبغي ايلاء اهمية اكبر لتحقيق تعبئة أفضل للموارد المحلية مما يرفع من مستوى الادخار والاستثمار بما يتناسب ومقاصد الاستراتيجية الانمائية الدولية .

وما زالت بلدان غربي آسيا النفطية وغير النفطية على حد سواء تستخدم نظم موازنة لا تلبي على نحو مناسب الاحتياجات اللازمة لقيام الحكومات بادارة اقتصادية فعالة وكفوءة . ولم يقيض بعد لاستخدام أساليب الموازنة ، القائمة على اساس التصنيف الاقتصادي والنوعي للعمليات او البرامج الحكومية ، وأساليب ميزانية الاداء ، الى جانب نظم المحاسبة وتدقيق الحسابات الخاصة بهما ان تحرز تقدما يذكر في معظم الحالات .

الفصل الخامس

العلم والتكنولوجيا

هناك أدلة كثيرة على ان بلدان منطقة الاكوا واصلت، وفي بعض الحالات، زادت، تشديدها على تعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية. ذلك أن عملية تطوير المقومات الأساسية العلمية والتكنولوجية استمرت بلا فتور في مطلع الثمانينات. وهذا الاتجاه يتفق تماما مع أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث، التي تؤكد على الحاجة الى زيادة فرص الوصول الى المعارف العلمية والتكنولوجية الحديثة والتمكن منها في اطار التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية. ويستعرض هذا الفرع بايجاز اداء عدد من البلدان الاعضاء في الاكوا التي توفرت بيانات عنها في مجال العلم والتكنولوجيا.

ففي مصر، اضطلعت اكااديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بدور مركزي في صنع القرارات في مجال تنمية ونقل التكنولوجيا. وعلى ان الفجوات ونقاط الضعف التي وقعت الاكااديمية عليها في النظام العلمي والتكنولوجي الوطني قد حدت بالاكااديمية الى القيام مؤخرًا بإنشاء لجنة العلم والتكنولوجيا وإنشاء مركز في هذه المؤسسة لمعالجة مشكلات نقل التكنولوجيا. وواصلت الاكااديمية المشاركة في بلورة سياسات للعلم والتكنولوجيا ترمي الى ضمان روابط قوية بين الاجهزة العلمية والتكنولوجية الوطنية ومستخدمي العلم والتكنولوجيا بما في ذلك قطاع الانتاج. واشتركت الاكااديمية بنشاط ايضا في بلورة مشروعات بحثية موجهة نحو أنشطة حل المشكلات وفي توليد وتعزيز البحوث الأساسية في مختلف التخصصات، وفي نشر المعلومات العلمية والتكنولوجية، وكذلك في اعداد الاتفاقات الثنائية بين مصر من جهة والبلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية من جهة أخرى. ويجرى تنفيذ السياسات التي تضعها الاكااديمية عن طريق طائفة من أنشطة البحث والتطوير في الجامعات ومؤسسات البحث القطاعية التي يعمل فيها نحو ٢٥٠٠٠ عالم وتكنولوجي. ولعل للمرء أن ينوه على وجه الخصوص بالمركز القومي للبحوث وهو هيئة مستقلة تقوم بالابحاث في شتى المجالات ولا سيما في سيادين الصناعة والزراعة والصحة. ويبلغ مجموع عدد العاملين في هذا المركز نحو ٣٥٠٠ يشتغل منهم نحو ٢٥٠٠ في أنشطة البحث. وتضم المجالات التي يغطيها عمل المركز ما يلي: (١) نقل التكنولوجيا لتطوير الصناعات المحلية كالمنسوجات والحديد والصلب، وتحضير المنتجات الغذائية، والكيمياويات؛ (٢) الزراعة والتغذية؛ (٣) الصحة والبيئة؛ (٤) الطاقة؛ (٥) الموارد الطبيعية. وقد بذل المركز جهودا خلال السنوات الغليلة الاولى من الثمانينات لتحويل وجهة أعمال المركز من البحوث الاكااديمية المحضة الى البحوث التي تفي باحتياجات جهات الاستخدام، سواء كانت شركات صناعية أو وزارات، في

مجال البحث والتطوير ، وجدير بالذكر أن الاكاديمية والمركز لا يعملان في معزل عن بعضهما البعض . ذلك أنه اقيمت الروابط بين الاكاديمية والمركز من جهة ومؤسسات البحث القطاعية من جهة أخرى لتسهيل تنفيذ سياسة متكاملة للعلم والتكنولوجيا . ومن الأمثلة على هذه الروابط تلك المقامة مع الهيئة العامة للتصنيع والهيئة العامة للتوحيد القياسي وهيئة الاستثمار العربي والا جنبي وهيئة التنمية الريفية .

وفي الاردن ، تقوم الجمعية العلمية الملكية التي هي مؤسسة شبه عامة بالبحوث العلمية والتكنولوجية المتصلة باحتياجات الاردن الانمائية . وخلال السنوات الخمس الماضية ، اتسعت انشطتها وتعززت مرافقها الاساسية بانشاء قسم الكيمياء الصناعية ومركز أبحاث البناء ، ومركز الخدمات الالكترونية والتدريب الالكتروني ، وكلية التدريب على الحاسب الالكتروني وقسم الطاقة الشمسية . وجرى كذلك تحسين مختبرات الجمعية لتمكينها من تقديم طائفة من الخدمات العلمية والتكنولوجية . أما فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية العلمية والتكنولوجية خلال هذه الفترة فان الاردن قد مر بتجربة لتوسيع قاعدة القوى العاملة المتخصصة والكفوءة . وبيين مسح أجرى أخيراً ان عدد الاشخاص العاملين في النشاطات العلمية والتكنولوجية قد ازداد من ١٤٠٠ في عام ١٩٧٦ الى ٢٨٠٠ في عام ١٩٨٠ . ومن أصل مجموع عدد العاملين في ميدان العلم والتكنولوجيا في عام ١٩٨٠ ، كان ١٢٠٠ منهم يعمل في مجال البحث والتطوير مقابل ٦٠٠ شخص في عام ١٩٧٦ . ووافقت هذا زيادة في الانفاق على أنشطة العلم والتكنولوجيا من نحو ١٥ مليون دينار اردني في عام ١٩٧٦ الى نحو ٣٠ مليوناً في عام ١٩٧٩ وزيادة في الانفاق على أنشطة البحث والتطوير من ٢ مليون دينار اردني في عام ١٩٧٦ الى ٧ ملايين في عام ١٩٧٩ . ومن جهة أخرى ، شهد القطاع الخاص زيادة في عدد الشركات الاستشارية والهندسية وارتقاء في مستوى قدرات الشركات الصناعية على نحو ما يتمثل ذلك في تزايد اهتمام هذه الشركات في تطوير مختبرات وبرامج للتدريب المهني .

وفي الكويت ، واصل معهد الكويت للابحاث العلمية الذي هو الجهاز القومي لرسم السياسة العلمية في الكويت ، اجراء البحوث الرامية الى الوفاء باحتياجات الصناعات المحلية والاهتمام بتنميتها مستقبلاً . وما فتئ هذا المعهد يبدى نشاطاً في مواكبة التطورات الحديثة في المعرفة العلمية وفي امداد الحكومة والصناعة والفنيين بالوثائق والمعلومات العلمية والتكنولوجية .

وقد غطى المعهد عدداً من الميادين ؛ ففي علوم البيئة والارض ضمت انشطته استكشاف وتنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة . وفي صناعة المنتجات الغذائية ، ما برح

المعهد يشارك في المشروعات المتصلة بالانتاج الزراعي والتكنولوجيا البيولوجية، والزراعة البحرية، ومصادر الاسماك، والتكنولوجيا الغذائية. وقد بدأ الكثير من هذه المشروعات العمل في عام ١٩٨١ وأظهر نتائج مرضية. وفي مجال الهندسة تضم برامج المعهد المجالات التالية:

(١) تحليل الطاقة وتخطيطها وحفظها. والفرع هو تنمية القدرات في التمثيل التحليلي المتكامل لنظم الطاقة بفرع تحديد الأساس الاقتصادي والهندسي لاتخاذ القرارات المتصلة بالطاقة. وتغطي بحوث حفظ الطاقة البناء والصناعة على حد سواء. على ان حفظ الطاقة في المجال الصناعي هو ميدان نشاط جديد يقصد منه ان يكون تكملة للبحوث الجارية في هذا المجال. (٢) استخدامات الطاقة الشمسية. وتشمل هذه الاستخدامات مجالاً واسعاً بدءاً من السيطرة البيئية وانتهاءً في ازالة الطلحة وذلك باستخدام الطاقة الشمسية كمصدر أولي للقدرة الكهربائية. ويجري الآن تنفيذ مشروع مشترك بين المعهد والجمعية العلمية الملكية (بيوت الطاقة الشمسية في الاردن) وذلك لاختبار نظام التدفئة الشمسية في الشتاء. وتناولت المشروعات الاخرى التي جرت تنفيذها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ تقييم التبريد بالطاقة الشمسية والتبريد بالمضخات، واداء المجمعات ذات الصفائح المستوية، ونموذج حاسب الكتروني لتقدير مجموع الاشعاع، وتدفئة برك السباحة بالاشعاع الشمسي، وامكانية استخدام طاقة الرياح في الكويت. (٣) برنامج الالكترونيات التطبيقية. ويعنى هذا البرنامج في المقام الأول باستخدامات أجهزة التحكم والتنفيذ الصغيرة في الأنشطة المتعلقة بنظم الحصول على البيانات ووسائل الاعلام. (٤) تكنولوجيا البناء وهندسة البناء البيئي. وفي هذا المجال يجري تنفيذ مشروع لدراسة تكنولوجيا الخرسانة المحلية بفرع تحسين السيطرة على النوعية والارتفاع بتقنيات تصليد الخرسانة، وتقييم مختلف الانواع الجديدة للركام، والانشطة الكيماوية، وحل مشكلات معينة تتعلق بالعناصر السابقة الصب والخرسانة الخفيفة الوزن. وفي مجال الاقتصاديات التقنية، ما برح معهد الكويت للأبحاث العلمية يساهم بشكل مستمر في المجالات التالية: اقتصاديات الطاقة، والاقتصاديات القطاعية، والاقتصاديات البيئية، ونقل وتنمية التكنولوجيا، ودراسات الجدوى التقنية الاقتصادية. ويضم البرنامج التطبيقي لبحوث النظم الجارية خمسة مجالات هي الهندسة الصناعية وهندسة النظم، واستخدام الحاسب الالكتروني، ونظم التحكم الآلي التلقائي، وتحليل الشبكات ومعالجة الاشارات.

وفي لبنان، واصل المجلس الوطني للبحوث العلمية بوصفه الهيئة الوطنية لرسم السياسة العلمية، تقديم المهام الاستشارية والتنفيذية. وضمت هذه المهام بلورة مخطط عام لسياسة علمية وطنية ترمي الى تنمية امكانات لبنان العلمية، واستخدام نتائج البحث

بصورة منسقة لدعم الأنشطة الانمائية. واشتركت المجلس في اعداد وتنفيذ برامج عمل بفرز تنفيذ هذه السياسة وذلك الى جانب تقديم المشورة الى الحكومة بشأن المسائل المتعلقة بلورة وتنفيذ السياسة العلمية فضلا عن تعزيز وتنسيق أنشطة البحث العلمي على الصعيد الوطني. وعلاوة على ذلك، عهد الى مجلس الانماء والاعمار بمهمة اجراء البحوث الرامية الى اعمار وانماء لبنان. وبالإضافة الى هذين الجهازين، يوجد في لبنان عدد من المؤسسات الأكاديمية وعدد قليل من مراكز البحث القطاعية التي تقدم جزءاً من الدعم الأساسي في ميدان العلم والتكنولوجيا. وجدير بالملاحظة أن جانباً كبيراً من البحوث التطبيقية الزراعية في لبنان يقوم به، معهد الأبحاث الزراعية وهيئات عامة ذات صلة مثل مكتب الانتاج الحيواني والمشروع الاخضر.

وتتبع أنشطة المجلس الوطني للبحوث العلمية من الحاجة الى حل المشكلات العملية في لبنان، والافادة من موارد الطبيعة وطاقتها العلمية، وتؤكد على الدور الايجابي للعلم في التنمية الرشيدة. وتضم أنشطة المجلس ستة ميادين رئيسية وهي الزراعة، وعلم المحيطات، والبيولوجيا البحرية، والطب والصحة العامة، والهندسة والتكنولوجيا، والعلوم النظرية، والبيئة. وتتم معظم أعمال البحث في الجامعات وتنظم بموجب عقود يكون المجلس طرفاً أولاً فيها والباحثون وجامعاتهم طرفاً ثانياً. ومن جهة أخرى، ما زال موضوع وسائط نقل التكنولوجيا الذي يحظى في لبنان بالأولوية يتميز عموماً باتفاقات الترخيص والمشروعات المشتركة المعقودة بين الشركات المحلية فرادى والمؤسسات الصانعة الاجنبية.

وأما قطر فقد أحرزت تقدماً كبيراً في الجهود التي تبذلها لاحتياز التكنولوجيا المناسبة. وتحقق هذا التقدم اثر اتباع سياسة ترمي الى تنويع مصادر الدخل القومي وإلى اقامة اقتصاد لا يعتمد كلياً على النفط. وقد اضطلع المركز التقني للتنمية الصناعية بدور حيوي في بلورة خطط التنمية الصناعية وفي الاشراف على تنفيذها.

واعتمدت سياسات نقل التكنولوجيا في قطر الأساليب الرئيسية التالية: (أ) المشروعات المشتركة؛ (ب) اتفاقات الترخيص والدراية الفنية؛ (ج) المشروعات الجاهزة؛ (د) اتفاقات المساعدة الفنية؛ (هـ) والتكنولوجيا المجهزة في المكان والمواد. وجدير بالملاحظة أن أكثر هذه الأساليب شيوعاً في الاستخدام اسلوبان هما تكوين شركات مشتركة بين منشأة أجنبية وبين شريك محلي أو أكثر واتفاقات المشروعات الجاهزة. ويجري حالياً، بالتعاون مع اليابان، تنفيذ مشروع أبحاث مشترك لاجراء واختبار وتقييم عملية التناضح العكسي لازالة ملوحة المياه. وفي مجال الزراعة، تركزت الجهود على استخدام وتكييف المزارع المحمية الحديثة

التي تأخذ بأساليب الاستخدام الكثيف لرأس المال . وفي مجال الصناعة تجدر الإشارة الى شركة الصلب القطرية التي هي مشروع مشترك جرى انشاؤه بمشاركة يابانية والتي تولى منشأة حديثة متكاملة تأخذ بتكنولوجيا الاختزال المباشر الحديثة . وقد حققت هذه المنشأة نجاحا في أعمالها وفاقته نسبة كفاءتها الـ ١٠٠ في المائة بعد سنة التشغيل الأولى (١٩٧٦) وتجاوزت ما نسبته ١٤٠ في المائة في عام ١٩٨٢ بفضل التعديلات الفنية في المقام الأول .

وفي المملكة العربية السعودية ، فان المركز الوطني للعلم والتكنولوجيا ، وهو هيئة مستقلة تعنى بنقل وتنمية واستخدام العلم والتكنولوجيا ، قد واصل الاشتراك في بلورة سياسة وطنية للعلم والتكنولوجيا وفي تعزيز وتنسيق أنشطة بحثية خاصة بما يتماشى مع احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وواصل هذا المركز تقييم احتياز التكنولوجيا الأجنبية فيما عمل في ذات الوقت على تطوير القدرات العلمية والتكنولوجية للمملكة . وعمل المركز للاضطلاع بهذه المسؤوليات الى تنسيق أنشطته مع كثير من أجهزة الحكومة والقطاع الخاص فيها الجامعات ووزارة الزراعة والمياه والديوان العام للخدمة المدنية وشركات الكهرباء . ويمكن تصنيف الأنشطة التي اضطلع بها المركز الى فئتين رئيسيتين : تلك التي قامت بها المديريات وتلك التي جرى انجازها في ظل اتفاقات دولية . وفي إطار الفئة الأولى ، تواصل العمل لانشاء شبكة وطنية للمعلومات العلمية والتكنولوجية .

وفيما يتعلق بالبرامج التي تخضع لاشراف دولي يشترك المركز الآن في البرامج الأربعة التالية : (أ) تحديد خمسة مجالات رئيسية للبحث والتطوير في ميدان الطاقة الشمسية بموجب اتفاق فني مع الولايات المتحدة ؛ (ب) انشاء مكتب لوضع الخطط اللازمة لتحديد عناصر البحث الرئيسية الى جانب تحديد ما يلزم لتنفيذ برامج البحث هذه من موظفين ومعدات ؛ (ج) مشروعان في ميدان صناعة البروتين الوحيد الخلية والزراعة يجرى تنفيذهما باتفاق فني مع جمهورية الصين ؛ (د) مشروع مشترك تم الاتفاق بشأنه مع مجلس البحوث الوطنية الكندي وذلك بغرض تحديد البرامج والشكل العام والتفاصيل المتعلقة بمشروع " العرقاب المبصر " ولاختبار عناصره الأساسية .

ويلقى التعاون شبه الاقليمي والاقليمي في مجال العلم والتكنولوجيا اعترافا متزايدا بمدى أهميته في منطقة غربي آسيا بوضعه وسيلة مفيدة في تعزيز تنمية العلم والتكنولوجيا وفي حل المشكلات القطرية التي تتطلب حلولاً اقليمية . وأدى هذا التعاون مؤخراً الى تجميع الخبرات الهندسية المتاحة في بعض الأقطار العربية لتشكيل منظمة هندسية مستقلة فسي اقليمي تتولى تقديم الخدمات الهندسية لصناعات النفط والبتروكيماويات والغاز والصناعات

ذات الصلة. وتضم الخدمات التي تقدمها هذه المنظمة الهندسية المهام الاقتصادية - الفنية، وبلورة المشروعات وأجراء الدراسات المتعلقة بالاسواق وتحقيق الأمثلية، وتحليل الاستجابة، وتكييف عمليات التصنيع، وتطوير المنتجات. وتشمل الخدمات الهندسية التي تقدمها هذه المنظمة الهندسية التصميم الأساسي والتصميم العام، والهندسة التفصيلية، واختيار عمليات التصنيع والأخذ بها، وتصميم المعدات، وخدمات المشتريات وإدارة المشروعات. ومن جهة أخرى، أسفرت الجهود المبذولة على صعيد التعاون الاقليمي في هذا الميدان عن انشاء عدد من المشروعات الصناعية المشتركة وذلك باستخدام المواد الخام المحلية والاعتماد على القدرات التكنولوجية الوطنية لتنفيذ هذه المشروعات. ومن الأمثلة على هذه المشروعات: (١) مصنع الخليج لدلفنة الالومنيوم في البحرين وتشارك فيه كل من المملكة العربية السعودية والعراق والكويت وقطر وعمان والبحرين. ومن المقرر أن يبدأ هذا المشروع الانتاج في عام ١٩٨٤؛ (٢) مصنع الزجاج الصفائحي الذي سيكون مقره في العراق وتشارك فيه المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والبحرين والعراق.

ورغم التقدم المنجز في تعزيز القاعدة العلمية والتكنولوجية في منطقة الكوفا فان من المحتمل ان تواجه الدول الأعضاء، بدرجات متفاوتة، مشكلات وعقبات في تطوير مرافقها العلمية والتكنولوجية الأساسية التي تعتبر شرطاً أساسياً حيويًا لتقدمها الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن التخفيف من العقبات عن طريق القيام بما يلي: (١) وضع سياسات علمية وتكنولوجية قطرية متكاملة وتحقيق التكامل ما بين أنشطة البحوث العلمية والتكنولوجية وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ (٢) تعزيز الكفايات والمرافق المؤسسية العلمية والتكنولوجية لتوفير المرافق الداعمة والقوى العاملة المؤهلة والمدربين؛ (٣) تحسين قدرات البحث القطرية في عملية اختيار ونقل وتكييف التكنولوجيا؛ (٤) تحقيق تنسيق وتعاون فعال بين المؤسسات والمراكز الوطنية التي تضطلع بالأنشطة العلمية والتكنولوجية وأعمال البحث والتطوير، وكذلك تعزيز الروابط بين هذه المؤسسات وقطاعات الانتاج.

الفصل السادس

الطاقة

قامت بلدان الاكوا الأعضاء بجهود لتطوير واستخدام مصادر أخرى للطاقة ادراكا منها بأن النفط والغاز أصبحا يشكلان مصدرين للطاقة قابلين للنضوب، وبما يتفق مع دعوة الاستراتيجية الانمائية الدولية الى تطوير وزيادة جميع مصادر الطاقة.

وما تزال معظم البلدان في غربي آسيا ملتزمة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتعتبر مصر والعراق من البلدان الاعضاء الرائدة في اللجنة المعنية بادخال محطات الطاقة النووية لتوليد الكهرباء. غير أنه تم تدوير مركز الأبحاث النووية العراقي بفعل العدوان الاسرائيلي في حزيران/يونيو ١٩٨١. وقد توصل البلدان الى عقد اتفاقيات أولية خلال ١٩٨٣-١٩٨٤ للشروع في اجراء دراسات الجدوى المتعلقة بانشاء محطات نووية لتوليد الكهرباء.

ويبدو أن الطاقة الشمسية تمثل أكثر مصادر الطاقة المتجددة الواعدة في المنطقة. فهي ذاتية التوليد، ونظيفة، ومأمونة ومنتشرة على نطاق واسع وبسخاء في جميع انحاء المنطقة. كما أن المملكة العربية السعودية، التي تحصل على ما يقدر بنحو ١٠٠٠٠٠ مليار كيلووات ساعة من الطاقة الشمسية في اليوم، تقوم حاليا بتنفيذ مشروع رئيسي للطاقة الشمسية. ومع ذلك، لا يزال النفط في مطلع الثمانينات، يمثل الى حد كبير، أكبر مصدر لانتاج الطاقة في منطقة الاكوا.

ألف - انتاج النفط وعائداته

بعد أن وصلت عائدات النفط في معظم البلدان المصدرة للنفط في منطقة الاكوا الى الذروة في عام ١٩٨٠، انخفضت خلال السنوات الثلاث التالية. وكما هو مبين في الجدول (١)، انخفضت عائدات النفط من ١٧٦ مليار دولار في عام ١٩٨٠ الى ٨٦ مليار دولار في عام ١٩٨٣؛ وبلغت نسبة الانخفاض ٥١٪ في المائة.

وقد وصل انتاج النفط في المنطقة الى ١٧٢ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٠، بما يمثل ٢٧٦ في المائة من اجمالي انتاج العالم. بيد أنه في عام ١٩٨٣ بلغ اجمالي انتاج النفط في المنطقة ٩٧ مليون برميل يوميا فقط أي بما يعادل ١٧٩ في المائة من اجمالي انتاج العالم. وهكذا شهدت الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ انخفاضا كبيرا في انتاج النفط وعائداته في منطقة الاكوا ككل. ويختلف حجم الانخفاض في انتاج النفط من قطر لآخر،

ولكن من الواضح أن قلة من البلدان ولا سيما المملكة العربية السعودية هي التي تحملت الآثار السلبية المترتبة على ضعف سوق النفط خلال السنوات الأولى من الثمانينات. وفي حين أنتجت المملكة العربية السعودية ٩٩ مليون برميل يوميا في المتوسط عام ١٩٨٠، انخفض انتاجها الى ٦٤ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٢ ووصل الى ١٥ مليون برميل يوميا فقط في المتوسط خلال عام ١٩٨٣. غير أنه من الملاحظ خلال مستهل الثمانينات أن بلدان الاكوا الاعضاء المنتجة للنفط من غير أعضاء الأوبك، اما ان تكون قد حافظت على مستويات انتاجها، مثل الجمهورية العربية السورية، أو أن تكون قد زادت بصورة كبيرة من انتاجها مثل مصر.

الجدول ١ - عائدات النفط لبلدان مصدرة مختارة

(بمليارات الدولارات عن الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
مصر	٢٨	٢٨	٢٧	٢٣
العراق	٢٦٠	١٠٤	٩٧	٨٤
الكويت	١٧٩	١٤٩	٨٦	١٠١
عمان	٢٤	٣٣	٣١	٣٠
قطر	٥٤	٥٣	٤٠	٢٩
المملكة العربية السعودية	١٠٢٠	١١٣٢	٧٥٨	٤٧٦
الامارات العربية المتحدة	١٩٥	١٨٧	١٥٥	١١٧
المجموع	١٧٦٠	١٦٨٦	١١٩٤	٨٦٠

المصدر: الاكوا، استنادا الى المعلومات التي جمعت من مصادر وطنية ودولية.

وينعكس الانخفاض الكبير في ناتج أقطار الاكوا الرئيسية المصدرة للنفط على أداء صادراتها من النفط خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٣، كما هو مبين في الجدول (٢). وبينما بلغ مجموع صادرات النفط في البلدان النفطية الرئيسية في المنطقة نحو ١٦٨٦ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٩، انخفضت تلك الصادرات بما يزيد على ٥٧ في المائة حيث وصلت الى

٧٢ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٣ . ولكن خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٣ ، ازداد مستوى انتاج النفط الخام في بلدان الاكوا المنتجة للنفط من أعضاء الأوبك . ومن الواضح أن درجة واستمرارية هذا التغير هي محصلة لعدد من العوامل من بينها ما طرأ على الانتعاش الاقتصادي العالمي من قوة ، والمنافسة من جانب البلدان المصدرة للنفط من غير بلدان الاكوا ، ومدى استخدام مصادر أخرى للطاقة .

الجدول ٢- صافي صادرات النفط في الأقطار النفطية الرئيسية في منطقة الاكوا

(بملايين البراميل يوميا عن الفترة ١٩٧٩-١٩٨٣)

	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩
العراق	٠٫٩	٠٫٧	٠٫٧	٢٫٤	٣٫٣
الكويت	٠٫٨	٠٫٩	١٫١	١٫٦	٢٫٥
المملكة العربية السعودية	٤٫٤	٦٫٣	٩٫٨	٩٫٦	٩٫٢
الامارات العربية المتحدة	١٫١	١٫٣	١٫٥	١٫٧	١٫٨
	٧٫٢	٩٫٢	١٣٫١	١٥٫٣	١٦٫٨

المصدر: الاكوا ، استنادا الى المعلومات التي جمعت من مصادر وطنية ودولية .

وعلاوة على ذلك ، من المحتمل أن يظل دور منطقة الاكوا في سوق النفط العالمي مهيمناً في المدى البعيد ، نظرا لضخامة مواردها من المواد الهيدروكربونية . وتمثل بلدان الاكوا ٥٦ في المائة تقريبا من احتياطيات النفط الثابتة في العالم التي تبلغ ٥٨٥ مليار برميل . وتبلغ حصة البلدان الاعضاء في الاكوا ٣٢٧١ مليار برميل أو ما يزيد عن ٧٠ في المائة من الاحتياطيات النفطية الثابتة للأوبك التي تبلغ ٤٦٢٩ مليار برميل . وهناك ثلاثة أقطار في منطقة الاكوا ، هي المملكة العربية السعودية ، والكويت والعراق ، من بين الأقطار الأربعة الأعضاء فسي

الأوبك التي لديها أكبر احتياطات نفطية ثابتة. وعلى عكس البلدان الأخرى المنتجة للنفط مثل نيجيريا والمملكة المتحدة، سيظل الطلب المطلق على استهلاك النفط محليا في هذه البلدان صغيرا نسبيا. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الظاهرة، مقترنة بالاحتياطات النفطية الثابتة، إلى تعزيز مركز منطقة الاكوا في سوق النفط العالمي في السنوات القادمة.

باء- التطورات الرئيسية على الصعيد الوطني

في البحرين، حقق النفط ٧٧ في المائة من عائدات الحكومة في عام ١٩٨٢. وتحصل البحرين، بموجب اتفاق مع المملكة العربية السعودية، على حصة متساوية من العائدات من حقل ابو صفا البحري، الذي تقوم بتشغيله شركة آرامكو، حيث بلغ انتاجه في عام ١٩٨٠ نحو ١٢١ ٨٦٠ برميل يوميا. ويتم نقل صادرات النفط عن طريق الفرضة البحرية في سيرا حيث ينقل الخام السعودي من البر بواسطة خطي أنابيب تحت الماء قطر كل منهما ١٢ بوصة ويتم معالجة النفط الخام في مصفاة رئيسية تبلغ طاقتها ٢٥٠.٠٠٠ برميل يوميا. وفي عام ١٩٨١ بلغت تكاليف واردات النفط الخام من السعودية ٢ مليار دولار، بينما وصلت قيمة صادرات المنتجات المكررة إلى نحو ٣٩ مليار دولار.

وفي عام ١٩٨١ بلغ متوسط صافي انتاج الغاز ٤٤٧ مليون قدم مكعب يوميا، بجانب ٣٣٧ مليوناً من الغاز غير العرافق، من بينها ١٢٧ مليوناً أعيد حقنها أو استخدمها في عمليات تشغيل الآبار النفطية، واستخدم الباقي كوقود للمصفاة وفي محطات توليد الطاقة وكوقود لمصهر آلبا للألومينيوم. وبالإضافة إلى ذلك، يتوافر لمحطة بانفاس للغاز الطبيعي المسال، التي تم تشغيلها خلال الجزء الأخير من عام ١٩٧٩، القدرة على معالجة ١١٠ مليون قدم مكعب يوميا من الغاز لانتاج الغاز النفطي المسال (١١٥.٠٠٠ طن سنويا للتصدير) والغازولين الطبيعي (١٢٥.٠٠٠ طن سنويا) تتم معالجة القسم الأكبر منها في المصفاة المحلية.

وفي مصر، على عكس التوقعات السابقة، كان من المحتمل أن تنخفض عائدات النفط الحكومية خلال السنة المالية ١٩٨٢/١٩٨٣ إلى أقل من ٢ مليار دولار، بنسبة تقل بنحو ٢٥ في المائة عن الذروة في ١٩٨١/١٩٨٢ التي بلغت ٢٧٢ مليار دولار. وبصرف النظر عن انخفاض الاسعار المرتبط بالتخمة النفطية الحالية في الاسواق العالمية، فإن زيادة الطلب المحلي بنسبة تبلغ نحو ١٥ في المائة سنويا، تتخطى الزيادة في الانتاج وتقلل من الصادرات. ووصل إجمالي الصادرات إلى نحو ٤٠٠.٠٠٠ برميل يوميا من مجموع الانتاج الذي بلغ نحو ٧٠٠.٠٠٠ برميل يوميا في السنة المالية المنتهية في حزيران/يونيو ١٩٨٣.

وإذا ما أخذنا الاسعار النهائية الدولية، كمعمر أساسي، فإن من المقدر أن يكلف دعم أسعار النفط المحلية الحكومة المصرية ما يقرب من ٢٧ مليار دولار سنويا .

إن التغيرات في الدخل القومي للعراق هي محصلة التغيرات في قطاعي النفط والزراعة . ومن المقدر في عام ١٩٧٩ أن يكون قطاع النفط قد حقق ٦٤ در في المائة، وحقت الزراعة ٨ في المائة، والصناعة ٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي .

ووفقا للبيانات الرسمية، تقدر احتياطات النفط الثابتة في نهاية عام ١٩٨٣ بنحو ٥٩ مليار برميل مما يعطي العراق دورا أكثر أهمية في سوق النفط العالمي في السنوات القادمة .

وقد بلغت احتياطات الغاز المقدرة في العراق في نهاية عام ١٩٨٢، وجميعها من الغاز المرافق، نحو ٨٠٠ ٢٨ مليار قدم مكعب . ويعمل في كوكوك مصنع لاستخلاص الكبريت بطاقة تساعد على معالجة ٨٠ مليون قدم مكعب يوميا من الغاز واستخلاص ١٢٠ ٠٠٠ طن سنويا من الكبريت . ومن المعتزم أن ينقل خط أنابيب يبلغ طوله ٢٩٢ كلم وقطره ١٦ بوصة ما يقدر بـ ٤٨٥ مليون قدم مكعب يوميا من الغاز الجاف النظيف من المصنع المذكور إلى تاجي بالقرب من بغداد، بجانب خط مواز يبلغ قطره ٨ بوصات لنقل ١٨٠٠٠ برميل يوميا من الغاز النفطي المسال والغازولين الطبيعي . وهناك مشاريع رئيسية يجري استحداثها للارتفاع بالغاز المشتعل حاليا في الحقول الشمالية والجنوبية . وتشمل هذه المشاريع إنشاء محطة تبلغ طاقتها ٤٥٠ مليون طن سنويا عند خور الزبير واقامة مرافق لتصدير الغاز النفطي المسال . وفي عام ١٩٨٣ وقع العراق بروتوكولا مع تركيا لبناء خط أنابيب لنقل الغاز النفطي المسال مواز لخط أنابيب النفط الخام البالغ طوله ١٠٠٠ كيلومتر . وسوف تبلغ طاقة خط الانابيب ٣ مليون طن سنويا وينتهي عند يومر طالق المجاورة لميناء تصدير النفط . وسوف يستخدم جزء من ناتج الغاز النفطي المسال في تركيا ويتم تصدير الباقي .

وفي الاردن، لم يكشف أي نفط حتى الآن . غير أن لدى المملكة ترسيبات كبيرة من الزيت الطفلي لاسيما في منطقة لجون . وقد بحث الاتحاد السوفياتي جدوى بناء محطة لتوليد الطاقة عند قطرانة تبلغ طاقتها ٣٠٠ ميلواط وتعمل بالزيت الطفلي، كما درست شركة ألمانية (FRG) امكانية استخراج النفط من الزيت الطفلي .

ويزود النفط العربي الخام من خط التابلاين مصفاة الزرقا في الاردن (طاقتها ٦٠٠٠٠ برميل يوميا) . ووصلت المبيعات في عام ١٩٨٠ الى ١٦٩ مليون طن وهي تمثل تقريبا اجمالي استهلاك الطاقة في القطر الاردني أي ما يقرب من ٣٥٠٠٠ برميل يوميا .

وفي الكويت، حقق قطاع النفط في عام ١٩٨٠ نحو ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي (٧٤ مليار دينار كويتي) وفي ميزانية ١٩٨٢/١٩٨٣، بلغت نسبة عائدات النفط والغاز ٩٢ في المائة من مجموع العائدات (١٥ مليار دينار كويتي)، ومع توافر احتياطيات من النفط قدرت بنحو ٦٤ ٢٣٠ مليون برميل في عام ١٩٨٢، تأتي الكويت في المرتبة الثانية بعد السعودية، حيث أن لديها أكبر احتياطيات ثابتة من النفط في منطقة الاكوا وبين جميع أعضاء الأوبك. فضلا عن ذلك، قدرت احتياطيات الغاز المرافق في عام ١٩٨٢ بنحو ٢٩٩ ترليون (الف مليار) قدم مكعب.

ومنذ زمن طويل كانت الكويت مهتمة بالمشاركة في مشاريع الطاقة الخارجية، ولتحقيق هذا الهدف، أنشأت الحكومة في عام ١٩٨٠ الشركة الكويتية الدولية للاستثمار البترولي والشركة الكويتية للتنقيب عن البترول عبر البحار. وقد حصلت هاتان الشركتان على أسهم في المؤسسة الدولية لتنمية الطاقة وشركة موارد الباسفيكي في هونولولو وفي شركة سانتا في الدولية وأسهم في شركة تكرير نفط الخليج في هولندا والدانمرك بالإضافة الى منافذ تسويقية في الدانمرك والسويد.

واستولت الدولة على شركة ناقلات النفط الكويتية في مطلع الثمانينات ورفعت رأسمالها الى ٢٠٠ مليون دينار كويتي لزيادة طاقة اسطول الناقلات بمقدار الثلث حيث وصل الى ٢٧ سفينة في عام ١٩٨٢ مع تحقيق الهدف الطويل الأجل لنقل ٥٠ في المائة من صادرات نفط الكويت. وكخطوة أولى ممكنة في استراتيجية طويلة الأجل، بدأت الشركة المذكورة في نقل شحنات من منتجات النفط بجانب النفط الخام بواسطة ناقلات النفط الضخمة الى أوروبا (بلغت حمولة الناقلات الفطناس ٢٩٠.٠٠٠ طن من النفط وغاز النفط بجانب النفط الخام المنقول لحساب شركة بترول الكويت الى مرافق التكرير التي حصلت عليها مؤخرا الكويت (شركة الخليج سابقا) في روتردام في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣).

وفي عَمَّان بلغت عائدات النفط والغاز في الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ نسبة ٨٥ في المائة من عائدات الحكومة و ٦٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠.

وقد قدرت احتياطيات النفط الثابتة بنحو ٢ ٨٩٩ مليون برميل في عام ١٩٨١، بينما قدرت احتياطيات الغاز بنحو ٦٣ ترليون قدم مكعب من بينها ٤٨ ترليون من الغاز غير المرافق. وتم اقامة مصفاة في ميناء الفحل تبلغ طاقتها ٥٠.٠٠٠ برميل يوميا لتلبية الاحتياجات المحلية، بما في ذلك التسليمات الأخرى.

وفي قطر بلغت عائدات النفط والغاز ٩٠ في المائة من عائدات الحكومة في

عام ١٩٨١ حيث يقدر اسهامها بنحو ٤٧٢ مليار دولار.

وبلغت الاحتياطيات النفطية الثابتة المقدرة في نهاية ١٩٨٢ بنحو ٣٤٢٥ مليون برميل. غير ان احتياطيات الغاز في نهاية عام ١٩٨٢ قدرت بنحو ٦٢ ترليون قدم مكعب. ووفقا لتقدير الحكومة يبلغ مجموع الاحتياطيات من الغاز غير المرافق في منطقة الخف البحرية نحو ١٤٠ ترليون قدم مكعب. وتبلغ طاقة محطات الغاز الطبيعي المسال، التي دخلت حيز التشغيل في نهاية ١٩٨٠، ٩٦٠٠ طن يوميا من غاز البرويان و ١٢٠٠ طن من غاز البيوتان، و ٤٤٣ طن من الغازولين الطبيعي و ٢٥٠ مليون قدم مكعب يوميا من غاز الميثان و ٥٢ مليون قدم مكعب من غاز الايثان.

ووفقا لمؤسسة النقد العربي السعودي، ارتفعت العائدات الحكومية من النفط ارتفاعا حاداً في السبعينات وحتى عام ١٩٨١. غير أنه نظرا للتغيرات الشديدة في أحوال أسواق النفط، فإنه من المقدّر أن تكون عائدات النفط السعودية قد انخفضت من مبلغ إجمالي بلغ ١١٣٢ مليار دولار في عام ١٩٨١ إلى ٤٧٦ مليار دولار فقط في عام ١٩٨٣.

وفي عام ١٩٨٢ قدرت الاحتياطيات النفطية الثابتة في المملكة العربية السعودية (باستثناء المنطقة المحايدة) بنحو ١٦٢ مليار برميل، واحتياطيات الغاز التي يتكون معظمها من الغاز المرافق للنفط، بنحو ١١٧ ترليون قدم مكعب. وهكذا فإنه من المتوقع أن تزداد هيمنة المملكة العربية السعودية على سوق النفط العالمي في المستقبل.

وفي الجمهورية العربية السورية قدرت احتياطيات النفط في عام ١٩٨٢ بنحو ١٥٢ مليار برميل. غير ان مجموع احتياطيات الغاز القابل للاستخراج يقدر بنحو ٣٨٠ مليار قدم مكعب، بالإضافة الى المرافق التي يجري انشاؤها للاستفادة من هذه الاحتياطيات بما في ذلك اقامة محطة للغاز النفطي المسال تبلغ طاقتها ٥٨٠٠٠ طن سنويا.

وفي دولة الامارات العربية المتحدة قدرت احتياطيات النفط في ابوظبي عام ١٩٨٢ بنحو ٣٠٥ مليار برميل، واحتياطيات الغاز بنحو ١٩٢٦ ترليون قدم مكعب. غير أنه تم العثور على كمية كبيرة من الغاز غير المرافق في منطقة الخف أسفل حقل أم الشيف وفي المنطقة الساحلية في تكوينات باب ذمامه وحقول حبشان.

وفي الوقت نفسه، تقدر احتياطيات النفط في دبي بنحو ١٤٤ مليار برميل واحتياطيات الغاز بنحو ٤٣٢٠ مليار قدم مكعب. ودخل حيز الانتاج في منطقة جبل علي في عام ١٩٨٢ مصنع لانتاج ٤٥٠.٠٠٠ طن سنويا من الغاز النفطي المسال و٢ مليون برميل من الغازولين الطبيعي ولتوصيل الغاز الجاف الى مصهر للالومينيوم.

وبالنسبة للشارقة قدرت احتياطيات النفط في حقل المبارك عام ١٩٨٠ بنحو ١٠ ملايين برميل. غير انه من المتوقع ان تؤدي الاكتشافات النفطية البحرية الجديدة على بعد ١٦ كيلومترا شرق المبارك، الى رفع الانتاج من الحقول الحالية الى ٨٠.٠٠٠ برميل يوميا. ووفقا لتقديرات دولية جديدة، بلغت احتياطيات النفط في الشارقة في عام ١٩٨٢ ٤٠٤ مليون برميل واحتياطيات الغاز بنحو ٥ ترليون قدم مكعب بزيادة ٢ ترليون قدم مكعب منذ عام ١٩٨١.

ومن المحتمل أن تقام في السنوات القادمة شبكة خطوط أنابيب للغاز الطبيعي تربط دول الخليج العربي في منطقة الاكوا من بينها مشروع تبلغ تكاليفه ٣٦ مليون دولار يجري تنفيذه بالفعل في خمس امارات تابعة لدولة الامارات العربية. ومن المحتمل ان تكون المرحلة القادمة من الشبكة المقترح انشاؤها عبارة عن خط أنابيب يمتد من حقل النفط البحري العملاق في شمال قطر الى كل من المملكة العربية السعودية والكويت. ويمكن ان يساعد هذا الخط على تخفيف الضغط عن الكويت والمملكة العربية السعودية في انتاج النفط الخام بغية تأمين كميات كافية من الغاز المرافق. وقد شهد كلا البلدين بالفعل نقصا في انتاج الغاز بسبب انخفاض انتاج النفط.

الفصل السابع

النقل والاتصالات والسياحة

ألف - النقل البحري

ازداد مجموع السمولة الكلية المسجلة والحمولة الساكنة للأساطيل التجارية التابعة لبلدان الاكوا خلال الفترة من ١ تموز/يوليو ١٩٧٩ الى ١ تموز/يوليو ١٩٨٢ بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا لكل منهما (جدول ١) مما أسهم في زيادة مشاركة هذه البلدان في نقل تجارتها الخارجية كما دعت الى ذلك مختلف قرارات الاونكتاد والاستراتيجية الانمائية الدولية لضمان مشاركة البلدان النامية مشاركة عادلة في نقل بضائعها. وحتى أول تموز/يوليو ١٩٨٢ بلغ مجموع الحمولة الاجمالية المسجلة للأساطيل التجارية التي تحمل اعلام بلدان الاكوا ٩٤١٦٢٨٨ طنا من الحمولة الاجمالية المسجلة (١٥٨٧٨٣٥٣ طنا من الحمولة الساكنة) وهي تعكس زيادة حصة المنطقة في حمولة العالم، بالمقارنة بثلاث سنوات من قبل، من ٥٥٠ الى ٢٢٥ في المائة بالنسبة للحمولة الاجمالية المسجلة ومن ٥٤٠ الى ٢٢٩ في المائة بالنسبة للحمولة الساكنة. ومن بين بلدان المنطقة التي كانت لديها اكبر الاساطيل في عام ١٩٨٢ كـر من المملكة العربية السعودية (٣٠١٧٨٩ طنا من الحمولة الاجمالية المسجلة) تليها الكويت (٢٠١٤٣٧٩ طنا من الحمولة الاجمالية المسجلة) ثم العراق (١٥٢١٤٩١ طنا من الحمولة الاجمالية المسجلة)، وكانت اصغر الاساطيل هي أساطيل اليمن (٣٠٩١ طنا من الحمولة الاجمالية المسجلة) وعمان (٨٩٣٤ طنا من الحمولة الاجمالية المسجلة).

وقد سجلت تحولات هيكلية لصالح ناقلات النقل السائب التي شهدت نموا بنسبة ١٧٨ في المائة في الحمولة الاجمالية المسجلة و ٢٢٤ في المائة في الحمولة الساكنة عن الفترة ذاتها (جدول ٢). غير ان حصة اسطول بلدان المنطقة للنقل السائب في المجموع العالمي لناقلات النقل السائب ظلت منخفضة للغاية حيث بلغت ٣.٣ في المائة تقريبا بالنسبة لكل من الحمولة الاجمالية المسجلة والحمولة الساكنة. ولم تكن الزيادة التي تحققت في اسطول النقل السائب السائل (ناقلات النفط) متناسبة مع حجم شحنات النفط من المنطقة.

وشمة تغير هيكلية آخر جدير بالملاحظة في اسطول الاكوا هو الزيادة السريعة في النقل بالحاويات من لاشي* في الواقع في عام ١٩٧٩ الى ما يقرب من ١٢٧٤٣٦ طنا من الحمولة الاجمالية المسجلة أو ١٤٦.٥٧ طنا من الحمولة الساكنة في عام ١٩٨٢. وتتميز هذه السفن في معظمها الشركة العربية المتحدة للملاحة (UASC) (١) التي تملكها بصورة مشتركة كل من البحرين

(١) شمة شركة ملاحية عربية رئيسية ثانية، هي الشركة العربية البحرية لنقل البترول (AMPTC) وهي مشروع مشترك مقرها في الكويت، وقد منيت بخصائص مالية في عام ١٩٨٣. وقد اضطرت الشركة، التي أنشأتها منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) الى ايقاف اثنتين من ناقلاتها النفطية عن العمل.

جدول ١ - الأساطيل التجارية لبلد ان الاكوا حسب علم التسجيل وأنواع السفن بالحمولة
الاجالية المسجلة وبالحمولة الوطنية الساكنة اعتباراً من ١ تموز/ يوليو ١٩٨٢
(الحمولة الوطنية الساكنة موضوعة بين قوسين)

علم التسجيل	الاجالسي	ناقلات النفط	ناقلات الشحن (ب)	المضامع (ج)	سفن الحاويات	أنواع اخرى
البحرين	٢٠٣٨١	١٧٣٦	-	٩١١٠	-	٩٤٣٥
	(٢٢٢٦٢٤)	(٢٥٣٢)	-	(١٥١٦٦)	-	(٤٩٩٢٦)
البحرين	١٣٦٠٩	١٨٨٦	-	٣٢٠٧	-	٨٥١٦
	(١٣٨٨١)	(٣١٨٥)	-	(٤٧٦٨)	-	(٥٩٢٨)
مصر	١٣٥٨٠	١٠٥٨٨٠	٢٢٦٠٥	٤٠٩٣٦٢	-	٩٧٩٥٤
	(٨٠٤٧٩٢)	(١٧٥١٦٩)	(٣٨٣٠٠)	(٥٣٥٩٢٧)	-	(٥٥٣٩٦)
العراق	١٤٩١	١٤٠٩٥٣	-	٢٤٨٧٤٦	١٤٤٠٥	١١٧٣٨٧
	(٢٦٥٧٣١٩)	(٢٨٧٩٠)	-	(٣٦٧٣٥٩)	(١٥٧٦٣)	(١٠٥٤٠٧)
الاردن	٢٠٩٠٣	-	-	٢٠٧٢٧	-	١٧٦
	(٣٠٣٥٥)	-	-	(٣٠٣٥٥)	-	(-)
الكويت	٢٠١٤٣٧٩	١٨٧٨٦٥	-	٤٠٨٩٤٩	٥٥٧٢١	٣٦١٨٤٤
	(٣٢٥١٢١٨)	(٢١٧١١)	-	(٦٠٩٧٩٥)	(٦٤٤١٤)	(٤٠٥٢٩٨)
لبنان	٣٦٨٠١	١٣٢٥	١٥٩١٠	٢٨٧٣٧٣	١٩٤٦	٦١٥٤٧
	(٥٣٦٤٠٢)	(٢٠٣١)	(٢٦٥٥٩)	(٤٣٠٦٢٢)	(١٥٤٣)	(٧٥٦٤٧)
عمان	٨٩٣٤	-	-	٣١٥٦	-	٥٧٧٨
	(١١١٦٦١)	-	-	(٦١٢٧)	-	(٥٥٣٤)
قطر	٢٣٣٨٧٣	٧٣٢١٧	-	١٢٠٥٤٥	٢٠٦٥٨	١٩٤٥٣
	(٣٦٦١٠٨)	(١٣٨٩٧٩)	-	(١٨٤٩٩٢٢)	٢٤٣٠٢	(١١٧٩٠٥)

(يتبع)

جدول ١ (تابع)

نوع اخرى	سفريات المحليات	المضائق (ج) المحلية	ناقلات الشحن السائبة (ب)	ناقلات النفط	الاجالي	عم التسليم
٣٨٦٠٩٩ (٤٨٩٦٢١)	٣٤٧٠٦ (٤٠٠٣٥)	٦٧٦٤٣١ ٩٤٧٣٣١	٣١١٦٢١ (٥٤٥٩٨٢)	٢٨٩٢٩٣٢ (٥٧٤٥٨١١)	٤٣٠١٧٨٩ (٧٧٦٨٧٨٠)	المملكة العربية السعودية
٤٤٨٦ (٤٩٥٠)	- -	٣٨٥٦٨ (٥٦٩٩٢)	- -	- -	٤٣٠٥٤ (٦١٩٤٢)	الجمهورية العربية السورية
٣٣٨٦١ (٣٠٥٤٧)	- -	١٠٧٢١٧ (١٤٣٦١٠)	١٧٠٥٩ (٢٧٧٤٣)	٦٢٨٤٥ (١٤٩٥٢١)	٢٣٠٩٨٢ (٣٥١٤٢١)	الامارات العربية المتحدة
١٨٣١ (-)	- -	١٢٦٠ (١٨٥٠)	- -	- -	٣٠٩١ (١٨٥٠)	البحرين
مجموع بلدان الاكوا						
١٠٨٣٦٧ (١٢٠١١٥٩)	١٢٧٤٣٦ (١٤٦٠٥٧)	٢٣٣٤٣٦٥١ (٣٣٣٤٣٨٢٤)	٣٦٧١٩٥ (٦٣٨٥٨٤)	٥٤٧٨٦٣٩ (١٠٥٥٧٧٢٩)	٩٤١٦٢٨٨ (١٥٨٧٨٣٥٣)	السعودية المحلية
٤٤٩٤٧٣٩٠ (٣٥٧٥٢٧٩٥)	١٢٩٤١٦٩٠ (١٣١٨١٤٨٦)	٧٨٦١٢٩٥٥ (٣٩٧٨٠٤٠)	١١٦٠٧٧٨٤٨ (٢٠٦٠٠٠٩٩٩)	١٦٦٣٨٤١١٣ (٣٢٤٥٤٧٦٦٨)	٤١٨٩٦٤٩٦٦ (٦٩٣٤٦٠٩٨٨)	مجموع الاكوا كسبية شركة من المجموع المحلي
٢٤٦٥ (٣٣٥٩)	٠٩٨٤ (١١٠٨)	٢٩٦٩ (٢٩٢٥)	٠٣١٦ (٣٠٩)	٣٢٩٢ (٣٢٥٣)	٢٢٤٧ (٢٢٨٩)	المصدر: جمعيتها الاكوا استنادا الى مصادر وطنية وولية.

(يتبع)

جـ - د ل ١ (تابع)

- (أ) سفن تبلغ حمولتها الـ جمالية المسجلة ١٠٠ طن فأكثر .
- (ب) ناقلات البضائع السائبة بحمولته ٦٠٠٠ طن من الحمولة الـ جمالية المسجلة فأكثر ، بما في ذلك ناقلات المركاز وناقلات البضائع السائبة وناقلات النفط .
- (ج) شاملة ناقلات الركاب وناقلات البضائع
- ملاحظة (-) = معدوم أو لا يذكر .

جدول ٢- تطور الاساطيل التجارية لمنطقة الاكوا حسب انواع السفن في الفترة

بين ١ تموز/ يوليو ١٩٧٩ و ١ تموز/ يوليو ١٩٨٢ بالحمولة الاجمالية

السجلة وبالحمولة الوطنية الساكنة

(ارقام الحمولة الساكنة موضوعة بين قوسين)

المجموع	انواع اخرى	الحاويات	البضائع العامة	ناقلات البضائع السائبة	ناقلات النفط	
٦٣٠٨ ٩٦٥	٥٨٠ ٤٠٣	-	١ ٨٣٧ ٥٩٢	١ ٣٢ ٠١٤	٣ ٧٥٨ ٩٥٦	الحمولة الاجمالية المسجلة ١ ٩٧٩
(١٠ ٤٣٢ ٢٥٥)	(٥٤١ ٩١٩)	(٢ ٦٠٤ ٤٥٢)	(١ ٩٦ ٨٤٨)	(٧ ٠٨٩ ٠٣٦)		الحمولة الوطنية الساكنة
٩٤١ ٦ ٢٨٨	١ ١٠٨ ٣٦٧	١ ٢٧ ٤٣٦	٢ ٣٣٤ ٦٥١	٣ ٦٧ ١٩٥	٥ ٤٧٨ ٦٣٩	الحمولة الاجمالية المسجلة ١ ٩٨٢
(١٥ ٨٧٨ ٣٥٣)	(٢٠١ ١٥٩)	(١ ٤٦ ٠٥٧)	(٣ ٣٣٤ ٨٢٤)	(٦٣٨ ٥٨٤)	(١٠ ٥٥٧ ٧٢٩)	الحمولة الوطنية الساكنة
%٤٩	%٩١	-	%٢٧	%١٧٨	%٤٥	النسبة المئوية للتغير
%٥٢	%١٢٢	-	%٢٨	%٢٢٤	%٤٩	

المصدر: جمعيتها الاكوا استنادا الى مصادر وطنية ودولية.

والسكويت وقطر والعراق والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة . وفي عام ١٩٨٣ ، تلقت الشركة اربعا من الحاويات التسع التي طلبتها من كوريا الجنوبية في عام ١٩٨١ وتبلغ طاقتها الاجمالية ١٨٤٦ وحدة TEU تعادل كل منها عشرين قدما مكعبا .

وقد تم في مطلع الثمانينات الانتهاء من المرحلة الأولى في خطة توسيع قناة السويس بحيث تتمكن من استقبال الناقلات التي يبلغ غاطسها ٥٣ قدما ، وناقلات الشحنات السائبة (١٥٠٠٠٠٠ طن حمولة ساكنة محملة و ٣٥٠٠٠٠٠ الى ٣٧٠٠٠٠٠ طن حمولة ساكنة وهي محملة بمياه الصابورة) . بيد انه من المنتظر ارجاء المرحلة الثانية من خطة التوسيع نظرا لاستمرار ركود حركة النقل في ناقلات النفط العملاقة .

باء - الموانئ والمرافق البرية ذات الصلة

ان الجهود المكثفة لبلدان الاكوامصدر للنفط للتغلب على ازمة اكتظاظ الموانئ في العقد الماضي ، قد اسفرت عن زيادة طاقة أحواض الارساء في منطقة الخليج . غير ان الحرب بين العراق وايران قد أدت الى تحويل حركة الملاحة من موانئ العراق في البصرة وأم قصر الى الموانئ الاخرى المجاورة ، وساعدت جزئيا على التخفيف من حدة مشكلة فائض طاقة أحواض الارساء في تلك البلدان .

واستمرت خلال السنوات القليلة الماضية اوجه التباين الحادة بين خطط تطوير الموانئ في البلدان الفنية في المنطقة وبين أقل البلدان نموا فيها . وقد أصبح ، على سبيل المثال ، لدى المملكة العربية السعودية بنهاية عام ١٩٨٢ ، نمو ١٢٤ مرسة مجهزة بالمعدات الميكانيكية في موانئها الخمسة الرئيسية (جدة ، الدمام ، ينبع ، جيل وجيزان) ، اي بزيادة ٢٥ مرسة عما كان عليه الحال في نهاية عام ١٩٨٠ . وعند الانتهاء من برنامج تطوير ميناء جيل الصناعي ، ستصل طاقته الاجمالية السنوية الى نحو ٧ ملايين طن . ومن المنتظر ان تشهد ينبع وجيل في عام ١٩٨٥ تجارة تصدير كبيرة الحجم في المنتجات البتروكيمياوية .

وبدأ في ميناء سلمان في البحرين في عام ١٩٨٢ ، برنامج توسع رئيسي لتحويل المراسي التقليدية الى مرافق للحاويات ، وهو اتجاه واضح بصورة متزايدة في الخليج . ويبرز ميناء أم سعيد في قطر تدريجيا كميناء صناعي / نفطي ، وافتتح هناك خلال عام ١٩٨٢ حوض جديد لاصلاح السفن يشمل حوضا جافا عائما يمكنه اصلاح سفن تصل حمولتها الى ٨٤٠٠ طن من الحمولة الساكنة .

وفي مستهل الثمانينات خضع ميناء طرطوس واللاذقية في شرقي البحر الابيض المتوسط بالمثل لخطط توسيع بناتج مستهدف يبلغ ٧١٠ مليون طن سنويا على التوالي . وأدى اغلاق الحدود بين العراق والجمهورية العربية السورية الى توقف تجارة العبور المتجهة الى العراق عن طريق هذه الموانئ .

وقد ازدادت مرافق بناء السفن في منطقة الاكوا بسرعة خلال السنوات الأولى من هذا العقد . وبالإضافة الى الشركة العربية لبناء واصلاح السفن (ASRY) ومقرها البحرين ، والحوض الجاف الضخم في دبي ، من المقرر ان يتم الانتهاء قريبا في الكويت من بناء حوض عائم جديد للسفن التي تبلغ حمولتها الساكنة ١٢٠٠٠٠ . وتسير قدما ايضا الخطط الترامية الى انشاء حوض للسفن في الدمام في المملكة العربية السعودية تبلغ طاقته ٦١٠٠٠ طن من الحمولة الساكنة . وبالمقارنة بهذه الطاقة الكبيرة نسبيا ، كان الطلب محدودا جدا بسبب العوامل الخارجية ومن بينها الركود العالمي في سوق تجارة الناقلات وارتفاع اقساط التأمين ضد الأخطار على السفن التي تدخل الخليج . وعلى سبيل المثال ظل الحوض الجاف في دبي والذي تبلغ طاقته الاجمالية ١٨٨ مليون طن من الحمولة الساكنة لا يعمل حتى عهد قريب في عام ١٩٨٢ . وتعد الشركة العربية لبناء واصلاح السفن في وضع افضل نسبيا بسبب خبرتها والبرامج التدريبية المكثفة التي تضطلع بها . وعلى الرغم من تسجيل عجز اجمالي فقد اظهرت عائدات الشركة زيادات طفيفة خلال السنوات القليلة الماضية وكانت معدلات التشغيل مرضية .

جيم - النقل الجوي

على الرغم من الصورة القاتمة التي تواجه صناعة الطيران المدني منذ بداية هذا العقد ، ازداد حجم اساطيل الطيران المدني العاملة في بلدان الاكوا بصورة كبيرة منذ ذلك الحين . وبلغ الحجم العام لأسطول منطقة الاكوا للطيران المدني للركاب ١٩١ طائرة في نهاية عام ١٩٨٢ . وكان اعظم الانجازات المرموقة ما حققته الخطوط السعودية ، وهي الشركة الوطنية للمملكة العربية السعودية التي ازداد أسطولها من ٥٠ طائرة في نهاية عام ١٩٧٩ الى ٦٤ طائرة في نهاية عام ١٩٨٢ ، مما يجعلها شركة النقل الأولى بين شركات المنطقة تليها شركة مصر للطيران . وتمتلك الخطوط الجوية السعودية ايضا اكبر شبكة داخلية تربط بين أكثر من ٢٣ مدينة داخل المملكة العربية السعودية ، وبالتالي فانها تسهم بصورة كبيرة في زيادة انتقال السكان وربط المراكز الرئيسية المختلفة في هذا القطر الشاسع .

ان الصعوبات التي تواجهها حركة الطيران المدني بسبب زيادة اسعار الوقود ومن ثم نفقات التشغيل ، قد أدت الى ظهور اتجاه يؤثر حالياً على تكرين الأساطيل الجوية في المنطقة . فالتأثرات الكبيرة الحجم تحل تدريجياً محل التأثرات التقليدية نظراً لاقتصادها في استخدام الوقود وانخفاض مستوى الضوضاء . وتعمل حالياً خمس طائرات إيرباص A 300 في أسطول شركة مصر للطيران ، في حين قدمت طلبات كبيرة على نفس النوع من الطائرات من جانب السعودية (١١) والكويت (٦) ، ولبنان (٥) .

وعلى الصعيد التشغيلي ، تبين الاحصاءات المقارنة (جدول ٣) ان الخطوط الجوية السعودية تتبوأ مركزاً رئيسياً من حيث مؤشرات حركة النقل الجوي مثل نسبة الركاب الى الكيلومترات حسب البرامج المقررة ، وعدد المسافرين ونسبة الاطنان الى الكيلومترات المقطوعة . وفي حين انه من اليسير ان يعزى ذلك الى حجم الأسطول ، فان ارتفاع عامل التحميل الذي تحقق بالنسبة للركاب يعني وجود فعالية تشغيلية مرافقة لحجم الاسطول . ويعكس الجدول أيضاً الآثار السلبية للحرب في لبنان والخليج على اداء كل من شركة طيران الشرق الاوسط والخطوط الجوية العراقية .

وقد ارتفعت حركة تشييد المطارات بصورة كبيرة بما يتناسب مع التوسع في حجم الاسطول . وقامت البلدان الغنية بالنفط في المنطقة ببناء عدد من اكبر المطارات في العالم في حين قام البعض الآخر باجراء تحسينات وتجديدات رئيسية . وفي جدة ، مثلاً ، تم في عام ١٩٨١ افتتاح مطار الملك عبد العزيز الدولي ليستوعب ما يقدر بـ ٨ ملايين راكب في عام ١٩٨٥ . ويضم المطار ثلاث محطات ركاب رئيسية بما في ذلك محطة الحجاج التي تستقبل حركة نقل موسمية تصل الى مليون مسلم تقريباً في أقل من شهرين كل عام . وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، تم افتتاح مطار الملك خالد الدولي في الرياض على بعد ٣٥ كيلو متراً شمال المدينة . ومن المنتظر ان يتمكن المطار ، الذي تكلف أكثر من ٥ مليارات دولار ، من استقبال ١٥٦ مليون راكب سنوياً في عام ٢٠٠٠ . وبالإضافة الى ذلك توجد شبكة كبيرة من المطارات الداخلية في أكثر من ٢٠ مدينة من مدن المملكة . وبدأ أيضاً تشغيل طائرات نفاثة جديدة في الامارات العربية المتحدة (مطار أبوظبي) والاردن (مطار الملكة عليا الدولي) ، وفي العراق (مطار صدام الدولي) .

د.ان - الشرق والسكك الحديدية

فيما يتعلق بالنقل البري ، فان هناك تقدما كبيرا ملحوظا في معظم بلدان المنطقة (انظر جدول ٤) . فقد ازداد عدد المركبات بصورة كبيرة في كل قطر من هذه الاقطار مع ما صاحبه من زيادة في حجم حركة النقل المحلية والدولية تبلغ في المتوسط نحو ١٢ في المائة سنويا . وتم انشاء وسائط نقل خاصة وعامة وابرمت اتفاقيات ثنائية فيما بين الدول . وفي العراق والمملكة العربية السعودية ، أنشئت مصانع لتجميع الشاحنات الثقيلة مما اسفر عن حدوث زيادة كبيرة في عدد هذه الشاحنات وبالتالي تيسير نقل السلع داخل المنطقة بتكاليف اكثر انخفاضا .

ومع انجاز الطريق المعبر البالغ طوله ٢٥ كيلو مترا بين المملكة العربية السعودية والبحرين الجارى انشاؤه ، وهو من اكثر المشاريع الطموحة التي لم يسبق الاضطلاع بهما من قبل فسي المنطقة ، سيتم ربط البحرين بالمملكة العربية السعودية وبقية بلدان الخليج الأخرى . ومن المنتظر ان ينتهي مجمع شركات البناء الهولندية ، التي فازت بالعقد في تموز/يوليو ١٩٨٢ ، من انجاز المشروع في غضون اربع سنوات أى في عام ١٩٨٦ . وستكون هناك أربعة مسارب للمرور تسمح بعبور نحو ٣٠٠٠ مركبة في الساعة . ويبدو من غير المحتمل كثيرا تنفيذ الاقتراح الذي تمت دراسته في الماضي بربط البحرين بقطر بطريق معبر بعد الشروع في الانشاءات الجديدة للطريق بين البحرين والمملكة العربية السعودية .

وفي اليمن الديمقراطية ، تجرى الاعمال التحضيرية لمد الطريق السريع الى ما وراء حضرموت . وسيصبح الطريق الجارى انشاؤه حاليا والذي يربط المكلا بالحدود العمانية ، من بين الطرق العامة الرئيسية الهامة .

ونظرا للزيادة الكبيرة في حركة النقل الدولية والمحلية ، قررت الحكومة العراقية بناء طريق سريع في اتجاهين لمرور الشاحنات والمركبات لكل اتجاه ٣ مسارات ويربط هذا الطريق بين الحدود الكويتية - البصرة - بغداد - الاردن والحدود السورية ويبلغ طوله الاجمالي ١٢٠٠ كيلومتر . وعلى الرغم من الحرب مع ايران يمضي بناء الطريق السريع في اقسام كثيرة . وقد أعطت الحرب بين العراق وايران قوة دفع اضافية لتشييد الطرق في العراق بهدف ايجاد طرق امداد بديلة يحتملها اغلاق ميناء البصرة . وبدأ العمل في عام ١٩٨١ في مخططين للطرق . الأول يخدم حركة نقل البضائع من العقبة (الاردن) وكذلك المسافرين عن طريق عمان . والثاني على الحدود الكويتية ويتصل بشبكة الكويت بغية توفير طريق جانبي للواردات القادمة من موانئ الخليج .

جدول ٢- إحصاءات مختارة لعمليات تشغيل الخطوط الجوية الرئيسية في منطقة الاكوا في عام ١٩٨٢
ونسبة التفسير خلال عام ١٩٨٠ (١) أعضاء الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) فقط

عامل التحميل	الاطنان x الكيلومترات (١٩٨٢)	الاطنان x الكيلومترات (٢) الشاخه	الاطنان x المنطوقه	الركاب x الكيلومترات المنطوقه حسب الجدول في عام ١٩٨٢ (بالملائين)	الحصود الاجويه				
وزن %	ركاب %	% (مليون)	% (مليون)	% (بالالاف)					
٥٢٣	٩٥٤	٥٢ +	٨٠١	٦٤ +	٤٢٧	٨٢ +	١٦٦٧	٣٢٨٧	مصر للطيران ، مصر
٥٦٣	٦٠٣	٣٠ +	٧٠٢	٤٢٦ +	٣٩٥	٤٤ +	٢٤٣٣	٣٦٤٣	مصر للطيران ، مصر
٥٢٤	٥٦٥	غير متوفرة	٧٩٠	غير متوفرة	٤١٤	غير متوفرة	٢٢٧٩	٣٢٨١	مصر للطيران ، مصر
٤٨٢	٥٩٣	٧ -	٣٨٨	٨٣	١٨٧	٣٠ -	٤٨١	١٤٧٠	مصر للطيران ، مصر
٥٣٦	٦٥٧	٤٧ +	٨٤٩	١٠٢ +	٤٥٦	٥١ +	١٤٦١	٣٥٤٦	مصر للطيران ، مصر
٤٦٠	٥٠٢	٢١ -	٢٥٥	٣٤ -	١١٨	٣٦ -	٥٧١	٦٦٧	مصر للطيران ، مصر
٤٨٥	٦٤٢	٢٧ +	٣٠٤٧	٥٩ +	١٤٧٨	١٩ +	١٠٠٦٠	١٢٢٧٧	مصر للطيران ، مصر
٥٠٤	٥٥٧	٣ -	١٩٥	٨ +	٩٨	٨ +	٤٦٦	٩٤٧	مصر للطيران ، مصر

المصدر: الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) إحصاءات النقل الجوي العالمي لعام ١٩٨٠ و ١٩٨٣ المنشورة في حزيران / يونيو
١٩٨٠ و ١٩٨٣ على التوالي

ملحوظات: (١) اخذ مات الدولية والمحلية المقررة مجتمعة.

(٢) حاص الناتج الناجم عن ضرب عدد الاطنان الساحة الخاص بنقل الحمولة المدفوعة (الركاب ، الحقائق ، الشحن والبريد)

في كل جزء من الرحلة في مسافة هذا الجزء.

جدول ٤- مجموع شبكات الطرق في منطقة الاكوا ، ١٩٨٢
(بالكيلومترات)

المجموع	دروب	طرق مفروشة بالحصى	طرق معبدة	البلد
٣٧٥	٦٠	٥٥	٢٦٠	البحرين (أ)
٧ ٥٨١	٥ ٧٠٠	٣٣٠	١ ٥٥١	اليمن الديمقراطية (أ)
٣٠ ٣٨٣	١٥ ٨٥٠	-	١٤ ٥٣٣	مصر (أ)
٢٥ ٢٦٥	-	١ ٦٧٠	٢٣ ٥٩٥	العراق
٧ ٣٩٩	٨٠٠	١ ٢٨٧	٥ ٣١٢	الاردن
٤ ٧٥٦	٢٠ ٢٧		٢ ٧٢٩	الكويت
٦ ٦٧٠	-	١ ٢٠٠	٥ ٤٧٠	لبنان (أ)
٧ ٥٠٠	٤ ٠٠٠	١ ٠٠٠	٢ ٥٠٠	عمان (أ)
٣ ٨٢٠	٢ ٥٠٠		١ ٣٢٠	قطر (أ)
٥ ٦ ٧٥٢	٣٢ ٩٥٧	-	٢٣ ٧٩٥	المملكة العربية السعودية
١ ٩ ٨٤٤	١ ٠٠٠	١ ٩٥٢	١ ٦ ٨٩٢	الجمهورية العربية السورية
٢ ٩٢٠	٥٠٠	٣٣٠	٢ ٠ ٩٠	الامارات العربية المتحدة (أ)
٢١ ٩٦٥	٥ ٤٠٠	١٤ ٥٣٠	٢ ٠ ٣٥	اليمن
١ ٩٥ ٢٣٠	٧٠ ٧٩٤	٢٢ ٣٥٤	١٠ ٢ ٠ ٨٢	المجموع

المصدر: استنادا على نتائج الاستبيان المرسل الى الحكومات .

(أ) تقديرات الاكوا استنادا الى الارقام الخاصة بالسنوات السابقة .

وفي عمان ، شهدت السنوات القليلة الماضية تقدماً كبيراً في تشييد الطرق . وتم اختيار خطة طموحة لتشييد الطرق لربط جميع انحاء السلطنة كمتطلب اساسي للتنمية . وحتى قيام طريق نزوى - زمريط ، لم يكن يربط المناطق الآهلة بالسكان في شمال وجنوب السلطنة أى طريق عام حديث . وكان النقل يتم اما عن طريق البحر والجو أو عن طريق الطرق الوعرة والقدرة التي غالباً ما تكون محفوفة بالمخاطر . وقد صمم طريق نزوى - زمريط ، ليكون أول طريق عام حديث لربط الشمال بالجنوب ، ويبلغ طول الطريق ٧٨٠ كيلومتراً وعرضه ١٢ متراً ويشمل مسارين اتساع كل منهما ٣٥ متر بالإضافة الى جانبين معبدين عرض كل منهما ٢٥ متراً .

وفي المملكة العربية السعودية ، تولي الحكومة اهتماماً متزايداً بالجوانب التشغيلية لشبكة الطرق بالإضافة الى مواصلة برامج التشييد والصيانة . وتجرى بصورة منتظمة عمليات عد حركة مرور السيارات ومسوح المرور وعقد لقاءات مع السائقين في مواقع مختلفة على شبكة الطرق الرئيسية وفي منتصف عام ١٩٨٠ كانت هناك طرق سريعة رئيسية في مراحل مختلفة من التصميم والانشاء وتشمل الطرق التالية : الدمام - الرياض ، الرياض - مكة ، مكة - جدة ، جدة - المدينة ، المدينة - القصيم ، القصيم - الرياض ، المدينة - تبوك ، والدمام - الحدود السعودية - الكويتية . وتم بالفعل انجاز بعض هذه الطرق السريعة ، وهي طرق ممتازة ذات معايير عالية في التصميم الهندسي .

وفي الجمهورية العربية السورية ، يعتبر الطريق العام بين دمشق وحلب واحداً من أهم الطرق في القطر . ويجرى تشييده في اجزاء عديدة بمعايير هندسية عالية التصميم . وتم انجاز نحو ٩٥ في المائة من اعمال التشييد في طرق دمشق - معلولا (٦٠ كيلومتراً) ، وحلب - سراقب (٦٠ كيلومتراً) . ويمضي العمل في تشييد الطريق بين معلولا وحمص (١١٠ كيلومتراً) وتم مؤخراً انجاز حوالي ٩٠ في المائة من الطريق . وتجرى اعمال التشييد في طريق عام آخر يربط حمص بعمينا طرطوس .

ان الزيادة الحادة والسريعة للواردات الى المنطقة في السبعينات ، قد حفزت البلدان الأعضاء على تطوير شبكات مرافقها الأساسية لاسيما الموانئ والطرق الداخلية المرتبطة بها وشبكات السكك الحديدية . وهناك ادراك متزايد في المنطقة بالحاجة الى السكك الحديدية لتلبية حركة النقل المتزايدة لاسيما فيما يختص بانواع معينة من السلع الأساسية تتطلب عمليات جرد لمسافات طويلة . وتوجد السكك الحديدية حالياً في ستة اقطار فقط في منطقة الاكوا هي الجمهورية العربية السورية ، الاردن ، العراق ، لبنان ، مصر والمملكة العربية السعودية . غير أن هذه الشبكات تبين المراحل المختلفة من التطور . وتحفظ البلدان الشمالية في المنطقة بمستوى معقول نسبياً من الهيكل الاساسي للخطوط الحديدية بالمقارنة بشبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج .

وتطل شبكات السكك الحديدية في المنطقة موجهة نحو خدمة الأهداف القطرية بدلا من الاهداف الاقليمية . وتعوق العوامل السياسية في حالات معينة القيام بمشاريع السكك الحديدية ذات أهمية اقليمية . والمثال البارز في هذا الشأن وصلة الخط الحديدي من دير الزور الى حصيا عن طريق أبوكمال والتي ستربط بين شبكتي السكك الحديدية في كل من سوريا والعراق وتوفر للعراق حرية الوصول الى موانئ البحر الابيض المتوسط . وثمة مثال آخر ذات أهمية اقليمية بيد وبعيد المثال في الحالة الراهنة لخريطة المنطقة الجيوبوليتكية ونعني به وصلة الخط الحديدي القصيرة بين البصرة وعبدان والتي ستربط بين شبكتي السكك الحديدية في العراق وايران .

وقد استمرت في الثمانينات البرامج التوسعية ، التي بدأت في منتصف السبعينات لانشاء شبكة سكك حديدية من الطراز النموذجي في الجمهورية العربية السورية . وبعد انجاز خط يبلغ طوله ٧٥٠ كيلومترا من اللاذقية الى القامشلي ، بدأت السكك الحديدية السورية في عام ١٩٨١ عمليات التشغيل التجارية على الخط الذي بني حديثا من حمص الى ميناء طرطوس . وتسم بالمثل انجاز خط سكة حديد حمص - دمشق بطول ٢٠٨ كيلومترا واستخدم في مستهل عام ١٩٨٣ في نقل البضاعة . وسيصبح الخط جاهزا لنقل الركاب في وقت قريب بعد الانتهاء من انشاء بعض المحطات وشبكات الاشارة . ويجرى حاليا ايضا اصلاح خط حمص - حلب المقرر انجازه في عام ١٩٨٥ بدلا من عام ١٩٨٣ كما كان مقررا من قبل .

ومن ناحية اخرى يوفر ميناء اللاذقية السوري وصلة اقليمية جيدة مع اوروبا عن طريق خط حديدي للنقل بالعبارات يصل بين الميناء وبين الميناء اليوناني فولوس والذي بدأ تشغيله في نهاية عام ١٩٨٠ .

ان احياء خط سكة حديد الجهاز الضيق ، الذي كان يعمل منذ ما قبل الحرب العالمية الاولى بين دمشق والمدينة المنورة مروراً بالاردن ، وتحويله الى خط حديدي حديث ، لا يزال في مرحلة الدراسة الاستطلاعية . وتم الانتهاء من دراسات الجدوى المتعلقة بهذا الخط البالغ طوله ١٣٠٠ كيلومتراً ، ولكن المشروع يحظى بدرجات متفاوتة من الاولويات وامكانيات التمويل في اطار الخطط الوطنية للبلدان المشاركة وهي : الجمهورية العربية السورية والاردن والمملكة العربية السعودية .

وفي العراق ، بدأ في عام ١٩٨٢ تنفيذ الخط البالغ طوله ٢٧٣ كيلومترا من كركوك الى حديثة عن طريق باجي . وبالتالي سيتم ربط هذا الخط عند حديثة بخط بغداد - الحصية الجارى تشييده ايضا . ومن المقرر ربط خطوط السكك الحديدية المنطلقة من بغداد بواسطة خط دائري حول العاصمة . ومن المعتزم ربط هذا الخط الدائري بشبكة مترو بغداد الذى بدأت الاعمال التمهيدية العائدة له في الموقع بالفعل منذ عام ١٩٨٢ . ويعتبر هذا المشروع ، مع مترو القاهرة الذى بدأ تشييده ايضا في عام ١٩٨٣ ، الاول من نوعه في المنطقة . والمرحلة الاولى من مترو بغداد عبارة عن خط حديدى طوله ٣٢ كيلومترا ينقسم الى خطين متقاطعين ومتعامدين تقريبا يربطان المناطق الرئيسية في العاصمة ، ومن المقرر ان يتم انجازه في عام ١٩٨٧ .

ويجرى ايضا تشييد الخط الوحيد في شبه الجزيرة العربية بين الدمام والرياض في المملكة العربية السعودية . وسيوفر الخط البالغ طوله ٥٧٧ كيلومترا خطا منفردا ومختصا بين الهفوف والرياض وخطا مزدوجا جديدا على طول الخط القديم بين الهفوف والدمام . وسيكون للخط أهمية بالنسبة للواردات التي تنقلها الحاويات عن طريق الدمام والتي ستنتقل مباشرة الى محطة جمارك السكك الحديدية للحاويات في الرياض التي بدأت عمليات تشغيلها في عام ١٩٨١ .

ومن ناحية أخرى ، يدرس أعضاء مجلس التعاون الخليجي بصورة جادة امكانية انشاء خط سكة حديدية تربط العراق ، الكويت ، عمان ، قطر ، المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة . وسيلتقي الخط مع خط الدمام - الرياض ليشكل نواة لشبكة السكك الحديدية في الجزء الجنوبي من منطقة الاكوا .

هـ - التعاون الاقليمي في مجال النقل

اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال جلسته العامة رقم ٤١ في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٨٣ ، قرارا بشأن عقد النقل والمواصلات في آسيا والمحيط الهادى* (قرار ١٩٨٣/٦٩) . وأكد القرار على الحاجة الملحة الى الارتفاع بمستويات الهياكل الأساسية للنقل والمواصلات في آسيا والمحيط الهادى* ، وأبرز الدور الحاسم لكل وسائل النقل باعتبارها عناصر تمكين في التنمية الاقتصادية ، وشدد على أهمية تحسين ونمو الهياكل الأساسية لقطاعي النقل والاتصالات والعمليات اللازمة لقيام تنمية شاملة تتضمن جميع قطاعات الاقتصاد .

وطب انقرار الى امانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى* الاسكاب اعداد برنامج عمل شامل للعقد (١٩٨٥-١٩٩٤) . كما ان الفقرة الخامسة من القرار تطيب الى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ان تتخذ اجراءات ملائمة للتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى* لتضمين منطقة غربي آسيا في برنامج عمل العقد .

وعلا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي قامت امانة الاسكاب بالأعمال التحضيرية بشأن صياغة برنامج عمل مرحلي للعقد . ومن بين النشاطات التمهيدية التي تتم الاضطلاع بها خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٣) ، الاجتماع الذي عقده فريق حكومي مشترك في هذا الشأن في بانكوك خلال الفترة من ١٠ الى ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٣ والذي اشتركت فيه الامانة التنفيذية للاكوا . وقد أقر الاجتماع المذكور مجموعة أهداف فيما يتعلق بالعقد وبحث اطار العمل والنهج والاستراتيجيات الاساسية اللازمة لوضع برنامج عمل مرحلي للعقد . كما بحث الجوانب الخاصة المتعلقة باعداد البرامج الوطنية وناقش الاطار العام لوضع برامج اقليمية ممكنة .

وأوصى الاجتماع بإمكانية القيام بتنفيذ برنامج عمل العقد عن طريق مختلف الوكالات والمنظمات الوطنية والدولية والحكومية المشتركة ، وأكد على ضرورة قيام امانة الاسكاب بضمان التنسيق الشامل بين الوكالات في مجال النشاطات المتعلقة بالعقد .

وعلاوة على ذلك ، وافق الاجتماع على استكشاف مزيد من الفرص مع الاكوا لتحقيق تنمية متموسة بين بلدان المنطقة في ميدان النقل والاتصالات .

وقرر الفريق الحكومي المشترك عقد اجتماع ثان من هذا النوع في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤ ببلورة نتائج ومحصلة الاجتماع الأول بهدف وضع برنامج عمل مرحلي للعقد .

ومن ثم فإن من المعتقد بأن النشاطات المذكورة اعلاه قد وضعت الأسس اللازمة لبدء جهود منظمة وبناء لتعزيز التعاون الاقليمي والأقاليمي في ميدان النقل خلال بقية الثمانينات ومستهل التسعينات .

واو - السياحة

على الرغم من أن الجوانب المتعلقة بالسياحة لم تذكر بصورة واضحة في الاستراتيجية الانمائية ابدونية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، الا انها وجدت تعبيرا لها في اعلان مانيلا بشأن السياحة العالمية ، الذي أقره مؤتمر السياحة العالمية المنعقد في مانيلا ، الفلبين ، من ٢٧ ايلول/ سبتمبر الى ١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠ .

وفي الوقت الذي يشدد فيه الاعلان على الروابط بين تنمية السياحة وبين التنمية الاقتصادية - الاجتماعية للدول على امتداد العالم ، فانه يؤكد كثيرا على الآثار المباشرة لسياحة على القطاعات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والاقتصادية في المجتمعات الوطنية وعلاقاتها ابدونية . وانسجاما مع اولويات ونظم وتقاليد كل قطر على حدة ، تعتبر حركة السياحة جانبا من جوانب انجاز الانسان حيث تلعب دورا رئيسيا داخل مجموعة من النشاطات ابشيرية لا سيما في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان بلدان الاكوا، وجميعها أعضاء في منظمة السياحة العالمية المسؤولة عن متابعة تنفيذ اعلان مانيلا، تدرك تماما أهمية تطوير امكانيات قطاعاتها السياحية خلال عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث. وتسعى، من خلال اتخاذ اجراءات محددة والمشاركة في اعمال منظمة السياحة العالمية، الى تنفيذ التدابير المختلفة في ميدان السياحة، التي أقرها المجتمع العالمي. غير ان الاوضاع السياسية والعسكرية السائدة تعوق بصورة كبيرة جهود هذه البلدان.

والواقع ان التاريخ الماضي الطويل المليء بالاحداث المؤسفة وكذلك الاضطرابات الحامية والازمات المزعجة المتعاقبة في منطقة الاكوا، كلها عوامل تعوق تنمية السياحة الدولية وداخل الاقليم. وتتأثر جميع بلدان الاكوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالاوضاع العامة المضطربة.

وخلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ لم تتحقق زيادة على الاطلاق في نصيب بلدان الاكوا في السياحة العالمية. وتم في السنوات الثلاث الماضية اجتذاب نحو ٢ في المائة فقط من حركة السياحة الدولية نحو غربي آسيا، وظلت حصة المنطقة في ايرادات السياحة الدولية بدون تغيير حيث حصلت على نحو ٣ في المائة.

ومنذ عام ١٩٨٠، أخذت حركة السياحة الدولية والمدفوعات تظهران زيادات مطردة ولوانها بمعدلات أقل كثيرا من المعدلات السائدة في الستينات والسبعينات. ومن بين مناطق العالم، لم يشهد الشرق الاوسط، الذي يشمل في معظمه بلدان الاكوا، نموا في حركة السياحة. وباستثناء رحلات الاعمال ورحلات الحج وبعض التدفقات السياحية داخل الاقليم والمحلية، لا تزال منطقة الاكوا تتميز بتنمية سياحية محدودة تتسم بعدم الاستقرار.

ان بلدان غربي آسيا التي تتمتع بموارد سياحية طبيعية وتاريخية ومناظر خلابة فريدة في العالم، يمكنها زيادة حصتها في السياحة الدولية، وتستطيع تعزيز السياحة الاقليمية الداخلية والمحلية وبذلك يمكنها الاستفادة من المساهمة التي قد يضيفها قطاع السياحة الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في المنطقة.

الفصل الثامن

الموارد المائية

تضم منطقة الاكوا مساحات كبيرة من المناطق القاحلة وشبه القاحلة في بعض الاماكن التي يقل هطول المطر فيها عن عشرين ملم سنويا . وقد تزايدت اهمية الماء ، بوصفه موردا هاما لتلبية احتياجات الانسان ، في جميع انحاء الاكوا تحت تأثير التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة وادراك الحاجة الملحة الى تطوير وحفظ وادارة موارد المياه بكفاءة .

وتم خلال مستهل عام ١٩٨٠ وضع سياسات وطنية للمياه في بعض بلدان المنطقة . وعلى سبيل المثال عكفت مصر على اعداد خطة رئيسية للمياه . كما ان كثيرا من البلدان التي ادركت اهمية تقييم موارد ها المائية ، قد قامت ببذل جهود لتوسيع شبكاتها وازهار الاهتمام باستخدام التكنولوجيا المتقدمة لاغراض التقييم .

ويتزامن العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية مع عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث . ومع انقضاء ربع فترة عقد المياه ، حققت معظم بلدان الاكوا الاعضاء تقدما ملحوظا في تحسين كل من موارد ها المائية وشبكات مرافقها الصحية .

ونظرا لظاهرة الجفاف التي تسود المنطقة بصفة عامة ، تكتسب المياه الجوفية اهمية خاصة في المنطقة ؛ ولكن هذه المياه غالبا ما تكون مالحة أو ضاربة الى الملوحة وتتطلب عمليات ازالة للملوحة باهظة التكاليف . ومع ذلك يجري بصورة متزايدة استحداث مشروعات لزالة الملوحة لاسيما في بعض بلدان الخليج ومنها المملكة العربية السعودية والبحرين ، حيث نصبت امدادات المياه الجوفية باسرع مما نصبت احتياطات النفط . وقد حفز التهديد الاخير بانتشار بقعة الزيت ، بلدان الخليج على حماية محطات الطاقة وازالة الملوحة لديها باستخدام الحواجز والمرشحات واتخاذ الاستعدادات اللازمة للتخلص من كتل القار التي تجرفها مياه البحر الى الشواطئ .

وبذلت محاولات كبيرة في كثير من البلدان بهدف تحسين انخفاض كفاءة توزيع واستخدام المياه في مشاريع الري .

كما اعطي مؤخرا اهتمام لزيادة فعالية استخدام الصناعات للمياه عن طريق اعادة تدوير المياه مع اتخاذ الضمانات الملائمة لمنع التلوث ، وكذلك معالجة المياه العادمة ومراقبة النوعية . ويجري في مختلف البلدان معالجة مياه المجارى لاستخدامها في ري الحدائق والمتنزهات العامة ؛ وهو مخطط يكتسب شعبية واسعة داخل المنطقة .

وتدعو الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الثالث الى الانتقال من الاعتماد الدولي حاليا على المواد الهيدروكربونية الى زيادة الاعتماد على المصادر المتجددة ولا سيما الطاقة الهيدروكهربائية . وقد قامت كثير من البلدان في منطقة الاكوا مثل مصر والعراق والجمهورية العربية السورية ، بصياغة مشاريع لانتاج الطاقة الهيدروكهربائية ، وضبط الفيضانات والتوسع في الري بجانب التنمية المتعددة الاغراض والمتكاملة لموارد المياه . وتعتبر الخبرة المكتسبة في مصر ، وفي العراق مؤخرا ، في هذه المشاريع الرامية الى تقليل فائض مياه الفيضان ، بمثابة امثلة جيدة على ادماج مشاريع ادارة الفيضان في مشاريع التنمية المائية المتعددة الاغراض .

غير انه يجب ملاحظة ان ندرة رؤوس الاموال تشكل عائقا رئيسيا في تنفيذ مشاريع التنمية المائية المتعددة الاغراض لا سيما في البلدان غير النفطية في المنطقة مثل اليمن . ويضاعف من هذه المشكلة ايضا هجرة القوى العاملة المدربة الى البلدان المجاورة المنتجة للبتروال والتي لا تزال تعاني من نقص القوى العاملة المدربة على المستويين الفني وشبه الفني . اما على الصعيد الوطني فتختلف الاوضاع والتطورات من قطر الى آخر .

وفي البحرين تستمر البرامج السريعة لازالة ملوحة المياه ، غير انها تسير بخطى بطيئة . وقد تم ارجاء معظم المشاريع التي وضعت اصلا للفترة ١٩٨٠-١٩٨٤ حتى ١٩٨٥-١٩٨٦ بسبب العقبات المالية . وقد ادى ذلك الى مواجهة البلاد لنقص في المياه المزال ملوحتها والى زيادة الاعتماد على خزانات المياه الجوفية السريعة النضوب . غير انه من المنتظر ان يخفف انجاز مشاريع تحلية مياه البحر الجارى تنفيذها بعض الشيء من هذا الوضع وان يؤدي الى تلبية الاحتياجات حتى اواخر الثمانينات .

وتصل ذروة الطلب على المياه نحو ٤ مليون جالون يوميا . والمحطة الوحيدة الموجودة لتحلية مياه البحر هي محطة سترا التي تبلغ طاقتها ٥ ملايين جالون يوميا . وتوفر المياه الجوفية حاليا ٨٥ في المائة من مجموع الطلب على المياه ، ومن المعتزم في عام ١٩٨٥ ان يتم سحب ١٥ في المائة فقط من المياه المحلية من مستودعات المياه الارضية لخلطها مع المياه المزال ملوحتها .

وقد تم احراز تقدم كبير في مشروع مياه المجارى الذى بدأ في عام ١٩٧٧ . ويتمثل الجانب الرئيسي للمشروع في محطة معالجة مياه المجارى في طوبلي وهي الاولى من نوعها في الجزيرة . ومن المتوقع ان تنتج الشبكة بكاملها نحو ١٢ مليون جالون يوميا من مياه المجارى المعالجة

وذلك عندما يتم انجازها في عام ١٩٩٠ . ومن المقرر ان تستخدم مياه المجارى المعالجة في الزراعة بصورة رئيسية .

ووفقا لآخر بيان صدر عن منظمة الصحة العالمية ، فان ٦٨ في المائة من سكان الحضر و ٢٣ في المائة من سكان الريف في اليمن الديمقراطية لديهم امدادات مياه مأمونة وان ٥٠ في المائة فقط من منطقة مدينة عدن تخدمها شبكة مجارى محمولة بالمياه . وليست هناك مرافق لمعالجة مياه المجارى . وتعطي الخطة الخمسية الحالية (١٩٨١-١٩٨٥) اولوية عليا لتخصيص اعتمادات لمشاريع امدادات المياه . وتبذل الجهود لتحسين امدادات المياه في عدن وبخاصة استغلال موارد المياه الجوفية الاضافية في حدود مسافة تبلغ نحو ٦٠ كلم . ويجرى حاليا تشييد مشروع امدادات مياه عدن الكبرى . ومن المقرر تنفيذ مشاريع لامدادات المياه تصل في مجموعها الى ٣٣ مشروعا في المناطق الحضرية للفترة ١٩٨١-١٩٨٥ بتكاليف تقدر بنحو ٢١ مليون ريال يمني وقد بدأ العمل بالفعل في تشييد ٢٧ مشروعا من هذه المشروعات .

ويشمل برنامج العقد المتعلق بامدادات المياه المشاريع التالية : (محطة امدادات مياه عدن (على مرحلتين) بتكاليف تقدر بنحو ٣٨٢ مليون دولار ، ومحطة امدادات مياه مكلاب ، و امدادات مياه الشرب الريفية ، والتدريب بما في ذلك الزمالات ، والتدريب في موقع العمل ، ومرافق امدادات المياه وتنمية المناطق القاحلة) .

وقد دمرت كثير من المرافق الهامة لموارد المياه نتيجة الفيضانات الكبيرة التي حدثت في عام ١٩٨٢ . ولقد اجتاحت هذه الفيضانات اثنين من اهم الخزانات في عدن ، ومعظم شبكة الطرق والجسور ، ودمرت كثيرا من الابار الموجودة في البلاد ، والقنوات وقسا كبيرا من المناطق المروية . وقد استجابت الامم المتحدة والوكالات العديدة التي تقدم المساعدة للطلب الذي تقدمت به حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، ولا تزال اعمال الاغاثة والاعمار مستمرة . وبالإضافة الى ذلك ، يجري بناء محطة حرارية لتوليد الطاقة الكهربائية ومحطة لتحلية المياه في الحصوة . وسوف تبلغ طاقة أعمال ازالة الملوحة نحو ٢٨ ألف متر مكعب يوميا . وتدرس مؤسسة الاشغال العامة حاليا مشروعا يهدف الى تزويد اربعين مدينة وقرية بمياه الشرب حتى عام ١٩٩٥ . ومن المنتظر الانتهاء من العمل في هذا المشروع عام ١٩٨٧ ويشمل ايضا انشاء حقن آبار في منطقة سيئون تصل طاقته الى مليون متر مكعب من المياه يوميا .

وفي مصر يوفر النيل مصدرا غزيرا للمياه . ويحصل نحو ٧٩ في المائة من سكان الحضر و ٧٤ في المائة من سكان الريف على امدادات مأمونة من المياه . وتركز استراتيجية مياه الشرب والمرافق الصحية لعام ٢٠٠٠ على الاهداف الرئيسية للعقد التي تدعو الى التغلب على العجز الحالي في امدادات الماء . كما ان معالجة مياه المجارى بحيث تتماشى مع الزيادة في عدد السكان ، تحظى ايضا باولوية عليا في الخطة الخمسية الجديدة (١٩٨١-١٩٨٥) . وقد تم

الانتهاء في وقت مبكر من المرحلة الاولى لخطة رئيسية لتنمية المياه تغطي القطر كله بمساعدة ورعاية برنامج الامم المتحدة الانمائي . كما تمت الموافقة على تمويل المرحلة الثانية في عام ١٩٨٢ وهناك ايضا خطط ترمي الى تحسين ادارة المياه .

وسوف يشمل تنفيذ مشروع مياه الشرب في القاهرة كثيرا من المشاريع الفرعية . كما تتضمن خطة مياه الشرب للاسكندرية ايضا عددا من المشاريع الفرعية . وبالتوازي مع مشروعات توفير المياه الى الحضر فان مصر قد قامت ايضا بتنفيذ مشروع يموله البنك الدولي للانشاء والتعمير يهدف الى توفير الاحتياجات من امدادات المياه في المناطق الريفية في محافظة البحيرة التي تعاني كثيرا من ضعف الخدمات . ويتم الحصول على معظم المياه في شمال البحيرة من مصادر سطحية مثل المياه الجوفية الشديدة الملوحة في حين تستمد المناطق الجنوبية في البحيرة معظم امداداتها من المياه من الابار . وهناك مشروع لتجديد ١٢ محطة لمعالجة المياه و ١٠٦ آبار في المنطقة .

اما المدن الجديدة مثل مدينة العاشر من رمضان ومدينة السادات والعامرية الجديدة فانها اما ان تكون تحت الانشاء او في مرحلة متقدمة من التخطيط . ومن المتوقع ان تبلغ تكاليف امدادات المياه لهذه المدن نحو ٤ مليون جنيه مصرى . وهناك مدينة رابعة هي دمياط الجديدة وهي في المراحل الاولى من التخطيط ،بالاضافة الى اربعة مدن اخرى جديدة ستكون تابعة لمدينة القاهرة لا تزال ايضا في مرحلة التخطيط الاولى . وسيكون لهذه المدن جميعا شبكات للمياه والمجارى .

ووفقا لحدث بيان صادر عن منظمة الصحة العالمية ،المكتب الاقليمي لشرقي البحر الابيض المتوسط ،توجد شبكات مجارى ملائمة تخدم ٧٠ في المائة من سكان الحضر و ٥ في المائة من سكان الريف . ويعتبر مشروع مجارى القاهرة الكبرى واحدا من اكثر مشاريع المجارى الحضرية طموحا في العالم . وهذا المشروع المعتمزم قيامه على الضفة الشرقية لنهر النيل والذي سيبدأ انشاؤه قريبا ،سوف يخدم نحو ٦ ملايين نسمة . وقدرت تكاليف الخطة الرئيسية لمدينة القاهرة في عام ١٩٨١ بنحو ٢٥٧٧ مليون جنيه ومن المتوقع الانتهاء من المرحلة الاولى في عام ١٩٨٦ والتي ستبلغ تكاليفها ١٢١٤ مليون جنيه مصرى . وسيحصل سكان الحضر جميعا على امدادات للمياه متصلة بالمنازل عند الانتهاء من المشروع في عام ٢٠٠٠ .

وقد تم انفاق ٥ ملايين دولار تقريبا على اجراء اصلاحات في السد العالي في اسوان ومن المنتظر ان تبلغ تكلفة عمليات الاصلاح الرئيسية ١٠٠ مليون دولار . ومن المقرر استبدال زعانف التوربينات الاثني عشر وقواطع التيار ومعظم شبكة التحكم .

وهناك دراسات جدوى عن مشاريع للرى في الاسماعيلية والقطارة والشرقية تتضمن رى ٨.٠٠٠ هكتار و ٢.٠٠٠ هكتار و ٤.٠٠٠ هكتار على التوالي . وتشير المعلومات المتاحة الى ان مصر قد وجهت ايضا جهودا نحو زيادة الساحة المروية بواسطة استصلاح الاراضي . ويجرى تحسين مشاريع الرى القديمة بالاضافة الى استمرار دراسة موارد المياه في سيناء . وذكرا ان مصر ستعطي قدما في مشروعها السابق دراسته منذ مدة طويلة لتطوير واستحداث الطاقة الهيدروكهربائية عند منخفض القطارة . وسيتم توليد الكهرباء عندما يجرى تسيير المياه من البحر الابيض المتوسط الى داخل المنخفض . غير ان العقبة الرئيسية في تنفيذ هذا المشروع تتمثل في التكاليف العالية لانشاء قناة التوصيل من البحر الابيض المتوسط الى المنخفض والتي تقدر بحوالي ملياريين من الدولارات .

وفي العراق قطعت الحكومة شوطا بعيدا في تحقيق اهدافها الرامية الى توفير المياه المناسبة لجميع سكانها في عام ١٩٩٠ . وهناك ٢٧٠ مشروعا كبيرا لامدادات المياه تعمل في جميع انحاء العراق الى جانب مشروع بغداد الكبرى . يوجه قسم كبير من البرنامج الاستثماري الكثيف نحو اقامة شبكة لمياه الشرب توفر ٩٥٠ مليون جالون يوميا تكفي لتلبية احتياجات عدد من السكان يصل الى ٥٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ .

ويجرى استثمار ٦٠٠٠ مليون دولار في برنامج متكامل لتطوير امدادات المياه والمرافق الصحية في بغداد لتلبية الاحتياجات المتزايدة من المياه لسكان العاصمة الذين يتزايد عددهم بسرعة . وسيتم الانتهاء في عام ٢٠٠٠ من شبكة أنابيب جديدة لتوزيع المياه يبلغ طولها ٩٠٠٠ كلم وتوفر ما يعادل ٥٠٠ لتر للفرد الواحد يوميا من مياه الشرب العذبة اللازمة لسكان المدينة .

وتعتبر مدينة بغداد محظوظة في انها لا تعاني من نقص في امدادات المياه . ويبلغ متوسط تصريف نهر دجلة الذي ينساب خلال المدينة نحو ٦٠ متر مكعب في الثانية ويحد ادنى من التدفق يبلغ نحو ٥٠٠ متر مكعب في الثانية بموجب شبكة التنظيم الجزئية الحالية . ويجرى حاليا تسييد مشروع الكرخ الذي سيوفر المياه للمناطق الواقعة على الضفة الغربية من المدينة كجزء من عملية التطوير المرحلية ، ومن المتوقع ان ينتهي العمل بهذا المشروع في عام ١٩٨٤ . ويجرى العمل حاليا في مشروع الكرخ الذي تبلغ تكاليفه ١١٠٩ ملايين دولار والذي سيوفر ٢٠٠ مليون جالون من المياه يوميا لعدد من السكان يبلغ مليوني نسمة . وسيجرى توفير صافة التخزين المطلوبة بواسطة ١٥ خزاناً .

والواقع ان هناك ثلاث محطات كبيرة لمعالجة المياه هي الكرخ والرصافة و ٧ نيسان
بالاضافة الى محطتين اصغر حجما هما الكرمة والدورة والتي ستوفر للعاصمة امدادات المياه
المأمونة .

وقد منحت اعمال التوسع في مشاريع المجارى الأولية في خطة تطوير البنية الاساسية
للعاصمة . وترتبط حاليا مساكن حوالي ثلث سكان بغداد بشبكة المجارى ، وتستمر اعمال
البناء في بقية المشروع الذى سوف يوفر انجازه ٩ ٥٠٠ كم من البالوعات و ٢٢٨ محطة ضخ
ومحطتين للمعالجة تخدم جميعها عدد ١ من السكان يبلغ مجموعهم ٤٣ مليون نسمة .
وهناك ايضا عدد من المحطات الاضافية لمعالجة المجارى بالاضافة الى الاعمال التسي
تجرى لتوسيع شبكة المجارى .

وفي المدن الاخرى الكبرى البالغ عددها سبع عشرة مدينة يجرى حاليا تخطيط مشاريع
المجارى أو وضعها موضع التنفيذ ومن المتوقع في عام ١٩٩٠ ان تزود هذه المدن بشبكات
مجارى حديثة . وفيما يتعلق بالزراعة والرى في العراق ، فقد شملت العناصر الرئيسية
لبرنامج التنمية الحكومية تطوير مياه الأنهر . وقد تم الانتهاء من سد حميرين في نهاية عام
١٩٨١ وسد حديثة في عام ١٩٨٢ . وبدأ العمل في بناء سد الموصل في شباط/فبراير
١٩٨١ ولا يزال العمل مستمرا .

وتجرى الدراسات لاقامة سد بخمة . كما انه من المقرر اعادة بناء قنوات الرى وشبكة
الصرف في منطقة ابو غريب ، ولا يزال العمل مستمرا في اقامة مشروع كركوك . وتعتمد الحكومة
تحويل عدد يتراوح بين ٢ و ٨ ملايين هكتار الى نظام الرى الدائم في نهاية الامر .

وفي الاردن تهدي الحكومة اهتماما بالغا بحفظ المياه واعادة تدويرها بوصفها من
اندر الموارد في القطر . وسوف يتم الانتهاء في عام ١٩٨٤ من مشروع الغور الشرقي الذى
سينقل المياه الى حوض مياه عمان والذى يتكلف ٣٨ مليون دينار اردني تقريبا (١١٠ مليون
دولار) . وسوف تضح المحطة نحو ٤ مليون متر مكعب من المياه من القناة الى عمان كل عام ،
وهذا من شأنه توفير كميات كافية من المياه المتاحة لعمان حتى عام ٢٠٠٠ . وهناك نسبة
٨٧ في المائة من السكان الحضر في الاردن لديهم وصلات لنقل المياه عن طريق المواسير .
في حين ان هناك ٢٦ في المائة فقط من الاسر الحضرية لديها توصيلات بلدية لشبكة المجارى .

وقد تقرر ارجاء بناء سد المقارن ، الذى كان من المتوقع بناؤه على نهر اليرموك ،
نظرا لوجود خلافات معينة ، حيث كان من المقرر ان يخترق السد الحدود بين الاردن والجمهورية
العربية السورية . ونتيجة لذلك اصبح لزاما على الاردن اعادة النظر تماما في برنامجه الخاص
بتطوير المياه .

وتحظى مشاريع المياه حالياً بأولوية قصوى في الاتفاق الحكومي . فقد تم وضع الخطط اللازمة لرفع السدود القديمة وبناء سدود جديدة ، وإعادة استخدام مياه المجارى في الزراعة ، وتحسين شبكات المياه والمجارى ، والاستفادة من المياه الجوفية . كما تم حالياً الانتهاء من خطة للمياه اعيدت صياغتها تماماً ، وتم منح عدد من العقود الرئيسية في مستهل الثمانينات . وقد بدأ بالفعل العمل في وادى الاردن وهو المشروع الذى يحظى بأولوية لدى السلطات والذى يهدف الى زيادة ارتفاع السدين المقامين في المنطقة الشمالية . ويجرى حالياً انشاء سد الملك طلال الذى يقع على نهر الزرقاء وسد وادى عربه . وسوف يرفع هذان المشروعان معا الطاقة الاجمالية للتخزين بنحو ٣٤ مليون متر مكعب . ومن المتوقع الانتهاء من المشروع الاو فى عام ١٩٨٥ .

وسوف يتم في موقع السد اقامة محطة لتوليد الطاقة الكهربائية تبلغ قدرتها ٤ ميغاواط كجزء من مشروع كبير للرى . وسيروى المشروع ٨٢٠٠ هكتار اضافية . وسيتم الانتهاء من السد الثانى في منتصف عام ١٩٨٤ . ويجرى حالياً ايضاً طرح عقد بمبلغ ٥٤ مليون دينار اردنى لاقامة شبكة للرى في وادى الاردن تكفى لرى ١٢٥٠ هكتار .

ولا يزال العمل مستمرا في محطة معالجة مياه المجارى التى تعتبر جزءاً من خطة شبكة المياه والمجارى التى تبلغ تكلفتها ١٩١ مليون دولار والتي ستقام لخدمة منطقتى الزرقاء والرصيفة . ويجرى ايضاً اقامة محطة جديدة لمعالجة مياه المجارى بالنسبة لمنطقة عمان . وقد بدأ العمل في المرحلة رقم واحد من مشروع موارد مياه منطقة الموجب والغور الجنوبي ، ومنحت هيئة وادى الاردن عقداً استشارياً لتنفيذ المرحلة الثانية ، والتي تتضمن بناء سد لتحويل المياه في وادى الموجب لرى ما يقدر بنحو ١٠٠ هكتار في الجزء الجنوبي من وادى الاردن .

وهناك دراسة للجدوى بشأن استخدام نهر الفرات في العراق لتزويد عمان والجزء الشمالي من البلاد بالمياه . غير ان التقديرات الاولى تشير الى انه ليس من المحتمل ان يبدأ العمل في هذا المشروع قبل عام ١٩٩٠ .

ومن المتوقع ان تزداد مساحة الاراضى القابلة للزراعة في الاردن بنحو ١٨٠ دونم اضافية . وهناك خطط لاقامة ثمانية مشاريع للرى تبلغ تكلفتها ٢٧٥٦ مليون دينار اردنى (بما في ذلك سد المقارن) . وتم مؤخراً اكتشاف خزان رئيسي كبير للمياه الجوفية في منطقة المخابة في الشمال . وقد ذكر انه من المحتمل ان يحتوى هذا الخزان على كميات كبيرة من المياه الجيدة النوعية تحت ضغط عال ويقدر معدل الانتاج بحوالى ٧٥ مليون متر مكعب سنوياً .

ظلّت الكويت منذ عام ١٩٥٠ تعتمد على البحر في الحصول على حاجتها من المياه العذبة . ويتمتع نحو ٧٠ الى ٨٠ في المائة من السكان بحرية الحصول على مياه الشرب المعالجة ومن المتوقع توفير شبكة امدادات المياه عن طريق المواسير للسكان كافة في عام ١٩٩٠ . ولمواجهة الطلب المتزايد على المياه ، والذي من المقدّر ان يصل في مجموعه الى ٢٢٠ مليون جالون يوميا في عام ١٩٨٥ ، قامت وزارة الكهرباء والمياه باعداد الخطط اللازمة لزيادة الطاقة الاجمالية لمحطة ازالة ملوحة المياه في البلاد . وكجزء من مشروع شرق الدوحة سيتم توفير سبع وحدات لازالة ملوحة المياه يبلغ مجموع طاقتها نحو ٤٢ مليون جالون يوميا . وقد وضعت وزارة الكهرباء والمياه بموجب مشروع غربي الدوحة ، الخطط اللازمة لاقامة وحدات لازالة ملوحة المياه تبلغ طاقتها الاجمالية ٩٦ مليون جالون يوميا في نهاية عام ١٩٨٥ . وتم ارجاء انشاء المحطة الاولى لازالة الملوحة التي كان من المقرر ان تبدأ العمل في صيف عام ١٩٨٣ والتي تبلغ تكلفتها ٢٧ مليون دينار كويتي . وهناك خطط ترمي لتشغيل محطات اضافية بصورة دورية .

وتجرى دراسات لانشاء محطة اضافية لازالة ملوحة المياه تبلغ طاقتها ٧٥٠ متر مكعب يوميا (١٦٥ مليون جالون يوميا) للمساعدة في تلبية الطلب على المياه عام ١٩٩٠ (بمتوسط يبلغ ٢٢٠ مليون متر مكعب يوميا - ٢٦٨٤ مليون جالون يوميا) . ويجرى بالفعل اقامة المرحلة الثانية من المشاريع الرئيسية لتوزيع المياه ومن المتوقع الانتهاء منها في عام ١٩٨٥ . وعند الانتهاء من هذه المرحلة سيصبح في امكان جميع سكان الكويت الحصول مباشرة على امدادات المياه العذبة . كما وضعت الكويت الخطط اللازمة لاقامة مجمع الزور لتوزيع المياه الذي تبلغ طاقته ٢٠٠ مليون جالون يوميا والذي من المقرر البدء في انشائه في مستهل عام ١٩٨٤ . وسوف يزود المجمع بالمياه المزاء ملوحتها من محطة الزور الجديدة لتحلية المياه وتوليد الطاقة .

وهناك مصدر آخر للمياه في الكويت هو صبيب مياه المجارى المعالجة . وتنتج حاليا محطات المعالجة الموجودة نحو ٨٨ مليون جالون يوميا . وعلى الرغم من ان هذه المحطات قد صممت اساسا لمعالجة ٢٢٠ مليون جالون يوميا الا انه سيجرى توسيعها لاستيعاب ٣٣٠ مليون جالون يوميا في عام ١٩٨٥ . كما تم الانتهاء من ثلاث محطات اخرى لمعالجة مياه المجارى من المتوقع ان تبلغ طاقتها الاجمالية ١٠ مليون جالون يوميا في عام ١٩٨٥ .

وفي لبنان جاء في التقديرات السابقة لعام ١٩٧٥ ان نحو ٩٨ في المائة من

سكان المدن (اي نحو ٥٠ في المائة من مجموع السكان) يحصلون على مياه الشرب عن طريق الشبكات المؤدية الى المنازل وان ٨٥ في المائة من سكان الريف كانت لديهم وسائل معفونة للحصول على مياه الشرب من المواسير . ومن جهة اخرى جاء في التقديرات ان ٥٠ في المائة من مجموع سكان لبنان تقريبا وكل سكان بيروت يستخدمون شبكات المجارى . ولكن السرافى تدهورت خلال الشامي سنوات الماضية نتيجة الاعمال الحربية المدمرة التي شملت جميع ارجاء البلاد . وقد تم تدمير الكثير من السرافى وأدى النقص الحاد في المياه السسى توزيع المياه بالحصص في مدينة بيروت وغيرها من الاماكن . ونظرا للاوضاع السياسية غير المستقرة في لبنان فانه لم يتم الاضطلاع بأية نشاطات رئيسية جديدة فيما يتعلق بالمياه منذ اواسط اسبعينات . وما يزيد من صعوبة مشكلة امدادات المياه وشبكة المجارى المحملة بأكثر من طاقتها ، نقص الاستثمار ونقص الصيانة خلال العقد الماضي .

وقام برنامج الامم المتحدة الانمائي بتمويل واعداد دراسات حول خطة قومية لادارة المياه العادمة وقد وضعت في الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية بوصفها وكالة منفذة . وتشمل هذه الدراسات كل لبنان باستثناء بيروت . وتتضمن وضع خطة رئيسية لجمع وتصريف المياه العادمة والنفايات الصلبة ، ودراسات جدوى فيما يتعلق بأربع مناطق حضرية مختارة ، وتنفيذ دراسات خاصة لاستكمال الخطة الرئيسية ، ودراسات جدوى بالاضافة الى القيام ببرنامج للتدريب . وقد تضمنت النتائج والتوصيات المقدمة برنامجا للاعاءل العاجلة يتكلف ٣٩٦ مليون ليرة لبنانية فيما يختص بالمياه العادمة ، و٣٢٤ مليون ليرة لبنانية لنظام الصرف و١٦٤٩٩ مليون ليرة للنفايات الصلبة بأسعار عام ١٩٨٢ .

وفي عمان تم احراز تقدم كبير خلال مستهل الثمانينات فيما يختص بالمشاريع التجريبية الرامية الى بحث امكانية اعادة ملء آبار المياه الجوفية باستخدام سدود لاعادة الملء . كما حظيت نظم الفلج الهامة بالرعاية ايضا بموجب مشروع وطني يتم عن طريقه اصلاح معظم هذه النظم وابقائها في حالات عمل جيدة . ويجرى العمل ايضا في عدد من المشاريع الاخرى من بينها مشروع تطوير الينابيع في سلالة واعمال الوقاية من الفيضانات ، ثم مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في وادى الجيزى . وتم تطوير الخطط لتوفير موارد دائمة حتى عام ٢٠٠٥ في اعقاب اعداد برنامج للطوارئ في عام ١٩٧٧ . ويجرى التركيز حاليا على مشاريع حفظ المياه .

ويجرى إنشاء محطة لازالة الملوحة متعددة المراحل من النوع الومضي لخدمة مدينة مسقط ، ومن المتوقع في عام ١٩٨٤ استخدام مستودع مواز لخلط المياه المزال ملوحتها بالمياه المأخوذة من الابار .

وتم الانتهاء من الوقاية من الفيضانات في أربع مناطق . وهناك مشروع يستهدف بناء سدود لحصر المياه وتخزينها . وسيكون هذا المشروع بمثابة هيكل لضبط الفيضانات بالإضافة الى توفير المياه السطحية للرى ولاعادة ملء آبار المياه الجوفية .

وفي عام ١٩٨٠ لم يكن هناك سوى ٢٠٩ في المائة من السكان يتوافر لديهم شكل من اشكال تصريف مياه المجارى . ومن النظم الآخذة في الانتشار لمعالجة مياه المجارى ، اعادة استخدام مياه الصبيب لأغراض الرى .

وفي قطر يحصل ١٠٠ في المائة من السكان تقريبا على مياه الشرب . وتحصل

غالبية سكان الدوحة على المياه من الشبكة العامة ، ويجرى العمل على توسيع شبكات توزيع المياه وشبكات المجارى في العاصمة وفي المدن الاخرى . وتشير الدراسات الى ان خزانات المياه الجوفية قد قاربت من النضوب وانها تواجه مشكلة تسرب مياه البحر اليها . وتحتاج مدينة الدوحة وحدها حاليا الى ما يزيد عن ٤ مليون جالون يوميا . ولذلك يجرى اعداد الخطط لاقامة محطات اضافة لازالة ملوحة المياه تتماشى مع الزيادات السريعة للطلب على المياه الصالحة للشرب . كما خصص لوزارة الكهرباء والمياه نحو ٢٠ في المائة من ميزانية الحكومة للفترة ١٩٨٢-١٩٨٤ وقد تم مؤخرا الانتهاء في منطقة راس ابو فنتاس من بناء اربع وحدات في محطة ازالة ملوحة المياه تبلغ طاقتها ٤ ملايين جالون يوميا بحيث يصير اجمالي الطاقة الانتاجية لهذه المحطة الى ٤٨ مليون جالون يوميا . ومن المقرر إنشاء محطة جديدة بمساحة لمحطة ابو فنتاس تبلغ طاقتها ٤ مليون جالون يوميا وتقام في منطقة وسيل على بعد ٢٠ كلم شمالي الدوحة . ويجرى في بعض المحطات خلط المياه الجوفية الضاربة الى الملوحة بالمياه المقطرة للأغراض المنزلية . كما يجرى حفر الابار في مواقع مختلفة على الرغم من ان هذه العمليات تتطلب الحصول على تصريح خاص .

ولازالت المياه المعالجة تستخدم في الزراعة وفي رى جوانب الطرق والمنزهات العامة ، وهي تحظى باهتمام متزايد من قبل وزارة الصناعة والزراعة ومن قبل بلدية الدوحة .

وفي المملكة العربية السعودية تحظى تنمية الثروة المائية باهتمام كبير في الخطة الخمسية التي يجري تنفيذها حتى نهاية عام ١٩٨٥ . وحتى ذلك الحين سيكون قد تم إضافة ما مجموعه ١٥ مليون متر مكعب يوميا الى طاقة تحلية المياه الموجودة . وسوف تركز المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في المملكة العربية السعودية على إضافة طاقة إضافية تبلغ ٢٢٧ مليون متر مكعب يوميا في عام ٢٠٠٠ . غير انه يجب ملاحظة انه قد تم في العقد من الماضيين تركيب عدد من المحطات بلغت طاقتها الاجمالية من المياه المزال ملوحتها ٢ بليون جالون يوميا (٧٥٠ متر مكعب يوميا) . وتمتلك المؤسسة العامة لتحلية المياه حاليا ٢٣ محطة تنتج ١٨٤ مليون متر مكعب يوميا من المياه المزال ملوحتها ٢٩٠٠ و ٢٩٠٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية وذلك بمقتضى السياسة الثنائية الغرض التي تنتهجها المحطة . كما يجري حاليا في المملكة تشغيل محطة الجبيل على ساحل الخليج ، وهي اكبر محطة لازالة الملوحة ثنائية الغرض في العالم ، ويبلغ انتاجها نحو ٩٥٠ متر مكعب يوميا من مياه الشرب و ١٢٩٥ ميغاواط من الكهرباء . وسوف يضيف مشروع مكة - الطائف الذى سيدأ تشغيله قريبا - محطة أخرى تبلغ طاقتها الانتاجية ١٥٠ متر مكعب يوميا من المياه و ٣٠٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية . كما يجري حاليا انشاء محطة لازالة الملوحة في البرك تعمل بطريقة التناضح العكسي ويصل انتاجها الى ٢٢٧٠ متر مكعب يوميا . وهناك اهتمام كبير بشبكات توزيع المياه والمجارى في مدينة الرياض وبعض المدن الرئيسية مثل جدة والطائف وحائل وغيرها . ويجرى القيام بمشروع في جدة كلفته ٤٠ مليون دولار لتوسيع وتحسين محطة معالجة مياه المجارى الوحيدة هناك ليتسنى اعادة استعمال اسياه انعامه لأغراض خلاف الشرب . وتخدم بعض المدن الكبيرة والصغيرة شبكات مجارى محدودة . هناك في البعض الاخر شبكات مجارى في مرحلة التخطيط . وتتضمن جميع الخطط اعادة استعمال النفايات السائلة المعالجة لأغراض الري .

ولا يجري القيام بأية نشاطات معينة تتعلق بالعقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية في المملكة العربية السعودية ، ولكن النشاطات في مجال تنمية المياه في مجملها صفة ، كما تم تشييد مئات المشاريع المتعلقة بمياه الشرب أو توسيعها بغية تزويد جميع السكان تقريبا بامدادات المياه المأمونة وشبكات المجارى الملائمة في عام ٢٠٠٠ .

وشيدت في عسير تسعة سدود منذ عام ١٩٧٩ ويجرى العمل في اقامة ٤٨ سدا في بنية انحاء البلد . وفي عام ١٩٨٢ ، افتتح اكبر سد في المملكة في وادى نجران تبلغ سعة تخزينه ٨٥ مليون متر مكعب .

وأجريت دراسة الجدوى المتعلقة بإنشاء خط أنابيب يبلغ طوله ٣٧٥٠ كيلو مترا لنقل مياه الشرب من تركيا عبر العراق والكويت الى الساحل الشرقي للمملكة . وقد قدرت تكلفة هذا المشروع بنحو ٥ مليارات دولار .

وفي الجمهورية العربية السورية يتم توفير المياه من المصادر السطحية ومن مصادر الجوفية على حد سواء تقريبا . وأحد الأهداف والغايات الرئيسية للخطة الخمسية الخامسة (١٩٨١-١٩٨٥) هو رفع النسبة المئوية للسكان المستفيدين من مياه الشرب من ٧٠ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٧٩ في المائة في عام ١٩٨٥ . وأعطيت أيضا أولوية عليا لتخطيط واعداد التصاميم النهائية لمحطات معالجة مياه المجارى في جميع المدن في عام ١٩٨٥ . ومن المقرر الانتهاء من محطة معالجة مياه المجارى في دمشق في هذا الوقت والتي سوف تزيد من طاقة شبكة المجارى التي تخدم حاليا نحو ٥٠ في المائة من سكان المدينة .

ويجرى تنفيذ مشروع امداد دمشق بالمياه منذ عام ١٩٧٥ وتم الانتهاء من المرحلة الأولى للمشروع . ويرمي هذا المشروع الى زيادة معدل الاستهلاك الحالي ، على مراحل ، من ١٧٠ لترا للفرد الواحد يوميا الى ٢٥٠ لترا للفرد الواحد يوميا في عام ٢٠٠٠ . ويقدر اجمالي تكلفة المشروع بحوالي ٢٥٠ مليون دولار ومن المقرر ان يتولى تمويله البنك الدولي لإنشاء والتعمير والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والحكومة السورية . ويجرى تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع ومن المتوقع في عام ١٩٨٥ أن يرتبط ٩٠ في المائة من سكان المدينة ارتباطا مباشرا بالشبكة . وسيزود العشرة في المائة الباقون من السكان بامدادات مأمونة ومعتمدة عن طريق الصنابير الحكومية . ويمضي العمل قدما في مشروع حلب حيث من المقرر ضخ المياه من بحيرة الأسد وتنقيتها قبل نقلها في المواسير الى المدينة لتزويد عدد متزايد من السكان بالمياه الملائمة للاستعمالات المنزلية .

وتدعو الخطة الخمسية الحالية الى بناء ٢٦ سدا في انحاء مختلفة من القطر ، تقدر طاقتها الاجمالية بنحو ٢٥٨٨ مليون متر مكعب . وتعتمد الحكومة انجاز البرنامج كله في عام ١٩٨٥ . كما تعتزم الحكومة بناء سد صغير على نهر الفرات وسدود أخرى على بعض الانهار التي تصب في البحر الابيض المتوسط .

ويرتبط أكبر مشروع للرى بسد الفرات الذى تم انجازه في عام ١٩٧٨ ٠١ وكان من المتوقع ، في ذلك الوقت ، ان هذا المشروع سيؤدى في نهاية الامر الى رى حوالى ٦٤٠٠٠٠ هكتار من الاراضي في نهاية هذا القرن ولكن صادف بعض الصعوبات الفنية . وتشمل المشاريع الكبيرة الاخرى مشاريع في منطقة دمشق وعلى طول البحر الابيض المتوسط وفي وادى نهر العاصي في منطقة الغاب . وتشمل الخطط الرامية الى تطوير الشمال الشرقي بناء سد جنوب الحسكة لزيادة اجمالي المساحة المروية من ٦٠٠٠ ٤ هكتار الى ١٣١٠٠٠ هكتار .

وقد ذكر ان لدى الجمهورية العربية السورية ايضا خطة رئيسية لانشاء قناة رئيسية للرى ومحطة ضخ في غربي مسكنة وان العمل يمتدى قدما . وعند انجاز القناة ، فأنها ستعفى شبكة للرى تستهدف زراعة ٣١٢٠٠٠ هكتار من الاراضي الخصبة .

وفي الامارات العربية المتحدة ، كانت المياه تأتي من بحر للمياه الجوفية كان يغذى شبكة افلاج حديثة . غير ان الزيادة السريعة في الطلب على الماء من جانب السكان ولاغراض الصناعة قد أدت الى سحب الماء من البئر الجوفية بمعدل يبلغ ثلاثة اضعاف معدل تغذية هذا الخزان . وقد تركزت الجهود المبذولة لزيادة امدادات الماء على السدود لاقتناص مياه الامطار القليلة هناك وعلى محطة تحلية المياه .

ولدى مصلحة الماء والكهرباء في ابو ظبي خطط لاجراء دراسة تفصيلية عن احتياجات الامارة من الكهرباء والماء حتى عام ٢٠٠٠ وتقرير مستقبله شكل المرحلة الثانية لمحطة الطويلة للكهرباء وتحلية مياه البحر .

وتتأثر مشاريع الماء والكهرباء بالانخفاض الحاد في الاستثمارات . وقد وافق مجلس الوزراء على مشروع اقامة محطة الكهرباء وتحلية مياه البحر في ام القوين التي تبلغ تكاليفها ٣٠ مليون درهم (٨٢ مليون دولار) ويتضمن المشروع تركيب وحدتين لازالة الملوحة تبلغ طاقتها كل منها ١٨٠٠٠ متر مكعب يوميا بالاضافة الى محطة توليد كهرباء بخارية تشمل أربع وحدات تبلغ قدرة كل منها ٥٠ ميجاوات .

ولا تزال امدادات المياه في البلد في حالة "حرجة" . وتقدر احتياجات المياه الجوفية بحوالي ٩٧٠٠ مليون متر مكعب فقط ويجرى اتخاذ تدابير لحفظ المياه . وتشمل هذه التدابير تخزين المياه عن طريق اقامة السدود ، وزيادة استعمال المياه المزال ملوحتها والاقتصاد في استعمال المياه باستخدام طرق رى حديثة في الزراعة . ويتوخى أيضا رى المناطق الحضرية الخضراء والمنتزهات بالمياه العادمة المعاد تدويرها .

وتمتلك ابو ظبي واحدا من أكبر المشاريع لاعادة استخدام المياه العادمة الذي بدأ في عام ١٩٧٦ ووصل حجمه في عام ١٩٨١ الى نحو ٨ ملايين متر مكعب سنويا . وقد تزايد هذا الرقم ، وسيتوافر في نهاية الأمر أكثر من ٧٠ مليون متر مكعب .

وفي اليمن تعمل الحكومة على خطة التنمية الخمسية الثانية في توفير امدادات المياه في المناطق الحضرية والريفية لسكان القطر البالغ عددهم ٨ مليون نسمة والذي تتوافر حاليا لنسبة ١٧ في المائة منهم فقط سبل معقولة للحصول على مياه شرب مأمونة . وتأخذ الخطة الأهداف المباشرة لعقد المياه بصورة جادة جدا ومن المتوقع ان تحقق هدف " الصحة للجميع في خلال عام ٢٠٠٠ " . وسيوجه الانفاق بموجب الخطة نحو المشاريع المتكاملة لامدادات المياه ، وتعزيز مصلحة امدادات المياه في الريف وتدريب وتطوير القوى العاملة .

ولا تزان المرافق الصحية ينقصها الكثير ؛ غير انه سيكون من الخطوات الرئيسية نحو الوصول الى حل لمشكلة صنعاء بدء العمل في المرحلة الاولى لمشروع المجارى في العاصمة ويحرز مشروع صنعاء للمياه تقدما وسيوفر المياه لجميع انحاء المدينة . والعمل جار في مشروع امداد الماء والمجارى في الحديدة . ويجرى تطوير حوض المياه الجوفية في اسهيا وحفر عدد من الآبار وتزويدها بالمضخات . ويجرى انشاء خط أنابيب السى تعز لتزويد هذه المدينة بامدادات المياه العذبة . وبالإضافة الى ذلك ، يجري العمل في مشروع لامدادات المياه الريفية لتوفير امدادات كافية من المياه للعديد من القرى في البلاد .

ومن الجدير بالذكر ان اليمن تعتمد بشدة على المساعدة الخارجية في شكل قروض ومنح . وتقوم وكالات الامم المتحدة بتنفيذ وتمويل العديد من المشاريع ودراسات الجدوى . وبالإضافة الى ذلك ، تتلقى البلاد مساعدات من العديد من الوكالات الثنائية والمتعددة الاصراف لتنفيذ مشاريع كثيرة مثل دراسة الموارد في تهامة ، والاشراف على الرى في وادى ربما ، وهيئة تطوير تهامة ، وتخطيط وإدارة موارد المياه ، وبناء وصيانة السدود الصغيرة .

الفصل التاسع

المستوطنات البشرية

لا يزال النمو السكاني والتحضر في جميع بلدان منطقة الاكوا من أهم العوامل التي تؤثر على طبيعة وحجم المستوطنات البشرية.

وكان النمو السكاني في عام ١٩٨٠ أعلى ما يكون في الأقطار النفطية في الخليج، ويرجع ذلك بصورة كبيرة الى الهجرة. وكان أدنى ما يكون في اليمن الديمقراطية واليمن حيث سجلت نسبة نمو بلغت ٢٢ و ١٩٩ في المائة على التوالي. وفي بلدان الخليج تلك التي هي من نمط "المدينة - الدولة" تراوح النمو السكاني بين ٨٨ في المائة في قطر و ٩٩ في المائة في الكويت وهره في المائة في البحرين. وبلغت نسبة النمو في الامارات العربية المتحدة ١٣٩ في المائة. وكان النمو السكاني في البلدان الاخرى في المنطقة أقل منه في بلدان الخليج النفطية ولكنه أعلى منه بالنسبة لأقل البلدان نموا في المنطقة، انظر جدول ١.

وعلى الرغم من أن بلدان المنطقة لم تبلغ ذات المستوى من التطور الحضري، إلا أنها شهدت أنماطا هائلة من التحضر يسودها انتقال السكان الى العواصم والمراكز الحضرية الرئيسية. وهناك تغيرات ملحوظة في مستوى وسرعة التحضر من قطر الى آخر أو من مجموعة أقطار الى أخرى.

وأكثر البلدان نموا حضريا في الوقت الحاضر هي البحرين والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة حيث يتركز ما يتراوح بين ٨٠ الى ٩٠ من مجموع سكانها في المراكز الحضرية. وتشهد معظم هذه البلدان ظهور "المدينة - الدولة" التي تتميز بالسكان غير المتجانسين.

وهناك مجموعة أخرى من البلدان التي شهدت نموا حضريا مطردا في السنوات الخمسين الماضية ولها ثقل ديموغرافي في المنطقة وتشمل لبنان التي تبلغ نسبة النمو الحضري فيه ٧٥٩، تليه العراق والاردن والجمهورية العربية السورية ومصر. وعلى خلاف دول الخليج، فإن هذه المجموعة، التي تقع في الحزام الشمالي للمنطقة، تضم حوالي ٧٦ مليون نسمة أو نحو ٧٩ في المائة من مجموع سكان المنطقة. كما أن مستوطناتها أكثر قدما وأكبر حجما بمراحل عديدة.

وتشمل المجموعة الثالثة بلدان الحزام الجنوبي. وتتألف من المملكة العربية السعودية واليمن الديمقراطية واليمن. وقد بلغ معدل النمو الحضري في المملكة العربية السعودية

الجدول ١ - المؤشرات الديمغرافية لمنطقة الاكـــــوا

١٩٨٠

السكان (بالآلاف)	السكان الحضر (نسبة مئوية)	التكتلات السكانية الرئيسية كمسبة مئوية من مجموع سكان الحضر	معدل نمو السكان (نسبة مئوية)	نمو سكان الحضر (نسبة مئوية)
١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	(١٩٨٠-١٩٧٥)
٣٤٤	٨٥٠	٨٠٠	٥٥	٧٠
البحرين				
اليمن				
الديمقراطية	١٨٥٥	٣٦٩	٦٧٠	٢٢
مصر	٤٠٠٨٥	٤٥٠	٥٠٠	٢٦
العراق	١٣٠٢٥	٦٥٠	٤٧٠	٣٣
الاردن				
(الضفة الشرقية)	٢٢٠٢	٦٣٢	٧٥٠	٥٠
الكويت	١٣٧٤	٩٠٠	٧٧٠	٦٩
لبنان	٢٤٥٢	٧٥٩	٧٥٩	٠٠
عمان	٩٤٨	٢٢٠	٥٠٠	٤٧
قطر	٢٤٣	٨٦١	١٠٠٠	٨٨
المملكة العربية				
السعودية	٩٢٢٩	٥٢٦	٢٣٠	٦٣
الجمهورية				
العربية السورية	٨٩٧٩	٤٨٤	٥٣٠	٣٥
الامارات العربية				
المتحدة	٩٨٣	٨٠٩	٢٩٠	١٣٩
اليمن	٥٢٢٥	١١٠	٢٥٠	١٩

المصدر: قامت الاكوا بتجميعها من مصادر وطنية ودولية عام ١٩٨٠.

حوالي ١٦ في المائة في السنة . وتجتازك من اليمن الديمقراطية واليمن حاليا المرحلة الأولى من النمو الحضري مما يعني انخفاض معدل الوفيات واستمرار ارتفاع معدل المواليد مصحوبا بالهجرة من الريف الى المدن مع ما يترتب على ذلك من نتيجة حتمية تتمثل في النمو السكاني المذهل .

وكان معدل النمو الحضري في جميع بلدان المنطقة في المدن الكبيرة أسرع منه في المدن ذات الأحجام المتوسطة والصغيرة . كما أن عدم وجود سياسة وطنية مدروسة لتنمية النمو الحضري قد ساعد على تحقيق زيادات سريعة في معدلات النمو الحضري في العواصم وظهور المدن المهيمنة و/أو المدينة - الدولة . أما في الوقت الحاضر، فإن التنمية الاقتصادية السريعة، التي تتميز باستثمارات كبيرة الحجم في المشاريع القطاعية، قد ضاعفت من المشاكل المادية العديدة ومن بينها أسعار الأراضي في المدن وندرتها ومشاكل النقل والمواصلات، والأحياء الفقيرة ونقص الإسكان والمرافق الصحية الرديئة وازدحام حركة المرور . ومما يعوق إيجاد حلول لهذه المشاكل، لاسيما في أقل البلدان نموا، عدم وجود قاعدة اقتصادية ملائمة قادرة على تحمل التحضر المتزايد بسرعة . ويضاعف من ذلك أيضا النقص الحاد في المنافع والمرافق المحلية والهيكل الإداري غير الملائم ونقص وجود الخطط وجهاز التخطيط .

وقد حققت معظم بلدان منطقة الاكوا، في السنوات الاخيرة، نموا سريعا في البناء وأنشطة التشييد الأخرى . ويتضمن ذلك نفقات رأسمالية كبيرة لا تقتصر على المصادر المحلية بل تشمل أيضا تدفقا كبيرا للأموال من البلدان الأخرى داخل المنطقة . ويشكل التشييد أكثر من ٥٠ في المائة من إجمالي تكوين الرأسمال الثابت لهذه البلدان . وفي بعض هذه البلدان، كانت هذه النسبة أعلى من ذلك بكثير . وفي العراق، مثلا، شكلت أعمال التشييد ٧٥ في المائة تقريبا في عام ١٩٨٢ في حين وصلت في السعودية الى نسبة طلية بلغت ٨١ في المائة في عام ١٩٨٠ (جدول ٢) .

وكان تراكم رأس المال في التشييد السكني عموما أقل كثيرا منه في التشييد غير السكني . ويتراوح نصيب إجمالي تكوين رأس المال الثابت في التشييد السكني في مجموع إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت من قطر الى آخر . وكان يتراوح في الاردن من ٢١ في المائة في عام ١٩٧٧ الى ٣٠ في المائة في عام ١٩٨١، بينما كان يتراوح في الجمهورية العربية السورية بين ١٥ و ٢١ في المائة خلال الفترة ذاتها . وفي العراق كانت هذه النسبة عموما تقارب ٢٠ في المائة، في حين كانت في السعودية في أدنى مستوى لها واستمرت في التناقص من ١٥ في المائة في عام ١٩٧٧ الى ٨ في المائة تقريبا في عام ١٩٨٠ .

الجدول ٢- حصة التشييد السكاني في اجمالي تكوين رأس المال
الثابت في بلدان مختارة في منطقة الاكوا،
١٩٧٧-١٩٨٢ بالأسعار الجارية (نسب مئوية)

البلد	السنة	اجمالي تكوين رأس المال الثابت	النسبة المئوية لاجمالي تكوين رأس المال في التشييد	سكني
العراق (أ)	١٩٧٧	—	—	—
	١٩٧٨	—	—	—
	١٩٧٩	٢٧١٤٢	٦٦٠	١٩٠
	١٩٨٠ (ب)	٣٤٧١٥	٦١٣	١٩٥
	١٩٨١ (ب)	٤٥٢٧٣	٦٢٦	١٥٧
	١٩٨٢	٥٣٧٤٥	٧٤٦	١٩٥
	١٩٧٧	١٩٧٠	٥٩١	٢١٠
الاردن	١٩٧٨	٢٢٩١	٥٦١	٢٠٨
	١٩٧٩	٢٩٤٥	٥٤١	٢٠١
	١٩٨٠	٣٩٧٨	٦٢٣	٣٠٢
	١٩٨١	٥١٥٠	٦١٢	٣٠٠
	١٩٨٢	—	—	—
	١٩٧٧	٩٨٢٩	٣٤٣	—
	١٩٧٨	٨٦٢٩	٤٨٩	—
الكويت	١٩٧٩ (ج)	٨٨٢٦	٥٧٦	—
	١٩٨٠ (ج)	٩٨٣٨	٥٢٢	—
	١٩٨١ (ب)	١١٦١٨	٥٤٨	—
	١٩٨٢	—	—	—
	١٩٧٧	٥١١٩١٢	٧٣٧	١٤٤
	١٩٧٨	٦٦٨٩٠٦	٧٧١	١٠٥
	١٩٧٩	٧٦٦٥٤١	٨٢٨	٨٤
المملكة العربية السعودية	١٩٨٠	٩٤٩٧٧٣	٨٠٩	٧٧
	١٩٨١	—	—	—
	١٩٨٢	—	—	—

الجدول ٢- حصة التشييد السكني في اجمالي تكوين رأس المال الثابت في بلدان مختارة
في منطقة الاكوا ١٩٧٧-١٩٨٢ بالأسعار الجارية (نسب مئوية) (تابع)

١٤ر٨	٤٤ر٥	٩٥٩٧ر٠	١٩٧٧ الجمهورية العربية السورية
١٨ر٣	٥٣ر٢	٨٨٨٧ر٠	١٩٧٨
١٥ر١	٦٣ر٣	١٠١٩٤ر٠	١٩٧٩
٢٠ر٨	٦٣ر٥	١٢٧١٧ر٠	(ب) ١٩٨٠
٢١ر٥	٦٣ر٩	١٣٤٠٨ر٠	١٩٨١
—	—	—	١٩٨٢
—	٦٣ر٠	٢٢٦٨٦ر٠	١٩٧٧ الامارات العربية المتحدة
—	٥٦ر٥	٢٥٧٧٩ر٠	١٩٧٨
—	٥٤ر٠	٢٨٤٤٢ر٠	١٩٧٩
—	٥٤ر٣	٣٠١٥٥ر٠	١٩٨٠
—	—	—	١٩٨١
—	—	—	١٩٨٢
٣٣ر٥	٣٨ر٧	٣١٦٠ر٠	١٩٧٧ الجمهورية العربية اليمنية
٢٩ر٨	٣٤ر٥	٤٤٤٥ر٠	١٩٧٨
٢٨ر٤	٣٣ر٩	٤٨٨٢ر٠	١٩٧٩
٢٧ر٤	٣٣ر٠	٥٤١٣ر٠	١٩٨٠
٢٤ر٩	٣٠ر٦	٥٤٦٣ر٠	١٩٨١
٢٣ر٨	٣٠ر٣	٦٠٣٩ر٠	(ب) ١٩٨٢

المصدر: قامت الاكوا بجمعها استنادا الى المصادر الوطنية للمعلومات.

(أ) اجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي .

(ب) مؤقت .

(ج) من المحتمل أن يتم تنقيحه .

وعلى الرغم من التوسع في قطاع التشييد والاستثمارات الكبيرة في بناء المساكن، فإن ناتج الاسكان لا يتماشى بعد مع احتياجات النمو السكاني والحضر. والبيانات المتاحة (جدول ٣) عن معظم البلدان في المنطقة ليست قابلة للمقارنة ولا تكفي لاعطاء صورة حقيقية عن الناتج الفعلي للاسكان. وكان معدل بناء المنازل لكل ألف نسمة منخفضا بالنسبة لكل من الجمهورية العربية السورية ومصر اللتين بالامكان الحصول على تقديرات لعدد المنازل فيهما. وبلغ هذا المعدل حوالي ٤١ في المائة في الجمهورية العربية السورية و٤٧ في مصر خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨١ (١).

وفي حين يبدو أن سكان الحضر قد استفادوا من التطورات الجارية في قطاع الاسكان، فإن من الواضح أن مجموعات الدخل العالية والمتوسطة قد استطاعت الاستفادة من هذه التطورات بصورة أكبر.

وتنفيذا لأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية في تحسين ظروف الاسكان لمعظم المجتمعات المحرومة، قامت بلدان الخليج المنتجة للنفط ببعض الجهود الرامية بصورة محددة الى تلبية احتياجات المجموعات المحدودة الدخل فيها. وبدأت بعض البلدان التي تحظى بموارد طبيعية أقل في التركيز على تحسين ظروف الاسكان للمجموعات المحرومة فيها. ويشكل الاردن على سبيل المثال احدى هذه الحالات. فهو يضي قدما في الوقت الحاضر في تنفيذ أول مشروع له لتنمية المناطق الحضرية تبلغ تكاليفه ١٧ مليون دينار أردني بهدف تلبية احتياجات ٤ في المائة من السكان الحضر الفقراء، يستفيد منه ٥٠ الى ٦٠ ألف شخص تقريبا. ومع ذلك لا يزال توفير السكن لأصحاب الدخل المنخفض يمثل اضافات سنوية طفيفة بالنسبة لمجموع الاسكان في معظم بلدان الاكوا.

ان القوانين والنظم الادارية السائدة في بلدان المنطقة تعوق بصورة كبيرة تنفيذ التنمية المخططة للمستوطنات البشرية. كما أن حجم وتعقيد المشاكل المتعلقة بالمستوطنات البشرية يستدعي وجود شكل جديد من أشكال التخصص الاداري. وقد تعدد ايجاد حلول ملائمة لمشكلة استعمال الارض بسبب ضعف نظم تحديد المناطق. وبالتالي توجد مضاربات عالية جديدة في شراء الاراضي وزيادة مفاجئة في العقارات والاراضي. ومع ارتفاع التضخم، ازدادت بحدة تكاليف الاسكان مما أدى الى زيادة لولبية في الايجارات التي لا تستطيع الأسر المنخفضة الدخل تحملها. ويخلق هذا الوضع فجوة كبيرة بين الطلب الحقيقي على المساكن التي يمكن أن يتحمل الناس أسعارها وبين العرض.

(١) احتسبت على أساس جدول ٣. وتشمل الأرقام المتعلقة بمصر المناطق الحضرية فقط. وكان المعدل السنوي للمساكن لكل ألف نسمة على النحو التالي :

	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
مصر	٢٧	٤٨	٥٣	٥٨
الجمهورية العربية السورية	٤٩	٤١	٣٧	٣٨

الجدول ٢- الانشاءات ومساحة الارضية المرغوب بها للمساكن السكنية في بلدان مختارة في منطقة
الأكوا، ١٩٧٨-١٩٨٢ (مساحة الارضية بالآلاف الأمتار المربعة)

البلد والبند	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
مصر				
وحدات سكنية تم انجازها (أ)	٤٨١٨١	١٠٣٥٥٨	١١٨٣٢٩	(ب)
المساحة الأرضية	—	—	—	—
المصريون	—	—	—	—
تصاريح مبان سكنية (ج)	٣٩٤٨٤	٦٦٣٦٣	—	٧٩١٠٢
المساحة الأرضية	٦٠٠٥	١٠٩٠٠	—	١٤٢٩٨
الاردن				
تصاريح مبان سكنية (د)	٣٦٦٥	٤٠٧٧	٣٣٨٦	٣٢٧٢
المساحة الأرضية (هـ)	٦٨٥	١٢٩٩	١١٩٤	١٠٤٦
الكويت				
تصاريح مبان سكنية (و)	٤٠٧٣	٢٦٦٠	١٣١٧	١٧٥٧
المساحة الأرضية	٣٢٦٠	٢٢٥١	١٩٦٨	٢٩٢٤
قطر				
تصاريح مبان سكنية (ز)	٣٥٥	٢٦١٤	٣١٥٤	٥٤٨٤
المساحة الأرضية	—	—	—	—
الجمهورية العربية السورية				
تصاريح مبان سكنية (ح)	٤٠٨٤٨	٣٣١٩٤	٣٤٤٣٥	—
المساحة الأرضية	٤٤٢٤	٣٧٨٢	٣٨٩٣	—
الجمهورية العربية اليمنية				
تصاريح اسكان (ط)	٥١٨٥	٤٣٣٥	٤٤١٨	٥١٤٧
المساحة الأرضية (ي)	١٥٩٨	١٤٨٨	١١٩٦	١١٦٧

(يتبع)

الجدول ٣- الانشاءات ومساحة الأرضية المرخص بها للمباني السكنية في
بلدان مختارة في الاكوا، ١٩٧٨-١٩٨٢ (مساحة الأرضية
بالآف الأمتار المربعة) (تابع)

المصدر: قامت الاكوا بجمعها استنادا الى مصادر المعلومات الوطنية.

- (أ) وحدات سكنية تم انجازها في المناطق الحضرية وحدها .
- (ب) مؤقت، يشمل الفترة من منتصف ١٩٨٠ الى منتصف ١٩٨١ . وردت أرقام مختلفة في المجموعات الاحصائية عن مصر . واعتمدت أرقام ١٩٨٢ حيث أنها تبدو أقرب الى المصادر الأخرى .
- (ج) تصاريح مبان سكنية جديدة للقطاع الخاص فقط .
- (د) تصاريح مبان سكنية لعمّان والزرقاء واربد .
- (هـ) المساحة الأرضية لتصاريح المباني السكنية في عمان والزرقاء واربد .
- (و) تصاريح الانشاءات السكنية الجديدة الصادرة عن بلدية الكويت .
- (ز) تشمل تراخيص المباني السكنية الفيلات والشقق والمساكن الشعبية .
- (ح) الوحدات السكنية المرخص بها .
- (ط) تصاريح الاسكان في خمس مدن رئيسية : صنعاء، تعز، الحديدة، لب ودمار .
- (ي) المساحة الأرضية التي تشملها تصاريح الاسكان في خمس مدن رئيسية : صنعاء، تعز، الحديدة، لب ودمار .

ان النتائج المترتبة على عدم الوفاء بالاحتياجات، والتركيز على مجموعات الدخل العالي والمتوسط، وإهمال الاسكان والرفاه الريفي، قد أصبحت جميعها ظاهرة للعيان بصورة متزايدة في المنطقة من حيث اكتظاظها بالناس ونشوء أحياء الفقراء ونمو المستوطنات بلا ضوابط.

ولا يزال تمويل الاسكان يمثل مشكلة رئيسية. وفي حين أنشأت معظم بلدان المنطقة مؤسسات لتمويل الاسكان، لا تزال جميع البلدان تواجه مشاكل مالية في تلبية احتياجات الاسكان: توافر الاموال والقروض الطويلة الأجل وتكلفة رأس المال وتكاليف البناء ومدى تحملها الخ. ويتطلب الامر بذل جهود مكثفة لجذب أكبر قدر ممكن من موارد القطاع الخاص الى الاستثمار في مجال الاسكان المنخفض الكلفة ولتشجيع الأفراد على الادخار من أجل الاسكان. ومن شأن هذه الجهود أن يكون لها تأثير ملحوظ على تلبية الاحتياجات السكنية على الصعيد الوطني وكذلك الحفاظ على اعتمادات الموازنة لاستخدامها في مجالات أخرى.

وما تزال صناعة مواد البناء في منطقة الاكوا تواجه مشاكل فيما يتعلق بعدم كفاية الانتاج المحلي في الوفاء باجمالي الطلب، والانماط الاقليمية غير المتوازنة في انتاج واستهلاك مواد البناء واقتدار بعض البلدان الى ألواح الزجاج والمعدات والمنتجات المعدنية، ونقص المهارات الفنية والادارية.

وقد دعت الاستراتيجية الانمائية الدولية الى اجراء البحوث ونشر نتائجها فيما يتعلق بأكفا الطرق في الانشاء والتصميم والتكنولوجيا المنخفضة التكاليف في مجال البنية الأساسية، وصنع مواد البناء محليا، وحماية البيئة. وقامت معاهد البحث في المنطقة، مثل الجمعية العلمية الملكية في الاردن، ومؤسسة البحث العلمي في العراق، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، بنشاط في اجراء البحوث في كثير من المجالات ذات الصلة. غير انه لكي تصبح هذه البحوث أكثر فائدة، يجب أن يتم الاضطلاع بها ضمن اطار التخطيط المتكامل والشامل للمستوطنات البشرية.

وقد أولت جميع البلدان اهتماما بالاسكان والانشاء في هياكلها الحكومية. ووضعت معظمها أحكاما تنص على تنفيذ مشاريع للاسكان ووضعت بعضها تأكيدا على ضرورة استحداث الاسكان المنخفض الكلفة و/أو تطوير صناعة البناء. غير ان هذه السياسات لا تزال مشتتة وغير قادرة على تلبية الاحتياجات الفعلية.

وتخصص الخطة الخمسية في اليمن الديمقراطية (١٩٨١-١٩٨٥) ٨٦٣ مليون ريال لانشاء حوالي ٩٠٠ شقة خلال فترة الخطة، من بينها ٣٧٠ شقة من المنتظر ان يتم بناؤها في منطقة عدن. ولاسراع بتنفيذ هذا البرنامج، ستعطى الأولوية للمساكن السابقة التجهيز.

وتعاني مصر من عجز حاد في الاسكان من حيث العدد والتنوعية وذلك على الرغم من التقدم المحرز في بناء الوحدات السكنية . وقد تم خلال فترة الخطة السابقة ١٩٧٧-١٩٨١ / ٨٢ بناء ما يزيد على ٨٠.٠٠٠ وحدة سكنية سنويا تولى القطاع العام انشاء ٢٧ في المائة منها . والأهداف الطويلة الأجل للخطة الحالية (١٩٨٢ / ٨٣ - ١٩٨٦ / ٨٧) هي توفير وحدة سكنية ملائمة لكل أسرة حتى عام ٢٠٠٠ ، وتأخذ بالاعتبار مستويات الدخل المختلفة . وثمة هدف آخر هو إعادة توزيع السكان ليتسنى تصحيح الاختلال الحالي عن طريق بناء مجمعات سكنية جديدة في المجتمعات الجديدة أو مستوطنات بعيدة عن المناطق الزراعية . وترمي الخطة الى توفير ٨٠٠.٠٠٠ وحدة سكنية اضافية في المناطق الحضرية يتولى القطاع الخاص انشاء ٩٤ في المائة منها . وبلغت المخصصات الاستثمارية للوحدات السكنية المقرر بناؤها خلال فترة الخطة نحو ٦٣٧ ٤ مليون جنيه مصرى ، سيخصص ٥٥ في المائة منها للاسكان الاقتصادى و ٣٧ في المائة للاسكان المتوسط و ٨ في المائة للاسكان فوق المتوسط والفاخر .

وفي الاردن ، فان الهدف الرئيسى لخطة التنمية الوطنية (١٩٨١ - ١٩٨٥) هو انشاء ١٧٥٠٠ وحدة سكنية لاسكان الموظفين وكذلك اسكان مجموعات الدخل المتوسط والمحدود والمنخفض والمنخفض جدا . وتهدف الخطة أيضا الى ضمان اشتراك المؤسسات الائتمانية المتخصصة في تمويل ٦٠.٠٠٠ وحدة سكنية من المقرر أن يتولى بناؤها القطاع الخاص والجمعيات التعاونية للاسكان ، مع التأكيد بصورة خاصة على الاسكان الخاص بمجموعات الدخل المنخفض والمنخفض جدا .

وفي المملكة العربية السعودية ، تكاد صناعة الانشاءات ان تكون في يد القطاع الخاص تماما ، وهو يتألف من شركات كبيرة محلية وأجنبية وكذلك من عدد صغير من المقاولين غير المنظمين جيدا والذين يتولون انشاء المساكن والقيام بالأعمال الأخرى الصغيرة . ومن المتوقع ان تستمر هذه التركيبة خلال فترة الخطة (١٩٨٥ - ١٩٨٠) مع اعطاء المقاولين المحليين دورا أكبر . والواقع ان من بين أهداف خطة التنمية الثالثة تشجيع تطوير شركات المقاولات الوطنية الكفؤة وتحسين صناعة تصنيع مواد البناء . وسيتم ، على سبيل المثال ، زيادة انتاج الاسمنت وحديد التسليح محليا .

وفي الجمهورية العربية السورية ترمي خطة التنمية الخمسية (١٩٨١ - ١٩٨٥) الى انشاء ٣٠.٠٠٠ وحدة سكنية في مختلف انحاء البلاد . ومن المتوخى استثمار ٧٨٧ مليون ليرة سورية في هذا المجال . وتبلغ حصة القطاع العام ٥٨٥ مليون ليرة تمثل ٧٤ في المائة من مجموع الاستثمارات في قطاع الاسكان . غير أن حصة قطاع التشييد والبناء في مجموع الاستثمارات المقررة تبلغ ٢٠ في المائة بينما تبلغ حصة الاسكان ٨٠ في المائة فقط .

وتعتزم اليمن ان تستثمر خلال فترة الخطة ١٩٨٢-١٩٨٦ مبلغ ١٥٣٦,٥ مليون ريال يعني في صناعات مواد البناء وهي تمثل نسبة ٤٧ في المائة من مجموع الاستثمارات في مجال الصناعة التحويلية. والأهداف الرئيسية للخطة هي تحقيق الاكتفاء الذاتي في مواد البناء ودعم شركات المقاولات الوطنية وخفض تكلفة الانشاءات.

وعلى الرغم من الاهتمام البالغ والجهود الكبيرة لبلدان الاكوا الأعضاء للعمل على حل مشكلة المستوطنات البشرية، فان من الواضح انه لا يمكن سد العجز المتراكم في العرافق الاسكانية والمجتمعية الا على مراحل نظرا لندرة الموارد الاقتصادية اللازمة للتمويل في بعض البلدان، ومحدودية القوى العاملة المؤهلة والمدرّبة في البعض الآخر، والموارد التكنولوجية المحدودة في معظمها فيما يتعلق بطاقة ونتاجية صناعات الانشاء. فضلا عن ذلك، لا يمكن تحقيق وجود شبكة متوازنة من المدن الرئيسية والمدن الاخرى والقرى، وتوفير المأوى الأساسي والعرافق المجتمعية في الأجل القريب في ضوء الاتجاهات الحالية للنمو السكاني والحضرى. وتركز السياسات والبرامج في الأجل القريب على تحسين الاستفادة من الموارد الموجودة مثل مواد البناء والمعدات والمهارات، وتطوير القوى العاملة عن طريق التدريب واعادة تدريب المهارات التي تعاني عجزا، والنهوض بالأحياء الفقيرة القائمة والمستوطنات غير المنظمة. ويجب أن تعطي السياسات الطويلة الأجل مزيدا من الاهتمام للتنمية الريفية الاقليمية المتوازنة.

الفصل العاشر

السكان والتنمية الاجتماعية

ألف - السكان -

بلغ عدد سكان منطقة الاكوا حوالي ٩٩ مليون نسمة في منتصف عام ١٩٨٣. وتتميز المنطقة بتركيب عمرى فتي، ونمو سكاني سريع، وهجرات كبيرة، وكثافة سكانية منخفضة نسبيا. وحيث أن كثيرا من الاراضي عبارة عن صحراء وتكاد تكون غير قابلة للتوطين، فان الكثافة السكانية تميل الى ان تكون مرتفعة جدا في المناطق المأهولة. وبينما لا توجد هناك سياسات محددة بوضوح فيما يتعلق بالسكان في جميع بلدان المنطقة تقريبا، فقد اتخذت معظمها تدابير تؤثر على ظروف وخصائص سكانها لاسيما فيما يتعلق بالهجرة.

ويبين تحليل التركيب العمرى أن متوسط عمر السكان في منطقة الاكوا هو حوالي ١٩ عاما وهذا يعني أن ٥٠ في المائة من السكان تحت سن ١٩. وينعكس هذا التركيب العمرى الفتى أيضا في نسبة الاعالة المرتفعة التي تصل الى ٨٤.٦ في المائة.

ومن جهة أخرى فان الخصوبة عالية نسبيا في جميع بلدان منطقة الاكوا حيث يبلغ مجموع معدلها حوالي ٧ في المائة في غالبية تلك البلدان. غير انها انخفضت الى ٢.٢ في المائة في البحرين ومصر والى ١.٦ في المائة في لبنان. وباستثناء مصر، لا ترى معظم البلدان في ارتفاع الخصوبة قيда يعوق التنمية الاقتصادية - الاجتماعية فيها. وفي مصر تم تنفيذ برامج نشطة بغية تخفيض معدل الخصوبة. وحسبما أوصت خطة العمل العالمية للسكان (١)، فان من المعترف به عموما، ان تنظيم الاسرة يعتبر بمثابة حق انساني في معظم بلدان الاكوا. وتتوافر الخدمات اللازمة للأسباب الطبية والأسباب الأخرى غير الديمغرافية.

وعلى الرغم من أن أنماط الزواج هامة ولها تأثير كبير على الخصوبة، فان دراستها لم تحظ بعد بالاهتمام اللائم. وقد ارتفع السن عند الزواج نتيجة لانتشار التعليم وتنفيذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويختلف معدل الوفيات في منطقة الاكوا بصورة كبيرة من قطر الى آخر. ويتراوح

توقع الحياة بين المستوى المنخفض الذى يبلغ ٤٤ عاما في اليمن والمستوى المرتفع نسبيا

(١) تقرير مؤتمر الامم المتحدة العالمى للسكان، بوخارست ١٩٨٣ - ٣٠ آب/اغسطس

١٩٧٤ (مشورات الامم المتحدة، رقم المبيعات E.75.XIII.3)، الفصل الاول.

الذى يبلغ ٧١ عاما في الكويت . ووفقا لتقديرات توقع الحياة في عام ١٩٨٣ ، يمكن تصنيف بلدان الاكوا الى فئتين واسعتين : فئة البلدان ذات الوفيات المنخفضة جدا وتضم البحرين والاردن والكويت ولبنان وقطر والجمهورية العربية السورية والامارات العربية المتحدة حيث توقع الحياة أعلى من ٦٠ عاما ، كما هو متوخى في الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وفئة الوفيات المرتفعة نسبيا وتضم بقية بلدان المنطقة . ويقدر توقع الحياة في اليمنين ، البلدين الأقل نموا في منطقة الاكوا ، بحوالي ٤٤ عاما لكلا الجنسين ، ومن الواضح انه من أدنى المستويات في العالم .

وقد حفز هذا الوضع بلدان الاكوا الأعضاء لأن تعلق أقصى أهمية على تخفيض الوفيات ولا سيما في سن مبكرة ، كما هو واضح من انخفاضها المطرد بصورة كبيرة . بيد أن المعدل المستهدف لوفيات الاطفال في الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وهو أقل من ١٢٠ لكل ألف مولود حي ، لم يتحقق بعد في اليمن الديمقراطية وعمان واليمن .

ولا تزال الهجرة الداخلية والهجرة بين الاقطار في منطقة الاكوا تمثل عاملا رئيسيا في تحديد اعادة توزيع السكان على الصعيد الوطني والاقليمي . وخلال العقد الماضي والجزء الاول من الثمانينات ، شهدت منطقة الاكوا هجرة جماعية غير اعتيادية من البلدان غير النفطية الى البلدان المصدرة للنفط . وقد اجتذبت العراق ، على سبيل المثال ، مؤخرا اعدادا كبيرة من المهاجرين لاسيما من مصر ، لسد الاحتياجات من القوى العاملة ولانجاز مشاريعها الانمائية الطموحة . والواقع أن هناك أوضاعا خاصة زادت من هجرة السكان في منطقة الاكوا . وتشمل هذه الأوضاع تشرذم الفلسطينيين واللبنانيين نتيجة الحروب والاضطرابات الأهلية .

ولا توجد تقديرات دقيقة عن المهاجرين . وبالإضافة الى عدم موثوقية البيانات المتاحة التي تعاني بوضوح من التناقض فان كثيرا من البلدان لم تفصح عن البيانات التفصيلية بشأن الهجرة .

ومن جهة أخرى ، فقد أثرت الهجرة الداخلية بصورة كبيرة على معدلات نمو المدن في منطقة الاكوا . وفي مصر ، على سبيل المثال ، فان الضغط السكاني على الموارد الزراعية المحدودة ، قد أدى الى الاسراع بهجرة سكان الريف الى المناطق الحضرية مما أسفر عن كثافة سكانية هائلة في مدن كالقاهرة والاسكندرية . وبينما تدعو الاستراتيجية الانمائية الدولية الى وجود توازن أفضل بين التنمية الريفية والحضرية فان هذا النمط غير المتوازن من أنماط الهجرة قد وضع بصفة عامة عبئا ثقيلا على كاهل كل من المناطق المرسل والمستقبل . وهكذا فانه في الوقت الذي تعاني فيه المناطق الريفية من نقص العمالة ، تواجه المناطق الحضرية مشاكل استيعاب عدد كبير من المهاجرين .

ومن المجالات الاخرى الهامة التي أظهرت بلدان الاكوا الأعضاء اهتماما بها جمع وتحليل البيانات الديمغرافية . وقد أدركت هذه البلدان أن نقص المعلومات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية الحديثة من شأنه أن يحد بصورة خطيرة من قدرتها على وضع برامج التنمية . وهناك اتفاق عام في الرأي على الحاجة الى اجراء تحسينات كبيرة في مرافق المعلومات الاحصائية وضرورة استكمال جمع البيانات وتحليلها . وأجرت جميع بلدان الاكوا الأعضاء ، باستثناء عمان ، تعدادا خلال العقد الأخير ، وتعتمد اجراء تعداد آخر بعد فترة خمس أو عشر سنوات . والتسجيل المدني للاحصاءات الحيوية في بعض البلدان ليس كاملا وغير دقيق في البعض الآخر . ومع ذلك ، تبذل كل من البحرين والكويت جهودا كبيرة لإنشاء نظام للتسجيل المدني يعمل بالحاسب الالكتروني وبذلك يمكن تحسين جمع البيانات فيهما .

باء - التعليم

زيادة عدد المتحققين بالتعليم :

شهد النصف الأول من عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث في منطقة غربي آسيا ، استمرار اتجاهات النمو السائدة في مختلف مستويات التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والعالي . ويختلف متوسط معدل النمو من مستوى الى آخر فيما بين مختلف بلدان المنطقة . غير أن هناك ، في جميع الحالات ، انخفاضا نسبيا في متوسط معدل النمو بالمقارنة بالتوسع السريع في التعليم خلال السبعينات لاسيما في معظم بلدان الخليج .

ويبين استعراض حالة التعليم الذي يبدأ من مرحلة الروضة ، ايلاء اهتمام كبير بهذه المرحلة والذي ينعكس في التوسع الكمي الكبير لاسيما في البلدان المنتجة للنفط . وبلغ معدل القيد في هذه المرحلة في عام ١٩٨٣ مستوى يزيد عن ٢٥ في المائة من مجموع عدد الأطفال في فئة العمر ٣-٥ سنوات . وأدجت معظم هذه البلدان هذه المرحلة في النظام التعليمي ، بينما لم تصبح بعد جزءا من النظام في بلدان أخرى في المنطقة ، حيث انها تترك جزئيا أو كليا للقطاع الخاص ، والمنظمات الشعبية أو تمنح أولوية منخفضة بالنسبة للأولويات التعليمية الأخرى .

وفي مرحلة التعليم الابتدائي ، وهي الزامية في بلدان المنطقة ، فان ثمانية بلدان هي البحرين ، العراق ، الاردن ، الكويت ، لبنان ، قطر ، الجمهورية العربية السورية والامارات العربية المتحدة ، حققت في منتصف العقد معدل التحاق بالمدارس تجاوز ٨٠ في المائة من

فئة العمر ذات الصلة (٦-١١ عاما) . ومن المنتظر في نهاية العقد أن يصل هذا المعدل الى ١٠٠ في المائة في بعض البلدان ونحو ٩٠ في المائة في البلدان الأخرى . غير أنه وفقا لبعض الاسقاطات، سوف لا يتجاوز معدل القيد في الجمهورية العربية اليمنية ٥٥ في المائة في نهاية العقد الحالي في حالة استمرار معدل النمو الحالي .

وأخذ التعليم في المرحلة الثانية (التعليم المتوسط والثانوى) في النمو---و بخطوات سريعة منذ أواخر السبعينات . وبلغ معدل الالتحاق بالمدارس في المجموعة العمرية من ١٢ الى ١٧ عاما حوالي ٧٥ في المائة في البحرين والاردن والكويت وقطر وحوالي ٦٠ في المائة في العراق، و٥٠ في المائة في مصر ولبنان والجمهورية العربية السورية، وأقل من ٣٠ في المائة في بقية البلدان، باستثناء اليمن، حيث لم يتجاوز معدل الالتحاق في هذه المرحلة نسبة ١٥ في المائة .

وفيما يتعلق بالتعليم العالي، كان أعلى معدل للالتحاق بالنسبة للفئة العمرية ١٨-٢٣ عاما في منتصف العقد بين ١٥ الى ٢٣ في المائة في مصر والعراق والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية . وكان هذا المعدل من ٤ الى ١٠ في المائة فقط في عمان، الامارات العربية المتحدة واليمن .

بعض المشاكل التعليمية المحددة :

لم تف الجهود المبذولة لتطوير نوعية التعليم بمقتضىات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعزز التنمية الذاتية على الصعيدين القطري والاقليمي .

وهناك شكوى عامة فيما يتعلق بالكفاءة الداخلية المنخفضة على مستوى المدرسة الابتدائية في كثير من بلدان المنطقة بسبب اكتظاظ الفصول وانخفاض نسبة المدرسين الى التلاميذ . ولا تزال مشكلة تنوع التلاميذ في المرحلة الثانوية تتناقض بحدة مع ارتفاع الطلب على التعليم الاكاديمي وانخفاض الطلب على التعليم المهني الفني . بيد أن بعض البلدان في المنطقة قد نجحت في تحقيق زيادة نسبية في الالتحاق بالتعليم الفني كخطوة نحو اقامة نظام متوازن للتعليم الاكاديمي والتعليم الفني . ومن ناحية أخرى، لم تحقق بعض البلدان، لا سيما في منطقة الخليج، تقدما مماثلا في هذا الاتجاه على الرغم من الحوافز الكثيرة التي تمنح للطلبة في التعليم الفني .

وتشير البيانات المتاحة عن بعض بلدان الخليج الى تناقص عدد الطلبة في برامج التعليم الفني مما يجعل التعليم المهني الرسمي مكلفا للغاية بالنسبة للطلاب الواحد . ولا يتجاوز متوسط عدد الطلبة للمدرسة الواحدة في بعض الحالات ١٠٠ . مما لا يحقق الجدوى التعليمية أو الاقتصادية من انشاء مثل هذه المدرسة . وقد جربت بلدان معينة في المنطقة انشاء المدارس الثانوية الشاملة للتغلب على العقبات الاجتماعية المتعلقة باعداد الكفاءات المهنية . وتشير بعض التقارير الى تحقيق نتائج واعدة في هذا الصدد .

وتشير التقارير المتاحة الى الزيادة المستمرة في عدد المتحقيين بالدراسات الانسانية والاجتماعية في التعليم العالي بالمقارنة بعدد المتحقيين بالعلوم والتكنولوجيا (العلوم الطبيعية، الزراعة، الهندسة والطب) . غير أن هناك اتجاها متزايدا في بعض بلدان المنطقة الى تقارب بين معدلات الالتحاق في كلا المجموعتين . وفي بعض البلدان بلغت معدلات الالتحاق في المجموعة الثانية أكثر من ٤٠ في المائة من مجموع المقيدون في مختلف فروع التعليم العالي ، ومن بينها مصر والعراق والجمهورية العربية السورية . وفي بداية الثمانينات، أنشئت جامعات جديدة مع التركيز على العلم والتكنولوجيا ومن بينها جامعة اليرموك في الاردن وجامعة الخليج في البحرين . ويجري حاليا العمل في خطة لانشاء جامعة قابوس في عمان ومن المنتظر افتتاحها خلال النصف الثاني من هذا العقد . وبالرغم من الجهود والموارد البشرية والمالية الممنوحة للتعليم، لا تزال هناك حاجة ملحة الى التنسيق الملائم بين هذه الجهود وبين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف قطاعاتها . ولا يوجد مثل هذا التنسيق في الوقت الراهن . ونتيجة لذلك، نشأت بعض التغيرات الهيكلية في اطار القوى العاملة في بعض البلدان فيما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية . وبينما يدعم النظام التعليمي السائد توفير الكوادر اللازمة لخدمة القطاعات الحديثة، الا أنه قد خلف في جملة أمور آثارا سلبية على بعض القطاعات التقليدية غير المنظمة . بيد أن هناك حاجة ماسة الى مضاعفة الجهود خلال هذا العقد بغية تحسين النظام التعليمي برمته . ويتطلب الأمر بذل المزيد من الجهود لتطوير ميادين التعليم غير النظامي والتدريب واعادة التدريب .

انخفاض معدلات الأمية:

انخفضت معدلات الأمية مع زيادة معدلات القيد في المرحلة الابتدائية . وتبذل جهود حادة لمكافحة الأمية في بلدان المنطقة . وتختلف هذه الجهود في مدى شمولها ونتائجها . وتمكن العراق عن طريق الحملة الوطنية الشاملة للقضاء على الأمية من محو الأمية . وتبذل حاليا جهود جادة للقضاء على بعض الشفرات الموجودة . ويجري وضع

خطة تعليمية في اليمن الديمقراطية واليمن للقيام بحملة شاملة لمكافحة الأمية . غير انه يعوق تنفيذ هانقص الموارد البشرية والمالية اللازمة . وتقوم الكويت أيضا بتنفيذ خطة شاملة لتعليم الكبار والقضاء على الأمية . وعلى الرغم من الجهود المبذولة ، لا يزال معدل الأمية بين الكبار (١٥ عاما فما فوق) عاليا في معظم بلدان المنطقة . ويتراوح حاليا بين ٣٠ الى ٦٠ في المائة في معظم البلدان . ويتراوح في البلدان الباقية بين ٧٠ الى ٩٠ في المائة . وبالرغم من الانخفاض المستمر في معدل الأميين من الكبار فان عددهم المطلق أخذ في الازدياد بصفة مستمرة . ومع المعدل العالي للانخفاض ، ليس من المتوقع التحكم في مشكلة الأمية بصورة معقولة قبل نهاية القرن .

جيم - الصحة

تتمثل الصعوبة الكامنة في تقييم الحالة الصحية في المنطقة في نقص البيانات والمؤشرات التي اما أن تكون غير متوافرة أو عتيقة . ومع ذلك تواصلت الجهود في جميع البلدان فسي المنطقة ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، لتوفير الخدمات الوقائية والعلاجية الأساسية اللازمة للسكان . وتعطى الأولوية للخدمات العلاجية ، وبناء المستشفيات والمراكز الصحية ، تليها الخدمات الوقائية لاسيما فيما يتعلق بالكوادر الفنية وبالاحتياجات التنظيمية والتعليمية . غير أن الجهود الرامية الى تنويع الخدمات الصحية تتركز بصورة رئيسية في المناطق الحضرية . وهناك تحسن كبير في الاحوال التغذوية التي تمثلها احتياجات الفرد الواحد من السعرات الحرارية . وبالمثل ، هناك اهتمام واضح بتوفير المياه الصالحة للشرب ، على الرغم من أن بعض المناطق البعيدة أو التجمعات السكانية المتناثرة لا تزال محرومة من امدادات المياه النقية . وبصفة عامة ، هناك تفاوت بين بلدان المنطقة فيما يتعلق بتوافر الخدمات الصحية ، وتوفير الأطباء والأفراد العاملين في المجال الصحي .

كما أن بعض بلدان المنطقة ، التي توجد فيها كثافات سكانية ، وتجمعات متناثرة ، قد اتخذت التدابير لتنفيذ السياسة العامة الرامية الى زيادة الوعي الصحي وسد العجز فسي الكوادر الفنية العاملة في الخدمات الصحية . وبالإضافة الى ذلك ، توجد جهود ترمي الى نشر التثقيف الصحي عن طريق وسائل الاعلام الجماهيرية . ويتزايد دور المنظمات العربية والاقليمية في الخليج في ميادين التثقيف الصحي ، ومراقبة استعمال العقاقير ، والبحث الطبي ، ومكافحة الأمراض المعدية وتدريب موظفي الخدمات الصحية .

دال- الشباب والتنمية

يشكل الشباب، الذين يمثلون الفئة العمرية من (١٥-٢٤ عاما) ما يزيد عن ٢٠ في المائة من مجموع سكان المنطقة. وإذا ما أخذنا بالاعتبار حجم هذه الفئة الذي بلغ ١٨ مليونا من الجنسين في بداية هذا العقد، فإنه من المحتمل أن يظل معدل الزيادة ثابتا نسبيا حتى نهاية هذا القرن. وقد يؤدي ذلك الى زيادة الحجم المطلق لهذه الفئة في عام ٢٠٠٠ الى ما يزيد عن ٣١ مليونا. ومن جهة أخرى فإن الاهتمام المتزايد الذي توليه الحكومات في المنطقة لقضايا الشباب لا يستند فحسب الى حجم هذا الجزء من السكان، بل أيضا الى زيادة الفهم فيما يتعلق بالشباب كقوة اجتماعية تتمتع بقدرات وطاقات يمكن الاستفادة منها في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشكل خطة العمل الاقليمية في غربي آسيا، التي أقرتها البلدان الأعضاء في اطار السنة الدولية للشباب، القواعد الأساسية لادماج الشباب في عملية التنمية، عن طريق التدريب، والمشاركة الفعالة، واثاحة الفرص التي تعزز هذه المشاركة.

ويتمثل الاهتمام المتزايد الممنوح للشباب في انشاء وزارات ومنظمات رئيسية عليا للشباب. وفي بعض بلدان المنطقة، تم أيضا انشاء منظمات شعبية للشباب على مختلف الأصعدة المحلية لتخطيط وتنسيق وتنفيذ برامج الشباب. وتشمل الخطط القطاعية انشاء مراكز وأندية للشباب لتيسير اشتراك الشباب في الألعاب الرياضية والنشاطات الثقافية والعلمية. وبجانب التركيز على الألعاب الرياضية والنشاطات الكشفية، هناك اتجاه متزايد نحو تحريك برامج الشباب من كونها مجرد خدمات ترفيهية لتصبح وسيلة لزيادة فعالية ادماج الشباب في جهود التنمية ومشاركتهم الفعالة في المشاريع المحلية.

هاء- ادماج المرأة في عملية التنمية

ليست هناك مؤشرات احصائية ملائمة في بلدان الكو الأعضاء لتقييم التقدم المحرز في ادماج المرأة في عملية التنمية باستثناء المؤشرات الخاصة بالوضع التعليمية للمرأة. غير أنه جدير بالملاحظة ان هناك اهتماما متزايدا بادماج المرأة في التنمية كمشاركة فيها ومستفيدة منها. كما أن عقد الامم المتحدة للمرأة ووثائقه ذات الصلة، مثل برنامج العمل الدولي وبرنامج العمل للنصف الثاني من عقد الامم المتحدة للمرأة، وخطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية في منطقة غربي آسيا، كان لها جميعا أثر ملحوظ على الاهتمام الذي منح لدور المرأة في الأسرة وفي المجتمع، سواء على الصعيد الحكومي أو على صعيد المجتمع.

وشهدت السنوات العديدة الماضية دعماً للجان والمنظمات الوطنية للمرأة، وكذلك إنشاء جمعيات مهنية للمرأة على الصعيدين الوطني والإقليمي . وبذلت أيضاً الجهود لاستحداث بعض القوانين المدنية وقوانين العمل بهدف تحسين مركز المرأة في الأسرة وفي النشاطات الاقتصادية . وعلى المستوى القطاعي ، يكشف النمو في تعليم الفتيات عن وجود زيادات مستمرة على جميع الأصعدة . بيد أن معدل التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي لا يزال متخلفاً عن معدل التحاق الفتيان في نفس الفئة العمرية (٦-١١ عاماً) . كما أن معدل تسرب الفتيان من المدرسة في المناطق الريفية أو الأحياء الفقيرة في المدن لا يزال عالياً . وفي مرحلتَي التعليم الثانوي والعالي ، يتحسن معدل التحاق الطالبات إلى معدل التحاق الطلبة بصورة مستمرة ، وهما شبه متساويين تقريباً في عدد قليل من الجامعات في بعض بلدان الخليج . ولا يزال التحاق الفتيات بالتعليم الفني محدوداً وليس له وجود في بعض البلدان بسبب القيم التقليدية التي ترى أن التعليم الفني مجال مناسب للرجل .

وفيما يختص بالقطاع الصحي ، توفر الخدمات ومراكز رعاية الأمومة ومراكز رعاية الطفل القائمة . كما يقدم الموظفون المدربون برامج خاصة موجهة نحو الرعاية الصحية الأولية للمرأة .

وفي مجال العمل والاستخدام ، لا يزال معدل مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي الحديث منخفضاً ، ولا تزال برامج التدريب الخاصة وفرص التعلم المهني في الأعمال التقليدية المتعلقة بالزراعة والحرف اليدوية محدودة . ويمكن القول بأن هناك في بعض بلدان المنطقة سوقين للعمالة : أحدهما للرجل والآخر للمرأة . ويختلف التدريب والاعداد في السوقين على الصعيدين المؤسسي والتنظيمي .

وفيما يتعلق بإدارة العامة ، يوجد عدد متزايد من النساء اللواتي يشغلن وظائف إدارية عليا في بعض بلدان المنطقة حيث تسمح قوانين الخدمة المدنية بخلق فرص متساوية للترقي . بيد أن دورهن في وضع القرار ورسم السياسة العامة لا يزال محدوداً .

واو - تعزيز العمالة وتنمية القوى العاملة

أثرت هجرة العمال على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المصدرة والمستوردة للعمالة على حد سواء . كما أن مجموع حجم العمالة المهاجرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي ، التي كانت ٨٦ر١ مليون عامل في عام ١٩٧٥ ، قد وصل إلى ٣٥٩ر٢ مليوناً في عام

١٩٨٠، وهو يعكس معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط ٢٠ في المائة خلال الفترة. وبلغت نسبة العمال المهاجرين الى مجموع القوى العاملة في البلدان الرئيسية المصدرة للعمالة نحو ٥ في المائة في عام ١٩٧٩، وتراوح بين ٢ في المائة في تونس و ٤ في المائة في الاردن. وطبقا لتقديرات البنك الدولي ستصل هذه النسب الى ٨ في المائة في عام ١٩٨٥ وستتراوح بين ٣٨ في المائة في الاردن و ٥ في المائة في مصر. ومن جهة أخرى كانت القوى العاملة الوطنية في بلدان مجلس التعاون الخليجي تشكل في عام ١٩٨٠ في المتوسط أقل من نصف (أى ٤٢ في المائة) مجموع القوى العاملة، وكان أدنى مستوى لها في الامارات العربية المتحدة (١٠ في المائة) وأعلى مستوى لها في عمان (٦١ في المائة).

وقد أحدثت الهجرة المتزايدة للعمال آثاراً اقتصادية واجتماعية كبيرة على جميع المستويات. وعلى الصعيد الاقتصادي، تشكل تحويلات العاملين في الخارج، نسبة كبيرة من اجمالي العائدات في البلدان المصدرة للعمالة كما تساعد ايضا كمصدر للعملة الصعبة. بيد أنه يتعين ملاحظة أن الكثير من هذه التحويلات ليس موجهة بصورة فعالة نحو الاستثمار الانتاجي. وبدلاً من ذلك، فقد ذهب كثير من التحويلات الى استيراد السلع الاستهلاكية الكمالية. ومن جهة أخرى ونظرا للنزف في القوى العاملة بصورة مكثفة، تزايد مع مرور الوقت النقص في المهارات في البلدان العربية الرئيسية المصدرة للعمالة. وطبقا لتقديرات البنك الدولي، ستواجه هذه البلدان في عام ١٩٨٥ عجزاً صافياً في الفئات المهنية التالية: الأعمال المهنية وشبه المهنية، والأعمال الفنية والكتابية والعمالة الماهرة. وقد نشأت ظاهرة احلال المهاجرين في نهاية السبعينات في كل من الاردن واليمن. كما أن السهولة التي تجدها البلدان المستوردة للعمالة في استئجار العمال من الخارج قد حالت الى حد ما دون اسهام القوى العاملة في عملية التنمية الفعلية والاستفادة الكاملة منها.

وعموماً، تتميز القوى العاملة في بلدان الاكوا بمعدل مشاركة خام منخفض نسبياً، يتراوح بين ٢٦ في المائة كحد أقصى في مصر والعراق ولبنان و ١٩ في المائة كحد أدنى من العمال المحليين في جميع البلدان المنتجة للنفط في الخليج. ويرجع انخفاض معدل المشاركة هذا الى التركيب السكاني الفتى مقترناً بمعدل منخفض جداً لمشاركة المرأة يتراوح بين ١٠ في المائة تقريباً كحد أقصى في البحرين والعراق ولبنان والجمهورية العربية السورية. وأقل من ٤ في المائة كحد أدنى في معظم البلدان المصدرة للنفط في الخليج. غير أنه من الضروري أن نضع بالاعتبار عدم ملائمة الأساليب الاحصائية المستخدمة في قياس النشاط الاقتصادي والمشاركة عند التعامل مع هذه النسب، ولا سيما في المناطق الريفية.

وقد انخفض معدل نمو القوى العاملة الوافدة الى البلدان الرئيسية المنتجة للنفط في منطقة الاكوا بصورة كبيرة خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٣. ومن المنتظر أن يستمر في الانخفاض خلال عام ١٩٨٥. وينعكس هذا الاتجاه بوضوح في خطط التنمية في بلدان الخليج، وتشير الاحصاءات الاخيرة في الكويت الى أن معدل نمو القوى العاملة غير الكويتية كان سلبيا (أى ناقص ١٦٪) خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يزداد اتجاه عودة العمال المهاجرين الى بلدانهم بسبب الركود في سوق النفط والانتهاج من المشاريع الرئيسية في البلدان المستوردة للعمالة وكذلك استبدال العمال العرب بالعمال الآسيويين الذي تزايد خلال الجزء الأخير من السبعينات وبداية الثمانينات.

وفيما يتعلق بانخفاض معدلات المشاركة الخام في العمل في منطقة الاكوا، فإنه ليس من المتوقع أن تزداد بصورة كبيرة في السنوات القليلة القادمة على الرغم من زيادة مشاركة المرأة مؤخرا في القوى العاملة في دول الخليج.

وقد اعتمد القليل من بلدان الاكوا الأعضاء سياسة عامة فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية بصورة عامة والقوى العاملة بوجه خاص. والترابط بين التخطيط للتعليم والقوى العاملة ضعيف جدا بسبب وجود فائض من المتعلمين في مجال الآداب والعلوم السلوكية، مما يعكس أوجه نقص واضحة في الأعمال الفنية والمهنية وغيرها من الأعمال التي تتطلب مهارات خاصة. وبالمثل، لا توجد سياسات اقليمية متكاملة تيسر انتقال القوى العاملة العربية فيما بين البلدان العربية. وعلى الرغم من الأهمية المنوطة لانشاء "الوكالة العربية للتشغيل"، فإنه لم يقدم اليها أى دعم مالي أو فني فعال يعينها على تخطيط تدفقات القوى العاملة العربية على نحو فعال. ولا تزال القرارات المتعلقة بهجرة العمال داخل البلدان العربية تتخذ على أساس كل حالة بمفردها بصرف النظر عن آثارها السلبية على البلدان المستوردة والبلدان المصدرة للعمالة.

ان تنمية الموارد البشرية عامة، وتنمية القوى العاملة خاصة في غربي آسيا، تحتاج الى تقوية أجهزة التخطيط الوطنية والاقليمية ليتسنى وضع السياسات التي تأخذ بالاعتبار المصالح الوطنية في اطار مفهوم اقليمي شامل. ويتعين تطوير الأساليب الاحصائية واستخداماتها لكي تعكس بدقة حقائق الأوضاع لاسيما في المناطق الريفية. وينبغي ايلاء اهتمام خاص للقيام بعمل عربي مشترك بشأن تنمية الموارد البشرية وانتقال القوى العاملة العربية. كما أن "الوكالة العربية للتشغيل" "المركز العربي للتدريب المهني" في حاجة الى الدعم الكامل بوصفهما الهيئتين المتخصصةين الاقليميتين في هذا الميـدـان.

الجزء الثالث : قضايا انمائية معينة

الفصل الأول

القضايا الراهنة في مجال التعاون والتكامل الاقتصادي في عربي آسيا

مقدمة

تؤكد الاستراتيجية الانمائية الدولية (١) لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث على أهمية التعاون الاقتصادي والغني بين البلدان النامية بهدف القيام بشكل فعال باعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية وتأمين علاقات اقتصادية دولية منصفة ومتوازنة والتقليل من ضعف البلدان النامية واعتمادها على الخارج وتعزيز اعتمادها على الذات وتقوية دورها في الاقتصاد العالمي .

لقد توافق بدء عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث مع عدد من التطورات المشجعة المتصلة بالتعاون الاقتصادي الاقليمي العربي . لقد أبدى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر (المعقد في عمان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠) اهتماما لا مثيل له بالقضايا الاقتصادية وذلك باقراره لاستراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك (٢) حتى العام ٢٠٠٠ واقاراه الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية لتشجيع تدفقات رؤوس المال الخاصة فيما بين بلدان المنطقة . وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي قد اقر في نفس الوقت تقريرا اتفاقية جديدة لتسهيل وتطوير التجارة بين الدول العربية لتحل محل اتفاقية عام ١٩٥٣ . ان هذه المبادرات وغيرها التي تم تصورها في اطار التعاون العربي العام قد تعرضت للفشل نتيجة لسوء العلاقات السياسية بين الدول الاعضاء .

(١) قرار الجمعية العامة رقم ٣٥/٦٠ الفقرة ٤٠ - .

(٢) أقر المؤتمر ، ضمن اطار هذه الاستراتيجية ، مشروط يعتبر ان الثمانينات تمثل العقد الانمائي العربي الأول وخصص مبلغ ٥ مليارات دولار لهذا الغرض .

ومن جهة اخرى برز انشاء الفترة من الاستعراض عدد من الملامح ذات الاثار المهمة على التعاون الاقليمي على المدى الطويل . وربما كان أهم هذه الملامح هو تزايد الدعم للتعاون شبه الاقليمي الذي تتوج بتكوين مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ . اما التطور الهام الثاني فيتعلق بتزايد توافق الآراء بأن المشروعات المشتركة تمثل احد الأطر الواعدة لتطوير التعاون الاقليمي في الظروف الراهنة . كما كان هناك ادراك متزايد ايضا للحاجة لاشراك القطاع الخاص بشكل اكثر فعالية في العملية التعاونية والقيام بمبادرات مهمة في هذا الاتجاه . زيادة على ذلك ، شهدت الفترة قيد الاستعراض عقد سلسلة من اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي بين بلدان غربي آسيا وعددا من التطورات ذات الطابع المؤسسي .

الف - التعاون شبه الاقليمي

أهم التطورات في هذا الشأن هو انشاء مجلس التعاون الخليجي (مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما بعد) في ٢٥ ايار/مايو عام ١٩٨١ الذي تكون من كل من دولة الامارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وقطر والكويت (١) .

ورغم ان تكوين مجلس التعاون لدول الخليج العربية يبدو وكأنه استجابة اساسا لحاجات بلدان منطقة الخليج الا انه سيكون له آثار على التعاون الاقتصادي بين بلدان غربي آسيا وفي الاطار العربي العام . وتتمتع الدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بقوة اقتصادية ومالية كبيرة (بوصفها مانحة للمعونات وأسواقا للسلع والخدمات والعمالة) وهذا القدر سيكون لسياساتها الاقتصادية أثر كبير على البلدان الاخرى في المنطقة .

لقد حافظ مجلس التعاون لدول الخليج العربية على نفس الزخم الذي نشأ به قبل ثلاث سنوات كما ينعكس ذلك في التقدم المحرز منذ ذلك الوقت وحتى الان .

(١) انشأ المجلس ، ومقره الرياض ، هيكلا تنظيميا محكما يضم رؤساء الدول الذين يجتمعون بوصفهم المجلس الاطلى ، مرتين في السنة ، ووزراء الخارجية الذين يجتمعون بوصفهم المجلس الوزاري ست مرات في السنة . وانشأ المجلس ايضا لجانا فنية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي .

وفي بداية نشوئه (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١) أقر المجلس الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (١) التي وضعت لتتسق وتوحد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والصناعية للبلدان الاعضاء على المدى الطويل بهدف دمج اقتصاديات البلدان الستة الاعضاء في النهاية في سوق مشتركة . ودخلت المرحلة الاولى للاتفاقية الاقتصادية الموحدة حيز التنفيذ في اول اذار / مارس ١٩٨٣ ودعت الى :

(أ) الغاء الرسوم الجمركية على التجارة الداخلية في مجالات الزراعة والمصنوعات والمنتجات الحيوانية المصنوعة من مواد موجودة في احد البلدان الاعضاء ، وعلى السلع المصنعة من مواد خام مستوردة اذا كانت القيمة المضافة المحلية تشكل ٤٠ في المائة على الاقل من تكلفة المنتج تام الصنع . واذا كان الوطنيون يمتلكون ٥١ في المائة على الاقل من أسهم الشركة المنتجة له .

(ب) اغاء المنتجات العابرة الخاصة بالدول الاعضاء من الرسوم والضرائب ، وتأمين حرية الوصول للسفن الوطنية الى الموانئ في اية دولة من الدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية واغاء المسافرين والبضائع الموجودة عليها من الضرائب والرسوم .

(ج) حرية انتقال مواطني دول مجلس التعاون الخليج العربية وحرية الممارسات المهنية في مجالات الطب والقانون والهندسة والمحاسبة والخدمات الاستشارية بشرط تلبية الشروط المحلية .

(د) الحق في اقامة مشروعات تجارية وصناعية وتجارية - زراعية بشرط ان يمتلك مواطنو الدولة المضيفة ٢٥ في المائة على الاقل من جملة الاسهم .

(١) تدعو الاتفاقية ضمن امور اخرى الى (أ) الغاء الجمارك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ووضع تعريفات خارجية مشتركة دنيا ، (ب) تتسق سياسات التصدير والاستيراد وتعزيز القوة التفاوضية في مواجهة الموردين الاجانب ، (ج) حرية انتقال العمالة ورأس المال ، (د) تتسق السياسات النفطية والنشاطات الصناعية وتوحيد القوانين الصناعية ، (هـ) تتسق السياسات في مجال التكنولوجيا والتدريب والعمالة ، (و) انتهاج اتجاه تعاوني لسياسات النقل ، (ز) اتخاذ خطوات لوضع استراتيجية استثمار مشتركة وتتسق السياسات المالية والنقدية والمصرفية .

أقر وزراء مالية مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد ذلك وضع تعريفات خارجية مشتركة (١) بمعدل ٤ في المائة ترتفع إلى ٢٠ في المائة في حالة الواردات المنافسة في موعد لا يتجاوز ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣. وأقروا أيضا إنشاء مراكز جمركية مشتركة على الحدود لتسهيل حركة مواطني مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المستوى القطاعي، اتفقت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تنسيق مجهوداتها في صناعة البترول مع التركيز على العمليات اللاحقة (عمليات التكرير والتسويق وتوابعها) وتنسيق السياسات بشأن أسواق وأسعار المنتجات بغرض إيجاد توازن بين العرض والطلب على المنتجات المكررة داخل المنطقة إضافة إلى تقليل الاختلاف في الأسعار المحلية كما اتفق وزراء النفط في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (آب/أغسطس ١٩٨٣) على إجراء دراسات جدوى حول شبكة لتوزيع الغاز في الخليج وذلك لتوفير الوقود للقذوة الكهربائية ومحطات توليد المياه والصناعات الأساسية. واتفقوا أيضا على إجراء مزيد من الدراسات حول الاحتياطي الاستراتيجي المقترح للمنتجات النفطية لمدة ٩٠ يوما.

في المجال النقدي والمالي، ناقش محافظو البنوك المركزية إجراءات تنسيق السياسات النقدية بما في ذلك هيكل معدلات الفوائد المحلية وأثر حركة معدلات الفائدة العالمية على السيولة المحلية وطرق تحديد أسعار الصرف.

أما في المجال الصناعي فقد عقد اجتماع قمة ممثلين لجميع مصانع الاسمنت في الخليج وممثلين للحكومات لدراسة خطط تنسيق المواصفات والتخطيط المستقبلي للإنتاج كما تمت دراسة عملية مماثلة أخرى بالنسبة للalumنيوم.

والتطور الآخر الذي يمكن أن يحدث آثارا مهمة على السياسة التجارية في المستقبل، هو المفاوضات الجماعية التي تجريها أربع من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (البحرين والكويت وعمان والمملكة العربية السعودية) (١)

(١) كانت التعريفات الخارجية المشتركة سارية المفعول في ست دول

في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ وقد أغلقت عمان بناء على طلبها من التقيد بهذه التعريفات لمدة سنة.

بشأن عقد صفقة ضخمة لشراء ١٥٠ ألف طن من الارز تبلغ قيمتها ٩٠ مليون دولار (١).
ونظرا لضخامة ولتزايد حجم الواردات المتجهة لمنطقة الخليج فان العائد من التعاون
في شراء الواردات ينبغي ان يكون كبيرا .

واقترح مجلس التعاون لدول الخليج العربية ايضا انشاء شركة الاستثمارات الخليجية
(انظر المرفق الاول) برأس مال مصرح به يبلغ ٢١ مليار دولار للاستثمار في المشروعات
التجارية والزراعية والصناعية داخل وخارج المنطقة .

عند تقييم آفاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية بيد وهد من الاعتبارات
ذات الصلة . اولاً، من الجدير بالذكر ان تؤكد ان الدول الاعضاء في المجلس تشترك
في عدد من الخصائص والاهتمامات التي تساعد على المزيد من التعاون ويشمل ذلك
التجانس الاجتماعي - الثقافي والتشابه في النظم السياسية والاقتصادية والقرب الجغرافي .
كما انها تحتفظ بروابط قوية مع الاقتصاد العالمي وتعتمد عليه لدرجة كبيرة للغاية
بسبب الاهمية المهيمنة للنفط في اقتصاداتها واعتمادها على الواردات لتلبية جزء كبير
نسبياً من المتطلبات والسلع والعمالة والتكنولوجيا وعلى اسواق رأس المال الخارجية
لحفظ مدخراتها .

ثانياً، ان انشاء المجلس جاء بعد اكثر من عقد من عقدين من الجهود المبذولة لاقامة
علاقات اقتصادية أوثق بين البلدان العربية . وكان هناك ايضا عدد من الخطوات
الاولية على صعيد منطقة الخليج نفسها ، والتي ساهمت بدورها في تمهيد الطريق
نحو قيام المجلس مثل انشاء منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ومختلف مؤتمرات
التسيق والتشاور المتعلقة بالتجارة والزراعة والصناعة والتخطيط والعملة والشؤون
المصرفية . كما ينبغي ان تكون التجربة المكتسبة من عمل كثير من المشروعات المشتركة
التي انشأتها بلدان الخليج مفيدة ايضا .

(١) عكف مجلس التعاون الخليجي ، على اجراء دراسة جدوى لانشاء
هيئة مركزية لقطع الغيار تكون مسؤولة عن شراء وتوزيع قطع الغيار للصناعات الاساسية
في الدول الاعضاء .

ثالثاً، بيد وان مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد آثر الاخذ بنهج تدريجي تكون العناصر الرئيسية فيه هي التنسيق والمواءمة بدلا من النهج الطموحة والشاملة المعتادة المقترحة في طار اوسع لمجهودات التكامل العربي . وفي نفس الوقت يشتمل الشكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي بعض الملامح مثل المجلس الاعلى الذى يجتمع مرتين في السنة على مستوى رؤساء الدول والذى يساعد في ازالة الخلافات في الراى وتنفيذ القرارات بفعالية .

رابعاً، بيد وان اعضاء المجلس مدركون للآثار العكسية لاستقطاب الفوائد لمصلحة الشركاء الاقوى اقتصاديا . وينعكس ذلك في قرار المجلس لمنح الافضلية للبحرين وعمان (١) عند تحديد اماكن للمشروعات المشتركة بين الحكومات في مجال النفط ومشتقاته وقلزات الحد يد .

واخيرا وليس اخرا فان توفر الموارد المالية عموما قد يجعل من السهل على المجلس ان يتغلب على الاحتكاكات واختلاف المصالح المحتملة بين اعضاءه والخسائر الناجمة عن عملية التكامل .

بـ - المشروعات المشتركة

نظرا للظروف السائدة في المنطقة طقت آمال عظمى على المشروعات المشتركة لتلعب دورا رائدا في انشاء الأطر الانتاجية المكتملة والتي ينظر اليها بوصفها شرطا اساسيا لتوسيع التجارة فيما بين بلدان المنطقة واستيعاب الفوائض المالية المتراكمة .

لقد بدأ انشاء المشروعات المشتركة يشتد في منتصف السبعينات تقريبا وذلك على اثر ارتفاع اسعار النفط بعد عام ١٩٧٣ ونشوء فوائض مالية ضخمة في البلدان المنتجة للنفط في المنطقة . وظهر منظور واسع للمشروعات المشتركة في نطاق اقليمي /عربي .

(١) قرر مجلس التعاون ، الخليجي (اب/اغسطس ١٩٨٣) التكليف باجراء دراسة جدوى لانشاء مصفاة تصدير مشتركة في عمان يتم ربطها بحقول النفط السعودية عن طريق خط انابيب ينشأ لهذا الغرض.

على كل حال يبدو ان وتيرة هذه المشروعات قد تباطأت بعض الشيء في اواخر السبعينات واول الثمانينات رغم ان المشروعات المشتركة ذات النطاق العملي والاضيق نوعيا جغرافيا والتي زادت من اشراكها للقطاع الخاص قد تضاغت (١) .

لقد شهدت الفترة قيد الاستعراض قيام عدد كبير نسبيا من المشروعات المشتركة اضافة الى التقدم في تنفيذ مشروعات سابقة وقيام "جيل ثان" من المشروعات بواسطة الشركات القابضة "الام" . ان فحص الملامح الرئيسية كما هو مبين في المرفق الاول للمشروعات القائمة حديثا في منطقة الاكوا يكشف :

- ان معظم المشروعات المشتركة (١٨ من ٢١ مشروعا) قد اقيمت في منطقة الخليج وتركزت في البحرين (١٢) . كما ان تكوين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقراره لنح البحرين (وعمان) معاملة تفضيلية عند انشاء مشروعات في قطاعات معينة ، لا يمكنه الا ان يعيق هذا الاتجاه .

- انه فيما يتعلق برأس المال فان اضعف الاتفاقات (حوالي ١٤ مليارد دولار) يبدو انها صرفت على قطاع الخدمات (معظمها في الخدمات المصرفية والتأمين) يليها المشروعات المشتركة ذات الطابع الاستثماري العام (٣٣ مليارد دولار) والصناعات التحويلية (٩ ر. مليارد دولار) والزراعة (مليارد دولار) والنقل (٧٠ مليون دولار) . ومن حيث عدد المشروعات تأتي الصناعات التحويلية في المرتبة الاولى ان حظيت بشانبة مشاريع تلبيها الخدمات بستة مشاريع ثم الاستثمار العام ، باربعة مشاريع ثم الزراعة بمشروع واحد ثم النقل بمشروعين .

- انه في الوقت الذي ظلت فيه المشاركة والاشراف الحكومي مهيمنين يلاحظ ايضا تزايد مشاركة القطاع الخاص .

(١) برزت المشروعات المشتركة في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي . على ان هذه المشروعات تختلف بدرجة كبيرة فيما بينها فيما يتعلق بحجم رأس مالها وملكيته والمشاركة فيها (عامة ، خاصة ، مختلطة) والنطاق الجغرافي (ثنائية ، شبه اقليمية ، اقليمية أو عربية) وطبيعة النشاطات والاختصاصات (شركات قابضة او من نوع آخر معين) والحافز والاشراف .

- أن مجال عمليات بعض المشروعات المشتركة الضخمة (أي مجموعة التأمين العربية والمؤسسة العربية المصرفية) لا يزال عالمي الطابع على الاغلب.

وعند استعراض عمليات المشروعات المشتركة العربية من منظور بعيد المدى يبرز عدد من القضايا المتعلقة بتكوينها وعملياتها المتصلة في النهاية بفعاليتها. وفيما يلي دراسة موجزة لهذه القضايا :

١ - الاهداف

نظرا لان القابلية الاقتصادية للبقاء هي هدف جميع المشروعات المشتركة على المدى الطويل ، فان الربحية لم تمثل اعتبارا مهيما لبعض المشروعات الرئيسية المشتركة بين الحكومات على المدى القصير والمتوسط . وقد رثي اقتحام مجالات معينة ، تعتبر "استراتيجية" مثل استكشاف ونقل النفط واصلاح وصيانة السفن ، مع ما يصاحبها من فوائد مثل اكتساب الخبرة الفنية وتدريب القوة العاملة ، تعويضا كافيا .

وفي حين ان هذه الفوائد يمكن ان تكون خارجة عن المشروع وهي كذلك بالفعل في بعض الحالات الا ان هناك ادلة متزايدة على عدم جدواها لتبرير ربط الموارد الضخمة للمشروع وتحمل خسائر اولية مما يزيد من الضغط لترك النشاطات وتقليص حجمها (١) .

ويجدر بالذكر في هذا الشأن ان هذه الانشطة الاستراتيجية قد تيسرت بسبب انه في الوقت الذي تحدث فيه الخسائر من الجهة العملية فان المشروع استطاع تحقيق الربح نتيجة للعائدات الضخمة من الجزء غير المستخدم من رأس المال .

٢ - الموارد المالية والبشرية

ان الموارد المالية الموضوعة تحت تصرف المشروعات الحكومية المشتركة الضخمة ، كتلك التي وصفها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، لا يبدو انها تمثل عائقا على وجه العموم . وفي حين انه يمكن القول ان هذه الموارد غير كافية بالقياس الى الاختصاصات الواسعة المحددة للمشروعات المشتركة فان معدل استخدامها

(١) يقال ان الشركة العربية البحرية لنقل البترول ، في خطوة نحو تخفيض مصروفاتها وترشييد عملياتها ، قد باعت اولى ناقلاتها ضمن خطة تهدف للتخلص من خمس سفن وخففت نصف عدد الموظفين في مقرها الرئيسي وسرحت حوالي ٧٠ متدرجا (انظر " Arab Report and Memo " عدد ٢٤ تشرين أول / اكتوبر ١٩٨٣) .

كان بطيئا لدرجة ان العائد من الجزء غير المستخدم من رأس المال صار يمثل حصة كبيرة نسبيا مع مجموع الاصول وقد استخدم في بعض الحالات لتمويل خسائر التشغيل . وهكذا فان هذه المشروعات المشتركة لم توضح حاجتها حتى الان لزيادة رأس مالها . ونظرا لبطء معدل استخدام الموارد فان هذا الاحتمال يبدو بعيدا بالنسبة لمعظمها . ويصح ذلك اكثر فاكثر اذا استطاعت المشروعات المشتركة تحقيق ارباح ووظفتها في استثمارات جديدة او باعت كل او بعض المشروعات التي ساعدت على اقامتها - هند وجود الجهاز القادر على جعل هذه العمليات ممكنة - واستخدمت الايرادات في تمويل نشاطات اخرى .

ان قضايا استخدام وإدارة الموارد وثيقة الصلة ببعضها ببعضها الاخر . ويبدو ان ملكية رأس المال قد أثرت بشكل مباشر او غير مباشر في اختيار كواد ر ادارية اطي كفاءة تعتبر نوعيتها بالتالي محددا رئيسيا لنجاح المشروع . وطالما ان ملكية رأس المال والقدرات الادارية لا يتلازمان بالضرورة ، فقد قدم عدد من المقترحات لفصلها عن بعضها البعض . ولكن نظرا للظروف الاقتصادية والسياسية والنفسية السائدة في المنطقة ، فيرجح ان تكون هذه العملية بطيئة للغاية وستتسع فرص نجاحها بزيادة اشراك القطاع الخاص في انشاء المشروعات المشتركة .

لقد عانت ادارة المشروعات المشتركة وتعيين الموظفين لها من الندرة السائدة عموما في القدرات الادارية والخبرة الفنية في المنطقة . وقد انعكس ذلك في طرق مختلفة شملت : (أ) صعوبات تدبير الموظفين وارتفاع معدل تجدد الموظفين الناجم عن وجود عروض اقدر على المنافسة ولا سيما لدى الشركات الخاصة (١) (ب) نظام للاستخدام منحاز تماما لمواطني البلد المضيف (ج) الاعتماد المفرط على الخبراء والعاملين الاجانب في السنوات الاولى على الاقل (د) الحاجة لاجراء برامج تدريبية واسعة النطاق ومكثفة .

(١) يزيد من المعوقات في المشروعات المشتركة الحاجة لملاحظة ان جداول مرتباتها ليست عالية بصورة مفرطة بالقياس الى تلك التي تدفعها الحكومة للعمل المماثل .

من بين القضايا التي يكثر حولها النقاش والمتصلة بإدارة المشروعات المشتركة - سواء فيما يتعلق باختيار كبار الموظفين أو تأدية وظائفهم - امكانية تدخل الحكومة وآثارها على عمليات المشروعات المشتركة . وفي الوقت الذي يمكن فيه ان يكون لهذا التدخل بعض الفائدة (١) فقد ينتج عنه تقييد على حرية اتخاذ القرار .

٣ - الاشراف والمشاركة

ظل تطوير وانشاء المشروعات المشتركة ، على مستوى العمل الاقتصادي العربي المشترك ، نشاطا اضطلع به على الاغلب كل من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول وجامعة الدول العربية كما يدل على ذلك انشاء هديد من المشروعات الضخمة ماليا من قبل هذه المنظمات في حوالي منتصف السبعينات . ومنذئذ والزخم ، على ما يبدو ، يتباطأ بدرجة كبيرة (٢) . ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل تشمل : (أ) الحاجة لنح

(١) اذا تم الاختيار الملائم فان حضور صانعي السياسة والقرار الحكوميين يمكن ان يشكل مساهمة ايجابية في عمليات المشروع وذلك بابقاء الحكومة على اطلاع تام على نشاطات المشروع والاحتفاظ باهتمامها بهذه النشاطات وتسهيل اتخاذ قرارات افضل وتنفيذ اسرع .

(٢) ذلك ان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، على سبيل المثال ، الذي نجح في فترة زمنية قصيرة جدا في انشاء اربعة مشروعات مشتركة كبيرة (هي الشركة العربية للتعددين والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية والشركة العربية للاستثمارات الصناعية) لم تستطع منذ ذلك الحين الا اقتراح تكوين مشروعين اضافيين فقط هما المطبعة العربية لطباعة الطوابع البريدية والشركة العربية الدولية للنقل البري . ولا يزال الاقتراحان قيد الدراسة وبالمرحلة التحضيرية ، ويقال ان الاقتراح الاول قد تأجل بسبب عدم امكانية الاتفاق على المقر وان الاقتراح الثاني قد تأجل ايضا بسبب الفشل في ايجاد الحد الأدنى من رأس المال اللازم لبدء العمليات .

المشروعات القائمة وقتا كافيا لتبرهن على قابليتها للبقاء قبل دراسة مشروعات جديدة .
(ب) ضعف الحماس للمشروعات التي تضم اعضاء كثيرين (وبالتالي تشتت قوة اتخاذ القرار)
واختصاصات واسعة . (ج) بروز انواع مؤتلفة من المشروعات جذابة بقدر اكثر تتميز
بقلة العضوية وباشتراك القطاع الخاص فيها (١) واختصاصات اكثر تحديدا .

اما خارج اطار الاجهزة الحكومية المشتركة فقد توافقت البلدان العربية ايضا
في ائلا فات عديدة لانشاء مشروعات مشتركة متعددة الاطراف (٢) وثائية مع اشراك
القطاع العام او الخاص ، والمنشآت المختلطة . اما على الصعيد شبه الاقليمي فقد
كانت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية نشطة في محاولة منها لتحديد امكانيات
الاستثمار المشترك . ويتوقع ان يساعد تكوين مجلس التعاون لدول الخليج العربية
في تعزيز هذا النشاط .

لقد تحققت المبادرات المشتركة بين الحكومات لتكوين المشروعات المشتركة ايضا
بعد التقارب السياسي كما هي الحال اثر قيام اتحاد الجمهوريات العربية (١٩٧١)
بين مصر وليبيا وسوريا او المشروعات المشتركة التي اقيمت ضمن اطار اتفاقية الاردنية
السورية عام ١٩٧٥ وبين العراق والاردن مؤخرا . والامثلة المفيدة الاضافية تتمثل
في المؤسسة السورية السعودية للاستثمار الصناعي والزراعي والشركة السورية الليبية
للاستثمار الزراعي (٣) .

(١) هوما كلما كان عدد المشاركين في المشروع المشترك كبيرا ازدادت
صعوبة تشغيل المشروع . ويمكن بيان العكس تماما بحالة شركة البوتاس الاردنية
التي يرجع بعض اسباب نجاحها بعد عام ١٩٧٤ الى حقيقة ان بلدا واحدا
هو " الاردن " قد اصبح المساهم الرئيسي .

(٢) الامثلة على المشروعات المشتركة التي تسهم فيها البلدان العربية
على نطاق واسع تضم الشركة العربية للاستثمار والهيئة العربية للانماء والاستثمار
الزراعي كما ان بنك الخليج الدولي وشركة الخليج للصناعات البتروكيمياية من بين
المشروعات المشتركة الكبيرة التي انشئت على الصعيد شبه الاقليمي .

(٣) يقع مقر كلا المشروعين في الجمهورية العربية السورية وتم انشاؤهما على
اسس متماثلة ومساهمة متساوية في رأس المال ولكن على اساس ان تكون المساهمة السورية
بالعملة المحلية ومساهمة الشريك الاخر بالدولار الامريكي .

وطى المستوى غير الحكومي كان للجهود الدؤوبة التي بذلها اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة المصنعية اكبر الاثر في انشاء الشركة العربية للاستثمارات العامة وفي عقد المؤتمر الاول لرجال الاعمال والمستثمرين العرب الذي قرر انشاء الشركة العربية للاستثمار الزراعي ، (انظر العرفق الاول) .

ان العدد الكبير من شركات الاستثمار واتحادات الشركات التي قامت في منطقة الخليج (١) قد نجح في تعبئة مدخرات ضخمة . وتشير المعلومات المتوفرة الى ان معظم الاستثمارات التي قامت بها هذه الشركات تقع خارج المنطقة العربية وان هذا الاستثمار المباشر والمشاركة في رأس المال قد تركزا في بلدان قليلة شملت البحرين ومصر وتونس واقتصرت على العقار وتطوير الممتلكات والاعمال المصرفية (٢) . ويعتقد ان هذا الوضع ناجم عن الاختلاف في تقييم المخاطر في كل بلد وقللة المشروعات المدروسة بشكل جيد ومحدودية الخبرة التي تمنع الشركات من الاشتراك في انواع من الاستثمارات اكثر تعقيدا وطبقة الخصوم لدى هذه الشركات التي تهيمن عليها التزامات قصيرة المدى .

وفيما يتعلق بالتمييز بين المشروعات المشتركة الخاصة والعامة فان المعلومات المتوفرة (٣) المتعلقة بحوالي ٢٤٤ مشروعا صناعيا مشتركا (عربيا وعربيا دوليا) تشير الى ان المشروعات الخاصة قد بلغت ١٦٤ مشروعا كما بلغت المشروعات المختلطة ٥٢ مشروعا وان المشروعات الحكومية بلغت ٢٨ مشروعا وقد بلغت الاستثمارات فيها على التوالي ٣٣٨ مليار دولار و ٣٧٣ مليار دولار و ٢٧٣ مليار دولار ومن بين

(١) مثل الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية والاتحاد الكويتي للاستثمار العقاري - شركة الاستثمار الكويتية للعقار والشركة الكويتية الدولية للاستثمار وشركة الاستثمارات الخليجية .

(٢) من بين الاستثناءات المهمة الاستثمارات المباشرة من قبل الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية في شركة الحديد والصلب العربية (١٩٨٠) وفي الشركة العربية لانايب البترول (سوميد) (١٩٧٤) .

(٣) انظر سميح مسعود : "المشروعات الصناعية العربية المشتركة : نظرة تقويمية" اوابك ، النفط والتعاون العربي المجلد التاسع العدد الاول ، ١٩٨٣ الصفحات ، ١٥٥ - ١٩٦ بالعربية .

الـ ٩٣ مشروطا صناعيا عربيا كانت المشروطات الثمانية تمثل (٩١ ٥ في المائة) (١) اي ما يساوي ٤٤٤ في المائة من المجموع المقدر للمشروعات الرأسمالية والبالغ ٤٨١ مليار دولار، كما ان النسب المناظرة للمشروعات العربية الدولية المشتركة قد بلغت ٧١٥ في المائة و ٦٦٤ في المائة.

٤ - الموقع

ان المعلومات المتاحة (٢) حول التوزيع الجغرافي للمشروعات العربية المشتركة تبين تركيزا ملحوظا لمصلحة بلدان منطقة الخليج ولبعض بلدان العجز غير النفطية (مثل مصر وتونس) . ويمكن ايضا ملاحظة ان المشروعات ذات رؤوس الاموال الضخمة تركزت في منطقة الخليج وان العكس يصح تماما بالنسبة للمشروعات في البلدان غير النفطية .

ودون التقليل من اهمية الاعتبارات الاقتصادية ، فان الاهتمام بتأمين توزيع عادل للفوائد كان عاملا حاسما في تحديد مواقع المشروعات المشتركة التي تمت مناقشتها عبر الاجهزة الحكومية المسؤولة عن تطوير التعاون الاقتصادي العربي مثل المشروعات الاربعة الكبرى التي رعاها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

وتفسر عوامل مماثلة تحديد مواقع المشروعات المشتركة (السته) التي اقامها اتحاد الجمهوريات العربية (حيث اقام مشروعات في كل من مصر وليبيا والجمهورية العربية السورية) ، وتلك المقامة في اطار الاتفاقية الاردنية السورية لعام ١٩٧٥ . كما تفسر العلاقات الثنائية الخاصة ايضا تحديد موقع بعض المشروعات المشتركة كالشركة السعودية للاستثمار الزراعي والصناعي والشركة السورية للمبينة للاستثمار الزراعي وكناتهما قائمة في الجمهورية العربية السورية .

(١) ان المشروعات المشتركة التي اقيمت خارج نطاق المؤسسات الحكومية العربية يمكن عزو معظمها الى مجهودات القطاع الخاص . وزيادة على ذلك فان هذه المشروعات ثائية في معظمها انظر : غرفة التجارة والصناعة الكويتية : دور القطاع الخاص في المشروعات الصناعية العربية المشتركة ، ورقة قدمت للندوة الخاصة بالمشروعات الصناعية العربية المشتركة نظمتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية والاوابك الدوحة ، قطر ٢٨ - ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ بالعربية .

(٢) انظر المصدر السابق سميح مسعود : المشروعات العربية المشتركة : الواقع والمستقبل ، الاوابك ، النفط والتعاون العربي ، المجلد السابع ، العدد الثاني (١٩٨١) الصفحات (١٠١ - ١٣٤) بالعربية .

ان الرغبة في مساعدة اقل البلدان نموا قد اثرت ايضا في تحديد مواقع المشروعات المشتركة (كما هي الحال في السودان واليمن) . وبالمثل انتهج مجلس التعاون لدول الخليج العربية سياسة تؤيد تحديد مواقع لبعض انواع المشروعات في البلدان الاقل حظوة بالموارد الطبيعية (البحرين وعمان) .

من الناحية الاقتصادية تتعلق العوامل الرئيسية التي اثرت في تحديد موقع المشروعات المشتركة بتقييم المستثمر او المستثمرين المحتملين " للمناخ الاستثماري " العام ومعرفة السوق والوصول اليه وتوفر المرافق المساعدة والحوافز والمدخلات (العمالة المدربة و / او الرخيصة والمواد الخام) .

وبالرغم من تدابير القوانين والتشريعات الاستثمارية والحوافز الاخرى التي قصد منها تشجيع تدفق رأس المال فقد وجد المستثمرون المحتملون درجات مختلفة من المخاطر في مختلف البلدان في المنطقة مما حدا بهم الى اقامة عدد قليل فحسب من المشروعات . وفي بعض البلدان وخاصة البحرين ادى وجود بنى تحتية وشبكة اتصالات جيدة التطوير الى جذب المستثمرين اليها اضافة الى الحوافز الاخرى . كما ان توفر العمالة المدربة (البحرين) او الرخيصة (مصر) قد افاد في تعزيز هذه الاتجاهات .

وادى حجم السوق - ايضا لتشجيع الاستثمار في بعض البلدان مثل مصر . اما القرب الجغرافي (مصحوبا بحسن طلاقات الجوار) للاسواق المحتملة الكبيرة مثل سوق المملكة العربية السعودية ومعرفة البلد (من مثل المستثمرين الكويتيين والسعوديين مثلا) فقد شجع ايضا على الاستثمار في البحرين (١) .

(١) يقال بان المشروعات المسجلة في البحرين يرجح لها ان تتمتع بميزة نسبية في التعامل مع بقية دول الخليج بسبب ثقة الاخيرة في النظام البحريني للفحص والتدقيق قبل منح الترخيص .

٥ - المنافسة واجراءات الدعم

لقد واجهت المشروعات العربية المشتركة انواعا ودرجات مختلفة من المنافسة . وقد اوضحت التجربة ان المنافسة من المشروعات الوطنية المماثلة (١) ، سواء كانت في شكل معاملة افضل للمنتجات والخدمات التي تقدمها المشروعات الوطنية او صنع وصول المنتجات إلى السوق المحلية ، يمكنها ان تشكل تهديدا خطيرا لنجاح المشروعات المشتركة خاصة عندما يدخل في ذلك مصروفات ضخمة من رأس المال ومنافسة على النطاق العالمي او عندما يتجه المشروع نحو التصدير لبلدان المنطقة . لقد واجهت الشركة العربية البحرية لنقل البترول هذه المنافسة . وبالمثل يمكن للشركة العربية لبناء واصلاح السفن ان تواجه وضعاً مماثلاً نتيجة للمنافسة من قبل عمليات الحوض الجاف الذي اكتمل مؤخراً في دبي .

وطى العكس من ذلك برهن الاعتماد على تجربة المشروعات الوطنية على فائده كما يتضح من مثال الشركة العربية المتحدة للملاحة (٢) التي انشئت عن طريق الاندماج مع شركة الملاحة الكويتية . ويمكن تحقيق نتائج مماثلة ، اي تغادى انشاء مشروعات وطنية منافسة وتأمين الوصول الى السوق ، بالمشاركة في المشروعات القائمة كما فعلت المملكة العربية السعودية في معمل ألومنيوم البحرين (ALBA) وفي ميدال (MIDAL) وهو مصنع لموصلات الألومنيوم في البحرين . وللقضاء على المنافسة ، قامت الشركة العربية للاستثمارات الصناعية بدراسة امكانيات مشاركة مستخدمي المنتجات . والنهج الاخر لتحقيق نفس الغاية هو تأمين التكاملية بين المشروعات المشتركة (مثل مصنع الكريات التابع للشركة العربية للحديد والصلب) والمشروعات الوطنية المخططة .

(١) لا تقتصر هذه المنافسة بالضرورة على مرحلة التشغيل ولكن يرجح لها ان تحدث ايضا عن مراحل الانشاء حيث يحتفظ بالمشروعات الجيدة لتنفيذها كمشروعات وطنية وليست كمشروعات مشتركة . ويمكن لهذا الوضع ان يتغير اذا امكن لوضع المشروعات المشتركة ان يشتمل على اكثر من المساهمة المالية كالخبرة الفنية والتكنولوجيا مثلا .

(٢) لقد تعزز وضع الشركة بشكل اكثر اثر الترتيبات القاضية بامتناع البلدان الاعضاء (البحرين ، العراق ، الكويت ، قطر ، والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة) عن انشاء شركات وطنية بعد انشاء الشركة المذكورة .

لقد جلب وضع المشروطات المشتركة معه عددا من المزايا التي تفاوتت كثيرا بين مشروع وآخر و توقفت على عدة عوامل شملت وضع القوانين الادارية والموقع والعضوية . وشملت تلك المزايا فترات الاعضاء الضريبية والاعفاءات ، والاراضي باسعار اسمية ، والاعضاء من الرقابة على القطع الاجنبي ، والحماية من المصادرة ونزع الملكية واستيراد المعدات وقطع الغيار والمدخلات الاخرى معفاة من الجمارك ، والمعاملة التفضيلية في المشتريات من القطاع العام ، والوصول الى السوق ، والقدرة على العمل (في الاقتصادات الاشتراكية) مثل مشروعات القطاع الخاص لتغادي الروتين .

ان من السهل ملاحظة ان الاتجاه العام بين المشروطات المشتركة هو طلب المعاملة التفضيلية فوق تلك المنصوص عليها في اتفاقيات الانشاء والنظم الاساسية بحجة ان الصناعة " ناشئة " . ان مزايا هذه الطلبات ينبغي دراستها على اساس كل حالة على حدة كما ينبغي اتخاذ حذر كبير حتى لا تكون هذه الحماية صفة دائمة . ويمكن تقديم حجة اكثر اقناعا لتقديم الدعم الحكومي بما يتناسب والفوائد العائدة على الاقتصاد من عمليات المشروطات المشتركة والتي لا يمكن عكسها في حساباتها الخاصة بالربح والخسارة (كالتدريب على سبيل المثال) .

ابدى هناك اهتمام ايضا فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات المضيفة عند مرحلة صياغة المشروع . وتشمل هذه الالتزامات ، والتي تمتد الى ما وراء المشاركة في راس المال والتمثيل في مجلس الادارة - جوانب اخرى كتوفير المرافق المؤسسية وما يتصل بها ، والقوة الكهربائية ومرافق المياه ، والوصول الى الاسواق وشراء المنتجات والخدمات . فعلى سبيل المثال ربما يكون احد الاسباب للاداء المخيب للامال للشركة العربية البحرية لنقل البترول هو التباين الكبير بين حصة نفط الابك المنقولة فعلا على ناقلات الشركة وتلك الحصة التي قامت عليها دراسة الجدوى (١) . والتي اسست الشركة بناء عليها .

(١) رغم انه لا يوجد التزام صريح في هذا الشأن ، الا ان الموافقة على انشاء الشركة ، حيث كان نقل حصة متزايدة من نفط الابك امرا ضروريا لنجاح ادائها ، تتضمن هذا الالتزام من طرف الدول الاعضاء .

٦ - مشروعات " الجيل الثاني "

ان احد الاهداف الرئيسية وراء انشاء المشروعات المشتركة القابضة ، سواء كانت في قطاعات معينة كترك التي اقامها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية او من النوع العام كالشركة العربية للاستثمار ، هو انشاء آلية للجيل القادم من المشروعات والتوزيع العادل للفوائد العائدة منها . وقد كشفت التجربة في هذا الشأن عن تفاوت ملحوظ سواء في الانجازات او في النهج .

وبناء على عدد مشروعات " الجيل الثاني " التي قامت مباشرة او بالمشاركة وانتشارها الجغرافي ومدى استخدام الموارد الموضوعة تحت تصرفها ، فان الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والشركة العربية للتعدد بين والشركة العربية للاستثمار تبدو من بين انشط المشروعات الحكومية الرئيسية . فقد شاركت الشركة العربية للتعدد بين ، منذ انشائها في عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨٢ ، في ١١ مشروط تعد بينها او صناعيا تتعلق باستغلال الموارد المعدنية في سبعة بلدان عربية . وبالمثل انشأت الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية مشروعات في عدد من البلدان العربية كما انها تنفذ بنشاط مشروعات متعددة اخرى . وعلى العكس من ذلك يبدو ان بضعة مشروعات قد بلغت مرحلة التنفيذ من كل المشروعات التي تعتمد القيام بها كل من الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية والشركة العربية للاستثمارات الصناعية .

ويمكن عزو الاختلاف في الاداء الى مجموعة كبيرة من العوامل تشمل تأريخ بدء العمليات ، والموقع ، ومستوى الادارة والموظفين . على كل حال لا بد ان تكون المزايا النسبية المرتبطة بالنشاطات الموجهة نحو الموارد والتي تتطلب تقنيات بسيطة عموما ومناقسة خارجية اقل حدة من جانب الواردات ، قد لعبت دورا ايضا .

ان مشروعات الجيل الثاني كانت وطنية في نطاقها بشكل عام وتهدف اساسا الى تلبية الاحتياجات المحلية (تمثل المشروعات التعددية استثناء رئيسية) . اما الطريقة التي شاركت بها الشركة " الام " فقد تفاوتت بدرجة كبيرة .

وهكذا يعكس سجل الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية تفضيلا للمشروعات المملوكة بأكملها او تلك التي تملك فيها اغلبيية الاسهم . وتفسر الاستثناءات عادة بالرغبة في الحصول على الخبرة الفنية والتكنولوجيا . اما اسهام الشركة العربية

البحرية لنقل البترول ، وعلى العكس ما سبق ، فقد اتخذت شكل حيازة اقلية الاسهم (١) وتتراوح بين ٨ و ٤٠ في المائة ويبلغ متوسط اسهامها ٥٠ في المائة في كــــل المشروعات .

لقد كان اتجاه الشركة العربية للاستثمار هو الجمع بين المساهمة باقلية راس المال وبين تقديم القروض . واذا استوت جميع الامور ، فان الملكية التامة او المشاركة بغالبية راس المال تعني دورا لكثير نشاطا في تنمية المشروعات من مرحلة التصور الى مرحلة التشغيل كما انها تساعد في تطوير عطية التعلم بالعمل . ويتفق ذلك مع الهدف المقصود في جعل المشروعات القابضة تخدم كمولدات للمشروعات . كما يمكن خدمة هذا الغرض اذا كانت المشاركة باقلية راس المال والخبرة الفنية المرتبطة بها ضرورية لبدء المشروع . وفي هذه الحالة يمكن في آخر الامر سحب المشاركة كليا لتحرير الموارد للاستخدامات الاخرى .

كان مجال العمليات لبعض المشروعات الحكومية المشتركة الرئيسية واسعا فيما يتعلق بالمشروعات المشارك فيها ، مما اضاع فوائد التعلم اثناء العمل . وتكرار المشروعات يتجلى اكثر في حالة الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية مما يعكس تفضيلها للملكية التامة او ملكية غالبية راس المال في المشروعات . ويبدو ذلك مخالفا تماما للنشاطات الفعلية او المتوقعة للمشروعات المشتركة الاخرى التي تشمل مجموعة كبية من البرامج ونطاقا قطاعيا واسعا من العمليات . ولكن التجربة حتى الان والتقدم البطيء يدعمان ضرورة تحديد اضييق لمجالات الاهتمام . وفي حالات عديدة يمكن عمل ذلك دون الحاجة لتخصيص موارد جديدة وذلك عن طريق تخصيص جزء من الاموال غير المستخدمة .

(١) تتبع الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية وكذلك الشركة العربية للاستثمارات الصناعية اتجاها مماثلا . والسياسة المعتمدة لدى الاولى هي الحصول على ٢٥ في المائة من راس المال تاركة للبلد المضيف والمشروعات العربية العاملة في نفس المجال الاكتتاب في الجزء المتبقي من راس المال . وتتراوح النسبة المتوقعة للاسهام من قبل الشركة العربية للاستثمارات الصناعية بين ١٢ و ٣٥ في المائة . ويتمين ان تتم هذه المشاركة ، ما كان ذلك ممكنا ، مع مستخدمى المنتجات لتأمين الاسواق وتغادي الاود واجبة .

٧- الاعتبارات الاقتصادية في مقابل الاعتبارات السياسية

ان التجربة الاخيرة - التي تشمل المشروعات المشتركة المقامة ضمن اطار اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري عام ١٩٧٥ بين الاردن والجمهورية العربية السورية ، تؤكد الحجة القائلة بأنه ما ان تتولد المصلحة الاقتصادية الكافية وقوة الدفع اللازمة ، حتى تتضاءل فرص الغاء الاتفاقيات والالتزامات . وهكذا فان توتر العلاقات السياسية بين البلدان الذي بدأ عام ١٩٨٠ لم يمنع تحقق بعض المشروعات المهمة التي بدأ التفكير فيها سابقا (الشركة الصناعية الاردنية السورية (١) والشركة الاردنية السورية للنقل البري) . ويظهر انه قد ساعد على ذلك حقيقة ان راس المال قد دفع مقدما (على عكس الحال لمشروع المنطقة الحرة بين الاردن والجمهورية العربية السورية والذي لم يكن قد بدأ في الوقت الذي تدهورت فيه العلاقات السياسية حتى تأخر تنفيذه عن الموعد المحدد له) والاستقرار في تكوين اعضاء مجلس ادارة الشركة (العلاقات الشخصية) .

ان ازدياد اهمية الاعتبارات الاقتصادية في مجهودات التعاون الاقتصادي الاقليمي في مقابل الاعتبارات السياسية ، يتضح ايضا من خلال بقاء المشروعات المشتركة ، التي كانت مصر قد ساهمت فيها ، بعد اتفاقيات كامب ديفيد .

جيم - اتفاقيات تشييط التجارة والتعاون الاقتصادي

على مستوى تعدد الاطراف ، عقدت اتفاقيتان رئيسيتان بين البلدان العربية هما اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية (٢) .

(١) انشأت الشركة بالمقابل مصنعا مشتركا لانتاج الاسمنت الابيض وكان يتوقع لها ان تمنح بنهاية عام ١٩٨٣ عقودا لانشاء مصنع للمواد المبيدة للحشرات ومصنع للسجاد في الجمهورية العربية السورية .

(٢) تم اقرار الاتفاقية الاولى من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع

للجامعة العربية ١٩٨١ (قرار رقم ٨٤٨/د.٣٠/ج.٣-٢٧/٢/١٩٨١)

كما اقر الاتفاقية الثانية مؤتمر القمة العربي الحادي عشر (عمان ، تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠) .

وتحل الاتفاقية الجديدة (١) محل اتفاقية ١٩٥٣ لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية. وهي أكثر تفصيلاً وشمولاً من سابقتها. ومن بين بنود الاتفاقية الجديدة فان البنود التالية جديدة بالملاحظة :

- الاعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل ، ورفع القيود غير الجمركية المفروضة على السلع الحيوانية والزراعية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية والصناعات شبه المصنوعة والسلع التي تنتجها المشروطات المشتركة العربية المنشأة في اطار الجامعة العربية والمنظمات التابعة لها .
- الاعفاء التدريجي من الرسوم الجمركية على السلع المصنعة .
- الحماية التدرجية للسلع والمنتجات العربية من منافسة السلع المماثلة البديلة غير العربية .
- لكل دولة طرف في الاتفاقية الحق في ان تمنح معاملة تفضيلية لاي بلد عربي آخر سواء على طريقة ترتيبات شائبة او متعددة الاطراف .
- اضافة الى تحرير التجارة تشمل اهداف الاتفاقية الربط المنسق بين انتاج السلع العربية وتبادلها وخاصة عن طريق تقديم التمويل اللازم للانتاج ، والتوزيع العادل للفوائد والاعباء الناجمة عن تطبيق الاتفاقية ، ومراعاة الظروف الانمائية في البلدان الاعضاء وخاصة اقل البلدان نمواً منها (كما حددها المجلس) ومنح منتجاتها معاملة تفضيلية .
- وتبد والملاحظات التالية ذات صلة بما ذكر آنفا .
- أولاً ، تشمل اهداف الاتفاقية عدداً من القضايا مثل وضع تعريف خارجي مشتركة والتوزيع العادل للمنافع والاعباء المترتبة على تطبيق الاتفاق ، وهي امور كانت مركز اهتمامات المجموعات الاقليمية المنظمات المختصة والتي لا تزال تحتاج لحلول عملية .

(١) دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ بعد ان صادقت عليها خمس دول عربية (تونس ، الامارات العربية المتحدة ، العراق ، الجماهيرية العربية الليبية واليمن) . ثم صادق على الاتفاقية بعد ذلك كل من الاردن والكويت والمملكة العربية السعودية ومنظمة التحرير الفلسطينية .

ثانياً ان دعوة الاتفاقية لمراعاة ظروف الاطراف المختلفة المنضمة لها يمكنها ،
عملها ، ان تضع قيوداً خطيرة على النطاق النهائي للالتزامات المتفق عليها .
وكان يمكن ادخال بعض المرونة في هذا الخصوص عن طريق ترتيبات تمكن الاطراف
المتعاقدة من التقيد لبعض الاجزاء من الاتفاقية بدلا من مواجهة الخيار الوحيد
المائل في التقيد الكامل بالاتفاقية او الرضا التام لها .

تحتوي الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية (١) اضافة الى
الاحكام المتعلقة بالمعاملة المحتومة للمستثمرين العرب ، على فقرات حول ضمان
الاستثمارات وتسوية المنازعات (٢) . وقد حفز على الاتفاقية عدم فعالية الترتيبات
السابقة (٣) .

عند تقييم اثر الاتفاقية المحتمل على تدفقات رؤوس الاموال داخل البلدان
العربية ، ينبغي وضع النقاط التالية في الاعتبار :

- تضمن الاتفاقية (المادة ٢٢) على ان على المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار بالتأمين على الاموال المستثمرة طبقا لشروطها . ونظرا لان كل الموارد
الموجودة تحت تصرف المؤسسة قد تم الالتزام بها فان زيادة هذه الموارد ستكون
مؤشرا مهما يدل على مدى الجدوى التي سيتابع بها تنفيذ الاتفاقية .

(١) دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ٩ ايلول / سبتمبر بعد ان صادق عليها
خمس دول اعضاء هي (البحرين ، الاردن ، المملكة العربية السعودية ، تونس
واليمن) وتبعها العراق والامارات العربية المتحدة والكويت والجمهورية العربية
الليبية ، وقطر ، والسودان ومنظمة التحرير الفلسطينية .

(٢) للاطلاع على التفاصيل ، لطفا انظر ، الجامعة العربية ، الامانة العامة ،
دائرة الشؤون الاقتصادية ، الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في
الدول العربية .

(٣) فيما يلي الاتفاقيات المذكورة وطبقا لترتيب تواريخ سريانها :
اتفاقية استثمار وتشغيل رؤوس الاموال وانتقالها بين الدول العربية (١٩٧١) ،
اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب (١٩٧٥) واتفاقية
تسوية منازعات الاستثمار بين البلدان المضيقة للاستثمارات العربية وبين مواطني
الدول العربية الاخرى (١٩٧٦) .

- ان احكام فقرة وقف العمل باى من بنود الاتفاقية (البند ١٩) تمكن البلد الطرف في الاتفاقية ، في حالة الضرورة القصوى وعلى اساس عاجل ، من وقف العمل باى من احكام الاتفاقية . على كل حال لم تبين الاتفاقية الظروف التي يمكن في ظلها تبرير هذا العمل .

- بيد وان تعريف شمولية الاستثمار (المادة ٥) يقتصر على نسب المشاركة التي يملكها غير الوطنيين التي تنص عليها قوانين البلدان المعنية . ورغم ان هذا قد يكون امرا حتميا الى درجة كبيرة فانه قد يعمل على احجام المستثمرين المحتملين .
- مع ان الاتفاقية تضمن حقوق الملكية ، الا انها تتيح نزع الملكية (البند ٩) لاعتبارات تتصل بالنفع العام دون تحديد ماهية هذه الاوضاع .

- وفي حين ان الاتفاقية تمثل مجهودا لتقديم اطار قانوني وتشريعي لاستثمار رأس المال العربي ، تبقى الحقيقة هي ان العيب لا يكمن بالضرورة في قصور التشريعات بقدر ما يكمن في الممارسات والاجراءات العملية التي تؤدي الى اضعاف المناخ الاستثماري والى فقدان الثقة .

ان من المفيد ملاحظة ان اقرار كلا الاتفاقيتين من قبل بلدان الخليج بعكس ، ضمن امور اخرى ، اهتمامها بتأمين منافذ لصادراتها النامية واهمها البتروكيمياويات وتطويرا لمناخ استثماري صحي .

لقد شهدت الفترة قيد الاستعراض ايضا عقد عدد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائية (المرفق الثاني) بين بلدان غربي آسيا . وقد شملت هذه الاتفاقيات عموما العراق والاردن او احدهما وشريكا من بلدان منطقة الخليج . ويمكن تفسير ذلك بمتانة العلاقات السياسية (١) والاقتصادية التي نمت بين البلدين خلال السنوات القليلة الماضية واهمية منطقة الخليج بالنسبة للاردن كمنفذ رئيسي للصادرات وكجهة استخدام للعمالة الاردنية وكصدر مباشر وغير مباشر من خلال تجارة (الترانزيت) للواردات بالنسبة للعراق .

(١) ان تحسن العلاقات بين كل من العراق والاردن ، من جهة ، وبين مصر من جهة اخرى ، انعكس في استئناف العلاقات التجارية . وهكذا احيا الاردن ومصر البروتوكول الثاني لعام ١٩٧٨ (كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣) واقرا بشكل رسمي التجارة بين البلدين لأول مرة بعد اتفاقيات كامب ديفيد . ووقع العراق ومصر ايضا بروتوكولا في آب / اغسطس ١٩٨٣ يشمل معاملات تجارية في حدود ٣٥ مليون دولار تضم تبادل المنسوجات المصرية بالكبريت والفوسفات من العراق .

دال - توسيع دور القطاع الخاص

اكتسبت الحجج الداعية لاعطاء القطاع الخاص دورا اكثر نشاطا في التعاون الاقتصادي الاقليمي اهمية متزايدة في السنوات الاخيرة وقد حفز ذلك عدد من الاعتبارات التي شملت (أ) الامكانية المتزايدة للقطاع الخاص لان يلعب دورا فعالا في التعاون الاقليمي لقدرته على تعبئة واستثمار مدخرات ضخمة كما تبين ذلك من انشاء وعمليات العديد من الشركات واتحادات الشركات الاستثمارية في منطقة الخليج وخاصة الكويت والبحرين ؛ (ب) تركيز الاموال القابلة للاستثمار في الاقتصادات ذات التوجه السوقي على الاغلب والمناخ الاستثماري الاكثر جاذبية السائد في اقتصاديات العجز ذات الاوضاع المتشابهة ؛ (ج) ضعف الفكرة القائلة بان التعاون الاقتصادي العربي يقوم اساسا على التعاون الحكومي المشترك مما ينعكس في محدودية التقدم المحرز عند انتهاج هذا الطريق و (د) استمرار الحجج المؤيدة لمزايا اتاحة مشاركة اكبر للقطاع الخاص والمطروحة من قبيل الاقتصاد بين العرب ومنظمات القطاع الخاص، وذلك مع اعطاء دور هام ورائد لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية .

ان الاقرار الرسمي باهمية قيام القطاع الخاص بمشاركة اكبر (١) ينعكس في اعتماد اجتماع مؤتمر القمة الحادي عشر للاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في البلدان العربية (انظر الفرع جيم من هذا الفصل) والتنظيم المشترك لأول مؤتمر لرجال الاعمال والمستثمرين العرب (الطائف، المملكة العربية السعودية من ٣٠ اذار/مارس الى ١ نيسان/ابريل ١٩٨٢) من قبل الجامعة العربية واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار

(١) كانت الخطوة المهمة السابقة في نفس الاتجاه هي انشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام ١٩٧٥ . وقد اطلق عمليات المؤسسة على كل حال الصغر النسبي لرأس مالها والالتزام به فعلا . كما اطلق أثرها في تطوير الاستثمار الخاص حقيقة ان التغطية التأمينية لا تمتد لتشمل الشريك المحلي .

كما ينعكس في القرار بعقد المؤتمر بشكل دوري (١) . وقد اعيد تأكيد هذا الاتجاه مؤخرا بقيام فرقة العمل ، التي انشئت لتطوير التنمية الزراعية والا من الغذائي ، بانشاء مشروعات مشتركة في اول اجتماع لها في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ (٢) .

وزيادة على ذلك ، بدأت القضية تكتسب اهمية متزايدة على جدول اعمال الندوات والحلقات التدريبية والاجتماعات الاخرى المختصة بتطوير التعاون الاقتصادي العربي .

وتم بشكل كاف توثيق العوامل الاقتصادية التي تحول دون تدفق رأس المال بهدف الاستثمار الانتاجي . ولكن يبدو انه لم يول اهتمام كاف للحواجز النفسية التي لا تقل اهمية في هذا الصدد . ويتجه كثير من المستثمرين المحتملين الى الداخل مما يعكس انعدام المعرفة والتجربة بالاسواق الخارجية وبفضلون الاستثمار المالي والعقاري والنشاطات المتصلة بهما في مقابل النشاطات المنتجة للسلع (الزراعة والصناعة) . ويمكن تفسير التفصيل الاخير ليس بالتعقيد النسبي للنشاطات المعنية وانما بالخلفية لدى المستثمرين المحتملين وهم في معظمهم تجار وليسوا صناعيين او مقاولين .

هـ - التطورات المؤسسية

على المستوى المؤسسي يمكن ملاحظة عدد من التطورات المهمة . اولا استمر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في تأكيد دوره ، بالقياس الى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، بوصفه حلقة الوصل للتعاون العربي . والى حد ما يجب ان ينظر الى ذلك في ضوء ان عضويته الواسعة ، وعلى العكس من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، تشمل كل بلدان الخليج الصادرة للنفط التي قبض لها ان تكتسب قوة اقتصادية ومالية كبيرة منذ تعديل اسعار النفط عام ١٩٧٣ .

(١) دعا المؤتمر لانشاء شركة عربية للاستثمار الزراعي وكان اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية قد رعى انشاء الشركة العربية للاستثمار (انظر المرفق الاول) .

(٢) يرأس فرقة العمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ويقوم باعمال الامانة العامة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ويشرك في عضويتها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ، واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية ، وصناديق التنمية العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، والمشروعات المشتركة المعنية .

ثانياً ، كان هناك تعاون وتنسيق متزايد في نشاطات وعمليات صناديق التنمية العربية الرئيسية خاصة في مجال التمويل المشترك (١) . وقد انعكس ذلك ايضاً في نشاطات المساعدة الفنية ، وإدارة القروض ، وتبادل المعلومات ، وأجراء الدراسات وتقييم المشروعات ، وتوحيد اجراءات ووثائق العمل . وقد مكّن هذا التعاون الصناديق من استخدام مواردها " النادرة " بفعالية اكبر خاصة الخبرة الادارية والفنية .

ثالثاً ، وفي مجهود منها للاسراع باستخدام مواردها وتعزيز فعاليتها ، قامت الشركة العربية للاستثمار (الرياض) بفتح مكاتب لها تمثلها في كل من الاردن وتونس في عام ١٩٨٣ . وكان الهدف من ذلك هو المساعدة في تحديد فرص جديدة للاستثمار ومتابعة العمل في المشروعات القائمة اضافة الى اقامة علاقات عمل وثيقة مع الشركاء في هذه المشروعات ومع الوكالات الحكومية ومؤسسات التمويل المحلية والاقليمية ومع رجال الاعمال الذين يتوقع ان يتم التعاون معهم لانشاء مشروعات مشتركة . وقد وافقت البحرين ايضاً على السماح للشركة بفتح فرع فيها اضافة الى السماح لها بتشغيل وحدة مصرفية خارجية . وبالمثل افتتحت الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية (بدمشق) مكتباً اقليمياً لها في الرياض للاشراف على مشروعاتها في كل من السودان والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة واليمن اضافة الى اعداد دراسات المشروعات والتصميم الهندسي . وتخطط المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ايضاً لفتح مكاتب لها في كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة لتكون اقرب الى المستثمرين المحتملين .

رابعاً ، تم تحويل مركز التنمية الصناعية للدول العربية الى المنظمة العربية للتنمية الصناعية . كما تحول صندوق الاويك الخاص الى وكالة دولية دائمة للتعاون الفني والتنمية تحت اسم صندوق الاويك .

لقد تضاعف راس المال المصرح به للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي فبلغ ٨٠٠ مليون دينار كويتي في ١ آذار/مارس ١٩٨٣ . وبالمثل ازداد راس مال صندوق النقد العربي (نيسان /ابريل ١٩٨٣) باكثر من الضعف الى ٦٠٠ مليون دينار حسابي عربي (حوالي ٢ مليار دولار) بعد ان كان ٢٨٨ مليون دينار (حوالي ٩٥٠ مليون دولار) .

(١) بلغ حجم التمويل المشترك الذي شمل ٩٠ مشروط ١٨٦ مليون دينار

كويتي في نهاية عام ١٩٨٢ .

تبدو المنطقة انها تنعم - فيما يتعلق بعدد المؤسسات والنشاطات المتوقعة - بالمؤسسات الهادفة لتطوير التعاون بين اعضائها . على كل حال لقد ظل الاثر العام في هذا الشأن محدودا بعض الشيء ودون التوقعات . وفي الوقت الذي لا يوجد فيه اعتراض على انشاء مؤسسات جديدة فان المجهودات يمكنها ان تتركز بشكل اكبر على تعزيز فعالية المؤسسات القائمة ومنح اهتمام خاص لجانب قوة العمل فيها .

واو - نقل الموارد

ان التراكم السريع للموارد المالية منذ عام ١٩٧٣ قد اثار اهتمامات جديدة بامكانيات التعاون الاقتصادي العربي وذلك بالتركيز على ترابط هذه البلدان وتكاملية اقتصادياتها وبفسح مجال واسع لامكانيات التعاون .

الا ان تدفق الاموال داخل المنطقة بهدف الاستثمار الانتاجي ظل متواضعا ، سواء بالنسبة لضخامة الموارد المتاحة او لغرض الاستثمار ، مما يعبر عن تردد القطاع الخاص في الاستثمار داخل المنطقة وعن طبيعة التدفقات الرسمية . وقد كانت هذه التدفقات تتحدد الى درجة كبيرة طبقا للقرارات والاتجاهات الحكومية كما كانت تستخدم اساسا كأدوات للسياسة الوطنية واستجابة لاعتبارات الامن الوطني والتطورات السياسية الاخرى الناجمة عن القرارات العربية المشتركة .

ان هيمنة عوامل التأثير غير الاقتصادية في صرف المساعدة المالية العربية ينعكس في تخصيص تدفقات الاعانة . حيث افاد من هذه التدفقات الى حد كبير بلدان لها مع المانحين روابط خاصة وطلاقات تتبع من اهتمامات الامن المشترك و/او روابط دينية او عرقية وثقافية (وهي اساسا بلدان عربية واسلامية في اسيا وافريقيا وعدد محدود من البلدان النامية الاخرى) . كما ان الاعتبارات السياسية واضحة ايضا في تفضيل منح الاعانة بشكل ثنائي والتي غالبا ما تكون في شكل مساعدة غير مرتبطة بمشروع وفي تركيز معونة المانحين في بلدان معينة . وتفسر هذه الملامح ، بدورها ، هدم الانتظام الملحوظ في بعض التدفقات والتفاوت الكبير في حجمها وفترات الزمنية وتقطعها وعدم الاستمرار فيها في بعض الاوقات .

وزيادة على ذلك ، لم يتم صرف المعونة الرسمية ضمن منظور انمائي او اقليمي طويل المدى . وقد تأثر بدلا من ذلك بقوة بمستوى عائدات النفط (١) - مع بعض التباطؤ احيانا - كما يدل على ذلك من الطفرة في تدفقات المعونة في الفترة التي تلت مباشرة تعديل اسعار النفط عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠ ومن استقرارها في عام ١٩٧٩ ومن انخفاضها الحاد في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ .

في ضوء شح المعلومات الموثقة حول حركة القطاع الخاص في المنطقة فان المناقشة التالية تعالج بشكل اساسي المساعدة الرسمية الثنائية التي تتوفر عنها معلومات منتظمة نسبيا (٢) . كما ان المعلومات الاحصائية حول المساعدة التي تقدم عبر القنوات متعددة الاطراف لا تتوفر بيسر الا فيما يتعلق بالعنصر المصروف عبر مؤسسات المعونة العربية .

لقد بلغت تدفقات المساعدة الميسرة من بلدان المنطقة الخمسة الاعضاء في منظمة الاقطار الصادرة للبترو (اوبك) وهي الامارات العربية المتحدة والسلطنة العربية السعودية والعراق وقطر والكويت الى الذروة ان وصلت ٩١٣٧ مليون دولار عام ١٩٨٠ ولكنها انخفضت بشكل حاد في السنتين اللاحقتين الى ٦٥٣٧ مليون دولار عام ١٩٨٢ (الجدول ١)

وبجاء هذا التراجع انعكاسا لآثار التطورات غير المحمودة على قطاع النفط والتوقف الفعلي في المعونة العراقية بعد نشوب الحرب مع ايران في ايلول / سبتمبر من عام ١٩٨٠ . والكويت وحدها هي التي استطاعت رفع مستوى معونتها في عام ١٩٨٢ بحوالي ١٤٠ مليون دولار عما كانت عليه في السنة السابقة .

(١) ليست الحال ، بالضرورة ، كذلك بالنسبة للمساعدة المصروفة من قبل مؤسسات المساعدة الوطنية والمتعددة الاطراف التي انشأها المانحون العرب ، فالموارد المتاحة لهذه المؤسسات والتي تحددها التزامات مالية محددة من قبل واحتياطات مالية متراكمة معزولة عن آثار تقلبات عوائد التصدير في الاجلين القصير والمتوسط على الاقل .

(٢) خضعت هذه المعلومات والتي تنشرها بانتظام امانة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لمراجعات واسعة ، انظر على سبيل المثال :

(OECD Development Cooperation, 1982 and 1983 reviews).

ان نسبة الناتج القومي المحلي لبلدان الاكوا المانحة المخصصة للمساعدة الميسرة قد بدأت بالانخفاض خلال السنوات الثلاث - الاربع السابقة ولا يرجح لها ان تعود في المستقبل القريب لمستواها العالي الذي بلغته سابقا (الجدول ١) ومع ذلك فان اداءها يضاهي اداء البلدان الاعضاء في لجنة المساعدة الانمائية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي كان صافي تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية الممنوحة من قبلها يمثل ٣٨.٠ في المائة من مجموع ناتجها القومي الاجمالي عام ١٩٨٢ . ولكن تدفقات المعونة من بلدان الاكوا قد تجاوزت باستمرار تقريبا وبدرجة كبيرة هدف ال ٧.٠ في المائة المعلن في الاستراتيجية الانمائية الدولية (١) والخاص بالمساعدة الانمائية الرسمية من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية .

كانت المملكة العربية السعودية مهينة على المساعدة المالية المقدمة من بلدان الاكوا حيث بلغت حصتها في اجمالي المعونة الميسرة المقدمة من البلدان الخمسة الاعضاء في الاكوا والايك ٦٣.٤ في المائة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٢ . وقد احتلت منذ عام ١٩٧٤ المرتبة الثانية كمانحة كبرى للمعونات .

لقد كانت المعونة الميسرة التي قدمتها بلدان الاكوا الاعضاء في الايك شائعة في معظمها (الجدول ٢) مما يعكس اهمية عنصر النخ في مجمل تدفقات المعونة .

(١) تدعو الاستراتيجية الانمائية الدولية في الفقرة ٢٤ منها الى "احداث زيادة سريعة وكبيرة . . . في المساعدة الانمائية الرسمية من قبل جميع البلدان المتقدمة النمو وذلك بغرض بلوغ الهدف الدولي المتفق عليه وهو ٧.٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو وتجاوزه ان امكن." وتحت الاستراتيجية البلدان المتقدمة النمو التي لم تبلغ هذا الهدف بعد ان تبذل قصارى جهدها لبلوغه بحلول عام ١٩٨٥ على ان يتم ذلك في موعد لا يتجاوز النصف الثاني من العقد ، وينتهي بلوغ الهدف المحدد بنسبة ١ في المائة في اسرع وقت ممكن بعد ذلك . وتدعو الاستراتيجية ايضا البلدان النامية القادرة على تقديم المساعدة الى غيرها من البلدان النامية ان تستمر ايضا في ذلك . وتؤكد على الحاجة الى توجيه المساعدة الى اقل البلدان نموا والفئات الخاصة الاخرى حيث تبلغ الاحتياجات والمشاكل اشدها .

- ٢٦٣ -

الجدول رقم ١ - المساعدة المباشرة من قبل دول الاكسوا الاعضاء في الاوسك ، ١٩٧٥ - ١٩٨٢

صافي المدفوعات								
(١)	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥
(بملايين الدراوات)								
-	١٤٨	٨٧٦	٨٤٧	١٧٢	٦٢	٢٣١	٢١٥	
١٢٩٥	١١٥٤	١١٤٠	٩٧١	٩٧٨	١٢٩٢	٥٣١	٩٤٦	
٢٥١	٢٤٨	٢٦٩	٢٨٧	٩٨	١٨٩	١٩٥	٣٢٨	
٤٤٢٨	٥٦٦٤	٥٩٤٣	٤٢٣٨	٥٤٦٤	٣٠٨٦	٣٠٢٨	٢٧٥٦	
٥٦٣	٨١١	٩٠٩	٩٧٠	٨٨٥	١٠٥٢	١٠٢١	١٠٤٦	
٦٥٣٧	٨٠٢٥	٩١٣٧	٧٣١٣	٧٥٩٧	٥٦٨١	٥٠٠٦	٥٣٠١	
كسبة مقيمة من الناتج القومي الاجمالي								
-	(٠.٤٠)	٢٣٣٩	٢٣٥٣	٠.٧٦	٠.٣٣	١٤٤٤	١٦٦٢	
٤٨٦	٢٣٥٥	٢٣٤٠	٢٣٥٠	٨٤٦	٨١٠	٢٣٦٣	٧٤٠	
(٣٨٠)	٢٣٧٥	٤٣٠٣	٦١١٨	٢٣٣٨	٧٣٥٦	٧٣٩٥	١٥٥٨	
٢٨٢	٢٣٥٨	٢٣٠٩	٢٣٥٥	٨٣٣٩	٥٢٤	٦٤٦	٧٧٦	
٢٣٠٦	٢٣٨٨	٢٣٢٠	٢٣٠٩	٦٣٣٥	٧٣٢٣	٨٣٨٨	١١٦٨	
العراق								
الكويت								
قطر								
المملكة العربية السعونية								
الامارات العربية المتحدة								
المجموع								

المصدر : Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), Statistical Annex (Development Cooperation , 1983 Review).

(١) مؤقت
- لا يوجد او لا يذكر
() = تقديرات امانة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

الجدول رقم ٢ - المساعدة المباشرة المقدمة من بلدان الاكبراء الاضفاء في الاولك على اساس ثنائي ومتعدد الاطراف

للفترة ١٩٨١-١٩٨٢

(صافي المدفوعات : بملين السد لارات)

١٩٨٢			١٩٨١			البلد المانح		
النسبة المئوية للتدفقات الثنائية	١٩٨٢	١٩٨١	متعدد الاطراف	ثنائي	المجموع			
-	٨٢٥	٢٥٠	-	٢٥٨	١٢١٧	١٤٧٥	المغرب	
٧٦٤	٨٧٥	٣٠٥	٩٨٩	١٢٩٤	١٠٠٩	١١٥٤	الكويت	
٨٤٧	٩٢٦	٣٨٤	٢١٢	٢٥٠	١٨٥	٢٢٩٩	قطر	
٨٨٢	٩٤٦	٥٢١	٣٩٠	٤٤٢	٣٠٤	٥٣٥	السلطنة العربية السعودية	
٨٢٧	٩٣٨	٩٦٤	٤٦٦	٥٦٢	٤٩٧	٧٦٠	الامارات العربية المتحدة	
٨٤٩	٩٣٢	٩٨٦	٥٥٥	٦٥٣	٥٤٣	٧٤٨	٨٠٢	المجموع

المصدر: Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), Statistical Annex (Development Cooperation: 1983 Review).

فقد بلغت حصة التدفقات الشائبة من مجموع المساعدة الميسرة المقفلة من البلدان الاعضاء في الاكوا والايك على سبيل المثال ٩٣٢ في المائة عام ١٩٨١ . وانخفضت هذه الحصة الى ٨٤,٩ في المائة عام ١٩٨٢ في حين ان حصة التدفقات متعددة الاطراف قد ارتفعت بالقيمة النسبية المطلقة . وسيدوان معظم الانخفاض في المعونة قد وقع على التدفقات الشائبة بسبب السهولة النسبية التي تمكن البلد المانح من تعديل الاعانة والجسود النسبي الذي تتميز به الالتزامات الاصغر بكثير والمتعددة الاطراف .

ان اكثر من ٣٨ في المائة من معونة الايك الشائبة (١) بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٢ لم يخضع للتخصيص الجغرافي . ومن النسبة المخصصة (الجدول ٣) حظيت منطقة الاكوا ، باستبعاد مصر (٢) ، باكبر الحصص وكانت الجمهورية العربية السورية على رأس المستفيدين تلتها الاردن وبدرجة اقل اليمن . وتقلبت الحصة المقدمة الى البلدان العربية الاخرى في نفس الفترة بين ٩١ في المائة و ١٥٩ في المائة . وقد شهدت الحصص اتجاها تازليا في السنوات الاخيرة لصالح البلدان النامية الاخرى وخاصة في افريقيا وآسيا .

-
- (١) سيطرت البلدان العربية المانحة على معونة الايك حيث بلغ متوسط حصتها ما يقارب ٩٥ في المائة من المجموع خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٢ .
- (٢) لم تتلق مصر بالفعل أية معونة بعد عام ١٩٧٩ .

الجدول رقم ٣ - التوزيع الجغرافي لسدقات المعونة المسيرة لبلدان الاوك المناحة ١٩٧٩-١٩٨٢

(صافي المدفوعات)

بلدان الاكوا	بالنسبة المئوية				بملايين الدولارات			
	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (أ)	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (أ)
مصر	٤٢٢٢٤	٣٦٣٤٩	٣٧٧٢٨	٢٣٦١٥	١٧٢٢	-	١٨٣٢	١٧٢٢
البحرين	٩٧١	١٤٧٤	١٣٨٩	٧٩٧	١٣٨٩	١٣٨٩	١٣٨٩	١٣٨٩
الاردن	١١٢٣٠	١١٢٣٠	١١٢٣٠	٧٠٩١	٩١١١	٩١١١	٩١١١	٧٠٩١
لبنان	٥٧٢	١٩٣٢	١٩٣٢	١١٢١	١١٢١	١١٢١	١١٢١	١١٢١
عمان	١٦٨٢	١٦٨٢	١٦٨٢	١٢٠٣	١٢٠٣	١٢٠٣	١٢٠٣	١٢٠٣
الجمهورية العربية السورية	١٦٣٢٧	١٦٥٤٨	٨٧٤٩	١٠٥٧٥	٨٧٤٩	٨٧٤٩	٨٧٤٩	١٠٥٧٥
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٢٤٦	٤٩٩	٤٥٦	٦٦٤	٦٦٤	٦٦٤	٦٦٤	٦٦٤
الجمهورية العربية اليمنية	١٥٦٢	٢٩٤٤	٢١٥٨	٢٣٥٢	٢٣٥٢	٢٣٥٢	٢٣٥٢	٢٣٥٢
بلدان عربية اخرى	١٠٠٠٥	١٠٧٩٢	٦٩٢٦	٨٧٥١	٨٧٥١	٨٧٥١	٨٧٥١	٨٧٥١
غير مخصص	٢٣٣٠٧	٣٠٧٤٠	٣٦٤٤٥	٢٠٥٤٣	٢٠٥٤٣	٢٠٥٤٣	٢٠٥٤٣	٢٠٥٤٣
المجموع	٦٩٦٢٣	٨٧٣٢٤	٨٧٣٢٤	٧٦١٢٢	٧٦١٢٢	٧٦١٢٢	٧٦١٢٢	٧٦١٢٢

المصدر: الطريق إلى التنمية الاقتصادية (Development Cooperation, Statistical Annex (Development Cooperation, Organization for Economic Cooperation and Development, 1983 Review)).

(أ) مستوفت.

لا يزال معظم المساعدة الثنائية يتم عبر اتفاقيات بين الحكومات رغم ان نسبة متزايدة يتم تقديمها بواسطة اجهزة المعونة الوطنية ولكن دور هذه الاجهزة كان متواضعا نسبيا بما يجيء انعكاسا لحقيقة ان حصة كبيرة من المعونة تأخذ شكل المنح النقدية التي لا يمكن لهذه الوكالات التحكم فيها وان عملياتها تتركز على المساعدة المرتبطة بالمشروعات وهي عملية تستغرق الكثير من الوقت .

ان المساعدة غير المرتبطة بالمشاريع والتي تتكون في معظمها من دعم الميزانية وميزان المدفوعات قد بلغت في السنوات الاخيرة حوالي اربعة اخماس مجموع التزامات الاوبك الميسرة الثنائية (الجدول ٤) حيث يذهب الباقي الى مشروعات البنى الاساسية . كما ان هيمنة دعم الميزانية وميزان المدفوعات بالنسبة الى اشكال المعونة الاخرى تعني حدا ادنى في الاعمال التحضيرية واعمال المتابعة فورا اتخاذ القرار . على كل حال يصعب جدا تقييم الاثر الانمائي لهذه المعونة على غير شاكلة المساعدة الموجهة للمشروعات والتي هي اكثر تحديدا .

الجدول رقم ٤ - التوزيع القطاعي للالتزامات الميسرة الثنائية المقدمة بواسطة بلدان الاوبك
المانحة ١٩٧٨-١٩٨١
(بالنسبة المئوية من المجموع)

١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
٧٩٨	٧٦٤	٨٤٩	٧٩٨
المساعدة غير المرتبطة بالمشروعات والتي كان منها:			
٧٦٩	٦٥٤	٧٨٥	٧٥٢
الدعم العام			
٢٠٢	٢٣٦	١٥١	٢٠٢
المساعدة المرتبطة بالمشروعات			

المصدر: Organization for Economic Cooperation and Development Aid from OPEC Countries (Paris, 1983).

ظلت المساعدة المرتبطة بمشروعات من اختصاص اجهزة المعونة العربية سواء كانت وطنية او متعددة الاطراف وقد زادت هذه الاجهزة من عملياتها في السنوات الاخيرة وساعدها على ذلك الزيادة الضخمة في مواردها وسن تشريعات توسع النطاق الجغرافي لنشاطاتها واتخاذ ترتيبات التمويل المشترك فيما بينها من جهة وبينها وبين مؤسسات المعونة الدولية الرئيسية من جهة اخرى . وقد بلغت الالتزامات التراكمية التي قامت بها ثمانى مؤسسات (الجدول ٥) حتى نهاية عام ١٩٨٢ حوالي ١٦٥ مليار دولار .

الجدول رقم ٥ - مؤسسات المعونة العربية : توزيع تجميعي لمعطيات التمويل الانمائي
(الالتزامات) ، حتى ١٩٨٢/١٢/٣١

بالنسبة المئوية	بملايين الدولارات

الف - التوزيع القطاعي :

٢٤١	٣٩٨٣	النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية
٢٧٠	٤٤٦١	الطاقة الكهربائية
٤٨	٨٠٠	المياه والمجارى
١٥٠	٢٤٧٢	الزراعة والثروة الحيوانية
١٧١	٢٨١٧	الصناعة والتعدين
١٢٠	١٩٧٥	قطاعات اخرى
١٠٠٠	<u>١٦٥٠٩</u>	المجموع

ب- التوزيع الجغرافي (١)

٢١٤	٣٥٣٤	بلدان الاكوا
٢٩٩	٤٩٣١	البلدان العربية الاخرى
		البلدان النامية في :
٢٠٢	٣٣٣٠	افريقيا
٢٦٢	٤٣٢٩	آسيا
١٩	٣١٥	امريكا اللاتينية
٠٤	٧٠	قارات اخرى
<u>١٠٠٤</u>	<u>١٦٥٠٩</u>	المجموع

(يتبع)

الجدول رقم ٥ (تابع)

بالنسبة المئوية	بملايين الدولارات	
جيم - التوزيع المؤسسي		
١٤٨	٢٤٥١	البنك الاسلامي للتنمية
٦١	١٠٠٤	صندوق ابوظبي للانماء الاقتصادي العربي
٩٩	١٦٢٩	صندوق الاربك للتنمية الدولية
٢٢٩	٣٧٨٦	الصندوق السعودي للتنمية العربية
١٠٥	١٧٣٣	الصندوق العراقي للتنمية الخارجية
٩٥	١٥٦٦	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي
٢٣٤	٣٨٦٦	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
٢٩	٤٧٤	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا
١٠٠٠	١٦٥٠٩	المجموع

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٣.

(أ) من بين البلدان العربية كانت البلدان المستفيدة الرئيسية هي الاردن (٦٢ في المائة) تلاه المغرب (٦ في المائة) واليمن (٦٦ في المائة) وتونس (٢٢ في المائة) ومصر (٦٦ في المائة) والسودان (٥٤ في المائة) وموريتانيا (٣٨ في المائة).

ويتمجه التوزيع القطاعي لهذه الالتزامات بشكل رئيسي نحو النقل والاتصالات اضافة الى الطاقة الكهربائية . وفي حين ان توزيعها الجغرافي لا يزال يبين تفضيلا كبيرا لمصلحة البلدان العربية الا انه يوضح ايضا تحولا ملحوظا لمصلحة البلدان الافريقية والاسيوية النامية التي ارتفعت حصتها في مجموع الالتزامات التراكمية من متوسط قدره ٣٨١٩ في المائة للفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٩ الى ٥٨١ في المائة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ . ويعد هذا ، الى حد ما ، انعكاسا لقيام مؤسسات لا يتمجه نطاق نشاطاتها الى البلدان العربية بشكل رئيسي (مثل البنك الاسلامي للتنمية) .

لا شك انه يمكن زيادة استيعاب الاموال داخل المنطقة عن طريق زيادة فعالية استخدام امكانيات التعاون الاقليمي . ويمكن تعزيز هذه العملية بمراعاة الاعتبارات التالية على وجه الخصوص : اولا بقدر ما ان المعوقات الحالية هي انعكاسا للاختلافات بين النظم والفلسفات الاجتماعية والسياسية السائدة في البلدان وانه لا يرجع لها بالتالي ان تكون قابلة للتغير السريع ، بقدر ما تتحقق بنتيجة عكسية وخيبة للامال من جراء اى محاولة لتطوير التدفقات الاستثمارية الاقليمية ، تتجاهل هذه الحقيقة . ثانيا ، هناك اتجاه الى عدم التمييز بين التدفقات الخاصة والعامة . على انه يمكن الوصول لفهم افضل للقضايا المشمولة وسبل العلاج المطلوبة من خلال هذا التمييز بسبب الاختلاف في الاسس التي تحكم استخدام كل نوع من الاموال وفي الظروف التي تشجع على تدفقها . ثالثا ، تعطى عوائق حركة رأس المال داخل المنطقة والتي يتم ذكرها عادة ، الانطباع بان المسؤولية تقع على البلدان المستقبلية وحدها . وفي حين ان هذا قد يكون صحيحا الى حد كبير ، الا ان هناك حاجة ايضا لدراسة العوائق المحتملة والتي تنجم عن السياسات والاتجاهات السائدة في مصادر التمويل المحتملة .

وفي نفس الوقت ينبغي تركيز اهتمام ماثل ، على الاقل ، على الاستثمارات خارج المنطقة مع ابقاء اعتبار خاص لسلامتها ومردوداتها . وفي هذا الشأن فان لبلدان الفاض في المنطقة مصلحة كبيرة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي العالمي . وبالتالي فان الوجود الفعلي للبلدان ، الاعضاء في منطقة الاكوا في محافل التفاوض العالمية ذات الصلة امر ضروري . ويمكن دعم جهود هذه البلدان بدرجة كبيرة في هذا الخصوص اذا ساندتها البلدان النامية الاخرى . كما ان هذا سوف يعتمد الى حد كبير ، بدوره ، على الدعم النشط الذي تقدمه بلدان الاكوا للاهتمامات الرئيسية لبلدان العالم الثالث الاخرى بما في ذلك تقديم المساعدة المالية .

زاي - انتقال العمالة

والظاهرة الأخرى، الأقل بروزاً والتي قد تتساوى أو تزيد أهميتها عن التدفقات المالية، هي الحركة الواسعة للعمالة من البلدان فائضة العمالة إلى بلدان منطقة الخليج بشكل رئيسي. وأهمية تدفقات العمالة بين بلدان المنطقة لا تتبع فحسب من مساهمة هذه التدفقات في عملية التنمية في البلدان المستقبلة وفي موازين المدفوعات والمدخرات في البلدان المرسلّة للعمالة ولكن تتبع أيضاً من حقيقة أن تحويلات العاملين تمثل دخلاً مكتسباً من تقديم خدمات إلى البلد المضيف. وبالتالي فإنه يرجح لها أن تكون أقل تأثيراً بالاعتبارات غير الاقتصادية وذلك على العكس من التدفقات المالية التي تتصف بقدر أكبر من التقلب وعدم الاستقرار.

وفي حين أن تدفق العمالة بين بلدان المنطقة مازال يخدم مصالح كل من البلدان المرسلّة للعمالة والبلدان المستقبلة لها، فإن تدفقات العمالة الكثيفة المشاهدة في السنوات الأخيرة لم تخل من المكاره. فقد كان على البلدان المستوردة للعمالة أن تواجه أعباء اقتصادية واجتماعية - سياسية متزايدة كنتيجة لاستيعابها أعداد كبيرة من المغتربين في حين أن ضغط الطلب على البلدان المرسلّة للعمالة قد جعلها تستورد أنواعاً معينة من العمالة وتسبب في أحداث نتائج غير مرغوبة مثل انخفاض الناتج الزراعي وارتفاع الضغوط التضخمية. وزيادة على ذلك فإن التحول في متطلبات المهارات في بعض البلدان المستوردة للعمالة يتضمن امكانيات الاحلال نظراً لنافسة العمالة غير العربية الرخيصة للعمالة في المنطقة. وبالرغم من هذه الآثار غير المستحبة فإن حركة العمالة الواسعة النطاق داخل المنطقة قد أنشأت وضعا من الترابط المفيد لجميع البلدان المعنية.

إن العلاقة الجديدة النامية بين العرض والطلب على العمالة في المنطقة وتناقض حصة المنطقة في الامداد بالعمالة والاختلالات بين الطلب والعرض من المهارات في المنطقة، كل ذلك يدعو لتيسيق الجهود من قبل البلدان المستوردة للعمالة والبلدان المصدرة لها على حد سواء، لوضع توقعات طويلة المدى لمتطلبات المنطقة من القوة العاملة وفضل الطرق لتبنيها. ويمكن لهذا المجهود أن يبدأ بتخطيط القوة العاملة على الصعيد الوطني وتحديد مواطن الأولوية ووضع سياسات واضحة الاستخدام. ثم يمكن للبلدان المعنية أن تدخل في اتفاقيات ثنائية تشتمل على الترتيبات التشريعية التي تحكم تدفق العمالة عبر الحدود الوطنية. ويمكن لهذا الترتيب أن يساعد أيضاً في استغلال مزيّتها النسبية لتطوير التعاون بينها وحماية حقوق العمالة العربية في مواجهة العمالة غير العربية. وإضافة إلى ذلك فإن الموقف يتطلب جهوداً متضافرة لزيادة التعاون في المجالات التعليمية والعلمية والفنية. ولا شك أن التقدم في جميع هذه المجالات سيوفر القاعدة لبدء عمل جماعي في إطار الاتفاقيات متعددة الأطراف على الصعيد الوطني.

ان الاتفاقيات الثنائية او متعددة الاطراف المخصصة لتنظيم حركة العمالة بين بلدان المنطقة من اجل انتهاج سياسات احسن تخطيطا وتنظيما ، ينبغي ان تساعد في تخفيف التقلبات وزيادة القدرة على تقدير التحويلات ، وجعل الهجرة " العائدة " اقل اثرا . كما ينبغي ان تساعد ايضا في تخفيف التكاليف الاجتماعية المرتبطة بتدفقات العمالة الكثيفة .

ان الحاجة الى العمل في هذا الشأن قد اوضحت اكثر الحاحا نتيجة فتور النشاط الاقتصادي مؤخرا في البلدان المستوردة للعمالة والذي ظهر اثره سلفا في انخفاض تحويلات العاملين في الخارج .

استنتاجات

ان تجربة التعاون الاقتصادي الاقليمي العربي، وحتى أوائل السبعينات، قد طغى عليها مجهودات تحرير وتسهيل التدفق التجاري. وكان الاتجاه العام شاملا وطموحا للغاية فيما يتعلق بالاهداف والنطاق الجغرافي. وكانت المقترحات بشكل عام تفتقر للعرونة اللازمة لاستيعاب أوجه التفاوت في أوضاع مختلف البلدان. وكانت هذه المقترحات تقدم على أساس الانضمام التام أو الرفض الكامل للاتفاقيات ولم يكن لأطراف التعاقد المحتملة الخيار في الالتزام لبعض الاجزاء التي كانت على استعداد للالتزام بها. والشاهد على ذلك في هذا الشأن على سبيل المثال هو اتفاقية السوق العربية المشتركة التي ظلت عضويتها وفعاليتها محدودة جدا بالرغم من مجهودات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والتي استمرت لفترة عقدين من الزمان. والعيب الآخر في هذه الجهود يكمن في حقيقة أن القرارات التي اتخذتها الأجهزة المؤسسية (أى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية) لم تكن ملزمة للبلدان الأعضاء. أى انه كانت الاعتبارات السياسية هي العامل الحاسم بدلا من الاعتبارات الفنية.

ان التجربة السابقة اعتمدت ايضا على العمل بين الحكومات مما يعكس هيمنة الفلسفات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في ذلك الوقت في بلدان المنطقة الاكثر نشاطا وهي مصر والعراق والجمهورية العربية السورية. وكان التعاون الاقتصادي الاقليمي يعتبر، في أساسه، قولا وعملا، على أنه مسألة بين الحكومات مع دور محدود يلعبه القطاع الخاص. وزيادة على ذلك فان هذه الجهود عانت من غياب دعم مجموعات "المصالح" مثل اتحادات المنتجين التي برزت لاحقا.

وفي حين عكست الاتجاهات التي تمت مناقشتها آنفا التفكير والآراء السائدة في مجال التعاون الاقليمي آنذاك والتي أعطت دورا رائدا لتحرير التجارة والعمل الحكومي الا أنه لا بد من أن الخيارات كانت محدودة لانعدام الموارد المالية.

ان تعديل أسعار النفط في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ وتراكم الموارد المالية الضخمة بعد ذلك قد غيرا المعادلات القديمة وفتح مجالات واسعة جديدة لامكانيات التعاون. وينبغي الإشارة الى أن ذلك لم يؤدي الى ترك متابعة خطوط العمل السابقة نهائيا، وخاصة تحرير التجارة وحرية انتقال رأس المال، وبدل على ذلك الأخذ باتفاقية جديدة لتسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية - بدلا من اتفاقية عام ١٩٥٣ - والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية لتحل محل مختلف الاتفاقيات المعقودة حتى الآن. ومرة أخرى يتعين على عديد من البلدان المصادقة على الاتفاقيتين فضلا عن

تنفيذهما في النهاية . ولكن من المفيد ملاحظة الدعم الذي تعطيه بلدان الخليج للاتفاقيتين والذي يعكس ضمن أمور أخرى اهتمامها المتزايد بتأمين منافذ لصادراتها النامية ولاسيما البتروكيماويات والذي يوجد مناخا صحيا للاستثمار .

تتميز المرحلة الراهنة من التعاون العربي بعدد من الملامح التي ظل الاحساس بها يتزايد منذ السبعينات والتي سيكون لها آثار كبيرة على المدى الطويل . ومن بين أبرز الملامح يمكن ذكر ما يلي : الدعم المتزايد للتعاون شبه الاقليمي ؛ وازدياد مشاركة القطاع الخاص في العملية التعاونية ؛ وبروز توافق في الآراء على أن المشروعات المشتركة هي من بين السبل الهامة ، ان لم تكن أهمها على الاطلاق ، لتطوير التعاون الاقليمي ؛ ووفود تدفقات ضخمة لرأس المال من بلدان الفاضل الى بلدان العجز ؛ وتدفق كبير للعمالة في الاتجاه المعاكس ؛ بناء المؤسسات وتغيير هيكليتها ؛ والأثر القوي للعوامل السياسية على مجهودات التعاون .

الجدير بالذكر أن العديد من هذه الملامح يمكن عزوها بطريقة أو بأخرى إلى ظهور البلدان المنتجة للنفط في الخليج كقوة اقتصادية ومالية مؤثرة في المنطقة .

التعاون شبه الاقليمي

كان أهم تطور في هذا الشأن انشاء مجلس التعاون الخليجي (وعرف فيما بعد بمجلس التعاون لدول الخليج العربية) في ٢٥ ايار/مايو ١٩٨١ من كل من البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة .

ورغم أن تكوين مجلس التعاون يبدو وكأنه استجابة للاهتمامات الخاصة بمنطقة الخليج أساسا ، إلا أن آثاره على التعاون الاقتصادي في غربي آسيا ، وعلى النطاق العربي على وجه أعم ، لا يمكن التقليل من شأنها . وتتمتع الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي بقوة مالية واقتصادية كبيرة بوصفها مانحة للمعونة وأسواقا للسلع والخدمات والعمالة . ويمكن أن يكون لسياساتها الاقتصادية ، بهذا العذر أثر كبير في المنطقة .

لقد كانت انجازات المجلس منذ قيامه قبل ثلاث سنوات تحظى باعجاب كبير حيث شملت إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة بين دول المنطقة ، وحرية حركة المواطنين وممارسة المهن ، والحق في انشاء مشروعات تجارية ، ووضع تعريفات خارجية مشتركة ، وتنسيق السياسة في عدد من القطاعات ، وانشاء شركة الاستثمارات الخليجية برأس مال مصرح به بلغ ٢ مليار دولار .

اشترك القطاع الخاص

اكتسبت الحجج الداعية لمنح القطاع الخاص دوراً أكثر نشاطاً في التعاون الاقتصادي الاقليمي، أهمية متزايدة في السنوات الاخيرة حتى انها وجدت الدعم الواضح من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي . ورغم أن الفكرة السائدة بأن التعاون الاقتصادي العربي هو مجال نشاط مشترك بين الحكومات بشكل أساسي ، مما قد أدت الى محدودية التقدم المحرز في هذا الاتجاه ، الا انه ينبغي البحث عن التفسير في تغيير الواقع الاقتصادي بما في ذلك تزايد امكانيات وقدرة القطاع الخاص على تعبئة واستثمار مدخرات ضخمة ، وتركيز الاموال القابلة للاستثمار (العامة والخاصة على حد سواء ؛ في الاقتصادات ذات الوجهة السوقية على الأغلب ، والمناخ المغري بالاستثمار السائد في الاقتصادات المتشابهة الأوضاع . على أن القضية تتمثل في كيفية الافادة المثلى من هذه الامكانيات . ولذلك فقد علقت آمال عظام على المشروعات المشتركة في هذا الخصوص .

المشروعات المشتركة

عند استعراض عمليات المشروعات العربية المشتركة يبرز عدد من القضايا المتعلقة بتكوينها وتشغيلها ومن ثم لفعاليتها آخر الامر .

ان اهداف بعض المشروعات الحكومية المشتركة الرئيسية تركز بشكل رئيسي على الاعتبارات " الاستراتيجية " مثل تدريب القوة العاملة واكتساب الدراية الفنية . ويبدو أن الجهات التي ترعى تلك المشروعات قد فشلت في بيان أهمية هذا البعد بالمقارنة الى الربحية المالية . وقد أدى هذا الى صعوبات في تقييم فعالية العمليات مما ينبغي تفاديه ما أمكن ذلك .

كما أن بعض المشروعات الحكومية المشتركة الرئيسية تبدو وقد اتخمت بالموارد المالية بالقياس الى قدرتها على الصرف . كما تشهد التجربة بذلك حتى الآن . ويمكن عزو ذلك من جهة الى طبيعة مهامها الواسعة . ولكن يمكن تحقيق استخدام للموارد أكثر سرعة وفعالية عن طريق تضيق نطاق عملياتها .

ان الصلة بين ملكية رأس المال واختيار الكوادر الادارية العليا وامكانية تدخل الحكومات في عمليات المشروعات المشتركة، كانت مبعث اهتمام وقلق بالغ. ويرجع ذلك من جهة الى ملاحظة ان ملكية رأس المال والمهارات الادارية يتماشيان بالضرورة كما يرجع من جهة أخرى، الى احتمال ان ينجم عن تدخل الحكومة تقييد لحرية اتخاذ القرار.

ان الاندفاع نحو انشاء مشروعات مشتركة ضخمة ذات مهام واسعة، والذي بلغ الذروة في منتصف السبعينات، قد قل. ويمكن تفسير ذلك الى حد كبير بضعف الحماس للمشروعات المشتركة ذات العضوية الكبيرة وبالتالي لزيادة تشتت سلطة اتخاذ القرار واتساع المهام وبرز مشروعات مشتركة ذات تركيبات جذابة، تتميز بصغر العضوية واشتراك القطاع الخاص وبمهام اكثر تحديدا. أن التحول الى أنواع اصغر حجما وأكثر احكاما من المشروعات المشتركة يعكس الصعوبات التي تمت مواجهتها في انشاء وتشغيل المشروعات المشتركة ذات العدد الكبير من الشركاء والنطاق الواسع من النشاطات.

ان القول بأن المنافسة من قبل المشروعات الوطنية المماثلة يمكنها ان تسبب تهديدا خطيرا لنجاح المشروعات المشتركة خاصة عندما تشترك فيها استثمارات ضخمة وعندما تكون هناك منافسة عالية او عندما يكون المشروع ذا وجهة تصديرية تدل عليها تجربة الشركة العربية البحرية لنقل البترول. وعلى العكس من ذلك كان الاعتماد على تجربة المشروعات الوطنية مفيدا كما يتضح من حالة الشركة العربية الموحدة للملاحة. ويمكن تفادي المنافسة وضمان الوصول الى الاسواق عن طريق المشاركة في المشروعات القائمة كما فعلت المملكة العربية السعودية في معمل الومنيوم البحرين.

ان مطالب المشروعات المشتركة بالمعاملة التفضيلية استنادا الى حجة الصناعة الناشئة " ليست قليلة. ولكن ينبغي دراسة هذه المطالب على أساس كل حالة على حدة وتوخي الحذر ما لم تصبح حالات ثابتة. أما حجة الدعم الحكومي فانها أقوى في حالة المشروعات المشتركة التي تعود عملياتها بفوائد على الاقتصاد لا تظهر عادة في حسابات الربح والخسارة فيها (كالتدريب مثلا) .

ان تجربة المشروعات المشتركة القايضة في انشاء مشروعات من " الجيل الثاني " تكشف فوارق ملحوظة في الانجازات والنهج. فلقد كانت مشروعات الجيل الثاني " وطنية في نطاقها بشكل عام وكانت تهدف الى تلبية الاحتياجات المحلية بشكل أساسي. وفي بعض الحالات، كما هي حال الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، كان هناك تفضيل محدد

ان الأمل في تخصيص حصة أكبر من المساعدة الرسمية للمشروعات الاستثمارية سوف يعتمد - في ضوء السياسات الحالية - على قدرة أجهزة المعونة العربية الوطنية والمتعددة الأطراف على الاسراع بصرف قروضها ومعونتها للمساعدة الفنية . ويعتبر ذلك بدوره مؤشرا على توفر المشروعات المناسبة والقوة العاملة المدربة اللازمة لانجاز معاملات صرف المعونة . وفي حين انه قد تم احراز بعض التقدم في هذا الخصوص الا انه لا يتوقع للعملية أن تحقق زخما الا تدريجيا .

لقد قدمت الحكومات معظم معونتها الاستثمارية من خلال مؤسسات المعونة الوطنية ومتعددة الأطراف ومن خلال المشاركة في المشروعات المشتركة . وينبغي أن نذكر أن كثيرا من هذه المشروعات المشتركة كان نتيجة للتقارب السياسي في المقام الاول . واذا وضعنا في الاعتبار احتمال استمرار السياسات الحالية ، فانه ينبغي توجيه الجهود نحو حث القطاع الخاص على الاستثمار بصورة متزايدة في المشروعات الانتاجية داخل المنطقة .

يواجه تدفق رأس المال الخاص معوقات تختلف من بلد لآخر . وتنبع هذه المعوقات اما من قلة الفرص الاستثمارية أو عدم معرفتها واما من وجود ما صار يعرف بالمناخ الاستثماري غير الملائم وهي تسمية مناسبة في حد ذاتها لمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية . وفي هذا الخصوص لا يكون كافيا الاقتراح بانشاء مؤسسات في بلدان الفائص لتجميع وتوجيه المدخرات ؛ ان التجربة تشير في هذا المجال الى ان المدخرات التي تمت تعبئتها بهذه الطريقة قد استثمر معظمها خارج المنطقة العربية وأن عطية هذا الاستثمار المباشر والمشاركة في الاسهم التي تمت في المنطقة قد تركز في بلدان قليلة واتجهت الى العقارات وتنمية الممتلكات والقطاع المصرفي . وبالمثل لا يرجح أن يأتي الحل من سن تشريع جديد أو انشاء مؤسسات لضمان سلامة الاستثمارات رغم انه لا شك في ان هذه الخطوات ستساعد على ذلك . والامر المهم هو كيفية التغلب على الحاجز النفسي الذي يمنع تدفق رأس المال الخاص . ان ذلك سيعتمد الى درجة كبيرة على قيام الحكومات في البلدان المستقبلية برسم سياسات واضحة ومحددة وثابتة فيما يتعلق بدور القطاع الخاص ما دام لا يمكن بناء الثقة الا ببطء .

انتقال العمالة

والظاهرة الأقل بروزا والتي قد تتساوى او تزيد أهميتها عن التدفقات المالية هي الحركة الواسعة للقوة العاملة من البلدان الفائزة بالعمالة الى منطقة الخليج بشكل رئيسي .

وأهمية تدفقات العمالة بين بلدان المنطقة لا تنبع فحسب من مساهمتها في عملية التنمية في البلدان المستقبلية وفي موازين المدفوعات والمدخرات في البلدان المرسلّة للعمالة وإنما تنبع أيضا من حقيقة أن تحويلات العاملين تمثل دخلا مكسبا من تقديم خدمات للبلد المضيف. لذلك يرجح لها أن تكون أقل تأثرا بالاعتبارات غير الاقتصادية وذلك على العكس من تدفقات المعونة المالية التي تتصف بقدر أكبر من التقلب وعدم الاستقرار.

ورغم أن تدفق العمالة داخل المنطقة ما زال يخدم مصالح كل من البلدان المرسلّة للعمالة والمستقبلية لها إلا أن تدفقات العمالة الكثيفة المشاهدة في السنوات الأخيرة لم تخل من بعض المكاره. إذ كان على البلدان المستوردة للعمالة أن تتحمل أعباء اقتصادية واجتماعية وسياسية متزايدة نتيجة لاستقبالها أعدادا ضخمة من المغتربين في حين أن ضغط الطلب على البلدان المرسلّة للعمالة قد جعلها تستورد أنواعا معينة من العمالة وتسبب في أحداث نتائج غير مستحبة كإنخفاض الناتج الزراعي وارتفاع الضغوط التضخمية على سبيل المثال.

إن العلاقة الجديدة النامية بين العرض والطلب في المنطقة وتناقص حصة المنطقة في الامداد بالعمالة والاختلالات بين الطلب والعرض من المهارات في المنطقة كل ذلك يدعو لبذل جهود منسقة من قبل كل من البلدان المستوردة للعمالة والبلدان المصدرة لها لوضع توقعات طويلة المدى لاحتياجات المنطقة من القوة العاملة وأفضل الطرق لتلبيتها. وقد أضحت الحاجة للعمل في هذا المجال أكثر إلحاحا نتيجة فتور النشاط الاقتصادي في البلدان المستوردة للعمالة والذي بدأت آثاره تظهر فعلا في انخفاض تحويلات العاملين في الخارج.

بناء المؤسسات وتغيير هيكليتها

تبدو المنطقة - فيما يخص الاعداد والنشاطات المتوقعة - على انها تنعم نسبيا بالمؤسسات الخاصة بالتنسيق والتمويل الانمائي. وفي حين أنه لا نقول بعدم انشاء مؤسسات جديدة فانه يكون من الأفيد تركيز الجهود على زيادة فعالية المؤسسات القائمة وإيلاء اهتمام خاص لتنمية القوة العاملة التي تبدو انها العائق المهم الوحيد. كما يمكن توجيه الجهود أيضا لتفادي الازدواجية والاستفادة من الخبرة الفنية الجماعية عن طريق التنسيق الوثيق كما هي الحال بين الصناديق الانمائية.

وعلى صعيد الأجهزة المشتركة بين الحكومات المختصة بالتعاون الاقليمي ينبغي استعراض الاهتمام السي المكانة البارزة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بوصفه الجهاز الرئيسي المعني بالتعاون الاقتصادي العربي . وهذا يعزى الى حد ما ، الى ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي أنه نظرا لعضويته الواسعة، وعلى العكس من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، يشمل الدول الخليجية المصدرة للنفط.

العوامل السياسية

لقد عملت الاعتبارات السياسية الى جانب التعاون الاقتصادي العربي كما عملت ضده . الا أن أثرها العام على عملية التعاون كان سلبيا وأحبط كثيرا من المبادرات . وقد يجم هذا الأثر السلبي أساسا عن ضعف الالتزام السياسي العام الذي أعاق التنفيذ وعن الريبة في استمرار تدابير التكامل القائمة على علاقات سياسية متغيرة وغير مستقرة . والقضية الجوهرية هي كيفية عزل مجهودات التعاون الاقتصادي على مختلف المستويات عن تقلبات العلاقات السياسية . وهناك خريطة لتحقيق ذلك تتمثل في تجنب الالتزامات المتسعة التي تليها اعتبارات دافئة، ذلك لأن الغاء هذه الاتفاقيات قد يكون له أثر سلبي متراكم كبير على المجهودات اللاحقة لتطوير التعاون . وأما الطريقة الأخرى فتتمثل في تأمين مصلحة اقتصادية وزخم كافيين للتقليل من فرص الغاء الاتفاقيات والالتزامات . والشاهد على ذلك أن توتر العلاقات السياسية بين الاردن والجمهورية العربية السورية لم يحل دون قيام ولا حتى دون توسيع نشاطات بعض المشروعات المشتركة المهمة (كالشركة الصناعية الاردنية السورية مثلا) ، التي تم التفكير بانشائها في اطار اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما المعقودة في عام ١٩٧٥ .

- ٢٨١ -
الموقف الاول
بعض الشروط المشتركة الرئيسية بين بلدان عربية في خوبي آسيا ، ١٩٧٩ - ١٩٨٢
(حسب القطاع)

القطاع	الاسم	الجهة الراعية	الجهة المشاركة	رأس المال المضج به	طبيعة النشاطات	الموقع الاستراتيجي	ملحوظات اخرى
عام	الشركة العربية للاستشارات الماعة (شعاع)	اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية	رئيس واعضاء مجلس ادارة غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية كل سمين مواطنون عرب ، وحكومات وشركات	٧٠٠ مليون د رهم	تعبئة المدخرات العربية واستثمارها في شركات فروعها / او المشاركة في رؤوس اموال الشروط الصناعية والزراعية والسالية والتجارية	ن ببي ١٩٧٩	شركة قابضة عربية النطاق
	شركة الخليج للاستشارات	مستثمرو وشركات القطاع الخاص من البحرين والكويت	هـ د كبير من مستثمري هـ د (١٧٤٣) وشركات القطاع الخاص من البحرين والكويت اساميا ومن بعض دول الخليج الاخرى	٥٠٠ مليون د ولا ر	نطاق واسع من النشاطات الاستثمارية تشمل التمويل والعقارات والصناعة والسلع والزراعة والتعدين والمياه والنشاطات ذات الصلة	البحرين ١٩٧٩	كان رأس المال المضج به عند الانشاء ١٢٥ مليون د ولا ر
	شركة الاستثمارات الخليجية	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	هـ د متساو من الاسهم لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٢١٠٠ مليون د ولا ر تدفع على مدى خمس سنوات وبدفع القسط الاول منها في نصف تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢	الاستثمار في الشروط التجارية والزراعية والصناعة ذات دخل وخارج منطقة الخليج	الكويت ١٩٨٢	يمكن للدول الاعضا ان تبني لخطية ٤٩ في المائة من اسهمها لمواطنيها

المرفق الأول - (طبع)

المعلومات	الموقع الاستراتيجي	طبيعة النشاطات	رأس المال المضخم	الجهة المشاركة	الجهة الراعية	الاسم	القطاع
معلومات أخرى							
نطاقها الجغرافي يشمل مصر وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا.	البحرين ١٩٨٢	الاستثمار في العقارات والزراعة والصناعة مع التركيز على إنشاء مجمعات سياحية	٥٠٠ مليون دولار (دفع منها ٥٠ مليون دولار)	رجال اعمال وشركات وؤسسات من دول مجلس التعاون لدول الخليج المرية ورجال اعمال عرب يقيمون في منطقة الخليج	المؤتمر الاول لرجال الاعمال والاستثمرين العرب	شركة الخليج للاستثمارات المرية	الزراعة
على المناطق الممرية؛ سوف يتنقل حفر للمويل المشروبات	البحرين ١٩٨٢	الاستثمار السياحي في المشروبات الزراعية، وتصنيع المنتجات الزراعية والتجارة في المنتجات الزراعية والآلات والمعدات والأسمدة	مليار دولار	مستثمرو القطاع الخاص العرب اسما كما يمكن للحكومات ان تشارك بملكية اقلية الراسمال		الشركة المربية للاستثمار الزراعي	الزراعة
الانتاج المخطط لعام ١٩٨٥ بمعدل الف طن في اليوم من الميثانول والا مونييا.	البحرين ١٩٧٩	انتاج الميثانول والا مونييا.	٦٠ مليون درهم بحريني	البحرين والكويت وابتداء من حزيران / يونيو ١٩٨٠ السلطة المربية لسعودية	شركة نفط البحرين الوطنية والشركة الكويتية للصناعات البتروكيمياوية والشركة السعودية للصناعات الاساسية	شركة الخليج لصناعة البتروكيمياويات	الصناعة التحويلية

المرفق الاول - (تابع)

المطاع	الاسم	الجهة الراعية	الجهة المشاركة	رأس المال المضطلع به	طبيعة النشاطات	المؤقت بنيته التأسيس	ملحوظات اخرى
	الشركة العربية للحد يد والمصالب	الحكومات العربية والمنظمات العربية وشركات استثمار خاصة وطقة من البحرين والعراق والكويت والامارات العربية المتحدة .	من المؤسسين : الشركة العربية للتعميد ، الشركة الكويتية للتجسار والقاولات والاستشارات الخارجية ، والشركة الكويتية لصناعة الانابيب العمدية ، شركة الجزيرة للحلول والاستثمار ، المؤسسة العامة للتأمين الاقتصادي (البحرين) مجوعة الشارقة مركز الخليج المالي ، شركة المصالح الوطنية (الكويت) بنك البحرين الوطني ، بنك البحرين والكويت ، البنك الاهلي التجاري .	١٦٠ مليون دولار دفع منها ١٠٥ مليون دولار	تحويل ركاز الحد يد الى منتجات معطفة واليد " بصنع للتكوير	البحرين ١٩٨٠	من المقرر بد التشغيل عام ١٩٨٤
	شركة الخليج للمصالحات الد واقية	حكومة رأس الخيمة والشركة العربية للمصالحات الد واقية في العراق ويستثمر القطاع الخاص من منطقة الخليج		١٠٠ مليون دولار	صناعات المنتجات الد واقية	رأس الخيمة ١٩٨٠	

المرفق الاول - (تابع)

القطاع	الاسم	الجهة الراعية	الجهة المشاركة	رأس المال المصرح به	طبيعة النشاطات	الموقع القياسي	ملحوظات اخرى
	شركة الخليج لدلفئة الاونشور	منطقة الخليج للاستثمارات الصناعية	٢٠ في المائة لكل من البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية، و٥ في المائة لكل من عمان والامارات العربية المتحدة	٢٤ مليون درهم بحريني	انتاج صناديق واشرطه الا لونيوم	البحرين ١٩٨١	يتوقع ان يبلغ الانتاج المخطط لعام ١٩٨٥ حوالي ٤٠ الف طن سنوياً.
	شركة رأس الغنية للاستثمار الا يهني وموان البنساة	مجموعات مالية خليجية ومواطنو الخليج (الكويت، والامارات العربية المتحدة).	٦٠٠ مليون درهم	انتاج الاسمنت الابيض وموان البنساة	رأس الغنية ١٩٨١	رأس الغنية	يتوقع ان يبدأ الانتاج في عام ١٩٨٤ بمعدل ١٠٠ الف طن في السنة.
	الشركة العربية للاستثمار الا يهني	الشركة الصناعية السورية	٢٥ في المائة للمؤسسات القطاع العام في كل من الاردن وسوريا وفي المائة للشركة الصناعية السورية الاردنية	١٠ ملايين دينار اردني	الاسمنت الابيض	الاردن ١٩٨١	سوف يرفع رأس المال المصرح به الى ١٦٧٥ مليون ريال سعودي (٢٨١٣ مليون دولار) كما سيتضاف السن ٦٤٥ مليون ريال سعودي (١٨٨٨ مليون دولار)
	الشركة السعودية الكويتية لصناعة الاسمنت	الشركة الصناعية السورية	٤٥ في المائة من الاسهم يمتلكها الكويتيون	(نفع منها ٩٤ مليون دولار)	الاسمنت الابيض	السعودية العربية السعودية ١٩٨١	

المرفق الاول - (ط-ج)

القطاع	الاسم	الجهة الراعية	الجهة المشاركة	رأس المال المضيق به	طبيعة النشاطات	الموقع وتاريخه	معلومات اخرى
النفط	منهج معالجة زيت الوقود	حكومات البحرين والكويت والسعودية والبحرين	حكومة البحرين (٤٠٪) ومؤسسة البترول الكويتية (٢٠٪) المؤسسة العامة للبترول والمعادن وبترومين (٢٠٪)	٦٠٠ مليون دولار	معالجة زيت الوقود التقيل وتحويله الى منتجات نفطية خفيفة لاغراض التمدد بسر	البحرين ١٩٨١	يتوقع له ان يستأجر المحل في عام ١٩٨٦ بطاقة تصل الى ٨٠ الف برميل في اليوم.
	المجموعة العربية لا حاد الطاميين	حكومات الكويت ولبنان والامارات العربية المتحدة	حكومات البحرين والكويت ولبنان والامارات العربية المتحدة كثر كة متساوين	٣ مليارات دولار دفع منها ١٥٠ مليون دولار	كل اشكال الطاميين والعمليات ذات الصلة مع التركيز على اعادة الطاميين.	البحرين ١٩٨٠	نطاق عالمي للمحيطات
	شركة الخليج المتحدة للمعدات والمعدات	المؤسسة العربية العربية	وزارة المالية بالكويت (٢٥٠ مليون دولار) الامانة المالية للبحرين (٢٥٠ مليون دولار) وهيئة اوطفي للاستثمار (٢٥٠ مليون دولار)	١٠٠ مليون دولار	المقاولات والاصول الهندسية وادارة الموانئ والاستشارات	البحرين ١٩٨٠	نطاق عالمي للمحيطات

الاعداد

المرفق الأول - (طابع)

المعطى	الاسم	الجهة الراعية	الجهة المشاركة	رأس المال المضخم	طبيعة النشاطات	الموقع الاستراتيجي	لمحفوظات اخرى
	شركة الخليج للمشاريع الطبية		مستثمرو القطاع الخاص بن الشارقة والكويت (مشاركة Hospital Affiliates ومقرها لندن	١٩٥ مليون دولار	بناء المستشفيات وصنع المنتجات الصيدلانية والا تجار بها	البحرين ١٩٨٠	
	الشركة العربية للاستشارات الهندسية	الابابك	شركات النفط الوطنية لدول الاباك والمؤسسة العربية للاستشارات البترولية	٢٠ مليون دولار	تقدي التصميمات والخدمات الاستشارية والتدريب في الميدان الهندسي	ابوظبي ١٩٨٠	
	الشركة العربية الكولبية للتأمين		شركات للتأمين في كل من البحرين والمراق وعمان وقطر والسلكة العربية السمودية والامارات العربية المتحدة	١٠ ملايين دولار	التأمين	البحرين ١٩٨٠	
	شركة النقل البري المراقية الاردنية	حكومة المراق والاردن	الشراكة بالتساوي بين حكوتي المراق والاردن	٥٠ مليون دولار	نقل البضائع من ميناء المقبة النسي المراق	الاردن ١٩٨٠	
	العربية للشحن الجوي	حكومة المراق والاردن	الشراكة بالتساوي بين حكوتي المراق والاردن	٢٠ مليون دينار اردنسي	النقل الجوي	الاردن ١٩٨١	

النقل

المصدر: اعداد الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

المرفق الثاني

الاتفاقيات الثنائية: ١٩٧٩-١٩٨٢

- ١- اتفاقية التعاون الفني (كانون الثاني / يناير ١٩٧٩) بين الجمهورية العربية السورية والامارات العربية المتحدة.
- ٢- اتفاقية التعاون الفني (شباط / فبراير ١٩٧٩) بين العراق والمملكة العربية السعودية.
- ٣- اتفاقية بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية (شباط / فبراير ١٩٧٩) بين البحرين وقطر.
- ٤- اتفاقية بين الاردن واليمن (ايار / مايو ١٩٧٩) تنص على التعاون في مجال الاعلام.
- ٥- اتفاقية بين العراق (شركة النقل البري العراقية) وكل من الاردن والكويت والامارات العربية المتحدة لاستخدام موانئها واراضيها في نقل البضائع الى العراق .
- ٦- اتفاقية التجارة والتعاون بين العراق وقطر (تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩) تنص على انشاء مشروعات مشتركة وتسهيل حركة مواطنيهما ورؤوس الاموال منهما .
- ٧- اتفاقية تعاون بين قطر والسعودية حول انتاج البتروكيماويات والحديد والصلب.
- ٨- اتفاقية التعاون الفني (كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠) بين عمان والامارات العربية المتحدة
تنص على زيادة التجارة وتوحيد مواصفات الواردات.
- ٩- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري (كانون الثاني / يناير ١٩٨١) بين الاردن وقطر
 - ١٠- البروتوكول التجاري (نيسان / ابريل ١٩٨١) بين العراق والاردن الذي يدعو لزيادة حصة المركز التجاري الاردني في بغداد (من ٤ ملايين دينار اردني الى ١١ مليون دينار اردني)
ولقرض للاردن يبلغ ٣٠ مليون دينار اردني لبناء الطرق ، ولاستثمار العراق ١١ مليون دينار اردني في الصناعات الاردنية ومشروعات مشتركة (لانتاج سلع معمرة كالثلاجات والمكيفات والمعدات الزراعية وتعبئة الاغذية وتجهيز الاخشاب) .
- ١١- اتفاقية تجارية (ايلول / سبتمبر ١٩٨٢) بين البحرين والعراق ترمي الى زيادة تبادل السلع بين البلدين والغاء الرسوم الجمركية في بعض القطاعات . واعتمد البلدان أيضا اجراءات اخرى لتشجيع النقل الجوي وربط الاتصالات وتبادل الخبرة الفنية والتدريب .

- ١٢- اتفاقية بين العراق والاردن (ايلول/سبتمبر ١٩٨٢) لانشاء شركة صناعية برأسمال قدره ٢٠ مليون دينار اردني . ومن المقرر ان تجري الشركة دراسات جدوى لمشروعات مشتركة وتتعامل في اسهم الشركات في كلا البلدين وتعمل على تطوير التجارة . يكون مقر الشركة في عمان ويمكنها ان تتخذ فروعا في كلا البلدين .
- ١٣- اتفاقية عمالة (تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢) بين الجمهورية العربية اليمنية والامارات العربية المتحدة . يتمتع بموجبها العاملون اليمنيون في الامارات العربية المتحدة بالحقوق القانونية الكاملة الممنوحة لمواطني ذلك البلد . وتنص الاتفاقية التي تسرى لمدة خمس سنوات ايضا وتتجدد تلقائيا على تقوية التعاون في مجال الامداد بالعمالة وتبادل المعلومات اضافة الى تسهيل حركة العمالة واجراءات رخص العمل .
- ١٤- بيان مشترك حول التعاون التجاري (شباط/فبراير ١٩٨٣) بين العراق والاردن تــــم توقيعـه في نهاية الجلسة الثالثة التي عقدتها اللجنة العراقية الاردنية للتعاون الاقتصادي والفني ويشمل الشروط المتعلقة بالتعاون في مجالات التجارة والزراعة والرى والنقل والصناعة . ويعوجب ذلك يكون لكل من المركز التجاري العراقي في عمان والمركز التجاري الاردني في بغداد حصة تبلغ ١٥ مليون دينار اردني لعام ١٩٨٣ .
- ١٥- البروتوكول التجاري (آب/اغسطس ١٩٨٣) بين مصر والعراق وينص على تبادل تجاري تبلغ قيمته ٣٥ مليون دولار من المنسوجات المصرية والكبريت والفوسفات العراقي .
- ١٦- البروتوكول التجاري (كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣) بين مصر والاردن وهو أحياء لبروتوكول عام ١٩٧٨ الذي اوقف العمل به بعد اتفاقيات كامب ديفيد .

الفصل الثاني أقل البلدان نمواً

ألف - مقارنة بين اداء اهداف برنامج العمل الجديد الشامل

أقر مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً والذي انعقد في باريس بين ١ و ١٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ ، برنامج العمل الجديد الاساسي للثمانينات لصالح اقل البلدان نمواً . واعتمدت الجمعية العامة هذا البرنامج في قرارها رقم ٣٦ / ١٩٤ المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ . وهو يقع ضمن الاطار السنوي للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث التي تدعو لتنفيذ عدد من الاجراءات على الصعيد الوطني ولزيادة المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي لدعم مجهودات التنمية لهذه البلدان . ان الاهداف الرئيسية لبرنامج العمل الجديد الاساسي هي (١) تحويل هيكلية اقتصاديات اقل البلدان نمواً نحو تنمية تعتمد على الذات ، (٢) توفير معايير دولية دنيا للرفاه الاقتصادي والاجتماعي المقبول ، (٣) تشجيع الاستثمارات ، (٤) وتخفيف اضرار الكوارث المحتملة . وهي من اجل هذا الفرص توصي بالعمل ، على الصعيد الوطني وذلك بتوفير الاهداف واتخاذ تدابير على صعيد السياسة العامة ، والعمل على الصعيد العالمي ، وذلك بالدعوة الى اهداف معينة في تقديم المساهمات في المساعدة الانمائية الرسمية والى اتخاذ الاجراءات الاخرى الهادفة الى جعل هذه المساعدة اكثر ما تكون فعالية في البلدان المستقبلية .

لقد ظلت اقامة التنمية في البلدين الاقل نمواً من منطقة الاكوا ، وهما جمهورية اليم - الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية ، كتيبة على مر الاقوام نتيجة للأنخفاض البالغ الانتاجية الزراعية وصغر القطاع الصناعي ، وارتفاع معدل النمو السكاني ، وضالة الموارد الطبيعية ، ونقص البنى التحتية المادية والمؤسسية وارتفاع معدل الأمية ونقص القوة العاملة الماهرة وكثرة الامراض المستوطنة ، ووجود المستوطنات المنعزلة وشدة الهجرة من الريف الى المدينة والهجرة الى الخارج . وقد تفاقم هذا الوضع في اليمن بانعزال القطر لقرن من الزمان عن بقية انحاء العالم وينظم الحكم القبلية الاقليمية التي لاتزال تدير البلاد والتي تعوق بشكل حاد مبادرات التنمية في المناطق الداخلية من البلاد .

وفي محاولة لحل هذه المشاكل متعددة الابعاد وضعت برامج انمائية تدعو لاتخاذ اجراءات جريئة على الصعيد الوطني وتسعى للمساعدة الدولية في مختلف الميادين . وقد حقق كلا البلدين تقدماً مرضياً في هذه الاتجاهات . حيث شاركا مشاركة فعلية في بلورة برنامج العمل الجديد الاساسي وادخلا معظم احكامه في خططهما الانمائية الراهنة .

الا ان كلا البلدين عانى نكسات شديدة في عملية التنمية بسبب الكوارث الطبيعية في عام ١٩٨٢ اى حصول الفيضانات الواسعة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والزلازل المدمرة في الجمهورية العربية اليمنية . ففي اذار/مارس ١٩٨٢ واثرت هطول امطار غزيرة ، تعرضت مناطق شاسعة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لفيضانات واسعة النطاق راح ضحيتها ٥٠٠ شخص وأصبح ٥٠ ألف شخص بلا مأوى ونقص . ٥ الف رأس من الماشية ودمر ٢٥ الف منزل اضافة الى عدد كبير من الجسور والآبار . ودمرت مناطق واسعة من المزارع . وفي ربيع عام ١٩٨٣ ، تعرضت المناطق المتأثرة مرة أخرى لفيضانات جديدة مما نتج عنها زيادة الاضرار وزادت من صعوبة وتكاليف مجهودات الانعاش والتعمير . وكانت جملة الخسائر في نهاية عام ١٩٨٢ حوالي ٩٧٥ مليون دولار وقد ارتفعت عن هذا الرقم في عام ١٩٨٣ .

وبدأ المجتمع الدولي كما بدأت البلدان فرادى في اتخاذ تدابير الاغاثة فورا عن طريق تقديم المساعدة النقدية والعينية . وتلقت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية اثر الفيضانات مباشرة اكثر من ١٥ مليون دولار من البلدان العربية ومختلف المنظمات متعددة الاطراف الاخرى كما قدم المهاجرون اليمنيون حوالي ١٢٥ مليون دولار . وقدمت منظمات الامم المتحدة التي تشمل برنامج الاغذية العالمي ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث . وكان كثير من هذه المساعدة عينيا .

وجاءت المساعدة الثنائية من معظم الدول العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية التي بلغت مساعدتها ٩٥ ملايين دولار ومن عدة بلدان اوروبية .

لقد كانت المساعدة المقدمة من الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الاطراف اثناء فترة الطوارئ ضرورية ولكنها لم تستمر بنفس القدر فسي مرحلة الانعاش والتعمير مما اضطر جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الى مراجعة خططها للتنمية . ولقي الاصلاح الموقت للأضرار ، الأولوية في تخصيص الاموال كما ان التعمير الدائم صار جزءا من الخطة المنقحة ، وهو امر ادى الى حذف التحسينات الضرورية الاخرى في عملية التنمية في البلاد . ان تمويل برنامج شامل لتقديم مساعدة مالية وفنية ومادية كما طالبت به كثير من قرارات الهيئات الدولية (١) اضحى الآن ضرورة ملححة لتسهيل الانتعاش المستمر والمزيد من التنمية في اليمن الديمقراطية .

(١) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٩٨٢ / ٥٩

قرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا رقم ١٠٧ (٥-٩) .

قرار الجمعية العامة رقم ٣٧ / ١٥٠ .

واصابت زلازل شديدة محافظة ذمار في الجمهورية العربية اليمنية في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ مما الحق بها اضرارا فادحة في الارواح والممتلكات وراح ضحيتها حوالي ٣ الاف شخص واصبح ١٥٠ ألف شخص بلا مأوى ودمر أو عطب ٢٤ ألف منزل واضحى كثير من المنشآت الاساسية غير ذى فائدة وقد قدرت الاضرار الاجمالية بما يزيد على ٣ مليارات دولار .

لقد بدأت حكومة اليمن ترتيبات الاغاثة فورا ودعمتها مساعدة كبيرة بدأتها السعودية بتقديم منحة بلغت ٢ مليون دولار . كما انه ، وبناء على طلب من الحكومة اليمنية ، قامت بعثة مشتركة مكونة من خبراء من عدد من الصناديق الاقليمية (١) والمؤسسة الانمائية الدولية والاكو بزيارة المناطق المتضررة ووضعت برنامجا للتعمير والانعاش .

وكانت المساعدة النقدية المعلقة بعد فترة الاغاثة من اجل التعمير والتأهيل من جميع الجهات المانحة ومعظمها بلدان عربية ومواطنون عرب ، قد بلغت حوالي ٤ مليون دولار . وزيادة على ذلك اصدرت الحكومة قانونا يفرض ضريبة لأغراض التعمير . ويقدر ان تبلغ العائدات لفترة سنتين حوالي ٤٠ مليون دولار . وهكذا تكون الموارد النقدية الاجمالية قد بلغت حوالي ١٥ في المائة من التكاليف التي تم تقديرها بواسطة برنامج التعمير والانعاش . على كل حال تم الالتزام خلال اخر اجتماع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بتقديم ٣٤ مليون دولار لليمن في شكل منح و ١٤٥ مليون دولار في شكل قروض . كما ان معونة اخرى قد تم الالتزام بها من قبل كل بلد من البلدان والمنظمات العربية والصديقة فرادى ومن قبل مواطنين عرب حتى ان مجموع المعونة المتاحة والتي تم الالتزام بها (منح وقروض) ستغطي تماما التكاليف المقدرة للبرامج . وتنسجم هذه الالتزامات مع قرار الجمعية العامة رقم ٣٨ / ٢٠٤ الداعي الى تقديم المساعدة الى اليمن .

لذلك يمكن القول باختصار ان احكام برنامج العمل الجديد الاساسي بشأن المساعدة في حالات الكوارث قد تحققت فيما يتعلق باليمن ولكنها لم تتحقق بالقدر الكافي في حالة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . الجديد بالذكر ان الجمعية العامة قد اتخذت في دورتها الثامنة والثلاثين القرار رقم (٣٨ / ٢٠٦) الداعي مرة اخرى لمساعدة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

(١) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، الصندوق العربي للانماء

الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول .

وكجزء من برنامج الاغاثة والتعمير، تمت اعادة توزيع موارد الميزانية المحلية من اجل الاغاثة الفورية واستمرار اعمال اصلاح وذلك بالاضافة الى طلبات المساعدة الدولية التي قوبلت بالاسهام من مصادر مختلفة. على كل حال ستستمر الآثار السلبية لهذه الكوارث تعوق مجهودات التنمية في كلا البلدين لفترة طويلة قادمة.

وينفذ البلدان الخطة الانمائية الخمسية الثانية التي تغطي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٥ وفي الجمهورية العربية اليمنية الفترة من ١٩٨٢ الى ١٩٨٦. وتعتبر الخطط التي وضعت بمساعدة الخبرة الفنية الاجنبية برامج انمائية اجتماعية واقتصادية شاملة. ونظرا للوضع الاجتماعي والاقتصادي الحالي ولقدرات البلدين فإن هذه الخطط تبدو طموحة جدا. ويشمل اولويات الخطة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الزراعة والنقل والاتصالات والصناعة. وقد حددت اهداف النمو في هذه القطاعات الرئيسية بمعدل ٩١ في المائة و ١٤٥ في المائة و ١٣٩ في المائة على التوالي في اطار نمو مخطط للناتج المحلي الاجمالي بمعدل ١٠ في المائة. وقد تجاوزت هذه الاهداف معدل النمو الموصى به في برنامج العمل الجديد الاساسي والبالغ ٧٢ في المائة. كما ان معدلات النمو الفعلية للناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠) قد تجاوزت اهداف الخطة في عام ١٩٨١ و ١٩٨٢ بنسبة ١٤٩ في المائة و ١٠٦ في المائة على التوالي. الا ان النمو في الناتج المحلي الاجمالي، بسبب الفيضانات المدمرة، قد انخفض الى معدل قدر بواقع ٩٧ في المائة في عام ١٩٨٣. وقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي للسنوات المناظرة ٧٩٢٢ مليون دولار، ٨٧٦٠ مليون دولار و ٩٦١١ مليون دولار على التوالي. وكان قطاع الالوية الخاص بالزراعة قد لحقه اكبر ضرر بسبب الكارثة.

اما في الجمهورية العربية اليمنية فإن أهم قطاعات الالوية في الخطة هي الزراعة والنقل والاتصالات والصناعة بمعدلات نمو مستهدفة تبلغ ٤٨ في المائة و ٦ في المائة و ١٧ في المائة على التوالي. وقد بلغت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي المسجلة لاهوام ١٩٨١ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣ (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠) ١٨ في المائة و ١٥ في المائة و ١٧ في المائة على التوالي وهي ارقام اخفض بكثير من رقم الخطة المستهدف البالغ ٧ في المائة وهدف برنامج العمل الجديد الاساسي البالغ ٧٢ في المائة. وكان السبب في انخفاض معدل النمو في عام ١٩٨٣ يرجع الى الزلازل من جهة والى الجفاف من جهة اخرى اضافة الى أثر الهجرة من الريف الى الحضر وهجرة العاملين الى الخارج تاركين اراضيهم بدون زراعة.

تتوقع برامج الاستثمار في الجمهورية العربية اليمنية انفاقات بمبلغ ٦٢٤٤ مليون دولار وفي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية انفاقات بمبلغ ١٤٧١ مليون دولار. وقد خطط لتوزيع الاستثمارات كما يلي :

جمهورية اليمن الديمقراطية (بالنسبة المئوية)	الجمهورية العربية اليمنية (بالنسبة المئوية)
١٧ر٤	١٥ر٨
١٨ر٥	١٦ر٥
٢٩ر٠	٢٤ر٠
١٧ر٧	١٢ر٣
٤ر١	١٠ر٢
٨ر١	١٦ر٥
١ر١	٢ر٣
٤ر١	١ر٤
١٠٠	١٠٠

المصدر : وثائق قطرية

كما هو موضح فإن أكبر حصة للأستثمار مخصصة للقطاع الصناعي يليه النقل والاتصالات ثم الزراعة.

لقد تجاوزت اهداف النمو المخطط في القطاع الصناعي (ويشمل التعدين والكهرباء) الهدف الموصى في برنامج العمل الجديد الاساسي في كلا البلدين والبالغ ٩ في المائة. وفي حين ان متوسط معدل النمو السنوي في الصناعة قد بلغ ١١ في المائة الحقيقية حوالي ٩ر١ في المائة في شطري اليمن خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤ وهو ما يتفق مع اهداف برنامج العمل الجديد الاساسي ، الا انه يبدو ان اسهام الجمهورية العربية اليمنية في هذا الشأن قد كان اكبر بكثير حيث بلغ النمو فيها ١٢ر٣ في المائة خلال هذه الفترة لكن نمو هذا القطاع في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قد تعرض لانخفاض حاد بنسبة ٣٢ر٩ في المائة عن المعدل الذي حققه في عام ١٩٨١ واتجهت معدلات النمو في السنوات اللاحقة الى التعويض فقط عن هذا الانخفاض حتى ان مستوي عام ١٩٨٣ لم يزد عن مستوي عام ١٩٨٠ الا بنسبة ١ر١ في المائة فقط . وترجع هذه التقلبات الحادة الى وضع مصفاة النفط التي لا يمكنها ان تعمل الا بعقود لتكرير النفط الخام .

لقد ظلّ مستوى الاستثمارات متناميا في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بالمقارنة الى الناتج المحلي الاجمالي وقد بلغ معدل النمو السنوي ١٨ في المائة خلال السنوات القليلة الاخيرة . وقد بلغ هذا المعدل ٣٦ في المائة في عام ١٩٨١ وقدر بحوالي ٥٧ في المائة في عام ١٩٨٢ في مقابل نسبة الـ ٢٨ في المائة الموصى بها في الاستراتيجية الانمائية الدولية للتسعينات . وشهدت الجمهورية العربية اليمنية انخفاضا بطيئا في الاستثمار ولكنه بلغ ٤٢ في المائة عام ١٩٨٢ . وأسباب هذا التطور هي انخفاض النواتج المحلية الاجمالية في بداية العقد والتدفقات المالية والتحويلات الكبيرة الى الداخل التي ساعدت على تنفيذ برامج استثمارية واسعة في كلا البلدين . وتصل الحصة المخططة للمساعدة الخارجية في جميع البرامج الاستثمارية في الخطط الانمائية في كلا البلدين الى ٧٣ في المائة في الجمهورية العربية اليمنية و ٧٠ في المائة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مما يعكس تدني مستوى الموارد المالية المحلية .

تأتي حصة كبيرة من الدخل في كلا البلدين من تحويلات العاملين اليمنيين في البلدان النفطية المجاورة بشكل اساسي . ويستخدم كثير من هذه التحويلات الخاصة للاستهلاك الخاص دون ان تمر عبر النظام المصرفي . وفي نفس الوقت، تؤدي الانفاقات الحكومية الجارية والرأسمالية العالية والتي يتم تمويلها من الخارج الى حد كبير، اضافة الى العجز التجاري الكبير، الى ادخال سالب واستهلاك عام وخارجي يتجاوز الناتج المحلي الاجمالي والى استنزاف للاحتياطي . وقد عملت الادارة الاقتصادية المحكمة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على وقف هذا الاتجاه .

ينبغي على كلا البلدين ان يحسنا قاعدتهما الانتاجية ويقللا من الاستهلاك ويعبئا موارد هما المحلية . ولهذه الغاية واطافة الى اجراء مراجعات في الضرائب في كلا البلدين ، قامت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، ضمن امور اخرى ، بتشجيع الاستثمار من قبل العاملين المهاجرين عن طريق الحوافز كالاعفاء من الجمارك ومعدلات الفائدة التفضيلية في حين اصدرت حكومة الجمهورية العربية اليمنية كجزء من مجموعة من الاجراءات ، قانونا خاصا للتشجيع على الاستثمار من قبل المستثمرين الاجانب .

ونظرا لضآلة الموارد الطبيعية وتدني الناتج الزراعي فان البلدين شديدا الاعتماد على الاغذية المستوردة بشكل رئيسي . ففي عام ١٩٨٢ زادت الاغذية المستوردة عن ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كما انها تزداد بسرعة في الجمهورية العربية اليمنية بعد ان تجاوزت ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في ذلك العام . وهناك من الاسباب ما يحملنا على الاعتقاد بأن الواردات الكبيرة غير المسجلة تزيد من هذه النسبة . ويعاني ميزان المدفوعات في كل من البلدين من عجز مزمن بلغ في عام ١٩٨٢ حوالي ٢٠ في المائة من المجموع (٨٧٦٠٣ مليون دولار) في

جمهورية اليمن الديمقراطية وبلغ في الجمهورية العربية اليمنية ١٨ في المائة (٢٠٦٤ر٣ مليون دولار) . وفي الوقت الذي يبدو فيه ان جمهورية اليمن الديمقراطية قادرة على ان تتغلب ببطء على مصاعبها فان الوضع في الجمهورية العربية اليمنية قد تدهور الى مرحلة الخطر . لذلك قامت الحكومة بالاضافة الى تنفيذ اجراءات لترشيد الواردات ، بادخال عدد من التدابير التقشفية مثل خفض الانفاق الحكومي ومراقبة سوق النقد الاجنبي لوضع حد لاستنزاف احتياطي النقد الاجنبي . ورغم ذلك وبسبب انخفاض الصادرات وسرعة ازدياد الواردات فقد استمرت نسبة الصادرات الى الواردات في التدهور لتصل الى نسبة ١ الى ٤١٠ بالمقارنة مع ١ الى ٢٠ في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في عام ١٩٨٢ . وقد ادى ذلك ، ضمن امور اخرى ، الى ارتفاع عجز المدفوعات حتى بلغ ٣٥٣ر٦ مليون دولار في عام ١٩٨٢ . وزيادة على ذلك ، استمرت احتياطات النقد الاجنبي في التضاؤل بسرعة كبيرة . واخذت عدة اجراءات في كلا البلدين لتحسين النسب بين الصادرات والواردات . ففي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تمكنت الحكومة من وضع نظام محكم وحسن التوازن لمراقبة الواردات . اما في الجمهورية العربية اليمنية فان الظروف الاقتصادية لم تساعد على فرض اجراءات صارمة لمراقبة الاستهلاك المظهري خاصة . الا انه ادخلت مؤخرا مجموعة من التدابير الهادفة الى مراقبة الواردات ولتصحيح هذا الوضع .

ان تدني مستوى الانتاج في هذين البلدين ، وخاصة في الجمهورية العربية اليمنية ، يعزى جزئيا الى الهجرة الكبيرة من الريف الى الحضر والهجرة الى الخارج والتي قللت الى حد كبير من قوة العمل الوطنية في وقت اوجدت فيه مجهودات التنمية طلبا قويا على العمالة . وعانت القطاعات التقليدية بالتالي من الهجرة في حين عانت القطاعات الجديدة من نقص حاد في العمالة الماهرة . ولم يؤد هذا الاتجاه الى انقاص سكان المناطق الريفية فقط ، مما ينتج عنه تدني الناتج الزراعي القائم في الوقت الراهن ، وانما اثر عكسيا ايضا في الاجور المحلية في اليمن وانعكس في الواردات الرخيصة من السلع والخدمات . ويبدو ان الوضع قد قبل لمزية ارتفاع العائدات من النقد الاجنبي . وفي نفس الوقت تبذل الجهود لسد الفجوة في سوق العمالة عن طريق زيادة الانتاجية في القطاع الزراعي .

تلعب الزراعة دورا رائدا في كلا البلدين حيث يعتمد ٦٠ في المائة و ٨٠ في المائة من السكان في كل من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية على التوالي على الأرض . ونظرا لارتفاع معدل النمو السكاني (٢ر٤ في المائة و ٢ر٨ في المائة) والطلب المتزايد على الغذاء ، تركز خطط التنمية في كلا البلدين على انتاج الغذاء . ووضعت الجمهورية العربية اليمنية خطة معدل نمو يبلغ ٤ر٨ في المائة في الزراعة وهو ما يزيد قليلا عن المعدل الموصى به في برنامج العمل الجديد الاساسي البالغ ٤ في المائة . على كل حال

كان النمو الفعلي ضئيلا في عام ١٩٨١ و ١٩٨٢ وسلبا في عام ١٩٨٣. ونما القطاع الزراعي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بمعدل كبير بلغ ١٠ في المائة في السنة خلال السنوات القليلة الماضية. وقد قللت كارثة الفيضانات في عام ١٩٨٢ الناتج بحوالي ١٠ في المائة في حين ان الزلازل والجفاف قد أديا الى تخفيض الناتج في الجمهورية العربية اليمنية في عام ١٩٨٣ بحوالي ١٨٪ في المائة. ويجري تنفيذ عدد من المشروعات لرفع الانتاجية في الزراعة في كلا البلدين وتقليل الخسائر اللاحقة للحصاد وتحسين توزيع الغذاء. كما يشهد انتاج المواشي وخاصة الدواجن تقدما ملحوظا مع تحسين الخدمات البيطرية. كما يتوقع للاستثمارات الضخمة في المصايد والبنى التحتية المرتبطة بها ان تساهم في تحسين الوضع الغذائي ورفع معدل الصادرات.

لا يعرف وضع الموارد المعدنية الطبيعية في كلا اليمنيين بشكل كاف ولكن تجرى حاليا مجموعة من المسوحات والاستكشافات. كما أعطى التنقيب عن البترول بعض النتائج الايجابية خاصة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في حين تم اكتشاف رواسب واسعة من النحاس في الجمهورية العربية اليمنية. ويقتصر استخراج المعادن حاليا على الملح ومواد البناء بشكل رئيسي.

ان نقص البنى التحتية المادية هو احد الملامح البارزة لمستوى التنمية في البلدين. لذلك خصصت استثمارات ضخمة لهذا القطاع في مجالات الانشاءات و/أو تحسين الموانئ والطرق والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية بما في ذلك شراء المعدات ذات الصلة وشبكات توزيع المياه والطاقة وشبكات تصريف مياه المجاري. وبجانب هذا التطور يجرى بناء وتحسين الهياكل المؤسسية. ورغم ان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تتمتع بميزة نسبية في هذا الشأن فإن البلدين ولا سبب تاريخية ومؤسسية يواجهان نقضا حادا في القوة العاملة الماهرة والمتعلمة.

لقد اظهرت المجهودات المركزة على تنمية القطاعات الاجتماعية نتائج ملحوظة في كلا البلدين وخاصة في الجمهورية العربية اليمنية التي تواجه موقفا صعبا بسبب الكثرة النسبية للسكان (٣٥ مثال سكان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) الذين يتوزعون على مناطق متناثرة ووعرة يصعب الوصول اليها وتسودها العادات القبلية. وقد بدأ البلدان برامج تعليمية شاملة من اجل تحقيق الاعتماد على الذات في احتياجاتها من القوة العاملة المدربة. كما ان مستوى الأمية سوف يشهد مزيدا من الانخفاض نظرا لان حوالي ٧٠ في المائة من الأطفال في سن الدراسة في جمهورية اليمن الديمقراطية و ٣٠ في المائة في الجمهورية العربية اليمنية سجلون في مدارس التعليم الالزامي المجاني وان عددا متزايدا من الطلاب مسجل في مؤسسات التعليم العالي. كما يلقي التدريب المهني اهتماما متزايدا في مختلف مراكز التدريب.

وفي نفس الوقت تتوفر الخدمات الصحية على نطاق القطر وتوجد مستشفيات في المدن الكبيرة كما توجد مراكز صحية في المناطق النائية وتتواصل بنجاح حملات التطعيم لمكافحة أكثر الأمراض تفشياً كما تتوسع خدمات الطب الوقائي . والأستمرار في هذا الاتجاه بالإضافة الى التحسينات في مجال امدادات المياه وخدمات النظام التام ووسائل النقل سيتيح للبلدين الوصول الى المستويات المقبولة عالمياً . وتبلغ معدلات وفيات الرضع حالياً ١٤٦ في الألف في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية و ١٧٠ في الألف في الجمهورية العربية اليمنية في حين ان توقع الحياة لا يزيد عن ٤٥ سنة و ٤١ سنة في كل من جمهورية اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية على التوالي . وسيكون من الضروري بذل جهود كبيرة في كلا البلدين لبلوغ المعدلات الموصى بها في الاستراتيجية الانمائية الدولية والخاصة بتخفيض معدلات وفيات الرضع الى ١٢٠ في الألف و ٦٠ سنة لتوقع الحياة عن الولادة .

باء- المعونة الخارجية واهداف برنامج العمل الجديد الاساسي

ان العجز التجاري الكبير الذي قدر في عام ١٩٨٢ بحوالي ٨٧٦٣ مليون دولار في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وبحوالي ٢٠٦٤٣ مليون دولار في الجمهورية العربية اليمنية اضافة الى متطلبات برامج التنمية الطموحة، يخلق فجوة كبيرة ومتزايدة في الموارد في كلا البلدين . ويغطي جزء كبير من العجز من تحويلات العاملين المهاجرين اما الباقي فيغطي من المساعدة المالية الخارجية . وقد أدت التقلبات الأخيرة في كمية التحويلات ، والناجمة عن تباطؤ النشاط الاقتصادي العام في البلدان النفطية في المنطقة ، وضرورة إعادة توزيع الموارد لاصلاح وتعمير المناطق المنكوبة الى زيادة اعتماد البلدين على المعونة الدولية .

كما ذكر من قبل ، فان خطط التنمية في كلا اليمنين تقوم على توقع كمية معينة من التحويلات الخاصة والمساعدة الخارجية . لكن ايرادات هذه المصادر قد كانت دون التوقعات . وبعد تفاقم الوضع نتيجة الآثار المالية للكوارث الطبيعية كان على كل من البلدين ان يراجع ويخفض من اهداف خطته الانمائية .

لقد بلغت نسبة المنح غير المطلوب سدادها ٣٠ في المائة تقريبا من مجموع المساعدة الخارجية المقدمة الى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والبالغة ١١٤٧ مليون دولار من المساعدة الخارجية المقدمة الى الجمهورية العربية اليمنية والبالغة ٢٤٠٠ مليون دولار وقد قدمت هذه المنح اما نقدا لدعم الميزانية وميزان المدفوعات واما في شكل منح سلعية واما في شكل مساعدة فنية. ويتصل الشكلاان الأخيران بمشروعات التنمية. وقد جاء الجزء الأكبر من هذه المنح من البلدان العربية.

لقد بلغ مجموع القروض التي تم التمتع بها لكلا البلدين حتى نهاية عام ١٩٨٢ حوالي ١٦٣٠ مليون دولار لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وحوالي ٢١٣٠ مليون للجمهورية العربية اليمنية وكان معظمها قروضا ميسرة لتمويل مشروعات التنمية. وكان ٥٠ في المائة من هذه القروض قد تم صرفها في نهاية عام ١٩٨٢ مما يشير الى ازدياد الطاقة الاستيعابية والى تحسن في البنى التحتية المؤسسية والمادية والبشرية وفي الاطار الاجتماعي وقد قدمت البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ٦٧ في المائة من المعونة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تلتها الصناديق والبلدان العربية التي قدمت ٢١ في المائة والوكالات الدولية التي قدمت ١٢ في المائة. ولكن حصة المجتمع الدولي والعالم العربي من المعونة المقدمة للجمهورية العربية اليمنية كانت أعلى بكثير حيث قدمت البلدان غير العربية بصورة فردية ٤ في المائة وقدمت البلدان العربية ٣٧ في المائة وقدمت الوكالات الدولية ومتعددة الاطراف ٢٢ في المائة.

لقد كانت شروط العقود المقدمة مرضية للغاية واشتملت على فترات سماح تراوحت بين ٥ سنوات و ١٥ سنة كما تراوحت فترات الاستحقاق بين ١٨ و ٥٠ سنة وكانت معدلات الفائدة ضئيلة. كما ان القروض النقدية تحول في الغالب الى منح أو يعاد جداولتها بشكل يلائم البلدان المستقبلية لها.

بالرغم من هذه التسهيلات والمزايا فان عبء خدمة الديون في كلا البلدين يطرح مشكلة تزايد خصوبتها نظرا لارتفاعه بشكل حاد في السنوات القليلة الماضية. فقد بلغت خدمة الدين ١٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في عام ١٩٨٢ و ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في الجمهورية العربية اليمنية في عام ١٩٨١. وينبغي ان نذكر ان حجم الصادرات في كلا الحالتين كان ضئيلا للغاية.

لقد فضل كلا البلدين ، وخاصة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، استثمار المعونة الخارجية في المشروعات التي تقل منها نسبة الرأسمال الى الناتج والتي تتمتع بإمكانات قوية من عائدات النقد الأجنبي وبفترات انشاء قصيرة نسبيا . ولكن هذه الاجراءات لن تقضي الى نتائج الا بعد فترات نضج متوسطة المدى وطويلة المدى . وفي نفس الوقت ينبغي زيادة المساعدة الدولية بقدر أكبر وان تيسر الشروط للحفاظ على فعاليتها هذه المساعدة كما نادى بذلك برنامج العمل الجديد الاساسي .

لم يتحقق دفع الاموال مقدما الذي اقترحه برنامج العمل الجديد الاساسي الا على نطاق محدود . فالواقع ان كلا البلدين واجه عقبات في ان تصرف لها القروض ، التي تتم التعهد بها ، في وقت الحاجة ويمكن تخفيف المشكلات في هذا المجال عن طريق توسيط وكالة مقاصة موضوعية وهو دور تصلح المؤسسات متعددة الأطراف لادائه بشكل مناسب .

لقد تم تلقي المعونة الغذائية من كلا البلدين بشأن المشروعات والاغاثة في حالة الكوارث . وبجانب الأثر الظاهر فان تلك المعونة تولد اموالا نظيرة يمكن استخدامها في نظام التمويل المحلي مما يدعم بناء الموارد في البلاد .

وتمثل المساعدة الفنية أهمية كبرى لكلا البلدين في الوقت الحاضر ، سواء تم تلقيها على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف ، نظرا لان كلا من البلدين يواجه نقصا حادا في القوة العاملة المدربة أو المتعلمة ، وتشمل هذه المساعدة ، في جملة امور ، توفير الخبراء والمعلمين والخدمات الاستشارية في كل المجالات وعلى جميع المستويات . وتقدم المساعدة الفنية احيانا على اساس افتراض حيث يتعين على البلدان المتلقية ان تتحمل تكلفة الخبرة الفنية المتلقاة . وفي هذه الظروف يكون من المفيد للبلدان المتلقية ان تجري تقييما دقيقا للتكاليف بما في ذلك الفائدة .

جيم - التوقعات

بالنظر الى المعوقات الكثيرة التي تواجه مجهودات التنمية في البلدين الأقل نموا في المنطقة والاضرار اللاحقة بأقتصادياتهما الضعيفة ، والناجمة عن الكوارث الطبيعية ، فان توقعات التنمية الاقتصادية السريعة والثابتة لا تبدو مشجعة .

ان الانخفاض الذي حصل مؤخرا في المساعدة الدولية الثنائية والمتعددة الاطراف قد وضع قيودا اضافية على الامكانيات الانمائية لهذين البلدين .

لقد حقق كلا البلدين في العقد الماضي تقدما كبيرا في تنميتها الاقتصادية - الاجتماعية ووضعنا الأساس لمستقبل أكثر عطاء . واكثر القضايا أهمية التي سيواجهها البلدين هي : (١) ايجاد حل لمعضلة هجرة العمالة والتحويلات ؛ (٢) تحسين الامكانيات المالية المحلية ووضع النقد الاجنبي ؛ (٣) تخفيف العجز التجاري ؛ (٤) عكس الاتجاه التناقضي في انتاج الغذاء . ولما كانت الاجراءات المتخذة في هذا الشأن لم تحقق الا تقدما ضئيلا ، لهذا ينبغي زيادة المساعدة الخارجية بقدر كبير من أجل تعزيز مجهودات التنمية .

وفي ضوء احتياجات كلا البلدين وتزايد عبء خدمة الديون ، فان من الضروري ان تلتزم الجهات المانحة بشكل أوثق باحكام برنامج العمل الجديد الاساسي وتزيد من مساهماتها ، مع تيسير شروط مساعدتها . وفي نفس الوقت ينبغي اجراء مزيد من الدراسة بشأن امكانيات التعاون الفني ايضا مع البلدان النامية .

وأخيرا فان من الضروري الحفاظ على الحوار المستمر بين البلدين الأقل نموا والجهات المانحة حسبما جاء في احكام برنامج العمل الجديد الاساسي (عن طريق اجتماعات المراجعة والموائد المستديرة) حتى يمكن للمساعدة الفنية ان تلبي احتياجات البلدين بشكل أفضل وتدعم مجهوداتها الانمائية على احسن وجه .

الفصل الثالث دور الشركات عبر الوطنية

مقدمة

في فقرتها رقم ٧٠ ، تفترض الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ان المفاوضات الجارية حول وضع مدونة قواعد السلوك بشأن الشركات عبر الوطنية سوف تختتم في عام ١٩٨١ . الا ان هذا التوقع لم يجد سبيلا الى التحقيق ، وعليه فلسوف تستأنف المفاوضات في عام ١٩٨٤ بهدف تخطي الطريق المسدود الذي تواجهه الحكومات المشاركة ، وذلك في الدورة الخاصة للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية . على ان مختلف جوانب عمليات الشركات عبر الوطنية سبقت معالجتها ضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، من خلال ما قصدت اليه من معالجة قضايا الاستثمار الاجنبي الخاص (١) .

وفي هذا السياق تم تلخيص القضايا الاقتصادية الرئيسية التي ترتبط بنشاطات الشركات عبر الوطنية والتي عالجها مشروع مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالشركات عبر الوطنية .

ومن الواضح ان الاهمية المتزايدة التي أصبحت تتسم بها الشركات عبر الوطنية بالنسبة للساحة الاقتصادية العالمية هي التي دفعت الحكومات الى النظر في ضرورة الأخذ بدرجة معينة من الاشراف على النشاطات التي تمارسها هذه الشركات . كما ان طبيعة عمليات تلك الشركات ، فضلا عن التعقيد الشامل للعلاقات التي تربط بينها مع ضرورة تبادل المعلومات في هذا الصدد ، كل ذلك فرض مشاركة الامم المتحدة في هذا المضمار سعيا الى مساعدة مختلف الاطراف الداخلة فيه . وعليه ، بادرت الحكومات في عام ١٩٧٤ بإنشاء اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية (بوصفها هيئة فرعية منبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي) والمركز المعني بالشركات عبر الوطنية (بوصفه جزءا من الامانة العامة للامم المتحدة) كي يخرجا بوصفهما نقطتي الاتصال والتنسيق ضمن منظومة الامم المتحدة ، بما يكفل معالجة مختلف المشاكل المتصلة بالشركات عبر الوطنية .

(١) تنص الفقرة ٥٠ من الاستراتيجية الانمائية الدولية على أن "يتوخى في توظيف الاستثمارات الخاصة الاجنبية في البلدان المتنامية اتفاقها والاهداف الانمائية والاولويات المقررة في الخطط القومية لهذه البلدان . وعلى اصحاب الاستثمارات الخاصة الاجنبية في البلدان المتنامية ان يسعوا الى زيادة مشاركة اهل البلاد في شؤون التنظيم والادارة ، والى استخدام وتدريب الايدي العاملة المحلية ، بما فيها الموظفون الاداريون والفنيون ، والى اشراك رؤوس الاموال المحلية ، واعادة استثمار الارباح . وتبذل الجهود للمساعدة على تحسين تفهم حقوق وواجبات البلدان المستضيفة والبلدان المصدرة لرؤوس الاموال جميعا فضلا عن حقوق وواجبات

المستثمرين الافراد . قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د-٢٥) ، ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ .

ويهدف التقرير التالي الى رسم المعالم الاساسية لنطاق النشاطات التي تمارسها الشركات عبر الوطنية في غربي آسيا ، مع التركيز على الاعتماد المتزايد من جانب بلدان المنطقة على السوق الدولية "العالمية" بالنسبة لانتاجها الجديد من البتروكيماويات والمصنوعات الاخرى المتجهة الى التصدير ، وكذلك للحصول على التكنولوجيات الملائمة والقدرات الادارية المناسبة .

على اساس هذا الوضع ، يمكن استعراض الجهود التي تبذلها الامم المتحدة في صياغة مدونة لقواعد السلوك متعلقة بالشركات عبر الوطنية ، حيث ان السبب الاساسي لوضع المدونة المقترحة يتمثل في مساعدة البلدان النامية على تعظيم المنافع العائدة عليها من ارتباطها بالشركات عبر الوطنية ، مع العمل في الوقت ذاته على تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن تلك الشركات ، بل والقضاء على هذه الآثار ان امكن .

ألف - نطاق عمليات الشركات عبر الوطنية في غربي آسيا

ما برحت الشركات عبر الوطنية تمارس نشاطاتها في ميادين مختلفة في بلدان غربي آسيا على امتداد عشرات السنين . على ان نمط ودرجة مشاركة هذه المؤسسات تتباين من بلد الى آخر في المنطقة .

١- قطاع النفط الخام

في قطاع النفط ، كان الاتجاه الذي تنته الشركات عبر الوطنية يقضي بتحقيق الحجم الاقصى من الانتاج الذي تنطبق عليه سياسة الاسعار المعتمدة من هذه الشركات كما كان يقضي بضرب البلدان بعضها ببعض بغية تحقيق تنازلات وامتيازات تغيد منها تلك الشركات (١) .

ومع نمو منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوپيك) وقيام نظيرتها على المستوى الاقليمي الا وهي منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترو (الوابك) ، فقد نهجت المنطقة خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩ في العمل جزئيا على تعديل سعر بيع النفط الخام ، وعلى بسط سيادتها الوطنية على انتاج ذلك المورد الطبيعي القابل للنفاذ . وهكذا ، قامت معظم بلدان المنطقة على متسرى بتعديل حجم انتاجها من النفط الخام بما يتفق مع توقعاتها الانمائية ومع مسؤولياتها امام بقية العالم .

(١) ECWA/UNCTC Joint Unit the Practices of Transnational Corporations in the Oil Industry in the ECWA Region (Beirut, E/ECWA/96/Add.1, 25 April 1979) p. 84.

وقد نتج عن تقلص القوة المطلقة التي كانت تتمتع بها الشركات عبر الوطنية، فضلا عن نمو منظمة الاوبك، قيام شركات وطنية للنفط . الا انه في معظم الحالات لا تزال شركات النفط الدولية متواجدة تحت اشكال شتى حيث تقدم خدمات ومشورات فنية او تقوم ببساطة بنقل النفط الخام (١) .

من هنا فلا تزال شركات النفط عبر الوطنية تمارس سيطرة فعالة لا يستهان بها على السوق وذلك من خلال ظاهرة الصفقات التي تتم بين الشركات التابعة وكذلك عن طريق تقديم المعرفة الفنية والخبرة الادارية (٢) .

٢- البتروكيمياويات

من التطورات الطبيعية التي طرأت على منطقة غربي آسيا قيامها بتطوير صناعات بتروكيمياوية منذ وقت مضى . الا ان كثيرا من حكومات المنطقة ما لبثت ان تعرضت للنيل من عزيمتها على يد عدد من مشاهير "الخبراء الاستشاريين" لاثائها عن تطوير صناعات بتروكيمياوية (٣) . لكن ما ان تسنى اصلاح هيكل السوق المشوه في مجال قطاع النفط الخام ولو بصورة جزئية، حتى بادرت منتجو النفط في المنطقة الى اتخاذ القرار السياسي - الاقتصادي للمضي قدما في تنفيذ الخطط الرامية الى تطوير الصناعات البتروكيمياوية، سيما وان اسعار المواد اللقيمة الاساسية كانت تعزز الميزة النسبية التي تحظى بها تلك البلدان .

من ناحية اخرى فما تزال الاحداث التي تقع في هذا القطاع تنبئ بتطورات قادمة فضلا عن ان نجاح المنطقة سيتوقف في التحليل الاخير على درجة اعتمادها على نفسها فيما يتعلق بالدراية الفنية في مجالي الانتاج والتسويق . وان كان الوضع الظاهر حاليا يشير الى ان بلدان المنطقة سوف تعتمد في المستقبل المنظور على الشركات عبر الوطنية العاملة في ميدان البتروكيمياويات، وذلك فيما يتعلق بصيانة وتطوير مرافقها الانتاجية، وكذلك لتسويق منتجاتها هذا الخصوص . الا ان الامر يبدو وكأنه ينطوي حاليا على نوع من توزيع العطايا الامامية للبتروكيمياويات بحيث يتخصص منتجو النفط في المنتجات البتروكيمياوية الاساسية، فيما تواصل الشركات عبر الوطنية انتاج وتطوير المزيد من البتروكيمياويات المتخصصة .

ECWA/UNCTC Joint Unit Technology and Management Dependence in the Oil Industry in the ECWA Region (Beirut, May 1982) p.78 (١)

(٢) المرجع السابق .

UNIDO/ECWA Basis for the Formulation of Strategies Pertaining to Development of the Petrochemical Industry in the ECWA Region (Vienna, E/ECWA/ID/W.G.5/3, May 1981) p.2. (٣)

٣- الالومنيوم والحديد والصلب

في غضون العقد الاخير ، تطور هيكل النشاطات الصناعية في العالم العربي نحو المزيد من الاندماج ضمن مفهوم الشركات عبر الوطنية "العالمي الشامل" وتأتسي صناعات الالومنيوم والمعادن والصلب أمثلة على الاعتماد المتزايد من جانب المنطقة على سائر مناطق العالم الاخرى ، ولا سيما المتقدمة منها ، بوصفها اسواقا لتلك الصناعات الواسعة النطاق والمتجهة الى التصدير . ان قدرة المنطقة العربية على استيعاب هذه المنتجات بوصفها مدخلات تتطلب المزيد من المعالجة ، لا تزال قدرة محدودة نسبيا في حالة الالومنيوم بل هي قدرة منعدمة في حالة الحديد والصلب . وفي كلتا الحالتين تقوم المنطقة باستيراد الخامات اللازمة لتلك الصناعات فيما تقدم من جانبها غازها الطبيعي كمصدر للطاقة اللازمة لتجهيز تلك المواد .

٤- التعاقدات والقوى العاملة

في معظم بلدان غربي آسيا ظهرت مشاريع التشييد الرئيسية الى الوجود على يد الشركات عبر الوطنية (المتعهدون الدوليون) ولم يقتصر الامر على تنفيذ مشاريع البنية الاساسية هذه على يد الشركات عبر الوطنية بل ان هذه الشركات هي التي قامت بتزويد المشاريع بقوة العمل . من هنا جرى استخدام واسع لمفهوم "العمال الضيوف" حيث كانت الشركات عبر الوطنية تعتمد على الرصيد المتجمع من القوى العاملة المتواجدة بكثافة خارج المنطقة وقد جاء اللجوء الى هذا النهج من السلوك نتيجة تزايد الطلب على العمالة في البلدان المستوردة تقليديا لقوى العمل ، وكذلك في البلدان المصدرة تقليديا للايدي العاملة في المنطقة ، وتلك ظاهرة نجمت بدورها عن الجهود الرامية الى احراز الاهداف الانمائية التي طرحت خلال عقد السبعينات والنصف الاول من عقد الثمانينات .

من هنا فاذا كان المقاولون العرب يقتصر وجودهم على حافة المشاريع المستخدمة للتكنولوجيا الرفيعة ، فان القوى العاملة العربية محرومة بدورها من فرصة اكتساب وتراكم المعرفة الفنية في ميدان التشييد . وهكذا تم تنفيذ الكثير من مشاريع التشييد ذات التكنولوجيا المتقدمة بواسطة قوة عمل وافدة من خارج المنطقة ، وبصورة تكاد تكون شاملة ، على اساس ان هذا النهج يتيح التنفيذ الفوري لتلك المشاريع بتكاليف أقل (١) .

من ناحية اخرى يؤدى غياب قوة العمل العربية اللازمة لتنفيذ المشاريع الانشائية الى تزايد الاعتماد على الشركات عبر الوطنية لصيانة وتطوير هذه المشاريع ، ناهيك عن الاعتماد المستمر على تلك الاطراف لاقامة مشاريع مماثلة في نفس البلدان او في بلدان غيرها .

(١) لا ستعراض الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الناجمة عن سياسات استيراد العمالة الراهنة ، بمزيد من التفصيل ، انظر وقائع المؤتمر الذى نظّمته الاكوا عن الهجرة الدولية في العالم العربي (بيروت ، ١٩٨٢ ، المجلدان الاول والثاني) .

بل ان المساعي التي تبذلها الحكومات لمساندة المفاوضين المحليين عن طريق استبعاد المفاوضين الاجانب من العطاءات المتوسطة الحجم قد لا تؤدي الى تحقيق النتائج المرجوة باعتبار ان كثيرا من المفاوضين العرب يضطرون ايضا الى التعويل على الرصيد المتجمع من العمالة الوافدة من خارج المنطقة حتى يصمدوا امام المنافسة في هذا المضمار.

هـ - النقل البحري (١)

تنقل معظم صادرات وواردات المنطقة بواسطة سفن اجنبية مملوكة لاتحادات ملاك السفن عبر الوطنية او لاصحاب سفن مستقلين . وهذا يجعل تجارة المنطقة تعتمد اعتمادا كبيرا على تلك الشركات بل وتخضع لسيطرتها بصورة غير مباشرة . وفي واقع الامر تنتمي اكثر من ٧٧ في المائة من خطوط النقل البحري التي تخدم منطقة الاكوا الى بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة .

ومع ذلك فقد لوحظ ان السنوات القليلة الاخيرة شهدت قيام عدد من المشاريع المشتركة في مجال النقل البحري التي ساهم فيها عدد من بلدان الاكوا وكذلك عدد من شركات النقل البحري عبر الوطنية . واذا كان يعبر هذه المشاريع المشتركة يمارس عملياته بنجاح الا ان معظمها لا يزال يجتاز مرحلة النشأة الاولى ، ويتعين عليه بالتالي ان يخلف أثرا ملموسا على ما تساهم به منطقة الاكوا ضمن مجموع الحمولة المنقولة بحرا على مستوى العالم . وما تجدر ملاحظته ايضا تلك الهيمنة التي تتمتع بها خطوط النقل البحري عبر الوطنية في مجال التجارة المنقولة عبر خطوط السفن المنتظمة في المنطقة . ومن المرجح ان تشهد اوائل الثمانينات مرحلة جديدة من التوسع بالنسبة للخدمات المنتظمة التي تخدم منطقة الاكوا وان بدرجة ابطأ مما شهدته من قبل حيث يأتي ذلك اساسا في قطاع سفن الحاويات . على ان المستفيدين الرئيسيين من هذا التوسع سوف يكونون في الغالب الأمم هم شركات النقل البحري عبر الوطنية . ويحتمل ايضا ان تواجه بلدان الاكوا الاعضاء منافسة حادة في ضوء الانخفاض الشديد في معدل النمو المتوقع للتجارة عبر الخطوط المنتظمة في السنوات

(١) هذا القسم يستند الى النتائج التي اسفرت عنها الدراسة المعدة حول

عمليات الشركات عبر الوطنية في ميدان النقل البحري مع اشارة خاصة الى منطقة الاكوا

Operations of Transnational Corporations in Shipping with special reference to the ECWA Region (E/ECWA/DPD/83/1), Joint ECWA/UNCTC Unit, (Baghdad, January 1983).

القليلة القادمة ، وفي ضوء فائز الطاقة الشاملة الحاصلة في خطوط النقل البحري الى منطقة الاكووا (١) .

واذا كانت منطقة الشرق الاوسط تنتج حوالي ٥٨ في المائة من تجارة العالم المنقولة بحرا من الغاز النفطي المسال ، الا ان بلدان الاكووا لم تعمل بعد على تطوير اية قدرة يعتمد بها لنقل الغاز النفطي المسال بحرا . ان كل مراحل نقل هذا النوع من الغاز ، ولا سيما مرحلتا التخزين والنقل ، انما تتطلب انفاقا رأسماليا كبيرا كما انها تقتضي وسائل نقل متقدمة اكبر من الناحية التكنولوجية عن الناقلات . وهناك ، بالمقارنة مع ناقلات النفط ، تركيز اكبر في ملكية بالنسبة لناقلات الغاز النفطي المسال ضمن قلة من المشتغلين في هذا الميدان . بيد ان الطلب على الغاز النفطي المسال ، سواء لاستخدامه وقودا او لقيما في الصناعة البتروكيمياوية ، سيزيد في المستقبل القريب بما يتيح امام بلدان الاكووا فرصا لمزيد من المشاركة في نقل هذا الصنف من الغاز .

وفي الوقت الحالي ، لا تشارك منطقة الاكووا في النقل البحري للغاز الطبيعي المسال . ان نقل هذا الغاز يمثل نشاطا كثيفا الاستخدام ايضا لرأس المال فضلا عن كونه تجارة متخصصة سواء من ناحية الطرق التي يجتازها او من ناحية خضوعه لعقود طويلة الاجل . ومن شأن سوف من هذا القبيل ان لا تجتذب المستثمر التقليدي في مجال النقل البحري . الا انه في ضوء الزيادة المتوقعة في نسبة الغاز الطبيعي المسال ضمن المعروض العالمي من الطاقة ، فان بلدان الاكووا المنتجة لهذا الغاز لابد وان تكون قادرة على القيام بدور كبير في نقله بحرا .

(١) في سبيل الحد من الاساليب الجائرة أو التمييزية أو التقييدية التي اتبعتها اتحادات الخطوط المنتظمة فيما يتعلق بقبول العضوية أو المشاركة في النقل أو تحديد اسعار الشحن وما الى ذلك ، فضلا عن اهمية زيادة نصيب البلدان النامية في التجارة عبر الخطوط المنتظمة ، فقد تم في عام ١٩٧٤ . اقرار اتفاقية مدونة قواعد السلوك لاتحادات الخطوط المنتظمة المبنية عن الاونكتاد . ومن بلدان الاكووا الاعضاء ، انضم العراق ومصر الى هذه الاتفاقية كما ان اليمن الديمقراطية والكويت والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة صوتت لصالح الاتفاقية وان لم تصادق عليها او تنضم اليها . على ان الاحتياجات البحرية الناشئة لبلدان الاكووا الاعضاء ، شأنها في ذلك شأن البلدان النامية الاخرى ، انما تحذر على الانضمام لتلك الاتفاقية بوصفها الخدمة الاصل لترقية التجارة عبر الخطوط البحرية المنتظمة . ومن شأن الانضمام لمدونة قواعد السلوك ان يدعم مركز الدول المعنية على احتواء مستويات اسعار الشحن ضمن حدود معقولة مع تأمين حقوقها في الحصول على عضوية الاتحادات البحرية على السواء فيما يتعلق بتجاريتها الدولية ، ووجوبها طرفا ثالثا نافذا حسب ترتيبات النسبة المئوية . ٤ : ٥ : ٦ : ٧ : ٨ : ٩ : ١٠ : ١١ : ١٢ : ١٣ : ١٤ : ١٥ : ١٦ : ١٧ : ١٨ : ١٩ : ٢٠ : ٢١ : ٢٢ : ٢٣ : ٢٤ : ٢٥ : ٢٦ : ٢٧ : ٢٨ : ٢٩ : ٣٠ : ٣١ : ٣٢ : ٣٣ : ٣٤ : ٣٥ : ٣٦ : ٣٧ : ٣٨ : ٣٩ : ٤٠ : ٤١ : ٤٢ : ٤٣ : ٤٤ : ٤٥ : ٤٦ : ٤٧ : ٤٨ : ٤٩ : ٥٠ : ٥١ : ٥٢ : ٥٣ : ٥٤ : ٥٥ : ٥٦ : ٥٧ : ٥٨ : ٥٩ : ٦٠ : ٦١ : ٦٢ : ٦٣ : ٦٤ : ٦٥ : ٦٦ : ٦٧ : ٦٨ : ٦٩ : ٧٠ : ٧١ : ٧٢ : ٧٣ : ٧٤ : ٧٥ : ٧٦ : ٧٧ : ٧٨ : ٧٩ : ٨٠ : ٨١ : ٨٢ : ٨٣ : ٨٤ : ٨٥ : ٨٦ : ٨٧ : ٨٨ : ٨٩ : ٩٠ : ٩١ : ٩٢ : ٩٣ : ٩٤ : ٩٥ : ٩٦ : ٩٧ : ٩٨ : ٩٩ : ١٠٠ : ١٠١ : ١٠٢ : ١٠٣ : ١٠٤ : ١٠٥ : ١٠٦ : ١٠٧ : ١٠٨ : ١٠٩ : ١١٠ : ١١١ : ١١٢ : ١١٣ : ١١٤ : ١١٥ : ١١٦ : ١١٧ : ١١٨ : ١١٩ : ١٢٠ : ١٢١ : ١٢٢ : ١٢٣ : ١٢٤ : ١٢٥ : ١٢٦ : ١٢٧ : ١٢٨ : ١٢٩ : ١٣٠ : ١٣١ : ١٣٢ : ١٣٣ : ١٣٤ : ١٣٥ : ١٣٦ : ١٣٧ : ١٣٨ : ١٣٩ : ١٤٠ : ١٤١ : ١٤٢ : ١٤٣ : ١٤٤ : ١٤٥ : ١٤٦ : ١٤٧ : ١٤٨ : ١٤٩ : ١٥٠ : ١٥١ : ١٥٢ : ١٥٣ : ١٥٤ : ١٥٥ : ١٥٦ : ١٥٧ : ١٥٨ : ١٥٩ : ١٦٠ : ١٦١ : ١٦٢ : ١٦٣ : ١٦٤ : ١٦٥ : ١٦٦ : ١٦٧ : ١٦٨ : ١٦٩ : ١٧٠ : ١٧١ : ١٧٢ : ١٧٣ : ١٧٤ : ١٧٥ : ١٧٦ : ١٧٧ : ١٧٨ : ١٧٩ : ١٨٠ : ١٨١ : ١٨٢ : ١٨٣ : ١٨٤ : ١٨٥ : ١٨٦ : ١٨٧ : ١٨٨ : ١٨٩ : ١٩٠ : ١٩١ : ١٩٢ : ١٩٣ : ١٩٤ : ١٩٥ : ١٩٦ : ١٩٧ : ١٩٨ : ١٩٩ : ٢٠٠ : ٢٠١ : ٢٠٢ : ٢٠٣ : ٢٠٤ : ٢٠٥ : ٢٠٦ : ٢٠٧ : ٢٠٨ : ٢٠٩ : ٢١٠ : ٢١١ : ٢١٢ : ٢١٣ : ٢١٤ : ٢١٥ : ٢١٦ : ٢١٧ : ٢١٨ : ٢١٩ : ٢٢٠ : ٢٢١ : ٢٢٢ : ٢٢٣ : ٢٢٤ : ٢٢٥ : ٢٢٦ : ٢٢٧ : ٢٢٨ : ٢٢٩ : ٢٣٠ : ٢٣١ : ٢٣٢ : ٢٣٣ : ٢٣٤ : ٢٣٥ : ٢٣٦ : ٢٣٧ : ٢٣٨ : ٢٣٩ : ٢٤٠ : ٢٤١ : ٢٤٢ : ٢٤٣ : ٢٤٤ : ٢٤٥ : ٢٤٦ : ٢٤٧ : ٢٤٨ : ٢٤٩ : ٢٥٠ : ٢٥١ : ٢٥٢ : ٢٥٣ : ٢٥٤ : ٢٥٥ : ٢٥٦ : ٢٥٧ : ٢٥٨ : ٢٥٩ : ٢٦٠ : ٢٦١ : ٢٦٢ : ٢٦٣ : ٢٦٤ : ٢٦٥ : ٢٦٦ : ٢٦٧ : ٢٦٨ : ٢٦٩ : ٢٧٠ : ٢٧١ : ٢٧٢ : ٢٧٣ : ٢٧٤ : ٢٧٥ : ٢٧٦ : ٢٧٧ : ٢٧٨ : ٢٧٩ : ٢٨٠ : ٢٨١ : ٢٨٢ : ٢٨٣ : ٢٨٤ : ٢٨٥ : ٢٨٦ : ٢٨٧ : ٢٨٨ : ٢٨٩ : ٢٩٠ : ٢٩١ : ٢٩٢ : ٢٩٣ : ٢٩٤ : ٢٩٥ : ٢٩٦ : ٢٩٧ : ٢٩٨ : ٢٩٩ : ٣٠٠ : ٣٠١ : ٣٠٢ : ٣٠٣ : ٣٠٤ : ٣٠٥ : ٣٠٦ : ٣٠٧ : ٣٠٨ : ٣٠٩ : ٣١٠ : ٣١١ : ٣١٢ : ٣١٣ : ٣١٤ : ٣١٥ : ٣١٦ : ٣١٧ : ٣١٨ : ٣١٩ : ٣٢٠ : ٣٢١ : ٣٢٢ : ٣٢٣ : ٣٢٤ : ٣٢٥ : ٣٢٦ : ٣٢٧ : ٣٢٨ : ٣٢٩ : ٣٣٠ : ٣٣١ : ٣٣٢ : ٣٣٣ : ٣٣٤ : ٣٣٥ : ٣٣٦ : ٣٣٧ : ٣٣٨ : ٣٣٩ : ٣٤٠ : ٣٤١ : ٣٤٢ : ٣٤٣ : ٣٤٤ : ٣٤٥ : ٣٤٦ : ٣٤٧ : ٣٤٨ : ٣٤٩ : ٣٥٠ : ٣٥١ : ٣٥٢ : ٣٥٣ : ٣٥٤ : ٣٥٥ : ٣٥٦ : ٣٥٧ : ٣٥٨ : ٣٥٩ : ٣٦٠ : ٣٦١ : ٣٦٢ : ٣٦٣ : ٣٦٤ : ٣٦٥ : ٣٦٦ : ٣٦٧ : ٣٦٨ : ٣٦٩ : ٣٧٠ : ٣٧١ : ٣٧٢ : ٣٧٣ : ٣٧٤ : ٣٧٥ : ٣٧٦ : ٣٧٧ : ٣٧٨ : ٣٧٩ : ٣٨٠ : ٣٨١ : ٣٨٢ : ٣٨٣ : ٣٨٤ : ٣٨٥ : ٣٨٦ : ٣٨٧ : ٣٨٨ : ٣٨٩ : ٣٩٠ : ٣٩١ : ٣٩٢ : ٣٩٣ : ٣٩٤ : ٣٩٥ : ٣٩٦ : ٣٩٧ : ٣٩٨ : ٣٩٩ : ٤٠٠ : ٤٠١ : ٤٠٢ : ٤٠٣ : ٤٠٤ : ٤٠٥ : ٤٠٦ : ٤٠٧ : ٤٠٨ : ٤٠٩ : ٤١٠ : ٤١١ : ٤١٢ : ٤١٣ : ٤١٤ : ٤١٥ : ٤١٦ : ٤١٧ : ٤١٨ : ٤١٩ : ٤٢٠ : ٤٢١ : ٤٢٢ : ٤٢٣ : ٤٢٤ : ٤٢٥ : ٤٢٦ : ٤٢٧ : ٤٢٨ : ٤٢٩ : ٤٣٠ : ٤٣١ : ٤٣٢ : ٤٣٣ : ٤٣٤ : ٤٣٥ : ٤٣٦ : ٤٣٧ : ٤٣٨ : ٤٣٩ : ٤٤٠ : ٤٤١ : ٤٤٢ : ٤٤٣ : ٤٤٤ : ٤٤٥ : ٤٤٦ : ٤٤٧ : ٤٤٨ : ٤٤٩ : ٤٥٠ : ٤٥١ : ٤٥٢ : ٤٥٣ : ٤٥٤ : ٤٥٥ : ٤٥٦ : ٤٥٧ : ٤٥٨ : ٤٥٩ : ٤٦٠ : ٤٦١ : ٤٦٢ : ٤٦٣ : ٤٦٤ : ٤٦٥ : ٤٦٦ : ٤٦٧ : ٤٦٨ : ٤٦٩ : ٤٧٠ : ٤٧١ : ٤٧٢ : ٤٧٣ : ٤٧٤ : ٤٧٥ : ٤٧٦ : ٤٧٧ : ٤٧٨ : ٤٧٩ : ٤٨٠ : ٤٨١ : ٤٨٢ : ٤٨٣ : ٤٨٤ : ٤٨٥ : ٤٨٦ : ٤٨٧ : ٤٨٨ : ٤٨٩ : ٤٩٠ : ٤٩١ : ٤٩٢ : ٤٩٣ : ٤٩٤ : ٤٩٥ : ٤٩٦ : ٤٩٧ : ٤٩٨ : ٤٩٩ : ٥٠٠ : ٥٠١ : ٥٠٢ : ٥٠٣ : ٥٠٤ : ٥٠٥ : ٥٠٦ : ٥٠٧ : ٥٠٨ : ٥٠٩ : ٥١٠ : ٥١١ : ٥١٢ : ٥١٣ : ٥١٤ : ٥١٥ : ٥١٦ : ٥١٧ : ٥١٨ : ٥١٩ : ٥٢٠ : ٥٢١ : ٥٢٢ : ٥٢٣ : ٥٢٤ : ٥٢٥ : ٥٢٦ : ٥٢٧ : ٥٢٨ : ٥٢٩ : ٥٣٠ : ٥٣١ : ٥٣٢ : ٥٣٣ : ٥٣٤ : ٥٣٥ : ٥٣٦ : ٥٣٧ : ٥٣٨ : ٥٣٩ : ٥٤٠ : ٥٤١ : ٥٤٢ : ٥٤٣ : ٥٤٤ : ٥٤٥ : ٥٤٦ : ٥٤٧ : ٥٤٨ : ٥٤٩ : ٥٥٠ : ٥٥١ : ٥٥٢ : ٥٥٣ : ٥٥٤ : ٥٥٥ : ٥٥٦ : ٥٥٧ : ٥٥٨ : ٥٥٩ : ٥٦٠ : ٥٦١ : ٥٦٢ : ٥٦٣ : ٥٦٤ : ٥٦٥ : ٥٦٦ : ٥٦٧ : ٥٦٨ : ٥٦٩ : ٥٧٠ : ٥٧١ : ٥٧٢ : ٥٧٣ : ٥٧٤ : ٥٧٥ : ٥٧٦ : ٥٧٧ : ٥٧٨ : ٥٧٩ : ٥٨٠ : ٥٨١ : ٥٨٢ : ٥٨٣ : ٥٨٤ : ٥٨٥ : ٥٨٦ : ٥٨٧ : ٥٨٨ : ٥٨٩ : ٥٩٠ : ٥٩١ : ٥٩٢ : ٥٩٣ : ٥٩٤ : ٥٩٥ : ٥٩٦ : ٥٩٧ : ٥٩٨ : ٥٩٩ : ٦٠٠ : ٦٠١ : ٦٠٢ : ٦٠٣ : ٦٠٤ : ٦٠٥ : ٦٠٦ : ٦٠٧ : ٦٠٨ : ٦٠٩ : ٦١٠ : ٦١١ : ٦١٢ : ٦١٣ : ٦١٤ : ٦١٥ : ٦١٦ : ٦١٧ : ٦١٨ : ٦١٩ : ٦٢٠ : ٦٢١ : ٦٢٢ : ٦٢٣ : ٦٢٤ : ٦٢٥ : ٦٢٦ : ٦٢٧ : ٦٢٨ : ٦٢٩ : ٦٣٠ : ٦٣١ : ٦٣٢ : ٦٣٣ : ٦٣٤ : ٦٣٥ : ٦٣٦ : ٦٣٧ : ٦٣٨ : ٦٣٩ : ٦٤٠ : ٦٤١ : ٦٤٢ : ٦٤٣ : ٦٤٤ : ٦٤٥ : ٦٤٦ : ٦٤٧ : ٦٤٨ : ٦٤٩ : ٦٥٠ : ٦٥١ : ٦٥٢ : ٦٥٣ : ٦٥٤ : ٦٥٥ : ٦٥٦ : ٦٥٧ : ٦٥٨ : ٦٥٩ : ٦٦٠ : ٦٦١ : ٦٦٢ : ٦٦٣ : ٦٦٤ : ٦٦٥ : ٦٦٦ : ٦٦٧ : ٦٦٨ : ٦٦٩ : ٦٧٠ : ٦٧١ : ٦٧٢ : ٦٧٣ : ٦٧٤ : ٦٧٥ : ٦٧٦ : ٦٧٧ : ٦٧٨ : ٦٧٩ : ٦٨٠ : ٦٨١ : ٦٨٢ : ٦٨٣ : ٦٨٤ : ٦٨٥ : ٦٨٦ : ٦٨٧ : ٦٨٨ : ٦٨٩ : ٦٩٠ : ٦٩١ : ٦٩٢ : ٦٩٣ : ٦٩٤ : ٦٩٥ : ٦٩٦ : ٦٩٧ : ٦٩٨ : ٦٩٩ : ٧٠٠ : ٧٠١ : ٧٠٢ : ٧٠٣ : ٧٠٤ : ٧٠٥ : ٧٠٦ : ٧٠٧ : ٧٠٨ : ٧٠٩ : ٧١٠ : ٧١١ : ٧١٢ : ٧١٣ : ٧١٤ : ٧١٥ : ٧١٦ : ٧١٧ : ٧١٨ : ٧١٩ : ٧٢٠ : ٧٢١ : ٧٢٢ : ٧٢٣ : ٧٢٤ : ٧٢٥ : ٧٢٦ : ٧٢٧ : ٧٢٨ : ٧٢٩ : ٧٣٠ : ٧٣١ : ٧٣٢ : ٧٣٣ : ٧٣٤ : ٧٣٥ : ٧٣٦ : ٧٣٧ : ٧٣٨ : ٧٣٩ : ٧٤٠ : ٧٤١ : ٧٤٢ : ٧٤٣ : ٧٤٤ : ٧٤٥ : ٧٤٦ : ٧٤٧ : ٧٤٨ : ٧٤٩ : ٧٥٠ : ٧٥١ : ٧٥٢ : ٧٥٣ : ٧٥٤ : ٧٥٥ : ٧٥٦ : ٧٥٧ : ٧٥٨ : ٧٥٩ : ٧٦٠ : ٧٦١ : ٧٦٢ : ٧٦٣ : ٧٦٤ : ٧٦٥ : ٧٦٦ : ٧٦٧ : ٧٦٨ : ٧٦٩ : ٧٧٠ : ٧٧١ : ٧٧٢ : ٧٧٣ : ٧٧٤ : ٧٧٥ : ٧٧٦ : ٧٧٧ : ٧٧٨ : ٧٧٩ : ٧٨٠ : ٧٨١ : ٧٨٢ : ٧٨٣ : ٧٨٤ : ٧٨٥ : ٧٨٦ : ٧٨٧ : ٧٨٨ : ٧٨٩ : ٧٩٠ : ٧٩١ : ٧٩٢ : ٧٩٣ : ٧٩٤ : ٧٩٥ : ٧٩٦ : ٧٩٧ : ٧٩٨ : ٧٩٩ : ٨٠٠ : ٨٠١ : ٨٠٢ : ٨٠٣ : ٨٠٤ : ٨٠٥ : ٨٠٦ : ٨٠٧ : ٨٠٨ : ٨٠٩ : ٨١٠ : ٨١١ : ٨١٢ : ٨١٣ : ٨١٤ : ٨١٥ : ٨١٦ : ٨١٧ : ٨١٨ : ٨١٩ : ٨٢٠ : ٨٢١ : ٨٢٢ : ٨٢٣ : ٨٢٤ : ٨٢٥ : ٨٢٦ : ٨٢٧ : ٨٢٨ : ٨٢٩ : ٨٣٠ : ٨٣١ : ٨٣٢ : ٨٣٣ : ٨٣٤ : ٨٣٥ : ٨٣٦ : ٨٣٧ : ٨٣٨ : ٨٣٩ : ٨٤٠ : ٨٤١ : ٨٤٢ : ٨٤٣ : ٨٤٤ : ٨٤٥ : ٨٤٦ : ٨٤٧ : ٨٤٨ : ٨٤٩ : ٨٥٠ : ٨٥١ : ٨٥٢ : ٨٥٣ : ٨٥٤ : ٨٥٥ : ٨٥٦ : ٨٥٧ : ٨٥٨ : ٨٥٩ : ٨٦٠ : ٨٦١ : ٨٦٢ : ٨٦٣ : ٨٦٤ : ٨٦٥ : ٨٦٦ : ٨٦٧ : ٨٦٨ : ٨٦٩ : ٨٧٠ : ٨٧١ : ٨٧٢ : ٨٧٣ : ٨٧٤ : ٨٧٥ : ٨٧٦ : ٨٧٧ : ٨٧٨ : ٨٧٩ : ٨٨٠ : ٨٨١ : ٨٨٢ : ٨٨٣ : ٨٨٤ : ٨٨٥ : ٨٨٦ : ٨٨٧ : ٨٨٨ : ٨٨٩ : ٨٩٠ : ٨٩١ : ٨٩٢ : ٨٩٣ : ٨٩٤ : ٨٩٥ : ٨٩٦ : ٨٩٧ : ٨٩٨ : ٨٩٩ : ٩٠٠ : ٩٠١ : ٩٠٢ : ٩٠٣ : ٩٠٤ : ٩٠٥ : ٩٠٦ : ٩٠٧ : ٩٠٨ : ٩٠٩ : ٩١٠ : ٩١١ : ٩١٢ : ٩١٣ : ٩١٤ : ٩١٥ : ٩١٦ : ٩١٧ : ٩١٨ : ٩١٩ : ٩٢٠ : ٩٢١ : ٩٢٢ : ٩٢٣ : ٩٢٤ : ٩٢٥ : ٩٢٦ : ٩٢٧ : ٩٢٨ : ٩٢٩ : ٩٣٠ : ٩٣١ : ٩٣٢ : ٩٣٣ : ٩٣٤ : ٩٣٥ : ٩٣٦ : ٩٣٧ : ٩٣٨ : ٩٣٩ : ٩٤٠ : ٩٤١ : ٩٤٢ : ٩٤٣ : ٩٤٤ : ٩٤٥ : ٩٤٦ : ٩٤٧ : ٩٤٨ : ٩٤٩ : ٩٥٠ : ٩٥١ : ٩٥٢ : ٩٥٣ : ٩٥٤ : ٩٥٥ : ٩٥٦ : ٩٥٧ : ٩٥٨ : ٩٥٩ : ٩٦٠ : ٩٦١ : ٩٦٢ : ٩٦٣ : ٩٦٤ : ٩٦٥ : ٩٦٦ : ٩٦٧ : ٩٦٨ : ٩٦٩ : ٩٧٠ : ٩٧١ : ٩٧٢ : ٩٧٣ : ٩٧٤ : ٩٧٥ : ٩٧٦ : ٩٧٧ : ٩٧٨ : ٩٧٩ : ٩٨٠ : ٩٨١ : ٩٨٢ : ٩٨٣ : ٩٨٤ : ٩٨٥ : ٩٨٦ : ٩٨٧ : ٩٨٨ : ٩٨٩ : ٩٩٠ : ٩٩١ : ٩٩٢ : ٩٩٣ : ٩٩٤ : ٩٩٥ : ٩٩٦ : ٩٩٧ : ٩٩٨ : ٩٩٩ : ١٠٠٠ : ١٠٠١ : ١٠٠٢ : ١٠٠٣ : ١٠٠٤ : ١٠٠٥ : ١٠٠٦ : ١٠٠٧ : ١٠٠٨ : ١٠٠٩ : ١٠١٠ : ١٠١١ : ١٠١٢ : ١٠١٣ : ١٠١٤ : ١٠١٥ : ١٠١٦ : ١٠١٧ : ١٠١٨ : ١٠١٩ : ١٠٢٠ : ١٠٢١ : ١٠٢٢ : ١٠٢٣ : ١٠٢٤ : ١٠٢٥ : ١٠٢٦ : ١٠٢٧ : ١٠٢٨ : ١٠٢٩ : ١٠٣٠ : ١٠٣١ : ١٠٣٢ : ١٠٣٣ : ١٠٣٤ : ١٠٣٥ : ١٠٣٦ : ١٠٣٧ : ١٠٣٨ : ١٠٣٩ : ١٠٤٠ : ١٠٤١ : ١٠٤٢ : ١٠٤٣ : ١٠٤٤ : ١٠٤٥ : ١٠٤٦ : ١٠٤٧ : ١٠٤٨ : ١٠٤٩ : ١٠٥٠ : ١٠٥١ : ١٠٥٢ : ١٠٥٣ : ١٠٥٤ : ١٠٥٥ : ١٠٥٦ : ١٠٥٧ : ١٠٥٨ : ١٠٥٩ : ١٠٦٠ : ١٠٦١ : ١٠٦٢ : ١٠٦٣ : ١٠٦٤ : ١٠٦٥ : ١٠٦٦ : ١٠٦٧ : ١٠٦٨ : ١٠٦٩ : ١٠٧٠ : ١٠٧١ : ١٠٧٢ : ١٠٧٣ : ١٠٧٤ : ١٠٧٥ : ١٠٧٦ : ١٠٧٧ : ١٠٧٨ : ١٠٧٩ : ١٠٨٠ : ١٠٨١ : ١٠٨٢ : ١٠٨٣ : ١٠٨٤ : ١٠٨٥ : ١٠٨٦ : ١٠٨٧ : ١٠٨٨ : ١٠٨٩ : ١٠٩٠ : ١٠٩١ : ١٠٩٢ : ١٠٩٣ : ١٠٩٤ : ١٠٩٥ : ١٠٩٦ : ١٠٩٧ : ١٠٩٨ : ١٠٩٩ : ١١٠٠ : ١١٠١ : ١١٠٢ : ١١٠٣ : ١١٠٤ : ١١٠٥ : ١١٠٦ : ١١٠٧ : ١١٠٨ : ١١٠٩ : ١١١٠ : ١١١١ : ١١١٢ : ١١١٣ : ١١١٤ : ١١١٥ : ١١١٦ : ١١١٧ : ١١١٨ : ١١١٩ : ١١٢٠ : ١١٢١ : ١١٢٢ : ١١٢٣ : ١١٢٤ : ١١٢٥ : ١١٢٦ : ١١٢٧ : ١١٢٨ : ١١٢٩ : ١١٣٠ : ١١٣١ : ١١٣٢ : ١١٣٣ : ١١٣٤ : ١١٣٥ : ١١٣٦ : ١١٣٧ : ١١٣٨ : ١١٣٩ : ١١٤٠ : ١١٤١ : ١١٤٢ : ١١٤٣ : ١١٤٤ : ١١٤٥ : ١١٤٦ : ١١٤٧ : ١١٤٨ : ١١٤٩ : ١١٥٠ : ١١٥١ : ١١٥٢ : ١١٥٣ : ١١٥٤ : ١١٥٥ : ١١٥٦ : ١١٥٧ : ١١٥٨ : ١١٥٩ : ١١٦٠ : ١١٦١ : ١١٦٢ : ١١٦٣ : ١١٦٤ : ١١٦٥ : ١١٦٦ : ١١٦٧ : ١١٦٨ : ١١٦٩ : ١١٧٠ : ١١٧١ : ١١٧٢ : ١١٧٣ : ١١٧٤ : ١١٧٥ : ١١٧٦ : ١١٧٧ : ١١٧٨ : ١١٧٩ : ١١٨٠ : ١١٨١ : ١١٨٢ : ١١٨٣ : ١١٨٤ : ١١٨٥ : ١١٨٦ : ١١٨٧ : ١١٨٨ : ١١٨٩ : ١١٩٠ : ١١٩١ : ١١٩٢ : ١١٩٣ : ١١٩٤ : ١١٩٥ : ١١٩٦ : ١١٩٧ : ١١٩٨ : ١١٩٩ : ١٢٠٠ : ١٢٠١ : ١٢٠٢ : ١٢٠٣ : ١٢٠٤ : ١٢٠٥ : ١٢٠٦ : ١٢٠٧ : ١٢٠٨ : ١٢٠٩ : ١٢١٠ : ١٢١١ : ١٢١٢ : ١٢١٣ : ١٢١٤ : ١٢١٥ : ١٢١٦ : ١٢١٧ : ١٢١٨ : ١٢١٩ : ١٢٢٠ : ١٢٢١ : ١٢٢٢ : ١٢٢٣ : ١٢٢٤ : ١٢٢٥ : ١٢٢٦ : ١٢٢٧ : ١٢٢٨ : ١٢٢٩ : ١٢٣٠ : ١٢٣١ : ١٢٣٢ : ١٢٣٣ : ١٢٣٤ : ١٢٣٥ : ١٢٣٦ : ١٢٣٧ : ١٢٣٨ : ١٢٣٩ : ١٢٤٠ : ١٢٤١ : ١٢٤٢ : ١٢٤٣ : ١٢٤٤ : ١٢٤٥ : ١٢٤٦ : ١٢٤٧ : ١٢٤٨ : ١٢٤٩ : ١٢٥٠ : ١٢٥١ : ١٢٥٢ : ١٢٥٣ : ١٢٥٤ : ١٢٥٥ : ١٢٥٦ : ١٢٥٧ : ١٢٥٨ : ١٢٥٩ : ١٢٦٠ : ١٢٦١ : ١٢٦٢ : ١٢٦٣ : ١٢٦٤ : ١٢٦٥ : ١٢٦٦ : ١٢٦٧ : ١٢٦٨ : ١٢٦٩ : ١٢٧٠ : ١٢٧١ : ١٢٧٢ : ١٢٧٣ : ١٢٧٤ : ١٢٧٥ : ١٢٧٦ : ١٢٧٧ : ١٢٧٨ : ١٢٧٩ : ١٢٨٠ : ١٢٨١ : ١٢٨٢ : ١٢٨٣ : ١٢٨٤ : ١٢٨٥ : ١٢٨٦ : ١٢٨٧ : ١٢٨٨ : ١٢٨٩ : ١٢٩٠ : ١٢٩١ : ١٢٩٢ : ١٢٩٣ : ١٢٩٤ : ١٢٩٥ : ١٢٩٦ : ١٢٩٧ : ١٢٩٨ : ١٢٩٩ : ١٣٠٠ : ١٣٠١ : ١٣٠٢ : ١٣٠٣ : ١٣٠٤ : ١٣٠٥ : ١٣٠٦ : ١٣٠٧ : ١٣٠٨ : ١٣٠٩ : ١٣١٠ : ١٣١١ : ١٣١٢ : ١٣١٣ : ١٣١٤ : ١٣١٥ : ١٣١٦ : ١٣١٧ : ١٣١٨ : ١٣١٩ : ١٣٢٠ : ١٣٢١ : ١٣٢٢ : ١٣٢٣ : ١٣٢٤ : ١٣٢٥ : ١٣٢٦ : ١٣٢٧ : ١٣٢٨ : ١٣٢٩ : ١٣٣٠ : ١٣٣١ : ١٣٣٢ : ١٣٣٣ : ١٣٣٤ : ١٣٣٥ : ١٣٣٦ : ١٣٣٧ : ١٣٣٨ : ١٣٣٩ : ١٣٤٠ : ١٣٤١ : ١٣٤٢ : ١٣٤٣ : ١٣٤٤ : ١٣٤٥ : ١٣٤٦ : ١٣٤٧ : ١٣٤٨ : ١٣٤٩ : ١٣٥٠ : ١٣٥١ : ١٣٥٢ : ١٣٥٣ : ١٣٥٤ : ١٣٥٥ : ١٣٥٦ : ١٣٥٧ : ١٣٥٨ : ١٣٥٩ : ١٣٦٠ : ١٣٦١ : ١٣٦٢ : ١٣٦٣ : ١٣٦٤ : ١٣٦٥ : ١٣٦٦ : ١٣٦٧ : ١٣٦٨ : ١٣٦٩ : ١٣٧٠ : ١٣٧١ : ١٣٧٢ : ١٣٧٣ : ١٣٧٤ : ١٣٧٥ : ١٣٧٦ : ١٣٧٧ : ١٣٧٨ : ١

وبرغم ان بلدان الاكوا لم تستطع بعد ان تخترق مجال النقل البحرى للبترولوكيماويات، الا ان المستقبل يبدو واعدا امامها في هذا المجال . وقد شرع الكثير من تلك البلدان في اقامة مشاريع بترولوكيماوية ضخمة ، بعضها بدأ العمل بالفعل والبعض الاخر قيد التشييد . كما ان هناك كثيرا من تلك المشاريع لا يزال في مرحلة التخطيط . وقد نتج عن هذه التطورات محصلة مباشرة تتمثل في قدرة البلدان المنتجة للنفط على المشاركة الفعالة في النقل البحرى لتلك المنتجات . لكن تجدر ملاحظة ان الامر لا يزال يتطلب جهودا جبارة من ناحية توفير رؤوس الاموال او الايدى العاملة التي يتطلبها تطوير قدرات نقل البترولوكيماويات .

وفيما يتعلق بنقل الشحنات الجافة السائبة ، فان منطقة الاكوا تعد من مستودى الحبوب ومصدرى الفوسفات بكميات كبيرة . وبرغم ما طرأ من زيادة مطردة في طاقة اسطول نقل البضائع الجافة في المنطقة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٨ ، الا ان بلدان الاكوا لم تحرز سوى تقدم محدود في نقل الشحنات الجافة السائبة عبر اساطيلها الوطنية . ان معظم البضائع السائبة الجافة العائدة للمنطقة يتم نقلها على متن سفن اجنبية . وعلى سبيل المثال ، فان صادرات الاردن من الفوسفات تتم على اساس "قوب" ، ومن ثم يتم ترتيب نقلها بحرا بواسطة المشتريين انفسهم . على ان الارتفاع الكبير في نقل الشحنات السائبة الجافة المتوقعة في غضون الثمانينات سيتيح بدوره مجالا ضخما امام بلدان الاكوا كي تدخل في نطاق هذه التجارة .

من جانب اخر فقد فاق نمو الاسطول العالمى من الناقلات المشتركة مثل ناقلات الخام/ النفط وناقلات السوائب/الخام خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٧٧ النمو في ناقلات النفط وفي سفن الشحنات السائبة . وتلك الناقلات المشتركة باتت تشكل حلقة الاتصال التي تتزايد اهميتها بين عمليات نقل النفط ونقل السوائب الجافة وبرغم انه ليس من بلدان الاكوا من يملك حاليا ناقلات مشتركة الا ان هذا النوع من السفن يمكن ان يشكل اهمية خاصة بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط من ناحية تصدير النفط واستيراد الشحنات السائبة .

٦- القطاعات الاخرى

ما برحت سائر القطاعات الاخرى تستشعر بالتدريج الاثر الناجم عن العمليات التي تباشرها الشركات عبر الوطنية . وعلى سبيل المثال ففي مجال الفنادق ، اصبح معظم بلدان المنطقة " يحظى " حاليا بعدد من الفنادق عبر الوطنية المعروفة في طول العالم وعرضه . ومع ذلك " ففما تعمل الفنادق عبر الوطنية على توسيع ونشر وتدعيم شبكة متكاملة من عمليات الشراء والادارة والتسويق ، فان المؤسسات المحلية التي تعمل في المناطق السياحية الاقل تطورا تواجه حواجز قاسية تحول دون دخولها " (١) الى مجال هذا القطاع الحيوى (٢) .

UNCTC Transnational Corporations in International Tourism (New York, (١)
ST/CTC/18, 1982) p. 83.

(٢) وان كان البعري يفضل " نوعية الظروف التي تتيحها الفنادق الاصغر حجما والابسط من حيث الطابع الرسمي ، والتي يمتلكها ويديرها عناصر محلية " ، المرجع السابق ، ص ٨٥ .

وهذه الفنادق يملكها في عدد من البلدان القطاع العام ومع ذلك فهي لا تزال تشكل مصدرا للدخل الذي يعود على الفنادق عبر الوطنية بموجب عوائد الامتياز وعقود الادارة، ناهيك عن العوائد الناجمة من عمليات التمويل والتزويد وتدريب الموظفين وما الى ذلك. أما التبرير الرئيسي الذي يسوغ اللجوء الى هذه الفنادق عبر الوطنية فيتمثل في الأثر الناجم عن نقلها - للتكنولوجيا وامكانات تدريبها للعناصر البشرية.

وفي القطاع المصرفي، استطاعت المصارف عبر الوطنية ان تتخلل هذا المجال على صعيد المنطقة، اللهم الا عندما يكون القطاع المصرفي مؤمما أو خاضعا للتنظيم بوصفه نشاطا مقتصرًا تماما على الملكية الوطنية. على ان ادارة المصارف الوطنية تشكل بدورها مجالا لمشاركة المصارف عبر الوطنية في هذا الصدد (١). ومع ذلك فعن طريق السياسات التنظيمية الكافية، استطاع عدد من بلدان المنطقة دعم قطاعها المصرفي الوطني في نموه وتطوره.

وبرغم ان المنطقة تمتلك بالفعل النواة التي يمكن على اساسها تطوير فنادقها ومصارفها ومقاولاتها الوطنية، الا ان ثمة مجالات اخرى ما تزال المنطقة تعتمد فيها بشكل مطلق على الشركات عبر الوطنية ومنها مثلا مجالات الاتصالات الحديثة، والحاسبات الالكترونية، والتدفق الاعلامي والمعلوماتي، وصناعة السلع الانتاجية.

باء- اتساع الهوة التكنولوجية

في جميع النشاطات السالفة الذكر، كان نقل التكنولوجيا الى المنطقة يتم في كثير من الحالات عند مستوى الحد الأدنى فحسب، وان كانت التطورات الجارية حاليا في السوق الدولية من شأنها ان تؤدي ايضا الى اتساع هذه الهوة التكنولوجية. ففي القطاع المصرفي على سبيل المثال، بدأ العمل بأساليب الكترونية جديدة (منها مثلا وصل البيوت بالمصارف، ونظام بطاقة الائتمان والحساب الالكترونية الخ). وفيما يمكن ان تخدم هذه الاساليب احتياجات المصارف عبر الوطنية، الا ان من شأنها أيضا ان تخلق ثغرة تكنولوجية قاسية لا تتصل بالمهارات المصرفية في حد ذاتها.

وبرغم انه ما من شركة من الشركات عبر الوطنية تستطيع ان تمارس عملياتها في بلد ما بغير قبول من جانب السلطات القائمة فيه، وبرغم ان كثيرا من البلدان قد لجأ بالفعل الى هذه الشركات بغية تطوير قاعدته الصناعية، وخلق فرص للعمل، والحصول على النقد الاجنبي وغير ذلك من المنافع المماثلة، الا ان التجربة شهدت انه حتى في حالة المشاريع المشتركة، فان هذه المؤسسات الشريكة لم يكن لديها سوى القليل مما تقدمه فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا أو التطور الطويل الأجل (٢).

(١) تم انجاز عدد من دراسات الحالة عن عمليات المصارف عبر الوطنية في بلدان مختارة (لبنان والاردن والبحرين) بينما يبدأ العمل في دراستين جديدتين (عن الامارات العربية المتحدة وعمان). وتشير النتائج المبدئية لتلك الدراسات والمستندة الى المعلومات المحدودة المتاحة، الى ان القضية تتطلب نهجا اقليميا فيما يتعلق بوضع السياسات والتوجيهات التي تنظم نشاطات المصارف عبر الوطنية.

(٢) للاطلاع على أمثلة تفصيلية عن تلك الحالات، انظر:

جيم - تضارب المصالح

إذا كانت عمليات الشركات عبر الوطنية قد انطلقت من الدوافع التجارية الرامية إلى تعظيم أرباح تلك الشركات، فإن الأهداف التي تسعى إليها حكومات البلدان المضيفة بالمنطقة لهذه الشركات تنطلق من واقع الحاجة إلى تطوير وتنويع اقتصاداتها، وتعزيز أوجه التكامل فيما بينها، بما من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق المزيد من التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي. هذا التباين في الدوافع أبرز الحاجة الملحة إلى أهمية العمل باستمرار على تنظيم نشاطات الشركات عبر الوطنية، لا في المنطقة العربية وحدها فحسب، ولكن في شتى مناطق العالم التي تنشط فيها تلك الشركات.

دأ - المفاوضات الجارية حول مدونة قواعد السلوك للشركات عبر الوطنية

بدأ في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ نشاط الفريق العامل المشترك بين الحكومات المعنية بمدونة قواعد السلوك للشركات عبر الوطنية الذي شكلته اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها الثانية (لينا، آذار/مارس ١٩٧٦). على أن العمل في إعداد هذه المدونة كان يتقدم بخطى بطيئة فاستغرق من ثم خمس سنوات حتى أمكن الوصول إلى أول مسودة ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بالشركات عبر الوطنية. وقد أنجز الفريق العامل المشترك بين الحكومات مهمته بتقديم نص مسودة قواعد السلوك إلى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ووافقت عليها في دورتها الثامنة المنعقدة في مانيتا (٢٠ آب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢). وقد اشتملت مسودة هذه المدونة على ٧١ مادة تمت الموافقة التامة بالفعل على ثلثيها (١).

وفي ضوء ما سبق، وبموجب القرار ١٩٨٢/٦٨ الصادر في ٢٧ تشرين أول/أكتوبر ١٩٨٢، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ضرورة أن تعقد اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية دورة خاصة لاستكمال صياغة مدونة قواعد السلوك للشركات عبر الوطنية مع تقديم المسودة الكاملة والنهائية لهذه المدونة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي كي ينظر فيها ومن ثم يرفعها إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين. أما هذه الدورة الخاصة للجنة التي كانت مفتوحة أمام الدول الأعضاء جميعاً، فقد انعقدت على مرحلتين: الأولى خلال الفترة ١٨-٢١ آذار/مارس ١٩٨٣، والثانية خلال الفترة ٩-٢١ أيار/مايو ١٩٨٣. ورغم إحراز بعض التقدم، إلا أن اللجنة السالفة الذكر لم تكمل مهمتها.

أما الموضوعات التي لم يتسن الموافقة عليها في صياغة مدونة قواعد السلوك فهي :

(أ) تعريفات ونطاق التطبيق ؛ (ب) فقرات معينة تشير الى القانون الدولي فسي مواجهة قوانين البلد المضيف أو ولايته التشريعية ؛ (ج) الاختلاف على استخدام عدد من الاوصاف منها الفاظ من قبيل غير قانوني ، غير جائز ، هدام ؛ (د) فقرات تصف درجة مساهمة الشركات عبر الوطنية في عملية التنمية وحماية البيئة ؛ (هـ) الفروع المتعلقة بالمعاملة العامة للشركات عبر الوطنية من جانب البلدان المضيقة بما في ذلك عمليات التأمين والتعويض والولاية التشريعية والتعاون المشترك بين الحكومات في تحقيق الغاية التي تتوخاها مدونة قواعد السلوك ؛ (و) الهيكل المقترح للجهاز المؤسسي الدولي المكلف بتنفيذ المدونة بعد انجازها وقرارها .

من هنا قررت اللجنة الثانية (١) خلال الجزء الاول من الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة عقد دورة خاصة للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ، مفتوحة في عضويتها لمشاركة الدول جميعا وتستغرق اسبوعا واحدا في موعد مبكر من عام ١٩٨٤ لتقييم حالة المفاوضات الجارية حول صياغة مدونة قواعد السلوك للشركات عبر الوطنية . وقد التأمست الدورة الخاصة لتلك اللجنة كما كان مقررا (٩-٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤) وقررت ان توصي الى الدورة التنظيمية لعام ١٩٨٤ التي يعقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعادة عقد دورة خاصة للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية بحيث تكون عضويتها مفتوحة لجميع الدول اعضاء الامم المتحدة ، في موعد مبكر من عام ١٩٨٤ . بغية انجاز الاعمال المتصلة بصياغة مدونة قواعد السلوك . وقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عقد الدورة الخاصة في الفترة ١١-٢٤ حزيران /يونيو ١٩٨٤ في نيويورك .

وتأتي الاهداف الانائية وما يتصل بها من تدابير السياسة العامة ضمن الاهتمامات العامة التي يضمها اطار شامل لاستراتيجية التنمية في بلد ما أو في منطقة من المناطق وعلى الصعيد القطري ، تقوم معظم البلدان العربية باعداد خطط للتنمية تمتد من ٣ الى ٥ سنوات وتترجم هذه الخطط الى موازنات سنوية . اما على الصعيد الاقليمي ، فقد بدلت جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية المنبثق عنها عدة محاولات لصياغة استراتيجية اقليمية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للعالم العربي كان آخرها " استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك " التي اقترتها القمة العربية الحادية عشرة (٢) على اساس مدى زمني يصل الى العام ٢٠٠٠ .

(١) مقرر الجمعية العامة ٣٨/٤٢٨ المؤرخ في ١٩ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٣ .

(٢) المنعقدة في عمان (الاردن) في الفترة ٢٥-٢٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ .

وينبثق عدد من المنطلقات الأساسية في هذا الصدد عن الاستراتيجيات الوطنية والاقليمية التي سبقت صياغتها الا وهي (١) ان الوطن العربي منطقة واحدة بما يتيح الحركة الكاملة لعوامل الانتاج وتداول السلع والخدمات المنتجة ضمن حدود المنطقة؛ (٢) ان العمل المطلوب انجازه لا بد وان يتوجه الى تعزيز الاعتماد على النفس وواجه استكمال والتدعيم بين الجهود المبذولة على صعيد المنطقة .

ان مسودة مدونة قواعد السلوك للشركات عبر الوطنية تقصد ، فيما تقصد ، الى اتباع هذه المنطلقات وتدعو الشركات عبر الوطنية الى ان تمارس نشاطاتها بما يتفق والسياسات والاهداف والاولويات الانمائية التي ترسمها حكومات البلدان التي تعمل فيها هذه الشركات ، مع بذل جهود جادة بما من شأنه المساهمة الايجابية في احراز تلك الغايات على الصعيد الوطني وكذلك الصعيد الاقليمي ، ما كان ذلك ملائما ، ضمن اطار برامج

التكامل الاقليمي . وعند النص على هذا ، فان المجتمع الدولي وصل الى القناعة التي تقضي بان اي بلد لا يستطيع بمفرده ان يتفاوض على قدم المساواة مع الشركات عبر الوطنية ، فيما يمكن لاي اقرار تعلنه الحكومات على شكل مدونة لقواعد السلوك مصوغة على انها اتفاق متعدد الاطراف ان يوفر قدرا من الضمان للمصالح الوطنية العائدة الى كل بلد نام او منطقة نامية .

وعلى هذا الاساس ، ففي امريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا اتخذت الاطراف المعنية مواقف اقليمية ما لبثت ان اندمجت بدورها في مرحلة لاحقة لتشكل الموقف الشامل لمجموعة ال ٧٧ . وفيما تشكل البلدان العربية بعامة اطرافا متعاطفة ومؤازرة لموقف مجموعة ال ٧٧ ، الا ان هذه البلدان لم تستفد من الفرصة التي اتاحت لها كي تلتئم كمجموعة فتتسابق بين القضايا ذات الاهمية الخاصة بالنسبة لها ، كما يصار الى ادراجها ضمن مسودة قواعد السلوك بشأن الشركات عبر الوطنية .

وبرغم ان عددا من البلدان العربية قد شارك في وقت او اخر في المفاوضات المطولة الجارية في هذا الشأن عبر سنوات العقد الأخير ، الا ان هذا لا ينبغي ان يحول بين البلدان العربية بعامة وبلدان غربي آسيا بصورة خاصة ، وبين الالتقاء كمجموعة وتبادل الخبرات واتخاذ المواقف ذات المصلحة المشتركة استعدادا لاستئناف المفاوضات المرتقبة حول صياغة مدونة قواعد السلوك المتصلة بالشركات عبر الوطنية (في مجال الاستثمارات الاجنبية) والمقرر عقدها في الفترة (١١-٢٩ حزيران / يونيو ١٩٨٤) في نيويورك .

تخفص

تري الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث، التي اقترتها الجمعية العامة في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠، في التعجيل بتنمية البلدان النامية ضمن اطار نظام اقتصادي عالمي يقوم على اساس العدالة والكفاءة، هدفا محوريا تسعى الى تحقيقه. الا ان المنجزات التي تحققت في جميع البلدان النامية منذ اقرار هذه الاستراتيجية قد جاءت ابعد بكثير من تحقيق الهدف المنشود.

لقد اقترن بالركود الاقتصادي الذي انتاب العالم مؤخرا عدة عوامل اعاقت بشدة مسيرة التنمية الاقتصادية العالمية بصورة عامة، وتنمية البلدان النامية على نحو خاص، ومن هذه العوامل سرعة تراكم الديون الخارجية على كاهل البلدان النامية، والارتفاع الفادح في اسعار الفائدة، وما نجم عن ذلك من آثار سلبية بالنسبة للاستثمار والتشغيل، اضافة الى التدهور الذي ألم بمعدلات التجارة في البلدان النامية، وتزايد النزعة الحمائية من جانب البلدان المتقدمة، والجمود الذي اصاب التجارة العالمية، وأوجه العجز الفادح في الموازين التجارية، فضلا عن الاتساع المضطرب في الهوة الفاصلة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

وفي حالة منطقة الاكوا التي تضم هددا من اكثر الاقتصادات انفتاحا في البلدان النامية، فقد باتت المنطقة منكشفة امام التأثيرات السلبية الناجمة عن العوامل الخارجية، التي اعاقت هذه البلدان عن تحقيق كثير من أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية وذلك على نحو ما يصوره بايجاز الجدول التالي الذي يتناول اداء المنطقة على اساس مجاميع كمية مختارة على صعيد هام خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣، وكذلك في ضوء الاهداف التي تتوخاها الاستراتيجية الانمائية الدولية.

١٠ النمو

تدعو الاستراتيجية الانمائية الدولية لتحقيق معدل سنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي يبلغ في المتوسط ٧ في المائة للبلدان النامية خلال عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث، اما منطقة الاكوا فقد شهدت معدل نمو سلبيا بلغ في المتوسط حوالي ٦٤ في المائة (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠) خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣. وهذا الاداء الضعيف يتناقض بشدة مع معدلات النمو المرموقة التي سبق تحقيقها في غضون عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني، ولا سيما من جانب البلدان اعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١). على ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ظل يتباين بصورة كبيرة على صعيد المجموعات الفرعية الاخرى من بلدان المنطقة (٢) كما ان النمو ظل يتراوح ما بين بلد وآخر في المنطقة ذاتها.

(١) انشئ المجلس في ٢٥ ايار/مايو ١٩٨١ ليضم كلا من الامارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وقطر والكويت.

(٢) البلدان اعضاء مجلس التعاون، والبلدان ذات الاقتصادات المتوسطة (الاردن والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان ومصر) ثم البلدان الاقل نموا (اليمن واليمن الديمقراطية).

وقد جاء معدل النمو السنوي المتوسط للنتائج المحلي الاجمالي بالنسبة لاجزاء مجلس التعاون ، بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ ، معدلا سلبيا (٤٦ في المائة) فيما شهدت الكويت اضعف اداء سجل في هذا الخصوص بلغ ناقص ١٣١ في المائة بينما حققت عمان افضل معدلات الاداء الذي بلغ ٨٩ في المائة في المتوسط خلال الفترة المستعرضة .

مجاميع كمية مختارة

اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية واداء منطقة الاكوا

١٩٨٠-١٩٨٣

(باسعار ١٩٨٠ الثابتة)

اهداف الاستراتيجية (الحد الأدنى)	متوسط معدل النمو السنوي (في المائة)	الاداء في منطقة الأكوا	متوسط معدل النمو السنوي (في المائة)
النتاج المحلي الاجمالي	٧	النتاج المحلي الاجمالي	٦٤ - (أ)
الزراعة	٤	الزراعة	٥٠ - (ب)
الصناعة	٩	الصناعة	٦٧ - (ج)
تصدير السلع والخدمات	٧٥	تصدير السلع والخدمات	٦٩ - (د)
استيراد السلع والخدمات	٨	استيراد السلع والخدمات	١٠٥ - (هـ)

يصل مجمل الاستثمارات الى ٢٨ في المائة
من الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام ١٩٩٠ .
يصل مجمل المدخرات المحلية الى ٢٤ في المائة
من الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام ١٩٩٠ .
مجل الاستثمارات السنوية تبلغ حصتها في
المتوسط ٢٥٧ في المائة من الناتج المحلي
الاجمالي (هـ) . مجمل المدخرات السنوية
تبلغ حصتها في المتوسط ٥٠٨ في المائة (و)

المصدر: الاكوا، استنادا الى مصادر وطنية ودولية .

- (أ) في حالة ادراج مصر، ينخفض الى معدل سلبي بنسبة ٤٦ في المائة .
- (ب) في حالة ادراج مصر، يقف المعدل عند ٢٨ في المائة .
- (ج) في حالة ادراج مصر، يقف المعدل عند ٦١ في المائة .
- (د) لفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ ومع استبعاد العراق لنقص البيانات المقارنة .
- (هـ) نهاية فترة ١٩٨٠-١٩٨٢ . ومع ضم مصر يصبح المعدل ٢٥٩ في المائة .
- (و) نهاية فترة ١٩٨٠-١٩٨٢ . ومع ضم مصر يقف المعدل عند ٤٧٣ في المائة .

ولما كان النفط والغاز يشكلان الجزء الغالب من الناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون ، كما ان انتاج النفط وأسعاره قد انخفضت نتيجة ظروف غير مواتية سادت السوق الدولية ، فإنه يمكن تكوين مؤشر أكثر واقعية بالنسبة لما حدث من تطورات في هذه البلدان من خلال الناتج المحلي الاجمالي مع استبعاد الصناعات الاستخراجية (١) ففي خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ ، بلغ معدل النمو السنوي في المتوسط للناتج المحلي الاجمالي (فيما عدا الصناعات الاستخراجية) لبلدان هذه المجموعة ٨٫٧ في المائة ، فيما بلغ متوسطه في البحرين ١٦٫٥ في المائة ، وفي الكويت ٢٫٩ في المائة ، بوصفهما افضل واطف انماط الاداء للمجموعة على التوالي .

وبالنسبة للاقتصادات المتنوعة في المنطقة فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي (فيما عدا مصر) مستوى منخفضا وصل الى - ١٢٫٣ في المائة (باسعار ١٩٨٠ الثابتة) خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ . وهذا الاداء البالغ السوء للمجموعة ككل يمكن ان يعزى الى حد كبير الى التطورات السلبية التي وقعت في كل من العراق ولبنان حيث مازال البلد الاول يخوض حربا مع ايران منذ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، فيما ظل البلد الثاني معرضا لحرب اهلية منذ ١٩٧٥ .

وبالنسبة للبلدين الاقل نموا ، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي ٤٫٨ في المائة حيث حققت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ١١٫٥ بالمائة ، فيما حققت الجمهورية العربية اليمنية ٣ في المائة . ولقد كان البلدان جديرين بتحقيق معدلات نمو اعلى بكثير لولا وقوع الكارثتين الطبيعييتين اللتين نزلتا بهما في عام ١٩٨٢ . على ان اداء النمو في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لم يتجاوز فحسب هدف ال ٧ في المائة الذي طرحته الاستراتيجية الانمائية الدولية ، ولكنه فاق ايضا الهدف المطروح في الخطة الخمسية لهذا البلد الذي كان قد توخى تحقيق نسبة ١٠٫٣ في المائة سنويا .

بيد ان الاداء الضعيف الذي شهدته السنوات الثلاث الاولى من العقد انما يلقى كثيرا من الشكوك حول قدرة المنطقة على تحقيق هدف النمو الذي طرحته الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد المذكور بأكمله .

(١) معظم هذه الصناعات تقوم على اساس النفط والغاز في البلدان اعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

من ناحية اخرى اتسعت التفاوتات الفاصلة بين الدخل سواء في داخل كل من بلدان المنطقة او بين هذه البلدان وبعضها البعض، وذلك على خلاف دعوة الاستراتيجية الانمائية الدولية التي تنادي بتوزيع اعدل للدخل . فمنطقة الاكوا تضم بلدانا تتمتع بمستوى من الدخل الفردي يعد من اعلى الدخل في العالم، فيما تنتمي بعض بلدان المنطقة الى مجموعة اقل البلدان نموا . فضلا عن ذلك فلا يزال الامر يشهد نمط توزيع في غاية التفاوت بين الدخل على الصعد القطرية .

وفيما يتعلق باهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية في مجال الصناعة، فان هذه الاهداف تتجلى اساسا في مجال الصناعات التحويلية . ووفق ما يقضي به اعلان ليما تدعو الاستراتيجية الى توسع في الناتج العائد من الصناعات التحويلية بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط ٩ في المائة، وبما يتيح للبلدان النامية ان تنتج ٢٥ في المائة من الناتج العالمي من الصناعات التحويلية بحلول عام ٢٠٠٠ .

وقد بلغ متوسط النمو الحقيقي في قطاع الصناعات التحويلية بالمنطقة ٦٫٧ في المائة خلال ١٩٨٠-١٩٨٣ (١) وفي مجموعة البلدان اعضاء مجلس التعاون بلغ هذا المتوسط ١١٫١ في المائة حيث سجلت الامارات العربية المتحدة معدلا مرموقا بلغ ٣٢٫٦ في المائة، وتبعتها قطر (١٦٫٩ في المائة) ثم عمان (١٤٫٣ في المائة) . وعلى النقيض من ذلك فقد ظل ناتج الصناعة التحويلية راكدا في البحرين، بل وانخفض هذا الناتج ليصل في الكويت الى ٢٫٤ في المائة . وبسبب كثافة الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية منذ عام ١٩٧٣، فقد تركز اكثر من ٧٠ في المائة من نسبة ناتج الصناعات التحويلية في غربي آسيا (باستثناء مصر) في البلدان اعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية . وحتى مع اذخار مصر في هذا الاطار بما تحظى به من قاعدة كبيرة نسبيا من الصناعات التحويلية، فان نصيب البلدان اعضاء مجلس التعاون ضمن مجموع ناتج الصناعات التحويلية في المنطقة يبقى اكثر من ٦٠ في المائة .

هذا وقد اظهر القطاع التحويلي في المنطقة على صعيد الاقتصادات المتنوعة (فيما عدا مصر) معدلا من الانخفاض بلغ في المتوسط ٢٫٣ في المائة خلال ١٩٨٠-١٩٨٣ . وجاء ذلك ايضا بسبب التطورات السلبية التي شهدتها هذا القطاع في كل من لبنان والعراق . اما افضل اداء سجل بين بلدان هذه المجموعة الفرعية فقد بلغ ٤٫٤ في المائة وهو المعدل الذي حقته الجمهورية العربية السورية .

وفي البلدين الاقل نموا، زاد متوسط معدل النمو السنوي في القطاع التحويلي زيادة طفيفة عن الهدف المطروح في الاستراتيجية الانمائية الدولية فبلغ ٩٫١ في المائة . ويرجع ذلك الى معدل النمو في اليمن البالغ ١٢٫٣ في المائة . الا انه في ضوء حجم القطاع التحويلي في اليمنين، فان اداءهما الجيد نسبيا لم يحدث سوى اثر طفيف بالنسبة للصورة الشاملة للمنطقة في هذا القطاع .

(١) مع ادراج مصر، يقف هذا المعدل عند ٦٫١ في المائة .

وقد سجلت الزراعة نموا كبيرا في غربي آسيا خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ فبلغ متوسط معدل النمو السنوي (باسعار ١٩٨٠ الثابتة) ٥ في المائة متجاوزا هدف ال ٤ في المائة الذي توخته الاستراتيجية الانمائية الدولية. الا انه اذا ادرجت مصر في هذا الاطار لانخفاض المعدل المتوسط الى ٢,٨ في المائة ويرجع ذلك الى الجمود في الناتج الزراعي في مصر خلال الفترة المستعرضة مع ما تشكله مصر من وزن كبير في زراعة المنطقة ككل.

وقد سجلت البلدان اعضاء مجلس التعاون معدل نمو زراعي سنويا بلغ في المتوسط ٦,٥ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣. وقد تجاوز جميع اعضاء هذه المجموعة من البلدان، باستثناء الكويت التي بلغ معدل نموها ٢,٣ في المائة، هدف الاستراتيجية الانمائية البالغ ٤ في المائة وكانت قطر ثم الامارات العربية المتحدة والبحرين هما انجح اعضاء المجموعة في هذا الخصوص حيث بلغ متوسط معدلات النمو فيها على التوالي ١٣ في المائة و ١١,٦ في المائة و ٨,٦ في المائة.

وفي حالة البلدان ذات الاقتصادات المتوترة، باستثناء مصر، فقد تحقق معدل نمو زراعي سنوي بلغ في المتوسط ٦,١ في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ وكان العامل الرئيسي المسؤول عن تحقيق هذا الاداء هو الزيادة المرموقة التي طرأت على الناتج الزراعي للعراق والتي تحققت بدورها نتيجة تنفيذ عدد من مشاريع الري والاستصلاح المهمة خلال السنوات القليلة الماضية، مع ما صاحب ذلك في الفترة الاخيرة من اتباع سياسة اسعار تتيح حوافز في الانتاج الزراعي مما مكن العراق من تحقيق توسع مرموق في هذا المجال بقدر ينسب ١٣,٦ في المائة سنويا.

الا ان الناتج الزراعي انخفض بمتوسط يبلغ ٥,٤ في المائة في البلدان الاقل نمو بالمنطقة خلال ١٩٨٠-١٩٨٣. وقد جاء هذا الاداء الضعيف نتيجة عوامل عدة في مقدمتها التدفق الكثيف للأيدي العاملة اليمنية الى خارج البلاد بحثا عن فرص العمل في منطقة الخليج، فضلا عن الكوارث الطبيعية التي ألمت بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية في عام ١٩٨٢.

انخفاض عائدات النفط في منطقة الاكوا

تأثرت عملية انتاج وتصدير النفط في منطقة الاكوا على نحو خاص بسبب التطورات التي لحقت بالاقتصاد العالمي خلال السنوات الاولى من هذا العقد. لقد ادى الركود العالمي في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٣، فضلا عن تدابير حفظ الطاقة المتخذة في البلدان الصناعية بالذات، ثم الزيادة الكبيرة في مصادر الطاقة الاخرى، ادى هذا كله الى تخفيض الطلب العالمي على النفط حيث انخفض استهلاك النفط في البلدان المتقدمة من ٤,٠٨ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٩ الى ٣,٣٨ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٢. وفي الوقت نفسه فقد زاد انتاج النفط زيادة كبيرة في البلدان غير الاعضاء بمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الابوك) ومنها المكسيك وبريطانيا والنرويج. وان واجهت بلدان الاكوا هذه "التخمة النفطية" فقد عمدت بدورها الى تخفيض مجمل انتاجها من النفط من حوالي ١٩ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٩ الى حوالي ٩,٧ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٣.

هكذا انخفض نصيب منطقة الاكوا في الناتج العالمي من النفط من ٣٠ في المائة في عام ١٩٧٩ الى ١٧٩ في المائة فقط في عام ١٩٨٣ ومن هنا فقد انخفض مجموع الصادرات النفطية للمملكة العربية السعودية والعراق والكويت والامارات العربية المتحدة من ١٦٨ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٩ الى ٧٢٢ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٣. وفي ضوء هذا التدهور السريع الذي لحق بالسوق العالمية للنفط وافق وزراء النفط لمنظمة الاوبك في آذار / مارس ١٩٨٣ على تخفيض سعر الاساس لبرميل النفط من ٣٤ دولارا الى ٢٩ دولارا. وفيما ترك السقف الشامل للانتاج في منظمة الاوبك عند مستوى ١٧٥ مليون برميل يوميا دون تغيير، فقد تم تخفيض حصة المملكة العربية السعودية لكي تستوعب الزيادات في حصص ايران وليبيا وفنزويلا مما ادى الى انخفاض صادرات النفط للمملكة العربية السعودية من ٩٨ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨١ الى ٦٣ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٢ بل والى ٤٤ مليون برميل يوميا فقط في عام ١٩٨٣. هذه الضغوط التي خفضت اسعار النفط اذات بالتالي الى انخفاض ملحوظ في نشاطات التنقيب عن النفط والى البحث عن مصادر جديدة للطاقة في طول العالم وعرضه. بل ان هناك من مرافق انتاج النفط القائمة ما يمكن ان تتجم منه خسارة اذا ما تعرضت الاسعار الى عطلات تخفيض اخرى.

هكذا تعرضت منطقة الاكوا وهي تواجه تخفيض الاسعار وبالتالي الخفض الحاد في صادراتها، لآثار سلبية تمثلت في تناقص عائداتها، وفي ما تبع ذلك من تخفيض في اوجه الانفاق. ان العائدات النفطية لمنطقة الاكوا التي كانت قد وصلت في عام ١٩٨٠ الى ذروة تبلغ ١٧٦ مليار دولار انخفضت الى ١٦٨٦ مليار ثم الى ١١٩٤ مليار والى ٨٦ مليار دولار في السنوات التالية لذلك العام على التوالي. من هنا لم تعد ايرادات النفط لمنطقة الاكوا لعام ١٩٨٣ تشكل سوى ٤٩ في المائة فقط مما كانت عليه في عام ١٩٨٠، وذلك برغم ما تمثله الايرادات النفطية من مصدر اساسي للاموال اللازمة للتنمية بحكم صغر القطاعات غير النفطية في معظم الاقتصادات النفطية للمنطقة، فضلا عن ان هذه القطاعات ما تزال آخذة في النمو. من ناحية اخرى فان الايرادات النفطية تشكل الدخل المباشر لحكومات البلدان النفطية بمعنى ان معدل الانفاق الحكومي يمثل المحدد الرئيسي الذي يتحكم في النشاط الاقتصادي. ومن ثم فان تدهور ميزان المدفوعات فضلا عن الانخفاض الحاد في الايرادات النفطية، ولاسيما في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣، كل ذلك اجبر بلدان الاكوا على تغيير حجم وتكوين الاتفاق الحكومي على صعيدها.

ولم تقتصر آثار الانخفاض الذي لحق بالايرادات النفطية ومارافقه من تباطؤ في جهود التنمية على البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، ولكنه شمل البلدان غير النفطية بما فيها البلدان الاقل نموا، فمعظم الاقتصادات الاخيرة تعتمد، الى حد كبير، على المساعدات الاقتصادية التي تطلقها من البلدان النفطية الاعضاء في المنطقة لتمويل جهود التنمية فيها. كذلك فان الاقتصادات غير النفطية تربطها وشائج متينة مع الاقتصادات النفطية، وادى انخفاض في مستوى النشاط في تلك الاقتصادات لايهت ان تمتد آثاره لتشمل الاقتصادات غير النفطية على شكل انخفاض في صادراتها وفي تحويلات ابنائها العاملين في الاقتصادات النفطية.

ولقد وصل مجموع المساعدات الميسرة التي قدمتها بلدان الاكوا الأعضاء في منظمة الاوبك خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ الى ٢٣٧ مليار دولار، ساهمت المملكة العربية السعودية فيها بما يزيد على ١٦ مليار دولار، فيما اسهمت الكويت بمبلغ ٣٦ مليار دولار. الا ان الركود العالمي واثار التخمة النفطية السلبية على عائدات النفط في منطقة الاكوا وكذلك استمرار الحرب بين العراق وايران، والغزو الاسرائيلي للبنان واستمرار محنة الشعب الفلسطيني، امور صرفت جميعها الموارد عن الجهود الانمائية في جميع بلدان الاكوا الاعضاء وخفضت بصورة كبيرة من مستوى وتدفق المساعدات الميسرة التي تقدمها البلدان المصدرة للنفط في المنطقة خلال الفترة المستعرضة. وبالتالي فان مجموع المساعدات التيسيرية التي كانت قدمتها هذه البلدان والتي تجاوزت ٩ مليارات دولار في عام ١٩٨٠، قد انخفض الى ٨ مليارات دولار في عام ١٩٨١، ثم الى ٦ مليارات دولار في عام ١٩٨٢. وفضلا عن ذلك، ففيما ظلت البلدان المانحة للمساعدة في منطقة الاكوا، ولسنوات عديدة، تتجاوز كثيرا بما تمنحه، الهدف النهائي للمعونات التساهلية المعلن في الاستراتيجية الانمائية الدولية، وهو ١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي، الا ان هذا السجل الرائع لتلك البلدان ما لبث ان تأثر قليلا. فالمملكة العربية السعودية مثلا التي كانت قد منحت ٨٣٩ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي على شكل مساعدات ميسرة في عام ١٩٧٨، ثم منحت ما يزيد قليلا على ٥ في المائة في عام ١٩٨٠، بلغت مساعداتها ٢٨٢ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي في عام ١٩٨٢ (١). لكن برغم جميع الاثار السلبية الناجمة عن الركود الاقتصادي، فيظل أداء هذه البلدان افضل بكثير من الهدف المطروح في الاستراتيجية الانمائية الدولية ويظل أعلى بكثير من المعدل الفعلي للمساعدة الانمائية الرسمية الممنوحة في البلدان المتقدمة.

من جانب آخر فاذا لم يقدر للايرادات النفطية ان تتعش من جديد، واذا ظلت العقبات تعوق عمليات الانفاق في ميادين التنمية، فان مصدرا مهما لايرادات العملة الاجنبية لكثير من بلدان المنطقة، ومنها بالذات مصر، والاردن، ولبنان، واليمن، واليمن الديمقراطية، سوف يلحقه ضرر بالغ، كما ان مشاكل الهجرات العائدة وضرورة استيعاب تلك الهجرات من شأنها ان تفاقم من حدة مشاكل العمالة المحلية في بلدان عدة بالمنطقة.

وسوف تتوقف ايرادات النفط في منطقة الاكوا خلال السنوات المتبقية من عقد الـ ٨٠ المتقدمة الانمائي الثالث على انتعاش الاقتصاد العالمي بصورة طامة وانتعاشه في البلدان المتقدمة بصورة خاصة، وكذلك على مدى تطوير واستخدام مصادر اخرى للطاقة، وعلى ناتج النفط في البلدان غير المنتجة للنفط بمنطقة الاكوا، ثم على ما تتبعه بلدان الاكوا من سياسات وما تمتلكه من قدرات قطرية في مجالات الانتاج.

وقد واصلت بلدان عدة في المنطقة، منها مصر بالذات، اعتمادها على المعونات من الأغذية التي حصلت عليها. ومن هنا شهد عام ١٩٧٩ و ١٩٨١ انخفاضا في نسبة الاعتماد على النفس في منطقة الاكوا من ٥١ في المائة الى ٤٦ في المائة في مجال الحبوب، ومن ٣٢ في المائة الى ١٤ في المائة في مجال السكر، ومن ٨ في المائة الى ٧ في المائة في مجال الزيوت النباتية، ومن ٤١ في المائة الى ٣٦ في المائة في مجال لحوم الدواجن، ومن ٨٢ في المائة الى ٧٤ في المائة في مجال البيض. وهذه الثغرات لم يسدها سوى الواردات. ومن ثم فقد ارتفعت واردات المنطقة من الحبوب من ٣٦ مليون طن في عام ١٩٧٩ لتبلغ ١٧٦ مليون طن في عام ١٩٨١ مما اضاف المزيد من الاعباء على ميزان المدفوعات بالنسبة للبلدان الفقيرة الاعضاء في المنطقة.

وكثيرا ما فرضت البلدان المتقدمة وهي المنتجة الرئيسية للأغذية قيودا على انتاجها بل وعمدت وفي بعض الحالات الى التخلص من فوائض امداداتها الغذائية في محاولة من جانبها للمحافظة على مستوى معين من الاسعار. لكن من المستصوب بالنسبة لتحقيق اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية طرح تدابير رامية الى تشجيع هذه البلدان على ان تمنح تلك الفوائض الغذائية الى أقل البلدان نموا التي تواجه شعوبها معاناة مبررة في الحصول على الأغذية فضلا عن ان تلك الامدادات لن تثر بحال من الاحوال على اسعار هذه المنتجات.

بيد ان بلدان الاكوا تعمل حاليا بالتعاون مع الوكالات الدولية المختصة، على معالجة قضية الأمن الغذائي بالتركيز على ثلاثة عناصر أساسية: انتاج الأغذية، واستقرار المعروض منها، وامكانيات وصولها الى متناول المحتاجين اليها. وفي هذا المجال يبلغ الاحتياطي الاستراتيجي من القمح في بلدان كثيرة في الاكوا اكثر من ٢٥ في المائة من الاستهلاك السنوي مما يعد انجازا ايجابيا في هذا الصدد.

من ناحية أخرى سجل اداء قطاع الثروة الحيوانية الفرعي اداء مرموقا في اوائل الثمانينات حيث بلغ متوسط معدل نموه السنوي المسجل ٥ في المائة. ويمكن ان يعزى قدر كبير من هذا النمو الى ما قدمته الحكومات من دعم مالي للمشاريع الجديدة في مجال الدواجن ومنتجات الالبان. ولكن برغم هذا الاداء الجيد فما يزال الانتاج الحيواني يقصر بكثير عن تلبية الاحتياجات المحلية.

واذا كانت الاستراتيجية الانمائية الدولية لم تأت على ذكر تربية الثروة الحيوانية، اللهم الا عند تناولها لأوضاع أقل البلدان نموا (الفقرة ١٤٤)، الا ان هذا القطاع يشكل أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية كافة. ويوصى في هذا المضمار بادراج فقرة اضافية الى الفرع (ج) من الاستراتيجية الانمائية الدولية تنص صراحة على تدابير متعلقة بتربية الثروة الحيوانية.

وبسبب هجرة الايدي العاملة الى المناطق الحضرية والى البلدان المصدرة للنفط، باتت كثير من بلدان المنطقة تواجه نقصا في الايدي العاملة في مواسم الذروة، مما أدت بدوره الى زيادات

الزراعة

يتباين دور الزراعة في النظام الاقتصادي من مجموعة الى اخرى من بلدان الاكوا، ففي البلدان المصدرة للنفط التي لا تملك سوى قاعدة زراعية محدودة، ترمي التنمية الزراعية الى تعزيز تنويع النشاط الاقتصادي والى تطوير الموارد الوطنية والى زيادة الانتاج من الاغذية. وفي البلدان ذات الاقتصادات غير النفطية، تشكل التنمية الزراعية المصدر الاساسي لعائدات التصدير ولتوفير الاغذية بل ولا تاحة فرص العمل. وهي موجهة من ثم الى تطوير صناعات تجهيز الاغذية الزراعية وصناعات الغزل والنسيج. ويبلغ مجموع المساحة المزروعة في المنطقة حوالي ٢٠ مليون هكتار منها حوالي ١٤ مليون هكتار اراض بعليية. على ان الامكانات الانتاجية للزراعة البعلية لم تلق بعد الاهتمام الجدير بها ان انتاج كافة المحاصيل في البحرين ومصر والكويت وعمان وقطر والامارات العربية المتحدة يتم باتباع انظمة الري الدائم الذي لا يزال يشكل الفرصة الكبيرة المتاحة لزيادة المساحة المزروعة في جميع بلدان المنطقة. كذلك فلم تعد الحوافز الممنوحة لمنتجي المحاصيل الزراعية في المنطقة بكافية للوفاء بالفرض المطلوب منها، ويضاف اليها ايضا المشاكل التي تعوق الانتاج والناجمة عن ضعف انظمة حوافز الاسعار كما يزيد من حدتها قصور البنى الاساسية حيث تشوب عمليات التسويق والائتمان الزراعي ونشاطات البحث والارشاد الزراعي نقاط ضعف اساسية.

وقد زاد انتاج المحاصيل في المنطقة زيادة هامشية بنسبة ١٠٪ في المائة خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٣، فيما انخفض انتاج الحبوب بنسبة ٣٪ في المائة سنويا، الا ان النكسة التي لحقت بنتاج الحبوب ما لبثت ان عوضت عنها زيادة الانتاج من الفاكهة والخضروات ومن محاصيل السكر، وقد انخفض الناج من المحاصيل غير الغذائية بنسبة ٢٪ في المائة سنويا ويرجع ذلك اساسا الى انخفاض بنسبة ١٣٪ في المائة في انتاج بذرة القطن.

من ناحية اخرى انخفض نجات المنطقة من الحبوب الخشنة بنسبة ٣٣٪ في المائة خلال الفترة المستعرضة حيث انخفض انتاج الشعير بنسبة ٨٩٪ في المائة وانتاج الذرة بنسبة ١٤٪ في المائة وانتاج الدخن والذرة الرفيعة بنسبتي ٤٪ في المائة و ٨٪ في المائة على التوالي. وفيما عدا القمح والذرة حيث سجلت زيادات في الانتاجية، فقد تعرضت سائر الحبوب الى انخفاضات كبيرة في غلاتها ولا تعد بلدان المنطقة بشكل عام من منتجي الاغذية بصورة تحقق قدرا كبيرا من فعالية الكلفة، فالبلدان التي تملك موارد مالية واسعة، لا تحظى الا بقدر بسيط من الموارد الطبيعية غير النفطية وهي تعمل جاهدة على تطوير مشاريعها الزراعية لانتاج المزيد من الاغذية، ولما كانت المنطقة تشمل بلدانا تملك امكانات لانتاج الاغذية بصورة اكثر اقتصادية، يصبح من المستحسن السعي نحو تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي الاقليمي بوصفه هدفا اقتصاديا افضل واجدى من السعي الى تحقيق درجة اعلى من الاكتفاء الذاتي في هذا المضمار على صعيد قطري محدود.

حادثة في تكاليف الانتاج . ويزيد من وطأة النقص الحاد في العمال الزراعيين وارتفاع اجورهم اتباع وسائل كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة في الانتاج الزراعي . وهذا الاتجاه من شأنه تغيير التكاليف النسبية لعوامل الانتاج في الزراعة . كما انه لا سبيل الى النظر الى كلفة العمالة بوصفها كلفة منخفضة في هذه الاقتصادات . وهذا الوضع يحث ايضا على الاسراع في اتباع اساليب الميكنة الزراعية وان كان الاثر الناجم عن هذه الميكنة بالنسبة لازالة الاختناقات في الانتاج يحتاج بدوره الى دراسة متأنية توازن بينه وبين العوامل الاخرى المؤثرة على فرض التشغيل .

التنمية الريفية

ترواحت تدفقات الموارد بالنسبة للتنمية الريفية خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٢ بين أقل من عشرين دولارا بالاسعار الثابتة للفرد في التجمعات السكانية الزراعية في مصر ، بوصفها البلد الذي يحوى اكبر عدد من السكان في هذا المجال . وبين اكثر من ٥١ دولارا في الاردن والجمهورية العربية السورية . وقد بلغ المتوسط بالنسبة لبلدان الشرق الادنى في مجموعها ٧٧٫٩ دولار ، فيما بلغت في سائر البلدان النامية ٤٣٫٣ دولار .

وبرغم ان هناك من بلدان الاكوا ما رسم اهدافا زمنية يسعى لتحقيقها في قطاعات الخدمة الاجتماعية منها مثلا قيد التلاميذ في المدارس الابتدائية ، ومنها ايضا الخدمات الطبية المطلوب تقديمها الى السكان وتوفير امدادات المياه الصالحة للشرب واقامة مشاريع كهربية ريف ، الا انه لم يبذل سوى القليل في وضع اهداف زمنية ذات محتوى كمي في المناطق الريفية ولا سيما بالنسبة لمحو الامية ووفيات الرضع والتغذية والحد الأدنى من الدخل .

كما لم يتم بصفة عامة سوى احراز تقدم بسيط منذ عام ١٩٨٠ في سياسات تحسين حياة فقراء الريف للاراضي في منطقة الاكوا . وبرغم الانتقال الواسع للسكان من المناطق الزراعية الى القطاعات الحضرية بل وإلى بلدان اخرى ، لا سيما البلدان المصدرة للنفط بالمنطقة ، الا ان الاراضي الزراعية ما برحت تزداد ندرة فضلا عن التدهور الحاصل في النسبة بين الارض والسكان في معظم بلدان الاكوا ، بعد ان انخفضت مساحات الاراضي القابلة للزراعة (بما فيها زراعة المحاصيل الدائمة) للفرد من سكان الريف بالمنطقة من ٣ هـ .ر . من الهكتار في ١٩٧٠ الى ١٫٦ هـ .ر . من الهكتار في عام ١٩٨٠ أى بنسبة ١٢ في المائة . وقد وقعت حالات الانخفاض في مساحات الارض المزروعة للفرد ضمن السكان الزراعيين في بلدان منطقة الاكوا كافة باستثناء كل من المملكة العربية السعودية ، ولبنان ، واليمن الديمقراطية .

وبرغم اصلاحات التي تم ادخالها ، فلا تزال مشكلة الفلاحين المعدمين ومشكلة حياة الاراضي تمثلان قضيتين هامتين تشغلان بال صانعي السياسات العامة . ومن اسباب ذلك ان اصلاحات الزراعة التي تم العمل بها لم تسفر الا عن حل جزئي حين ركزت على مشكلة الحائزين دون ان يشمل

الحل بصورة عامة مشكلة العمال الزراعيين المعدمين . وفي هذا الاطار الذي شهد تزايداً في ندرة الاراضي ومن ثم في عدد الفلاحين المعدمين ، فان التنفيذ الفعال لتدابير اصلاح الزراعي وكذلك التدابير الرامية الى زيادة انتاجية اراضي صغار الملاك ، فضلاً عن توفير الموارد اللازمة لاحتياجات التشغيل للمزارعين المعدمين أو الذين يملكون اراضي حدية - كل هذه المشاكل تكتسب المزيد من الهمية في عقد الثمانينات .

وانا كانت الاستراتيجية الانمائية الدولية لم تعالج المفهوم الهام الذي تجسده التنمية الريفية المتكاملة ، فان ادراج هذا المفهوم ضمن الفرعين (ج) ثم (س) المتعلق بالتنمية الاجتماعية جنباً الى جنب مع تدابير السياسة العامة ، من شأنه ان يساهم في دعم الجهود المبذولة في هذا المضمار .

الصناعة التحويلية

تباين تطور قطاع الصناعات التحويلية تبايناً واسعاً على الصعيد بلدان منطقة الاكوا . وعندما يتم تصنيف بلدان المنطقة الى بلدان نفطية وغير نفطية ، تتشابه الاختلافات اكر في هيكل قطاع الصناعات التحويلية ولا سيما في المجموعة الاولى في البلدان . وفي البلدان النفطية لمنطقة الخليج ، يشكل نصيب البتروكيماويات والنفط والمنتجات المطاطية والبلاستيكية وحدها ما يقرب من ثلثي القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية ويتناقض هيكل الصناعة التحويلية هذا مع هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية الذي يتوخى تحقيق تنمية صناعية متوازنة في البلدان النامية .

على أن ثمة تغيرات تطرأ حالياً لصالح الصناعات الوسيطة والصناعات الثقيلة ، كما ان خطط التنمية الحالية تسعى لتحقيق هدفين رئيسيين ألا وهما زيادة نمو هذه الصناعات والارتفاع بنصيبها ضمن الناتج الاجمالي . الا ان ازدياد واجة المشاريع والتنافس فيما بينها للحصول على المهارات العاملة على المستوى الاقليمي يبدو وكأنه يحدث تأثيراً سلبياً على القدرة التنافسية للمشاريع الصناعية ، كما ان قطاع الصناعة التحويلية سيظل يعاني لفترة ما من أوجه النقص في العمالة الماهرة ومن تشوّه العلاقات بين الاجور والاسعار ومن سوء توزيع الصناعات على المستويات القطرية .

وفي ضوء الأهمية المتزايدة لصناعة التشييد في عطية التنمية في البلدان النامية ، فان بامكان الاستراتيجية الانمائية الدولية ان تدعو لاتخاذ تدابير من شأنها تعزيز القدرات الوطنية في صناعة التشييد من خلال مزيد من اشراك المقاولين من البلدان النامية في هذه العمليات ، كما يمكن للاستراتيجية الانمائية الدولية ان تدعو ايضاً الى الاعتماد الجماعي على النفس في صناعة التشييد على الصعيدين الاقليمي والأقاليمي .

المناجم والمحاجر

خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣، كانت بلدان الاكوا تشارك في بذل جهود رامية الى الاستغلال السليم لما يتوافر لديها من موارد معدنية (بخلاف النفط والغاز) وكذلك في عمليات استكشاف واسعة النطاق لرواسب معدنية جديدة. هذا الوضع ما لبث ان توجس نفسه اساسا من الناحية العطية على شكل مزيد من الاموال التي خصصت لقطاع المناجم ضمن خطط التنمية الوطنية، مع توثيق التعاون في هذا المضمار مع البلدان الاخرى. ورغم ان مساهمة قطاع المناجم والمحاجر (باستثناء النفط والغاز) في الناتج المحلي الاجمالي بمعظم البلدان الاعضاء لا تزال محدودة، الا انه تيسر احراز تقدم كبير في مجالات مختلفة من تنمية الموارد المعدنية على صعيد بلدان عدة بمنطقة الاكوا.

ولقد وضعت الزيادات الكبيرة التي طرأت على انتاج الفوسفات بالمنطقة بعض بلدانها الاعضاء خلال السنوات الماضية بين كبار منتجي الفوسفات في العالم، كما تم احراز تقدم ايضا في انتاج البوتاس والكبريت. وقد جرى مؤخرا الاضطلاع ببعض نشاطات التعدين الجديدة بما في ذلك استخراج الذهب وانتاج النحاس. ومن ناحية اخرى أدت زيادة الطلب على مواد التشييد الى استغلال واسع النطاق لموارد الرمل والحصى واحجار البناء والخدمات اللازمة لصناعات الاسمنت وانتاج الطابوق.

التجارة والمدفوعات

تدعو الاستراتيجية الانمائية الى ان يكون "التوسع في الصادرات والواردات من البضائع والخدمات بمعدلات سنوية لا تقل عن ٧٪ في المائة و ٨٪ في المائة على التوالي" الا ان الدلائل تشير في المنطقة ككل الى ان اهداف الواردات قد تم تجاوزها بهوامش واسعة في الفترة المستعرضة (١). وفيما يتعلق بالصادرات فان الصورة تبدو في غاية القتامة حيث لم يكد معدل النمو للمنطقة يصل الى الهدف الذي طرحته الاستراتيجية الانمائية الدولية بل وظل يتناقص باعتدال في عام ١٩٨١ ثم يتناقص بصورة مشيرة في عام ١٩٨٢ وفي النصف الاول من عام ١٩٨٣. ففي عام ١٩٨٠ زادت صادرات المنطقة الى مستوى من الذروة وتوسعت بما يفوق ٥٠ في المائة لتصل الى ١٩٣ مليار دولار نتيجة الارتفاع الحاد في اسعار النفط الخام في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ فضلا عن زيادة حجم النفط المصدر. وما لبثت الصادرات ان هبطت بأقل من ٣ في المائة في عام ١٩٨١ ومن ثم تدهورت بنسبة تزيد على ٢٨ في المائة لتصل قيمتها الى ١٣٥ مليار دولار في عام ١٩٨٢ ونجم ذلك اساسا عن الانخفاض الحاد في الطلب العالمي على النفط الخام.

(١) زاد حجم الواردات لمنطقة غربي آسيا بنسبة ١٩٣ في المائة في عام ١٩٨١، و ١٤٠ في المائة في عام ١٩٨٢. وتدل الاسقاطات على انها سترتفع بنسبة ٦٨ في المائة في عام ١٩٨٣، ثم تنخفض بنسبة ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٤. (انظر: الاونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، ١٩٨٣، (الباب الاول) اما غربي آسيا فيتم تعريفها بوصفها تشمل بلدان الاكوا اضافة الى ايران وتركيا وقبرص).

الا انه ، واستبعاد المحروقات ، فان الصادرات اتبعت مساراً مختلفاً اعتباراً من ١٩٨١ الذي سجل نمواً بنسبة ١٥٤ في المائة في الصادرات مقابل حوالي ٢٣ في المائة في عام ١٩٨٠ . واستثناء العراق الذي لم تتوافر عنه بيانات مقارنة للفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ ، فقد اظهرت صادرات بخلاف المحروقات من المنطقة ارتفاعاً بنسبة ٢٥٣ في المائة و ١٧٤ في المائة في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ على التوالي ، وذلك قبل ان تفقد زخمها في عام ١٩٨٢ فلا تحقق نمواً يتجاوز نسبة ٦٧ في المائة فقط .

من ناحية اخرى فان مجاميع واردات المنطقة التي كانت قد ارتفعت بنسبة ٢٥ في المائة لتزيد قيمتها على ٧٣ مليار دولار في عام ١٩٨٠ انخفضت بنسبة ١٢٣ في المائة في عام ١٩٨١ . وفيما عدا العراق الذي لم تتوافر عنه بيانات مقارنة للفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ ، فقد زادت واردات المنطقة بنسبة ٢٤٧ في المائة في عام ١٩٨٠ بنسبة ١٣ في المائة في عام ١٩٨١ ، قبل ان تخطو حركة الزيادة الى نسبة ٨ في المائة تقريباً ومن ثم لا تتجاوز اكثر من ٨٠ مليار دولار في عام ١٩٨٢ .

هذا وتبين الاحصاءات المبدئية التي تقارن النصف الاول من عام ١٩٨٣ بالفترة المناظرة له في عام ١٩٨٢ استمرار الانخفاض في صادرات المنطقة (١) بنسبة ١٨ في المائة فيما نمت وارداتها الاجمالية بما يزيد على ٩ في المائة .

هذه التطورات انعكست بدورها على حجم مشاركة منطقة الاكوا في التجارة العالمية . وهكذا ففيما شكلت منطقة الاكوا في عام ١٩٧٣ نسبة ٣٧ في المائة من صادرات العالم ، وزاد نصيبها في عام ١٩٨٠ الى ٩٧ في المائة فان هذا النصيب ما لبث ان انخفض الى ٧٣ في المائة في عام ١٩٨٢ . وفي النصف الاول من عام ١٩٨٣ شكلت المنطقة ٦٨ في المائة من صادرات العالم اما وارداتها فما برحت في زيادة مطردة من ١٥ في المائة من مجموع الواردات العالمية في عام ١٩٧٣ الى ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٢ ثم الى ٦٤ في المائة خلال النصف الاول من عام ١٩٨٣ .

اما فائض الميزان التجاري للمنطقة فبعد ان تضاعف اكثر من ست مرات بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ ليزيد بنسبة حوالي ٧٢ في المائة ويصل الى ذروة تقرب من ١٢٠ مليار دولار في عام ١٩٨٠ ، الا انه ما لبث ان تقلص بنسبة ١٢ في المائة تقريباً في عام ١٩٨١ . وفيما عدا العراق الذي لم تتوافر عنه بيانات مقارنة للفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ ، فان هذا الفائض التجاري للمنطقة استمر في الزيادة في عام ١٩٨١ وان كانت الزيادة تقل عن ٢ في المائة فوصل الى ما يربو على ١٠٢ مليار دولار قبل ان يتدهور بأكثر من النصف ليصل الى حوالي ٤٤ مليار دولار في عام ١٩٨٢ .

(١) راجع الحاشية السابقة .

ولقد كانت الاقتصادات النفطية في المنطقة ، ولا سيما اقتصادات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مسؤولة الى حد كبير عن هذا الفائض في الميزان التجاري الذي نعمت به المنطقة . الا ان الفائض التجاري للمملكة العربية السعودية نفسها انخفض الى اكثر من النصف في عام ١٩٨٢ مع ما تمثله المملكة من نسبة تزيد على ٨٠ في المائة من مجموع هذا الفائض في المنطقة . وتكشف الارقام الاولى للنصف الاول من عام ١٩٨٣ عن وجود عجز لأول مرة على مدى سنوات . وان كان العجز التجاري الشامل للاقتصادات غير النفطية قد اتسع في عام ١٩٧٩ بأكثر من سبعة أضعاف عما كان عليه في عام ١٩٧٣ فقد تفاقم هذا العجز بصورة فادحة في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ليصل الى ١٠٤ مليار دولار في السنة ١٩٨١ . الا ان هذا العجز ما لبث ان ضاق في عام ١٩٨٢ ليصل الى ٩٤ مليار دولار وكأنه يعكس الاجراءات التي اتخذت للحد بصورة ما من حجم الواردات . على ان هذا العجز التجاري كانت تغطيه التحويلات (الخاصة والعمامة وكذلك تحويلات العمال المهاجرين) والتدفقات الرأسمالية ولكنها كانت تؤدي بصورة عامة الى فائض شامل في ميزان المدفوعات .

وقد شهدت السنوات الاخيرة ايضا بعض التحويلات الملموسة في توزيع صادرات المنطقة فيما بين الاقتصادات السوقية المتقدمة ذاتها ، فقد زاد نصيب اليابان من صادرات المنطقة على حساب النقص المطرد في نصيب المجموعة الاقتصادية الأوروبية ونصيب الولايات المتحدة الأمريكية . لكن جانب الواردات لم يشهد تحولات يعتد بها في التوزيع الشامل للواردات حسب منشئها . وفي خلال السنوات العشر الاخيرة ظلت المجموعة الاقتصادية الأوروبية تشكل المورد الاساسي للسلع التجارية الى المنطقة وتتلوها في ذلك اليابان ثم الولايات المتحدة . ومن ناحية اخرى ، ظل نصيب بلدان شرقي أوروبا الاشتراكية من مجموع تجارة منطقة الاكوادون ان يتعرض لتغيير لا فست للنظر . وقد نجحت جهود المنطقة في توسيع تجارتها مع بلدان نامية اخرى خلال عام ١٩٨١ وان كانت تجارة المنطقة مع البلدان النامية قد تعرضت لنكسة في عام ١٩٨٢ نتيجة الكساد الاقتصادي والركود الذي ساد العالم في هذا المجال . ورغم انقضاء اكثر من ثلاثة عقود من بذل الجهود الرامية الى تعزيز التجارة داخل المنطقة الا ان نصيب هذا النمط ضمن مجموع تجارة المنطقة ظل ضئيلا وقاصرا بذلك عن الامال التي كانت معقودة عليه .

وقد وصلت الاحتياطات الدولية المتجمعة لبلدان منطقة الاكوادون الى ٤٧٩ مليار دولار في عام ١٩٨١ زائدة بذلك بمبلغ ١٠٧ مليار دولار او ٢٨٦ في المائة عن مستواها في السنة السابقة . الا ان الوضع الاجمالي لاحتياطات المنطقة التي انخفضت بصورة طفيفة في عام ١٩٨٢ جاء الى حد كبير دالة على التغييرات التي طرأت على موجودات هذا الاحتياطي في الاقتصادات النفطية وبخاصة بالنسبة للمملكة العربية السعودية وان كان ثمة اختلافات قطريّة ملموسة يمكن ملاحظتها في هذا الشأن .

وتعالج الاستراتيجية الانمائية الدولية في الفقرتين ٥٣ و ٧١ عدة قضايا من بينها الممارسات التقييدية في مجال الواردات والحواجز التي تعوق التجارة . وحيثما تتناول الاستراتيجية هذه القضايا وغيرها من القضايا المناظرة ، فان الخطاب يتوجه الى البلدان المتقدمة . ومن المناسب التوصية بأن تبذل البلدان النامية المزيد من الجهود لدراسة المواصفات التي يطلبها المستهلكون في البلدان المتقدمة تمهيدا لتكييف منتجاتها على اساس هذه المواصفات ومن ثم تدعو الحاجة الى دراسات في مجال التسويق والى تدريب الموظفين العاملين في تلك الميادين .

التطورات المالية والنقدية

نجم عن الانخفاض الحاد في الايرادات النفطية في أوائل الثمانينات آثار انعكست على اقتصادات غربى آسيا . وقد استلزم الامر بالتالي اتخاذ تدابير تكيف عاجلة في السياسات المالية للاقتصادات النفطية حتى أضحت تقييد الموازنات هو الموضوع الرئيس المطروح . وعليه فقد تباطأت خطى النمو فى الانفاق الى ان جاء عام ١٩٨٣ عندما هبطت بالفعل أوجه الانفاق . ومع ذلك فقد نشأ عجز فى الموازنات فى معظم هذه البلدان وتلقت أبواب الانفاق على التنمية الأثر الرئيسى المتخلف عن تلك الضربة التي وجهت الى الاعتمادات المالية فيما بقيت أوجه الصرف الجارية تتألف اساسا من نفقات الدفاع والخدمات العامة التي ثبت ان من الصعب تقييدها . وقد أبرز الانخفاض الحاد فى الايرادات النفطية الحاجة الماسة على اعادة تقييم السياسات المالية فى تلك البلدان بما من شأنه ترشيد عملية تعبئة وتخصيص الموارد . ورغم ان معظم البلدان غير المصدرة للنفط قد اتبعت بصورة أوبأخرى سياسات مالية تقييدية الا انها شهدت بدورها عجزا متفاقما فى ميزانياتها مع زيادة فى ديونها العامة .

وقد بقيت نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلى الاجمالى منخفضة للغاية فى المنطقة . وثمة تناقض صارخ فى نسب المدخرات المحلية الى الناتج المحلى الاجمالى بين البلدان النفطية والبلدان غير النفطية فى غربى آسيا . ففيما بقيت النسبة عالية جدا فى المجموعة الاولى من البلدان ، بقيت هذه النسبة سلبية باستمرار فى بلدان المجموعة الاخيرة مع استثناء الجمهورية العربية السورية . ومن ثم يلزم ايلاء المزيد من الاهتمام الى تحسين تعبئة الموارد المحلية وزيادة حجم المدخرات بما يتواءم واهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية .

ولا تزال بلدان غربى آسيا النفطية وغير النفطية تتبع انظمة فى وضع الميزانيات تقصر عن تزويد الحكومات بما يكفي من اسباب الكفاءة والفعالية فى الادارة الاقتصادية . من هنا لم تشهد المنطقة فى معظم الحالات استخداما فعالا للتقنيات الحديثة فى مجال اعداد الميزانية وما يستتبعها من أنظمة موازية فى مجال المحاسبة والمراجعة .

وبالنسبة للتطورات النقدية في الاقتصادات النفطية فهي لم تتبع بعامة نمطا مشابها للتطورات التي شهدتها القطاع المالي مما جعل الانفاق الحكومي بمثابة العامل الحاسم الذي يحدد مستوى السيولة المحلية . وعليه فان معدل النمو في عرض النقود الذي كان قد زاد بخطى سريعة في جميع البلدان المصدرة للنفط في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ما لبث ان انكمش في عام ١٩٨٢ . ورغم الزيادات الحادة نسبيا في عرض النقود في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ، الا ان البلدان النفطية احرزت تقدما لا يستهان به في الحد من معدل التضخم .

وفي الاقتصادات غير النفطية تأثرت السيولة المحلية جزئيا بفعل أبواب الانفاق فسي الميزانية فيما أثرت عوامل أخرى على السيولة منها الدين العام . وقد زاد عرض النقود زيادة سريعة في عام ١٩٨٠ ثم تباطأ نموه في عام ١٩٨١ ليعود مرة أخرى الى الزيادة في عام ١٩٨٢ . على ان معظم هذه البلدان تعاني من ارتفاع معدلات التضخم ولا سيما في لبنان والجمهورية العربية السورية .

العلم والتكنولوجيا

ثمة ما يفيد بأن بلدان منطقة الاكوا حافظت ، بل وفي بعض الاحيان زادت ، من اهتمامها بتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية . لقد تواصل تطوير البنى الأساسية العلمية والتكنولوجية دون انقطاع خلال أوائل الثمانينات . ويأتى هذا الاتجاه متوائما مع اهداف الاستراتيجية الانعائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائى الثالث ، حيث كان التشديد على أهمية الحصول على المعرفة العلمية والتكنولوجية الحديثة واتقانها بوصفهما أمرين أساسيين للتقدم الاقتصادى والاجتماعى للبلدان النامية .

ومن المقترح ان تدعى البلدان المتقدمة الى تطوير نوع من التكنولوجيا يقصد به التصدير الى البلدان النامية بحيث يتواءم واحتياجات هذه البلدان وظروفها بمعنى انه يقتصد في استخدام الموارد النادرة فيما يعمل على تكثيف استخدام الموارد المتوفرة .

وفي وسع البلدان المعنية ، ان تصل من خلال تقسيم العمل في مجال البحوث ، الى اتفاق فيما بينها بالنسبة لعدد من الاهداف الفردية والجماعية في مجالات التخصص وتطوير التكنولوجيا بما يوصلها الى التفوق في ميدان بعينه خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا .

الطاقة

انطلاقا من كون النفط والغاز مصدرين ناضبين من مصادر الطاقة ، واتفاقا مع دعوة الاستراتيجية الانعائية الدولية لتطوير وتوسيع موارد الطاقة كافة فقد اضطلعت بلدان الاكوا

الاعضاء ببذل جهود رامية الى تطوير واستخدام مصادر اخرى للطاقة ولا سيما الطاقة النووية والطاقة الشمسية ، وان ظل النفط حتى أوائل الثمانينات هو أكبر مصدر للطاقة في منطقة الاكوا .

وبرغم النكسات التي شهدتها الفترة ١٩٨١-١٩٨٣ ، فان دور منطقة الاكوا في سوق النفط العالمية جدير بأن يستمر دورا قياديا في المدى الطويل بفضل ما تحظى به من موارد هيدروكربونية ضخمة . وفي هذا السياق تشكل بلدان الاكوا حوالي ٥٦ في المائة من احتياطيات النفط العالمية المؤكدة في بلدان العالم غير الاشتراكي وحجم ٥٨٥ بليون برميل . ومن واقع الاحتياطيات المؤكدة لبلدان منظمة الاوك البالفة ٤٦٢٩ بليون برميل ، فان نصيب البلدان النفطية أعضاء الاكوا هو ٣٢٧١ بليون برميل أو ما يزيد على ٧٠ في المائة من تلك الاحتياطيات . ومن بين البلدان الاربعة في منظمة الاوك التي تمتلك اكبر احتياطيات نفطية مؤكدة ، تنتمي ثلاثة منها الى منطقة الاكوا ألا وهي العراق والمملكة العربية السعودية والكويت . وعلى خلاف البلدان الاخرى المنتجة للنفط مثل المملكة المتحدة ونيجيريا ، فان الطلب المطلق على استهلاك النفط محليا في البلدان ذات الصلة بالاكوا سيظل محدودا بصورة نسبية . ومن المتوقع لهذه الظاهرة ، فضلا عن الاحتياطيات النفطية المؤكدة ان تعزز مكانة منطقة الاكوا في سوق النفط العالمية في السنوات القادمة .

النقل والاتصالات والسياحة

تمثلت أبرز التطورات في ميدان النقل في توسيع وتحسين البنى الأساسية المرفئية ولا سيما في منطقة الخليج . وقد أولى الاهتمام الواجب ايضا لعمليات توسيع وتحسين شبكات الطرق والسكك الحديدية كما أضيفت تحسينات على الوصلات التي تربط بين البلدان المتجاورة فضلا عن التقدم الذي أحرز في انشاء الطريق الرئيسية الضخمة التي تربط بين البحرين والمملكة العربية السعودية . ومن التطورات الاخرى التي شهدتها أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات توسيع أساطيل النقل البحري الوطنية ولا سيما في كل من العراق والمملكة العربية السعودية والكويت .

وبرغم التطورات البارزة التي شهدتها مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ، ولا سيما في البحرين والكويت ، فان الاتصالات الهاتفية داخل المنطقة وبين المنطقة والعالم الخارجي تظل دون المستوى المطلوب . من هنا ترمي خطط التنمية الحالية ، التي تمثل الخطة السعودية أكثرها طموحا ، الى توسيع وتحديث أنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية .

الا أنه في غضون الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ ، لم يزد نصيب بلدان الاكوا عموما من السياحة العالمية بمعنى ان المنطقة لم تسهم الا بنسبة ٢ في المائة من حركة السياحة الدولية وبحوالي ٣ في المائة من إيرادات هذه السياحة .

الموارد المائية

وعيا منها بأهمية تقييم مواردها المائية ، ما برح الكثير من بلدان الاكوا تبذل جهودا لتوسيع شبكتها المائية ، وتعرب عن اهتمامها باستخدام التكنولوجيا المتقدمة لأغراض هذا التقييم . ويترافق العقد الدولي لمياه الشرب والمرافق الصحية مع عقد الامم المتحدة الانمائى الثالث ومع انقضاء الربع الاول من عقد المياه ، فان معظم الدول الاعضاء في الاكوا أحرزت تقدما ملموسا في تحسين شبكات امداداتها المائية ومرافقها الصحية .

وفي ضوء الجفاف الذى يكاد يعم المنطقة ، تتسم المياه الجوفية بأهمية خاصة على صعيدها ولكن ان تتوافر بالمنطقة نوعيات الماء الملحي أو الماء المسوس فهي تتطلب عمليات تحلية باهظة التكاليف . ومن هنا يتزايد انشاء مشاريع تحلية المياه ولاسيما في عدد من بلدان الخليج ومنها المملكة العربية السعودية والبحرين .

وقد أولى الاهتمام في الآونة الاخيرة الى عملية استخدام الصناعة للمياه بصورة أكفا عن طريق تدوير الامدادات المائية مع اتخاذ الاحتياطات الواجبة للحيلولة دون التلوث وكذلك فيما يتعلق بمعالجة المياه العادمة وضبط نوعيتها . ويتم في كثير من بلدان المنطقة معالجة امدادات الصبيب المتخلفة عن الصرف الصحي في مناطق المحليات من ثم استخدامها لرى المنتزهات والحدائق العامة .

السكان والتنمية الاجتماعية

في منتصف عام ١٩٨٣ كان العدد المسجل لسكان منطقة الاكوا هو ٩٩ مليون نسمة . وتتسم المنطقة بهيكل يقوم على السكان حديثي السن ، كما يتصف بسرعة نمو السكان واتساع نطاق الهجرة والانخفاض النسبي في الكثافة السكانية . ومع ذلك ، ولأن كثيرا من أراضي المنطقة صحراء يصعب سكناها ، فان الكثافة السكانية تميل الى الارتفاع في المناطق المأهولة .

وتعد الخصوبة مرتفعة نسبيا في جميع بلدان منطقة الاكوا حيث يبلغ معدل الخصوبة الشامل حوالي ٧ في المائة في غالبية هذه البلدان . الا ان هذا المعدل انخفض الى ٢٫٥ في المائة في كل من البحرين ومصر ثم الى ١٫٦ في المائة في لبنان . وفيما عدا مصر ، لا ترى جميع بلدان المنطقة في خصوبتها المرتفعة عائقا قد يحول دون تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

من ناحية أخرى يختلف مستوى الوفيات في منطقة الاكوا بصورة واسعة بين بلد وآخر حيث يتراوح معدل الحياة المتوقع بين مستوى منخفض في اليمن يبلغ ٤٤ سنة الى مستوى مرتفع نسبيا في الكويت يصل الى ٧١ سنة . وتدل تقديرات الاجل المتوقع للحياة فـي عام ١٩٨٣ ، على انه بالامكان تصنيف بلدان الاكوا الى مجموعتين رئيسيتين : مجموعة مستوى الوفيات المنخفض للغاية وتشمل كلا من الامارات العربية المتحدة والاردن والجمهورية العربية السورية وقطر والكويت ولبنان حيث يزيد الاجل المتوقع للحياة على ستين سنة وهو ما تستهدفه الاستراتيجية الانمائية الدولية ، ثم مجموعة الوفيات المرتفعة نسبيا التي تشمل سائر بلدان المنطقة . أما الاجل المتوقع للحياة في اليمنين باعتبارهما أقل بلدين نموا في منطقة الاكوا والذي يقدر بحوالي ٤٤ سنة لكلا الجنسين فهو يمثل بوضوح واحد من أدنى آجال الحياة المتوقعة في العالم . وازافة الى ذلك ، فبرغم ما احرز من تقدم ملموس ، لم يكن ممكنا تحقيق الهدف الذي توخته الاستراتيجية الانمائية الدولية بالوصول الى معدل لوفيات الاطفال يقل عن ١٢٠ في الالف بين المواليد الاحياء ، وذلك على صعيد كل من عمان ، واليمن ، واليمن الديمقراطية .

وبالنسبة للهجرة الداخلية والاقليمية في منطقة الاكوا ، فلا تزال هذه الظاهرة تشكل عاملا رئيسيا في تحديد نمط توزيع السكان على المستويين الوطني والاقليمي . وفي خلال سنوات العقد الماضي ثم في الجزء الاول من عقد الثمانينات ، شهدت منطقة الاكوا ظاهرة الهجرة الجماعية من البلدان غير النفطية الى البلدان النفطية . ومما زاد من وطأة هذه الهجرة الكثيفة وضع السكان الفلسطينيين المشتتين واحوال السكان اللبنانيين الناجمة بدورها عن الحروب والاضطرابات الداخلية .

وقد خلقت ظاهرة الهجرة الداخلية آثارها العميقة على معدلات نمو المدن في منطقة الاكوا . من هنا ، ففيما تدعو الاستراتيجية الانمائية الدولية الى قيام توازن أفضل على المستوى الأقاليمي بين التنمية الريفية والحضرية ، فان هذا النمط غير المتوازن من الهجرة قد ألقى عبئا فادحا على عاتق المناطق المرسل والمرسلات المستقبل على حد سواء . وعليه ففيما تعاني المناطق الريفية من نقص في الايدي العاملة ، تواجه المناطق الحضرية في الوقت ذاته مشاكل استيعاب عدد كبير من النازحين من المناطق الريفية .

وقد شهد النصف الاول من عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث استمرارا في التوسع ، في مختلف مستويات التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والعالي . وقد تباين متوسط معدل النمو من مستوى تعليمي الى آخر على صعيد بلدان المنطقة المختلفة ، الا انه في كل

الحالات كان ثمة انخفاض نسبي في معدل النمو المتوسط بالمقارنة الى التوسع السريع في التعليم الذي شهدته عقد السبعينات ولا سيما في معظم بلدان منطقة الخليج .

وفي سبيل تحقيق هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية الذي يقضى بتحسين ظروف الاسكان بالنسبة لأشد المجتمعات حرمانا ، فان بلدان الخليج النفطية التي تتمتع بمزيد من الامكانيات ، فضلا عن عدد من بلدان المنطقة التي تتمتع بامكانيات أقل ، قد قامت بتنفيذ بعض المشاريع الرامية تحديدا الى تلبية احتياجات الفئات السكانية المنخفضة الدخل . لكن بالرغم من التوسع الذي شهدته قطاع التشييد ، ورغم الاستثمارات الضخمة التي تم توظيفها في اقامة المساكن ، فان محصلة هذه الجهود لم يقدر لها ان تتواءم مع احتياجات النمو السكاني والتحول الحضري .

هذا وقد تواصلت في كافة بلدان المنطقة خلال الفترة المستعرضة ، الجهود الرامية الى تقديم خدمات اساسية وقائية وعلاجية للسكان . وفي هذا المجال تعطى الاولوية للخدمات العلاجية ولبناء المستشفيات والمراكز الصحية ويتلو ذلك توفير الخدمات الوقائية ولا سيما فيما يتعلق بتهيئة الكوادر الفنية المطلوبة وتلبية الاحتياجات المؤسسية والتعليمية . على ان الجهود الرامية الى تنويع الخدمات الصحية لا تزال متركزة اساسا في المناطق الحضرية .

من جانب آخر ما زال الاهتمام متواصلا بعملية اشراك المرأة في التنمية سواء على مستوى الشريك أو على مستوى المستفيد . وفي هذا المجال شهدت السنوات الماضية دعما للجان والمنظمات النسائية الوطنية ، مع انشاء الجمعيات النسائية المهنية على الصعيد الوطنية والاقليمية . ويشهد معدل التحاق الفتيات بالنسبة للشباب بمراحل التعليم الثانوي والعالي تحسنا مستمرا بل وصل الامر الى تساوى معدل التحاق الجنسين في عدد قليل من جامعات بلدان الخليج . الا ان استيعاب الفتيات في سلك التعليم الفني لا يزال محدودا بل ومنعدما في بعض بلدان المنطقة ، ويرجع ذلك الى القيم التقليدية التي ما زالت تنظر الى التعليم الفني وكأنه مجال لا يناسب سوى الرجال وحدهم .

وان بلغ حجم العمالة المهاجرة الى بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٠.٨٦ مليون عامل في عام ١٩٧٥ ، فان هذا العدد وصل في مجموعه الى ٢.٩٣٥ مليون في عام ١٩٨٠ . وهو يعكس بذلك معدل نموسنوياً يبلغ في المتوسط ٢٠ في المائة خلال الفترة المذكورة . وقد وصلت نسبة العمالة المهاجرة الى مجموع القوى العاملة في البلدان الرئيسية المصدرة للعمالة ٥ في المائة في عام ١٩٧٩ متراوحة بذلك بين ٢ في المائة

في تونس و ٤٠ في المائة في الاردن . وتشير تقديرات البنك الدولي الى ان هذه النسب ستصل الى ٨ في المائة عام ١٩٨٥ وانها سوف تتراوح ما بين ٣٨ في المائة بالاردن و ٥ في المائة بالنسبة الى مصر . ومن ناحية اخرى كانت قوة العمل الوطنية في بلدان مجلس التعاون تشكل في المتوسط أقل من نصف مجموع قوة العمل ٤٢ في المائة في عام ١٩٨٠ ، حيث بلغت أدنى نسبة مسجلة في الامارات العربية المتحدة (١٠ في المائة) فيما كانت أعلى نسبة في عمان (٦١ في المائة) .

وتتسم قوة العمل في بلدان الاكوا بصورة عامة بمعدل مشاركة خام منخفض نسبيا يتراوح ما بين ٢٦ في المائة كحد أقصى في مصر والعراق ولبنان وبين ١٩ في المائة كحد أدنى للمواطنين في معظم بلدان منطقة الخليج . ويرجع هذا المعدل الخام من المشاركة الى هيكل السكان الشبابى في المنطقة ، وكذلك الى الانخفاض الشديد في معدل مشاركة النساء في النشاط الاقتصادى الذى يتراوح بدوره بين حد أقصى يبلغ ١٠ في المائة تقريبا فى البحرين والعراق ولبنان والجمهورية العربية السورية ، وحد أدنى يقل عن ٤ في المائة في معظم بلدان الخليج .

وقد تناقص معدل نمو القوى العاملة بين الوافدين الى البلدان الرئيسية المنتجة للنفط بمنطقة الاكوا تناقصا شديدا خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ ، ومن المتوقع ان يتواصل هذا الانخفاض حتى عام ١٩٨٥ .

من ناحية اخرى لم تعتمد سوى قلة من البلدان الاعضاء بالمنطقة الى انتهاج سياسة تتعلق بتنمية الموارد البشرية بعامة والقوى العاملة بصورة خاصة . كما ان علاقة الترابط بين التعليم وتخطيط القوى العاملة علاقة واهية . ويرجع ذلك اساسا الى وجود فائض من المتعلمين فى ميادين الآداب والفنون والعلوم السلوكية مما يعكس بالتالى أوجه نقص واضحة فى المهنيين والفنيين والأيدى العاملة الماهرة .

وقد أشارت الفقرة (٤٤) من الاستراتيجية الانمائية الدولية ، الى أنه من المتوقع زيادة القوى العاملة بنسبة ٢٥ في المائة سنويا وهي أيضا نفس النسبة المتوقعة كمعدل لنمو السكان (الفقرة ٢١) . الا ان الاستراتيجية الانمائية الدولية تدعو كذلك الى المزيد من مشاركة المرأة ضمن قوة العمل وفي جهود التنمية (الفقرات ٨ ، ٥١ ، ٧٧ ، ٩٥ ، ١٢٢ ، ١٦٣ ، ١٦٨) . وعليه فمن المناسب طرح معدل النمو المرغوب للقوى العاملة بحيث يزيـد بصورة طفيفة عن معدل نمو السكان ، بما يعنيه ذلك من ان زيادة مشاركة المرأة ضمن قوة العمل سوف تفوق النقص الناجم عن التوسع فى القيد المدرسي .

التعاون والتكامل على الصعيد الاقليمي

تتسم المرحلة الراهنة من التعاون الاقتصادي العربي في منطقة الاكوا بعدد من الملامح التي ما برحت تتضح باستمرار منذ منتصف السبعينات، والتي ستكون لها ولا شك آثار بعيدة المدى في الاجل الطويل. ومن أبرز هذه الملامح الدعم المتزايد الذي يلقيه التعاون على المستوى دون الاقليمي، الى جانب المشاركة المتزايدة ايضا من جانب القطاع الخاص في عمليات التعاون، فضلا عن قيام توافق في الرأي فيما يتعلق باعتبار المشروعات المشتركة من أهم الادوات الواعدة بتعزيز التعاون الاقليمي ان لم تكن أهمها على الاطلاق، وهناك أيضا ذلك التدفق الكثيف لرؤوس الاموال من بلدان الفاضل الاعضاء الى بلدان العجز، ثم التدفق الكبير للعمالة في الاتجاه المعاكس، اضافة الى عملية بناء المؤسسات وازدحام التغييرات، مع ما يرافق هذا كله من أثر قوى ناجم عن العوامل السياسية بالنسبة لجهود التعاون المبذولة في شتى الميادين.

أما أبرز التطورات المتعلقة بالتعاون دون الاقليمي فقد تجلى كما سلفت الإشارة في انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨١. ورغم كون المجلس المذكور يبدو وكأنه قد جاء في الاساس تعبيراً عن انشغال الاطراف ذات الصلة بالمشاكل الخاصة بمنطقة الخليج، الا ان الآثار الناجمة عنه بالنسبة للتعاون الاقتصادي في غربي آسيا بل وفي الاطار العربي الأوسع لا يمكن التهاون من شأنها. ان الدول اعضاء مجلس التعاون تمتلك قوة اقتصادية ومالية لا يستهان بها بوصفها أطرافاً مائعة للمعونة ووصفها أسواقاً مفتوحة أمام السلع والخدمات والأيدى العاملة. وفي اطار هذه الحقائق يمكن لسياساتها الاقتصادية ان تخلف أثراً كبيراً على سائر بلدان المنطقة. كما ان منجزات مجلس التعاون جاءت حافلة بكل مقياس بما في ذلك إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على التبادل التجاري في داخل تلك المنطقة الفرعية، وحرية تنقل المواطنين وحرية الممارسة المهنية، وكفالة حق انشاء المشاريع التجارية وانشاء تعريفات خارجية مشتركة وتنسيق السياسة العامة في عدد من القطاعات مع اقامة مؤسسة الخليج للاستثمار برأس مال مسموح يبلغ (٢ مليار دولار).

البلدان الاقل نمواً

بقيت آفاق التنمية بالنسبة للبلدين الاقل نمواً في منطقة الاكوا ألا وهما الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية آفاقاً قائمة مع مرور الزمن نتيجة الانخفاض الشديد للغاية في مستوى الانتاجية الزراعية، وصغر حجم القطاع الصناعي، وارتفاع معدلات نمو السكان، وقلّة الموارد المتاحة، والنقص في البنى الأساسية المادية والمؤسسية، وارتفاع معدلات الأمية، والافتقار الى المهارات العاملة، وتفشي الامراض المتوطنة، وعزلة المستوطنات البشرية فضلاً عن حركة الهجرة الكثيفة سواء من الريف الى الحضر او الى خارج حدود البلدين.

وفي سبيل حل هذه المشاكل المتعددة الابعاد ، فقد صيغت برامج انمائية دعت الى اتخاذ تدابير جسورة على الصعيد الوطني كما سعت الى الحصول على مساعدات دولية فسي ميادين شتى . وقد أحرز البلدان تقدماً محموداً في كل هذه الاتجاهات ان شاركا في وضع برنامج العمل الجديد الاساسي لصالح أقل البلدان نمواً وقاما بادماج معظم أحكام هذا البرنامج ضمن خطط التنمية التي يعكفان على تنفيذها حالياً . الا ان البلدين كليهما ما لبثا ان واجها نكسات طبيعية قاسية منيت بها عمليات التنمية على صعيديهما وتسببت عن الكوارث الطبيعية التي حلت في سنة ١٩٨٢ وهي السيول التي وقعت في اليمن الديمقراطية ثم الزلازل المدمرة التي وقعت في اليمن الشمالي .

وفي اطار برنامج الاغاثة والتعمير استلزم الامر اعادة توزيع موارد الميزانيات الداخلية لمواجهة مطالب الاغاثة العاجلة ضد الكوارث ولمواصلة اعمال اصلاح . الا ان العواقب السلبية الناجمة عن تلك الكوارث ستظل مؤثرة على جهود التنمية في البلدين كليهما لسنوات قادمة .

وتتمثل أهم القضايا التي يتعين على هذين البلدين ان يقصدا حلها بأسرع وقت ممكن في التالي : (١) ايجاد حل لمشكلة هجرة العمالة وتحويلات العاملين المهاجرين ؛ (٢) تحسين الامكانات المالية وموقف النقد الاجنبي على الصعيد المحلي ؛ (٣) التقليل من أوجه العجز التجاري ؛ (٤) تحويل الاتجاه السلبي في مجال انتاج الاغذية الى المسار السليم . ولما كانت التدابير المتخذة في هذا المضمار لم تسر الا بخطى بطيئة ففي سبيل الاسراع بجهود التنمية يتطلب الامر زيادة المساعدات الخارجية بصورة واسعة .

وفي ضوء احتياجات البلدين الأقل نمواً في المنطقة ، وما يتعين عليهما ان يتحملاه من عبء متزايد في خدمة الديون ، فمن اللازم بالنسبة للاطراف المانحة للمعونة ان تلتزم بصورة وثيقة بأحكام برنامج العمل الجديد الاساسي لصالح أقل البلدان نمواً ، وزيادة مساهماتها في هذا الصدد مع التخفيف في الوقت نفسه من شروط منح المساعدات من جانبها . كما يستلزم الامر المزيد من البحث عن امكانيات التعاون الفني مع البلدان النامية .

الشركات عبر الوطنية في غربي آسيا

ظلت الشركات عبر الوطنية ناشطة في مجالات شتى ومدرجات متفاوتة في بلدان غربي آسيا . على ان مشاركتها في قطاع النفط طرأ عليها تغيير من حيث طبيعة هذه المشاركة نتيجة قيام منظمتي الاوبك والاوابك . الا ان هذه الشركات عبر الوطنية ما تزال ترتبط بجهود منتجي النفط في المنطقة التي ترمي الى تطوير مرافق التجهيز الامامية القائمة على النفط والتي تبدأ من مجال البتروكيماويات الاساسية . وفي قطاع الخدمات تسهم الشركات عبر الوطنية في العمليات المصرفية ونشاطات النقل البحري والصناعة الفندقية .

على ان اختلاف طبيعة الدوافع التي تنطلق على اساسها عمليات الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية ، فضلا عن العوامل التي تحكم الاهداف الانمائية الوطنية في تلك البلدان ، ومن بينها بلدان منطقة الاكوا ، قد أدت الى زيادة الاهتمام بتنظيم النشاطات التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية . وان انطلق المجتمع الدولي من القناعة بأن أى بلد لا يستطيع وحده ان يتفاوض على قدم المساواة مع الشركات عبر الوطنية ، فقد بوشر منذ عام ١٩٧٥ بوضع مدونة لقواعد السلوك بشأن الشركات عبر الوطنية . ويشمل مشروع هذه المدونة في صيغته الحالية احدى وسبعين مادة تمت الموافقة الكاملة على ثلثيها وسوف يتم استئناف المفاوضات لاستكمال صياغة المدونة في دورة خاصة تعقدها اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في نيويورك في الفترة من ١١ الى ٢٩ حزيران /يونيو ١٩٨٤ وهذه الدورة مفتوحة امام الدول الاعضاء كافة .